المجلد السادس من شرح
كتاب القانون
للعلامة الشيرازي

المجلد السادس من شرح كليات القانون لشرح قانون للعلامة الشيرازي في الطب

و

اللهم أنت الأبد القديم وهذه سنة
جديدة فأسألك فيها العصمة من
الشيطان والعون على هذه النفس
الأمارة بالسوء والاشتغال
بما يقربني إليك يا كريم يا ذا الجلال
والاكرام برحمتك يا ارحم
الراحمين

قد وقف هذه النسخة سلطاننا الأعظم والخاقان المعظم
مالك البرين والبحرين خادم الحرمين الشريفين السلطان
ابن السلطان السلطان الغازي محمود خان وقفا صحيحا شرعيا
لمن طالع واستنسخ العاقبة والعلم حرره الفقير
أحمد شيخ زاده المفتش بأوقاف الحرمين
الشريفين عفي عنهما

المجلد السادس

بسم الله الرحمن الرحيم رب تمم

قال مولانا الاستاذ العلامة قطب الحق والدين رحمة الله عليه
المجلد السادس من شرح كليات القانون تأليف أحوج خلق الله الى الله محمود
ابن مسعود الشيرازي ختم الله له بالحسنى **المبحث الرابع** في
العلامات الدالة على انتقال اورام الاحشاء قال الشيخ الرئيس
رحمة الله عليه **وربما انتقلت المادة في الاورام الباطنة من
عضو الى عضو** وسبب هذا الانتقال ان تقوى طبيعة العضو الوارم
ولكن لا قوة تامة حتى تحلل الورم وتفنيه بل دون ذلك بحيث تحرك
المادة عن جهتها وتسوق عضوا اخر ضعيفا تعجز قوته عن مقاومة دافعة
العضو الوارم فيقبل تلك المادة ويتورم **وذلك الانتقال يكون جيدا وقد
يكون رديا** وذلك لان فاعل هذا الانتقال قد يكون طبيعة العضو الوارم مع
طبيعة البدن الكلية وقد لا يكون والاول هو الانتقال الجيد وهو الانتقال
من العضو الشريف الى الخسيس على ما قال **والجيد ان ينتقل من عضو شريف
الى عضو خسيس** وذلك لان الطبيعة لا تبالي بتضرر العضو الخسيس في جنبه
حصول مصلحة العضو الشريف بل قد يكون خلقة ذلك العضو الخسيس
ليكون فداء للعضو الشريف على ما مثل بقوله **مثل ما ينتقل في اورام
الدماغ الى خلف الاذن وفي اورام الكبد الى الارنبين** وانما تفعل الطبيعة
ذلك اذا كانت قاصرة عن التحليل او افناء مادة ذلك الورم واخراجه بالكلية
فيكون لا محالة انفع للبدن والثاني الانتقال الردي وهو ان يكون مخالفا لمقتضى
فعل الطبيعة الكلية وذلك كما ينتقل من اخس الى اشرف او الى ما هو اقل
صبرا

صبرا على ما قال **والردي ان ينتقل من عضو اخس الى عضو اشرف او
اقل صبرا على ما يعرض له مثل ان ينتقل من ذات الجنب الى ناحية
القلب او الى ذات الرئة** هذا المثال وان كان يصلح ان يكون مثالا
للامرين اما الاول فلان الجنب اخس من الرئة وهو ظاهر واما الثاني
فلانه اكثر صبرا على ما يعرض له منها على ما يعرض لها اما في القلب فظاهر
واما في الرئة فلان اورامها اعسر برءا واشد خطرا من اورام
ذات الجنب وذلك لوجوه اربعة احدها لقربها من القلب وثانيها
لسخافة جوهرها وسرعة تأكلها وثالثها لدوام حركتها ورابعها لبعدها
عن مورد الدواء لكن الاولى ان يذكر لكل واحد منهما مثالا مستقلا
بنفسه منفردا بواسطة اما الانتقال من العضو الى الاشرف فكما ينتقل الورم
من الكلى الى الكبد واما الانتقال الى ما هو اقل صبرا وان لم يكن اشرف
فتارة يكون قلة صبر المنتقل اليه بسبب مرضه كما اذا كان به مرض
فانتقلت المادة اليه فان ذلك في اكثر الامر يلزمه افساد جوهره
وهذا لا يختص بعضو بل كل عضو مريض فحاله كذلك وتارة يكون قلة
صبره لقوة حسه كالعين وتارة يكون لانه مجرى لشيء لا بد للحيوة
منه من الهواء والغذاء كالحلق فانه مع كونه اخس واكثر صبرا وصحيحا
فان الانتقال اليه ردي وذلك لان المادة اذا انتقلت اليه كان فيه
خطر لما يلزم ذلك من انسداد مجرى النفس والغذاء ولذلك يستعمل
في ابتداء اورامه الروادع وان كان ذلك الورم دفعا الى من عضو
رئيس كالدماغ **والانتقال في الاورام الباطنة وميلان** وفي بعض النسخ

القلب ومن

ومقات ولكل وجه الخراجات الباطنه الى تحت والى فوق علامات
تدل عليها وتنذر بها فانها اى الاورام او الخراجات بل موادها اذا
مالت هذه اللفظه ترجح الميلان على المدّات من حيث اللفظ اذ
من حيث المعنى هى راجحة عليه في اسفلها الى ما تحت ظهر في
الشراسيف تمدد وثقل وذلك بسبب زيادة المادة في الاحشاء
السفلية فينجذب بسبب ذلك على انها الارجحان تلك الاحشاء سفلها
ويلزم ذلك انجذاب الصفاق المستبطن لعضل البطن الى اسفل وقال
المسيحي لميلان المواد الى تحت ثلث علامات احدها ثقل ما دون
الشراسيف لميل المادة الى هذه الجهة وثانيها تمدد هناك لانجذاب
العلائق الى اسفل بسبب زيادة المادة وثالثها احتباس ما من شانه
ان يخرج من الاسافل من الفضول وذلك بسبب مزاحمة للمادة
المايلة الى هذه الجهة او بسبب تمديد علائقها وانضغاط مجاريها
واجود خروج هذه المادة بالبراز والبول هذا كلامه وفي الثالثه
نظر واذا مالت في اسفلها الى فوق دل عليه امور احدها سوء
حال النفس اى رداءته وضيقه وعسره وذلك بسبب مزاحمة
آلات النفس بما انتقل اليه هناك من المواد الصاعدة وعجزها عن
الحركة الكافية في جذب الهواء البارد ودفع الهواء الحار وثانيها
كانت المادة قوله وضيق الصدر لمزاحمة المادة الصاعدة اليه
لمجاريه واوعيته وثالثها قوله والتهاب يبتدى من تحت الى فوق
وذلك لنفوذ المادة وصعودها وميلها من تحت الى فوق ولما يكون ذلك

اذا

اذا كانت المادة حارة واذا كانت باردة فقد يكون هناك كرب وذلك بسبب
مزاحمتها للقلب والحجاب ورابعها قوله وثقل في ناحية الترقوه وذلك
لكثرة ما يتصاعد اليه من المادة وخامسها قوله وصداع وذلك لوصول
المادة او بخارها الى الدماغ وهذا الصداع يختلف مواضعه من الراس بحسب
اختلاف الجهة التي فيها المادة الصاعدة او المتبخرة فلذلك يكون تارة في اليمين
وتارة في اليسار وتارة من خلف وتارة من قدام وتارة في حاق اليافوخ
وتارة يعم الراس كله وذلك اذا كانت المادة كثيرة وربما ظهر اثره اى
اثر اسفال المادة الى فوق في العضد والساعد وذلك بسبب تضرر
العصب الاتي اليها المحرك لها والمايل الى فوق غرضه من هذا
الكلام بيان مآل المادة الى فوق اذا لم تتحلل فلذلك قال ان عكس من
الدماغ كان رديا فيه خطر لصيرورته صداعا مزمنا وان مال اللحم
الرخو الذي خلف الاذنين كان فيه رجاء خلاص لميل المادة الى الخارج
والرعاف في مثل هذا اى هذا الانتقال وهو من الاسفل الى الاعلى
دليل جيد لدلالته على قوة الطبيعة ودفعها للمواد الصاعدة من اقرب
طريق واسهله وفي جميع اورام الاحشاء اى الرعاف فيها دليل
جيد لما ذكرنا قال المسيحي ولكن بشرط ان يكون موادها حارة وكذلك
المواد المتصاعدة انما ينتفع منها الرعاف اذا كانت حارة وهو ظاهر
وفيه نظر اذ هذا الشرط مستدرك على ما لا يخفى اذ مواد ورم الاحشاء
لا تتصاعد الا اذا كانت حارة وهو واضح ولننظر في استقصاء هذا
اى ورم الاحشاء ما نقوله من بعد حيث نستقصي الكلام في

او ورم وحيث يذكر حال ورم عضو عضو من الاورام الباطنه واعلم
ان المسيحي قال في هذا المقام ان الشيخ ذكر ان العلامة سوء المزاج
الساذج ثم المادي الغير المعتدم ثم تفرق الاتصال وكان يجب عليه ان
يذكر ما يدل على الاعضاء الاليه ويجعل ذكرها قبل ذكر ما يدل على تفرق
الاتصال ونحن نذكر ذلك ثم قال فنقول اما فساد الشكل وكيف ما نقلنا
عنه في الفصل التاسع في العلامات الداله على السدد الى قوله وكما نستدل
بالحول على زوال الرطوبة الجليدية الى فوق او الى اسفل حرفا بحرف مع
تغير اصلا لا لفظا ولا معنى فتركناه وما اكتفيناه والشيخ رحمه الله

الفصل الحادي عشر في علامات تفرق الاتصال تفرق الاتصال
ان عرض في الاعضاء الظاهرة اوقف عليه الحس لظهوره عنه
وان وقع في الاعضاء الباطنه فان كان في عضو حساس دل عليه
الوجع الثاقب والناخس والاكال لان هذه الاوجاع من الاوجاع
اللازمة لتفرق اتصال الاعضاء الحساسة لكن دلالة الوجع المذكور على
تفرق الاتصال يتوقف على معرفة ان الوجع ليس عن ورم ويعرف
ذلك بعدم الحمى فان الاورام الباطنه الموجعة كلها يلزمها الحمى ولذلك قال
ولا سيما ان لم يكن معه اي مع الوجع المذكور حمى لدلالته على ان الوجع
للتفرق لا للورم ومن هذا يعلم فساد ما في الحواشي العراقيه من ان المراد
ولا سيما ان لم يكن معه حمى فان الوجع حينئذ يكون اشد لان الحمى تحلل
المسام ولا يؤذي الخلط اللاذع فيه ابدا بنفوذه في المتكاثف لعدم الحمى
لان المراد ان الوجع المذكور ان لم يكن معه كان ادل على التفرق لا

كان

كان اشد لانه لا يناسب المقام ولا ينتظم معه الكلام اذ لا نظم لقولنا يكون الوجع
يدل على التفرق لا سيما ان لم يكن معه حمى فانه يكون اشد وانما ينتظم لو
قيل فانه يكون ادل على ما قلنا وان لم يكن في عضو حساس فاما ان يكون
ذلك التفرق مما يلزمه سيلان خلط او مدة او لا يكون كذلك والاول
كنفث الدم على ما قال والذي يتبعه اي تفرق الاتصال سيلان
خلط كنفث الدم ويستدل به على تفرق عرق الرئة غير انه ان كان
الدم الخارج قاني اللون فالتفرق في الاوردة وان كان ناصع اللون
رقيق القوام فالتفرق في الشرايين او انصبابه اي انصباب الدم الى فضاء
كالمعدة والبطن وانما يكون كذلك اذا ال التفرق الى انفجار عرق او انقطاعه
وانصباب الدم الى المعدة او البطن وخروجه بالقيء او بالاسهال او بالبول
او انصب الى المثانه ولذلك يستدل بخروج الدم بالقيء او بالاسهال او بالبول
على تفرق عروق في المعدة او في الاحشاء او في المثانه او خروج مدة او
قيح اما بالقيء او بالاسهال او بالبول ويستدل به على انفجار ورم في المعدة
او في الاحشاء او في المثانه ان كان اي خروج المدة بعد علامات الاورام
ونضجها لكونه ادل على الانفجار غير ان الخارج بالانفجار تارة يكون لنضج
الورم وفتح الطبيعة او دفع مادته النضيجة وهو محمود وتارة يكون لكثرة
المادة بحيث انها خرجت بنفسها وهو مذموم والفرق بينهما ان الاول
يعقبه سكون الحمى وخفة الاعراض الهائلة وسكون الثقل اللازم للورم
والثاني لا يعقبه شيء من ذلك بل اضداده لكونه تفريقا في غير وقته
ولذلك يزداد الوجع على ما قال والذي اي والتفرق الذي يكون عقيب

الاورام فربما كان دالا على انفجار عن نضج وربما لم يكن فان كان عن
نضج سكن الحمى مع الانفجار واستفراغ القيح لانه كان الموجب للحمى و
سكن الثقل وخف لزوال الموجب وان لم يكن كذلك اى وان لم يكن
التفرق الذي هو عقيب الورم دالا على انفجار عن نضج بل يكون دالا على
انفجار عن كثرة مادة اشتد الوجع وزاد لما قلنا والثاني وهو ان يكون ذلك
التفرق لا يلزمه سيلان خلط والخروج منه فلا يخلو اما ان يلزمه انخلاع
عضو او لا يلزمه ذلك والذي يلزمه انخلاع عضو يدل عليه وجود ذلك الانخلاع
كما يعرض عند انهتاك اربطة الرحم ان يبرز الى خارج والذي لا يلزمه
انخلاع عضو اما ان يلزمه زوال العضو عن موضعه من غير انخلاع
كما يعرض عند الفتق من نزول الامعاء الى كيس الانثيين فيدل عليه ذلك ايضا
واليه اشار بقوله وقد يستدل على تفرق الاتصال بانخلاع الاعضاء عن
مواضعها وبزوال العضو عن موضعه وان لم ينخلع كالفتق او لا يلزمه
زوال العضو وحينئذ اما ان يلزمه احتباس شيء كان يستفرغ وذلك بان
ينصب الى فضاء يؤدي اليه تفرق الاتصال كما يعرض عند انخراق الامعاء
ان يحتبس البراز في البطن وربما امتلأ البطن منه وصار كما في الاستسقاء
وكما يعرض عند انخراق احد مجرى البول او كليهما من سيلان البول الى فضاء
البطن واحتباسه عن الخروج حتى يعرض من ذلك استسقاء زقي في مدة
يوم او يومين وغير ذلك بالكلية واليه اشار بقوله وقد يستدل عليه
اي على تفرق الاتصال في الباطن باحتباس المستفرغات عن المجاري
فانها ربما انصبت الى فضاء يؤدي اليه اى الى ذلك الفضاء تفرق الاتصال

ولم

ولم تنفصل اى المستفرغات عن المسلك الطبيعي بسبب ذلك كما يعرض
لمن انخرقت امعاؤه ان يحتبس برازه والحاصل من هذا البحث ان تفرق
الاتصال الباطن ان كان في عضو حساس استدل عليه باحد الاوجاع الثلثة
مع عدم الحمى وان لم يكن في عضو حساس فانما يستدل عليه باحد امور ثلثة
اولها سيلان الفضول كخروج الدم بالنفث والقيء والبول والبراز الدال
على تفرق عرق في الرئة او المعدة او المثانة او الاحشاء وكخروج القيح باحد
الوجوه الاربعة الدال على انفجار ورم احد هذه الاعضاء الاربعة وثانيها احتباسها
كاحتباس البراز مع تناول الغذاء وعدم سيلانه الى الامعاء الدال على انخراقها
وكاحتباس البول مع تناول الماء وعدم خروجه بالبول والعرق الدال
على انشقاق المجرى المتصل بالسرة وخروج البول الى فضاء الجوف وثالثها زوال
الوضع كما يستدل بانخلاع الاعضاء على تفرق اتصالها وعلامته ان يحصل
نتوء وغور في غير موضعها وقد يدل الزوال على التفرق كخروج شيء من
المعاء او الثرب الى خارج الدال على فتق حصل للمراق وربما خفي
تفرق الاتصال ولم يوقف عليه بالعلامات الكلية المذكورة وذلك
لاختصاص التفرق بعضو جزئي واحتياج معرفته الى علامة جزئية
على ما قال واحتيج في بيانه الى الاقاويل وفي اكثر النسخ الى الدلائل
الجزئية بحسب عضو عضو وذلك في صور لحلها بان يكون العضو
الحساس له حتى يعرف تفرقه باحد الاوجاع الثلثة المذكورة مع عدم
الحمى وبانها او بان يكون لا يحتوي على رطوبة فيستدل بما فيه حتى
يعرف بسيلان ما فيه اى بخروجه عنه او باحتباسه عن مخرجه

بالطبقى التفرق الحاصل فيه وذلك كما تناك بعض اربطة الرحم وما لتبها لم
بان يكون العضو لامحال له فيزول عن موضعه وذلك كما اذا انخرقت الطبقة
العنبية فانها عند انخراقها تنتو الى خارج من غير ان تميل الى موضعها اذ
ليس لها مكان ذو سعة تميل اليه ورابعها او بان يكون العضو ليس يعتمد
على عضو فيزول بانخلاعه وذلك كالطبقة الملتحمة فانها متى انخرقت
لم يلزم من انخراقها زوال الطبقة القرنية عن موضعها لانها ليست معتمدة
على الملتحمة بخلاف الثرب فانه معتمد على الصفاق فمتى انخرق الصفاق
نتا الثرب الى الخارج وتغير وضعه واعلم ان اصعب الاورام اعراضا
واصعب تفرق الاتصال اعراضا ما كان في الاعضاء العصبية
الشديدة الحس وذلك لقوة حسها ولطافة جوهرها واتصالها بالدماغ
وكون معالجتها صعبة جدا على ما سنبينه في معالجة تفرق الاتصال
من هذا الكتاب ولما كان حال اعراض الامراض والتفرقات العصبية
كذلك صار اكثر اما يودي الى الهلاك على ما قال فانها اي فان تلك الاعراض
ربما كانت مهلكة فاما الغشي والتشنج فيلحقها اي يلحق ورام
الاعضاء العصبية وتفرق اتصالها دائما اما الغشي فلشدة الوجع
لقوة حس العصب واما التشنج فلعصبية العضو واتصاله بالدماغ
ثم اي بعد هذا في الرداءة الاورام والتفرقات اللاتي يكون على المفاصل
فانها ستطول قبولها للعلاج لوجوه اربعة احدها لكثرة حركة
المفصل وجذبها اليه مواد متوفرة وبانها للفضاء الذي يكون عند
المفصل المعد وفي بعض النسخ المستعد ولكل منهما وجه انصباب
المواد

المواد اليه وبالثاني الحركة تمنع شفتي الجراحة عن الالتحام وبرابعها ان اكثر
المفاصل في اسافل البدن وذلك موجب لانصباب المواد اليها ولان النبض والبول
من العلامات الكلية لاحوال البدن فلنعلمهما ولان الحكماء من ادم عليه
السلام الى الآن تكلموا فيهما والعلماء من زمان الشيخ قد بذلوا جهدهم في تفسير
هاتين الجملتين ولنشبع القول فيهما ولنورد ما اوردوا على ما اوردوا ان بعدد
شيء ونختار الحق في كل مقام بتوفيقه تعالى قال رحمه الله
الجملة الاولى من التعليم الثالث من الفن الثاني في النبض تسعة عشر
فصلا الفصل في كلام كلي في النبض ويشتمل هذا الفصل على مباحث
المبحث الاول في شرح الحد المذكور في الكتاب للنبض
قال رحمه الله النبض حركة من اوعية الروح مؤلفة
من انبساط وانقباض لتدبير وفي بعض النسخ لتبريد والاول هو الصحيح
والثاني خطأ المسيحي بانه الروح بالنسيم الكلام في تحقيق معنى هذا الحد
بل معاني تمام الفصل موقوف على مقدمات فلذلك رأينا ان نقدم القول
فيها على القول فيه وقد حصرناها في تسعة الاولى في اثبات الحركة
وانما احتجنا اليه لان النبض حركة متوقف وجوده على وجودها لكن
من اليونانيين من ذهب الى انه لا حركة اصلا اذ لو كان لها وجود لكان
في احد الازمنة الثلثة اذ لا بد من وقوعها في زمان والازمنة منحصرة
في هذه الثلثة لكن لا وجود لها في شيء منها اما في الماضي وكذا المستقبل
فظاهر واما في الحال فلوجوب كونها منقسمة اذ لو كانت غير منقسمة
كانت المسافة المطابقة لها غير منقسمة ويلزم منه الجوهر الفرد وهو

محال واذا انقسمت يكون احد نصفيها ماضيا والاخر مستقبلا وهما
معدومان فاذن لا وجود للحركة اصلا اجاب الشيخ عن هذا بان
الحركة الحاضرة وان كانت منقسمة لكن انقسامها انما هو بالقوه لا
بالفعل لان انقسامها انما هو بالعرض فانه تابع لانقسام المسافة والزمان
وانقسام هذين الامرين بالقوة لا بالفعل بناء على نفي القول بنفي الجزء واعلم
ان القائلين بالجزء استدلوا على ثبوته بالحركة بان قالوا انها موجودة لانها
محسوسة ولا شيء من العدم بمحسوس ولان الجسم كان ساكنا ثم صار متحركا
فلا بد من تجدد امر موجود وليست موجودة في الماضي والمستقبل فتعين
ان يكون وجودها في الحال وحينئذ اما ان يكون منقسمه او غير منقسمه
فان كانت منقسمه لزم ان لا يكون الموجود في الحال موجودا فيه لكون
البعض منه ماضيا والبعض مستقبلا وهو محال وان كانت غير منقسمه
لزم من عدم انقسامها عدم انقسام المسافه ومن عدم انقسام المسافة
وجود الجزء والجواب عنه ان نقول ما تعني بقولك الحركة الحاضرة
اما ان يكون منقسمه او غير منقسمه تعني بها القسمة بالفعل او بالقوه فان
عنيت بها الاول اخترنا انها غير منقسمه بالفعل وقوله لو كان كذلك لزم
وجود الجزء ممنوع لانه انما كان يلزم لو كانت غير منقسمة بالقوه وان
عنيت بها الثاني اخترنا انها منقسمه بالقوه وقوله لو كان كذلك يلزم ان
لا يكون الحاضر حاضرا ممنوع لانه انما كان يلزم لو كانت منقسمه بالفعل
وهو واضح والتحقيق فيه ان قسمة الحركة والزمان الى ماض ومستقبل
وحال لا يصح لان الحال حد مشترك هو نهاية الماضي وبداية المستقبل والحدود

المشترك

المشتركة بين المقادير لا تكون اجزاء لها والآن التنصيف تثليثا بل هي
موجودات مغايره لما هي حدوده بالنوع واذا لم يصح قسمة الحركة والزمان
الى الثلثه بطلت الحجة المبنية على قسمتها اليها فثبت ان النبض وجودي
ومما يدل عليه ايضا مشاهدة حركة الشريان ووصفه بالامور الوجوديه من
العظم والصغر والطول والقصر مع ان ما يوصف بامر وجودي فهو وجودي

المقدمة الثانية في حقيقة الحركة قال افلاطون في حدها انها عباره
عن كون الشيء في امر من الامور بحيث يكون حاله في كل آن يفرض مخالفا
لحاله قبل ذلك الآن وبعده واورد عليه ان تصور الآن والقبلية والبعدية
متوقف على تصور الزمان المتوقف على تصور الحركة الموقوف على تصور
الامور المذكورة واجيب بان تصورات هذه الامور وجدانيه اوليه
جليه غير محتاجة الى تصور شيء مما ذكر وفيه نظر وقال ايضا في حدها
انها عبارة عن الخروج عن المساواة ويريد به مساواة الاحوال في الآنات
وقال فيثاغورس الحركة هي الغيرية وهو قريب من قول افلاطون ومنهم
من قال انها عبارة عن خروج الشيء من القوة الى الفعل على سبيل التدريج لا
لا امام وحاصله انها عبارة عن الانفعال من امر الى اخر قليلا قليلا او يسيرا
يسيرا ومنهم من قال الحركة كمال اول لما بالقوة من حيث هو بالقوه اي من جهة
المعنى الذي هو له بالقوه وهي كون الشيء ذا اين او وضع او كم او كيف لم يكن له
قبل ذلك ولا يكون له بعده واما الكمال فاعلم ان كل ما يكون في شيء بالقوه
ثم خرج فيه الى الفعل فان كان خروجه الى الفعل الذي بذلك الشيء من اخرجه
واصلح له فهو من تلك الجهة كمال له ثم ان الكمال ينقسم الى اول وثانٍ وذلك

باعتبارين اما انها ان يكون الشيء الذي يخرج من القوة الى الفعل لا يكون من
شانه ان يخرج بتمامه دفعة فيسمى ما يخرج منه الى الفعل اليوم لكن الشيء
قبل خروج تمامه كمالا اولا وكماله الذي يتوخاه ويقصده بعد تقدم خروجه
الى الفعل كمالا ثانيا وبهذا الاعتبار يعرف الحركة بانها كمال اول لما هو بالقوة
من حيث هو بالقوة واما انها ان يكون الشيء الذي يخرج الى الفعل يكون من شانه
ان يخرج بتمامه دفعة فان كان حصوله لذلك الشيء يجعله نوعا غير
ما كان قبل الحصول سمي كمالا اولا وما يصدر عنه بعد تنوعه من حيث
هو ذلك النوع يسمى كمالا ثانيا وبهذا الاعتبار تعرف النفس بانها كمال اول
لجسم طبيعي آلي ذي حيوة بالقوة والصور التي تحصل للمركبات وتجعلها انواعا
ويمكن ان تنوع عنها كصور المعادن والنباتات والحيوانات لا كصور
العناصر تسمى صورا كمالية فالحركة في هذا كالجنس وباقي الحد كالفصل
لكنها ليست جنسا قريبا للنبض اذ ما ينقسم اليه اولا اقرب الى النبض
من الحركة فلننظر ان حركة النبض من اي اقسام الحركة هي ليعرف
بذلك الجنس القريب للنبض

المقدمة الثالثة

في بيان المقولات
التي تقع فيها الحركة وبيان ان حركة النبض من الحركة الواقعة في اية مقولة
المشهور وقوع الحركة في اربع مقولات الاين والوضع والكم والكيف
اما الحركة في الاين فهي الحركة المكانية وتسمى النقلة واما الحركة في الوضع
فهي تبدل نسب اجزاء الشيء بالقياس الى الخارج منه او الداخل
فيه كحركة الجسم المستدير على مركزه وحركة القاعد اذا قام وبالعكس
واما الحركة في الكم فهي اما ان يكون الى الازدياد او الى الانتقاص والتي

الى

الى الازدياد اما ان يكون بورود زيادة اخرى وهي النمو او لا يكون كذلك وهي
التخلخل والتي الى الانتقاص اما ان يكون بانفصال شيء من المادة وهي الذبول
او الهزال او لا يكون كذلك وهو التكاثف واما الحركة في الكيف فكالتسخن
والتبرد وتسمى الاستحالة فهذه اقسام الحركات باعتبار المقولات و
النبض ظاهر انه ليس حركة في الكيف ولا في المكان على ما ذهب اليه
جمهور الاطباء حيث حدوا النبض بانها حركة مكانية يتحرك القلب و
العروق الضوارب بالانبساط والانقباض لتعديل الحرارة الغريزية
ولما الروح الحيواني وتوليد الروح النفساني وذلك لان كل متحرك حركة
مكانية فانه عندما يتحرك لا بد وان يخرج من مكانه والشريان اذا
انبسط او انقبض لم يخرج من مكانه بل مكانه يتسع عند الانبساط
ويضيق عند الانقباض اذ المكان هو السطح الباطن من الجسم الحاوي
المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي فليست اذن حركة النبض
مكانية فان قيل نحن لا نعني بالحركة المكانية الا كون الجسم يتحرك
وهو في مكان والشريان عند انبساطه وانقباضه يكون لا محالة في
مكان فحركته اذن مكانية قلنا ليس المعنى بالحركة المكانية هو هذا
والا كانت الحركات كلها مكانية ولا يقال ان الارواح في مثل هذا
الوقت منتقلة من القلب والشرايين الى غيرها من الاعضاء والاسافل
ان هذه حركة مكانية لانا نقول هذا خطاء محض لانهم قالوا حركة
مكانية تحركها القلب والعروق الضوارب لا حركة مكانية تحركها
الروح فبقي ان يكون حركة في الوضع او في الكم قال القرشي وظاهر

انها ليست حركة في الكم فتعين ان يكون حركة في الوضع وايضا ان الشريان اذا
انبسط بعد انقباضه او انقبض بعد انبساطه لم يتغير فيه الا نسبة اجزائه بعضها
الى بعض بالقرب والبعد وذلك هو المراد ههنا بالوضع فلا حركة حينئذ الا
في الوضع قال فالنبض اذن حركة وضعيه وذلك هو جنسه القريب
وفيه نظر لان هذا انما كان يصح لو كانت الحركة في الوضع مفسرة بما ذكر
لكنها ليست كذلك على ما قال الشيخ في الاوسط الجرجاني وعندي ان
الحركة نوعا اخر مساوي هو الحركة في الوضع كحركة الجسم على مركز نفسه مستديرا او
فان هذه الحركة كيف يكون مكانيه وربما كانت لا في مكان ولئن كانت
في مكان لم يصدق مفارقة المتحرك مكانه بالكلية بل يثبت فيه وانما تفارق
اجزاؤه اجزاء مكانه فتتبدل اجزاؤه نسبة الى اجزاء مكانه وهذا
هو الوضع واما قوله ان كل متحرك حركة مكانية فانه عندما يتحرك لا بد
وان يخرج من مكانه فممنوع لان الحركة المكانيه وهي الاينيه هي التي
تتبدل بها اين المتحرك على معنى انه يكون في كل آن في اين اخر لا انه
يكون في كل آن في مكان اخر وذلك لان الحكيم اذا قال ان في مقولة
كذا حركة فانما نعني به ان الجسم يتغير في صنف من تلك المقولة الى صنف
اخر منها تغيرا على التدريج فالحركة الاينيه لا بد فيها من تغير الاين و
اما تغير الامكنة فغير لازم لانه قد لا يكون كالملك المتحرك بحركة الكون وقد
يكون لحركة لا شي وذهب نجم الدين بن المفتاح الى انه حركة في الكم لانك
قد عرفت انها على نوعين واحد النوعين هو التخلخل والتكاثف ولا شك
ان الشرايين عند انبساطها تتخلخل في جوهرها يعني ان اجزائها تنفتح وتنفش

وعند

وعند انقباضها تتكاثف الاجزاء اي تجتمع فالنبض عنده حركة كمية من نوعيه
الروح اي حركة تخلخليه او تكاثفيه من تلك الا دعية قال المسيحي فحركة النبض
باعتبار كونها من المقولات اما وضعيه او كميه ثم قال ويشبه ان يكون الشيخ
لما ترك ذكر الفصل القريب بحسب المشهور لكونه غير صحيح على ما عرفت
ولم يطب له او لم يمكن له ان ياتي بفصل قريب مخالف للمشهور فانه شنيع في
العرف الطبي ترك ذكره بالكلية وذكر الحركة المشهورة عند الجميع وهي الانبساطية
والانقباضية وفيه نظر لما عرفت انها ليست وضعيه والكمية تخلخليه
وتكاثفيه لان هذه الحركة وان سلمنا وجودها في الشريان لكنها يلزمها انتقال
الاين وحركة في الكم لكن الطبيب انما يعتبر حركته في الاين لا في الكم ولا اول
حركة مكانية لما بينا ومنه يظهر فساد قوله ان الشيخ لما ترك الفصل القريب
بحسب المشهور لكونه غير صحيح لانه اعني الفصل القريب وهي المكانية
صحيح وكان الشيخ انما لم يذكره لكون السابق الى الفهم من المكانيه تبدل الامكنه
ولكون السابق الى الفهم من حركة الانبساط والانقباض تبدل اين العرق

فيهما حركتان حركة في الاين

المقدمة الرابعة في بيان الامور التي لا بد للحركة منها وهي ستة ما منه
الحركة وهو المبدا كالبرودة في استحالة الماء منها الى السخونه وما اليه
الحركة وهو المنتهى كالسخونة في مثالنا وما به الحركة اعني السبب الفاعل
لها كالنار في المثال وما فيه الحركة كالكيف وما له الحركة وهو محلها وموضوعها
كالماء وما لاجله الحركة وهو العلة الغائية كاللطافة في مثالنا ولان كل
حركة لا بد لها من هذه الامور والنبض حركة فلا بد له منها وفي قول الشيخ
اشارة لان ما منه حركة النبض هو الوسط او الاطراف وما اليه الحركة

ايضا هو احد مذهبين وقد دل عليها بقوله مولفة من انبساط او انقباض ومابه الحركة
فهو ما يتحرك به القلب والشرايين وسنبين ما هو الحق فيه وهو الوضع او الكم وقد
دل عليه بالانبساط والانقباض وما له الحركة هو اوعية الروح وقد صرح به وما
لاجله هذه الحركة هي تدبير الروح بالنسيم وهو مصرح به المقدمة الخامسة
في ان لكل متحرك محركا غيره وذلك لان الحركة لا بد لها من موجب وليس
هو مجرد الجسم الموصوف بها بل هو امر اخر مفهومه وراء مفهوم الجسمية
ويدل على صحته وجوه اربعة احدها انه لو كان الجسم بما هو جسم مقتضيا
للحركة لدامت بدوام الجسمية ولم يصح وجود ساكن البتة وهو باطل وثانيها ان
ان الاجسام متساوية في الجسمية وغير متساوية في الحركة فالجسمية غير
مقتضية للحركة وثالثها ان الجسم لو تحرك لذاته فاما ان يكون حركته لطلب
مكان معين ملايم او لا يكون لذلك فان كان الثاني لم يكن حركته الى بعض الجهات
اولى من حركته الى البعض لكونه ترجيحا من غير مرجح وهو محال فاما ان يتحرك
الى كل الجهات وهو محال او لا يتحرك الى شيء منها فلا يكون متحركا لذاته وان
كان الاول فان تحرك الى مكان ملايم فاذا وصل اليه سكن فلا يكون لذاته
لوجود ذاته بدون الحركة وهو المطلوب ورابعها الجسم قابل للحركة فلا يكون
فاعلا لها لاستحالة ان يكون الشيء فاعلا وقابلا معا المقدمة السادسة
في ذكر مذاهب العلماء في كيفية حركة النبض وفي ان المتحرك لها ما هو وتقرير
حججهم ونقض الباطل منها واختيار ذلك الحق منها في ذلك اما حركة القلب
فلا خلاف ولا خفاء في انها مولفة من انبساط وانقباض واما القوة المحركة
له فقد اتفق الاطباء على انها هي القوة الحيوانية الا القرشي فانه ذهب الى

ان

وما له ح

جسم ح

لوجود ذاته بدون الحركة وهو المطلوب ورابعها الجسم قابل للحركة فلا يكون فاعلا
لها لاستحالة ان يكون الشيء فاعلا وقابلا معا المقدمة السادسة في ذكر مذاهب
العلماء في كيفية حركة النبض وفي ان المتحرك لها ما هو وتقرير حججهم وشبههم و
نقض الباطل منها واختيار الحق في ذلك اما حركة القلب فلا خلاف ولا
خفاء في انها مولفة من انبساط وانقباض واما القوة المحركة فقد اتفق الاطباء
على انها هي القوة الحيوانية الا القرشي فانه ذهب الى ان حركة القلب
بقوة ارادية واما الشرايين فلا شك انا اذا لمسنا النبض وجدنا الشريان تارة
مرتفع حتى يقرع الانامل وتارة ينخفض حتى يغيب عنها فحركة الشريان
اما ان يكون مولفة من ارتفاع وانخفاض فقط من غير اتساع او ضيق او لا
يكون كذلك بل يكون مع اتساع او ضيق والاول هو راي اكثر اصحاب التجارب
والثاني اكثر القايسين ولان الحركات باعتبار مباديها الصادرة عنها اربع
عرضية وقسرية وارادية وطبيعية وذلك لان كل حركة لا تخلو اما
ان يكون تبعا لحركة جسم آخر او لا يكون كذلك والاولى هي الحركة بالعرض
كحركة الجالس في السفينة بحركتها والثانية هي الحركة بالذات وكل حركة
فلها لا محالة محرك فالحركة التي بالذات اما ان يكون موجودا في غير الجسم
المتحرك وهي الحركة التي بالقسر كحركة الحجر المرمي الى فوق او يكون موجودا
في المتحرك نفسه وحينئذ لا يخلو اما ان يكون من شانه ان يكون له شعور في
وقت ما وهي الحركة التي بالارادة كحركة الحيوان يمينا وشمالا او لا يكون
كذلك وهي الحركة التي بالطبع كحركة الحجر الهاوي الى اسفل فحركة الشريان
اما ان يكون تابعة لحركة القلب او لا يكون والثاني هو راي اكثر المحدثين

راي ح

ومنهم جالينوس وشيعته وعلى هذا المذهب تكون حركة الشريان لقوة فيه
اذ ليست هذه الحركة عندهم بالقسر واما ان تكون تلك القوة هي القوة الحيوانية
وذلك راي اكثر اصحاب هذا الراي ثم افترقوا فرقتين فمنهم من قال
ان المحرك للقلب والشرايين مع كونها قوة حيوانية قوة واحدة بالنوع
والشخص ومنهم من قال ان القوة الحيوانية المحركة للقلب مباينة للحيوانية
المحركة للشرايين بالشخص وهذا اقرب وهو اختيار جالينوس وعلى
مذهب الفريقين تنبسط الشرايين وتنقبض مع انبساط القلب وانقباضه
لا بانبساط القلب وانقباضه والا كانت حركة الشرايين تابعة لحركة
القلب ونحن نتكلم على تقدير الاستقلال لا التبعية واما ان تكون تلك
القوة الطبيعية التي للشريان وذلك هو راي بعض المحدثين اذ عنده ان
الفاعل لهذه الحركة هو طبيعة الشريان على ما بينه فيما بعد واما
ان تكون تلك القوة جاذبة لغذاء الروح ودافعة فضله وهو مذهب
شرذمة ذهبوا الى ان القلب والشرايين ليس فيهما ما يحركهما حركة الانبساط
والانقباض بل الروح نفسها تفعل الفعل المذكور والاول وهو ان تكون
حركة الشريان تابعة حركة القلب لا تخلو اما ان تكون على سبيل
المد والجزر حتى يكون انبساطه وانقباضه بانبساطه لانه اذا انبسط
القلب بالحركة التي فيه توجه الروح اليه من الشرايين فتنقبض الشرايين
واذا انقبض القلب توجه ما فيه من الروح الى الشرايين ولزم انبساط
الشرايين واما ان تكون على سبيل التبعية واللزوم كما يلزم من حركة
الشجرة حركة ما يتصل بها من الشعب والفروع حتى يكون انبساطها

بانبساط

بانبساط القلب وانقباضها بانقباضه والثاني راي طائفة يسيرة من
الاقدمين واختاره بعض المحدثين والاول هو راي اكثر القدماء واليه
ذهب القرشي وقال انه الحق فهذه ستة مذاهب في النبض احدها
انه على سبيل التوتير اي بطريق الصعود والنزول من غير انبساط وانقباض
وثانيها انه بتحريك القوة الحيوانية سواء كانت متحدة بالشخص في
القلب والشرايين او مختلفة به فيهما وهو اختيار جالينوس قال
المسيحي وهو الحق وثالثها انه بتحريك القوة الطبيعية ورابعها انه
بتحريك جاذب الروح ودافعته وخامسها انه بطريق تحريك الشيء
ما يتفرع عنه من الفروع وسادسها انه على طريق المد والجزر واليه
ذهب القرشي مع كون حركة القلب ارادية وكون الانبساط طبيعيا
والانقباض قسريا فلننقض حججهم اولا ثم ننقضها ثانيا ثم نختار ما هو الحق
فيه ثالثا فنقول اما القايلون بان حركة الشريان مولفة من ارتفاع
وانخفاض فقط فحجتهم على ذلك انه لو كان الشريان ينبسط وينقبض
لاحسسنا بازدياد مقداره في العرض حال الانبساط وانتقاصه فيه
حال الانقباض وليس كذلك ويدل على ذلك التجربة وهذه الحجة ضعيفة
والذي يدل على فسادها وجوه سبعة احدها ما ذكره ارخاغانيس
من ظهور انبساطها وانقباضها عيانا في الابدان المهزولة والنحيفة
كابدان المسلولين وغيرهم وثانيها انا لو كشفنا الشريان وكشطنا ما
عليه من الجلد واللحم لعايناه يتحرك حركة الانبساط والانقباض وثالثها
ان حركة العرق في السمك اكثر وحركته في العرض لان الحادي في

الشريان دم لطيف تغلب عليه الحرارة الغريزية وهي بطبعها تميل الى
فوق وكذا الروح لغلبة الخفيفين فيه والمادة بطبعها تميل الى اسفل
فليس لشيء منها ان يتحرك في العرض واذا كان كذلك فلا يكون للحركة مقدار
في هذه الجهة وحينئذ نقول لم لا يجوز ان يكون عدم احساسنا بازدياد
العرض وانتقاصه لقلته بالنسبة الى الازدياد والانتقاص في السمك و
لانه وان كان كثيرا الا ان العلم ادراكنا لمقدار عرض الشريان حالة الانقباض
لا ندرك ازدياده عليه حالة الانبساط فلذلك اختيل لهم ان العرق ليس
يتحرك في العرض بل يرتفع وينخفض ورابعها انه لو كان كذلك لم يوجد نبض
في العرض والوجود بخلافه وخامسها انه لو كان كذلك لم ير النبض مرة
عظيما ومرة صغيرا وسادسها انه لو كان كذلك لم يوجد في الجنس الماخوذ
من كمية الانبساط سبعة وعشرون قسما وسابعها انه لو كان كذلك
لوجد العرق مستوى العظم دائما تحت مواقع الانامل الاربع والتوالي
باطلة فالمقدم مثلها فهذه الوجوه تدل على ان حركة الشريان مولفة
من انبساط وانقباض لا من صعود ونزول فقط وقد نقل الامام ان
جالينوس صوب ارخيجانيس في دليله وذكر دليلين اخرين احدهما انه
لو كان كذلك لكان كل نبض متواترا اذ المتواتر ما يكون ممتدا في الجانبين
بمنزلة الوتر لا يثبت في موضعه بل يرتفع الى فوق ثم ينحط الى اسفل
والتالي باطل فالمقدم مثله وثانيهما انه لو كان كذلك لما اختلف اجزاء
النبض في الشهوق وفيهما نظر اما في الاول فلانه قريب من المصادرة
على المطلوب الاول فان من يعتقد صحة هذا المذهب يقول يكون

كل

كل نبض متواترا فدعوى بطلان ذلك في فساد التالي هو دعوى المطلوب بهذا
القياس وانه ابتداء النزاع وان استدل عليه بالخس في المسلولين كان بعين
ما قاله ارخيجانيس فلا يكون دليلا اخر ويكون مصادرة ويمكن ان يكون ذلك
عن جالينوس على هذا الوجه بان يقال لو صح هذا المذهب لكانت الحركة
في كل نبض على هذا الوجه وليس كذلك لظهور خلافه وهو الانبساط والانقباض
في المسلولين وعلى هذا يكون نقلا للدليل ارخيجانيس لا ذكر دليل مستانف
كما يعتقده الامام واما في الثاني فلان الشيء اللين الرطب لا يلازم اجزاوه في
الحركة وعلى هذا جاز ان يتحرك العرق عن مكانه ويكون علو بعض اجزائه
اكثر من البعض واحتج القايلون من الذاهبين الى ان حركة الشريان مولفة
من انبساط وانقباض وان محركها القوة الحيوانية بان كل عضو فانما
يتحرك بقوة فيه وانواع الحركات التي في البدن ثلثة ارادية وطبيعية
وحيوانية وليست هذه الحركة ارادية والا لكنا نشعر بها ويمكننا ابطاوها
واسراعها على حسب ارادتنا وليست ايضا طبيعية لان الطبيعة لا تحرك
حركتين متضادتين فبقي ان يكون حيوانية اعترض بالقوة الارادية وهو العامل صح
القرشي على هذه الحجة وقال فيها خلل من وجوه خمسة احدها
انه لا يلزم ان يكون حركة كل عضو لقوة فيه وثانيها انه لا يلزم من كون
الحركة بالارادة ان نكون شاعرين بها فان حركة الاجفان لا تخفى في
انها ارادية لانها تتم بالعضل وحركة العضل ارادية لانه مولف من العصب
وهو ناش من الدماغ ونحن لا نشعر بها وثالثها انه لا يلزم من كون هذه
الحركة غير ارادية وغير طبيعية ان يكون حيوانية بل يجوز ان يكون قسرية

وان يكون بعضها طبيعيا وبعضها قسريا وورابعها انا برهنا في الحكمة على ان
القوة الحيوانية لا وجود لها وخامسها انا قد بينا فيما سلف ان القوة الواحدة
اذا كانت تبسط وتقبض لم يمكن ان تكون الارادية وفي هذه الوجوه
نظر اما اولا فلان كون حركة كل عضو بقوة فيه متفق عليه بين الاطباء
ولم يذهب احد غيره الى جواز تحريك عضو عضوا بالقسر دائما غير حيث
جوزان يقسر القلب بالقوة الارادية الشرايين على الانقباض الذي هو
خلاف الطبع وهو الانبساط واما الثاني فلانه يلزم ان يكون الحركة ارادية
ان يكون لنا شعور بها في وقت ما ومالا يكون كذلك فيستحيل ان يكون
ارادية قوله حركة الاجفان ارادية ونحن لا نشعر بها ممنوع لان
الارادة غير الشعور بها وغير تذكر الارادة والشعور بها وكيف لا
ولنا قدرة ان نحركها وان نحركها وان نطيل كل واحد منها وان نقصره واذا
كان كذلك فلم لا نقول ان حركة الاجفان مركبة من طبيعية وارادية كحركة
النفس على ما ستعرفه والذي نقول الآن ان الحركات الارادية على
نوعين منها ما هو محتاج اليها حاجة ضرورية بحيث لا يمكن الفعل
عنها لا في حال اليقظة ولا في حال النوم ومنها ما يمكن المعض عنها
في الجملة فما كان من الحركات المذكورة من قبيل النوع الاول اختلط به
حركات طبيعية خوفا من تعطلها في حال الذهول والنوم وما كان
منها من قبيل النوع الثاني لم يختلط به شيء من ذلك لاستغنائه عنه مثل
حركة القيام والقعود والحاصل انه لما كانت حركة الاجفان كذلك
فيستحيل المعترض انها خالية من الارادة والشعور واما الثالث فلان حركة

يجوز ان يكون قسريه ممنوع اذ القسر انما يكون على خلاف الطبع واذا
طبع لكون الحركة المذكورة غير طبيعية فكيف يصح القسر واما الرابع فلان
وجود القوة الحيوانية متفق عليه بين الاطباء وهم انما يبحثون بناء على
وجودها فلا يضرهم عدم وجودها عند الحكيم على ما سبق واما
الخامس فلانا قد تكلمنا على ما قال فيما سلف واحتج القائل بان
المحرك لهذه الحركة هو طبيعة الشريان بان هذه الحركة ليست ارادية ولا
عن القوة الحيوانية لعين ما قلتموه ولا بالقسر لانا ننقل الكلام الى ذلك القاسر
ويكون الكلام فيه كما في هذه الحركة ولا بالعرض لما بيّنّاه فبقي ان يكون بالطبع
فان قيل ان الطبيعة لا يصدر عنها حركتان متضادتان قلنا انما يمتنع
ذلك فيها اذا كانت فاعلة لذلك لغرض واحد في حال واحد وليس
كذلك حركة النبض لان طبيعة الشريان من شانها ان تبسطه اذا عرض
للروح التي تحويها سخونة وان تقبضه اذا احترق شيء من جوهر الروح
وسخن الهواء الوارد وهذا كالماء فانه ان كان تحت الارض نبع منها
صاعدا وان كان في موضع اعلى من سطحها تحرك عليه الى نازلا وكلا
الحركتين بالطبع وبوجه آخر القوة الحيوانية محركة للقلب والشرايين
وكل محرك فله غاية والغاية هي التي اذا انتهى اليها الشيء يسكن فعله و
الحركة الانبساطية ليس الغرض منها تحصيل المحيط بل جذب الهواء
البارد للمصلح لمزاج الروح والقلب فانه لو كان المحيط هو المطلوب
لما عادت القوة الحيوانية هاربة عنه فان المطلوب بالطبع يستحيل
ان يكون مهروبا عنه بالطبع وكذلك الغرض من الحركة الانقباضية دفع

الفضل المفسد لمزاج الروح لانفس المركو والاستحال الحركة عنه بعين ما
ذكرناه في الانبساط واذا كانت الحاجة الى الامرين مما تتعاقب لحظة
فلحظة جاز ان يصدر عن القوة الواحدة اثار متضادة كالطبيعة الارضية
التي تفيد السكون في المكان الطبيعي لها والحركة عن المكان الطبيعي
قال صاحب الكامل العضل الذي فيما بين الاضلاع من شانه ان يبسط
الصدر ويقبضه فاذا انبسط انبسطت لذلك الرئة ويتبع ذلك دخول الهواء
في الرئة وعند ذلك يجذب القلب الهواء من الرئة وتجذب العروق
الضوارب الهواء من القلب واما اذا انقبضت العضلات التي فيما
بين الاضلاع انقبض الصدر وينقبض الصدر والعروق الضوارب بما فيها
من القوة الفاعلة لذلك فيخرج الهواء الحار الى الرئة واعلم ان العروق
الضوارب في وقت الانبساط ما كان منها قريبا الى القلب اجتذب الهواء
والدم اللطيف من القلب وما كان منها بعيدًا اجتذب الهواء من
خارج اي من مسام البدن وما كان متوسطا اجتذب من المنافذ التي
بينها فان قيل لم لا قال ان مثل هذه الشرايين يأتيها من جهة القلب
هواء يفعل لها ذلك اي الحركة المذكورة الانبساطية والانقباضية قلنا
هذا باطل من وجوه احدها لو كان الهواء الواصل الى الشرايين جميعها
الذي هو محركها الحركة المذكورة من القلب لزم ان يكون مقدار الهواء
الوارد في غاية الكثرة وذلك يفضي الى فساد مزاج الروح وقواها وانطفاء
حرارتها وثانيها انا نرى واحدا منا اذا اكثر دثاره في حال نومه او يقظته
مكث بحيث يعرق واذا قلله زال عنه ذلك وليس لهذا علة سوى
امتناع

امتناع نفوذ الهواء البارد من مسام البدن ومثالها ان المنغمس في الماء يكرب
ويسخن وله زيادة بيان واعلم ان هذه الحجة ضعيفة جدا لجواز ان يكون
الحركتان بالقسر او احديهما بالطبع وهو الانبساط والاخرى بالقسر والقاسر
هو حركة القلب وهي ارادتهم على ما ذهب اليه القرشي وما يدل على فساد
هذا الراي ان الحركة التي بالطبع اذا لم تكن للعود الى المقدار الطبيعي فانما
تكون الى جهة واحدة وحركة الانبساط والانقباض هي الى جميع
الجهات واحتج القائل بان هذه الحركة من جاذبة الروح ودافعتها
بان الروح نفسها شانها الاغتذاء وكل مغتذ ففيه قوة جاذبة للغذاء
الى نفسه وقوة دافعة تدفع الفضل عنه قال والغذاء الذي يغتذي
به الروح هو الهواء المستنشق والا كان جذبه له عبثا فاذا جذب
الروح بما فيه من القوة الجاذبة غذاءه وهو الهواء انبسط وعاء
الروح واذا دفع الفضل عنه بقوته الدافعة انقبض وعاء الروح
وهذا القول فاسد من وجهين احدها ان الروح جوهر مركب
على ما عرفت وقد عرفت ايضا ان الغذاء يجب ان يكون شبيها
بالمغتذي ولان الهواء جوهر بسيط فلا يصلح غذاء للمركب وهو
الروح فان قيل الروح عند هذا القايل متولد من الهواء
المستنشق واذا كان كذلك فلا يلزم ما ذكرتم من المحال قلنا
قد ابطلنا هذا الراي عند ما تكلمنا في الروح في هذا الكتاب وثانيها
انك قد عرفت مرارا من كتابنا هذا ان الروح مطية القوى اي
حاملة لها وحينئذ كان الحامل قويا يكون المحمول قويا وتوفر قوة الحامل

انما تكون بدوام ما تعلق من الغذاء الذي يغتذي به فلو كان اغتذاء الروح بالهواء
المستنشق للزم انه متى وقع استفراغات مفرطة ان لا تضعف القوى
البدنية ولا تخور لبقاء استنشاق الهواء بحاله وهو محال واحتج القايلون
بان هذه الحركة بالعرض اي بطريق تحريك القلب ما تفرع عنه من
الشرايين بمعنى ان القلب اذا انبسط انبسطت الشرايين معه لاتصالها
به واذا انقبض انقبضت لذلك ايضا فان هذه الحركة محال ان تكون بالطبع
لما قلتم وليست بالارادة ولا بالقسر لما قيل في حجة القايل بكون الحركة
بالطبع فبقي ان تكون بالعرض وفساد الحجة معلوم مما سبق من انه لا يلزم من
كون هذه ليست بالطبع ولا بالارادة ولا بالقسر ان تكون بالعرض لجواز ان تكون
بالطبع والقسر واما فساد هذا الراي فلان كل جسم تحرك لحركة جسم اخر بسبب
الاتصال بها فانه لا بد وان تكون حركة ما هو منه قريب من الجسم المتحرك
بالذات اكثر واظهر بل كان يلزم من الشرايين ان لا تتحرك الاجزاء البعيدة
اصلا لانها لينة واللين اذا تحرك احد اطرافه لم يلزم ذلك تحرك الطرف الاخر
وخصوصا مثل هذه الحركة الانبساطية والانقباضية التي ليست مسافتها
عظيمة جدا وقد رُدّ على قايل هذا المذهب باختلاف نبض المفلوج
فان نبض احد شقيه مخالف لنبض الشق الاخر اذ نبض الماووف بطيء
متفاوت ونبض السليم سريع متواتر ولو كان المحرك للشق اليمين هو بعينه
المحرك للشق الايسر وهو القلب على هذا الراي لانه تحركهما بالعرض لكان حركة
كل واحد منهما مثل حركة القلب وحينئذ تماثل حركتاهما حركة تامة ولما اختلفتا
دل على بطلان ذلك فان قيل ربما كان احد الشقين لين والاخر صلب

وحينئذ

وحينئذ يلزم الجانب اليابس من حركة القلب اكثر من اللين وتختلف الحركتان
لهذا السبب قلنا نفرض الكلام فيما استويا بالصلابة واللين ويختلفان
في الحرارة والبرودة فانهما مع ذلك يختلفان في سرعة الحركة وبطؤها ولو
كانت الحركتان بعرض حركة القلب لاستحال ذلك لانهما في استوايهما في
الصلابة واللين يستويان في قبول الحركة فيستويان في القابل وهما
متساويان في الفاعل الذي هو حركة القلب فيستويان في الحركة لان
مع استواء الفاعل والقابل يستحيل اختلاف الاثر وهذا رد ضعيف
لاحتمال ان يقال ان سبب اختلاف نبض المفلوج اختلاف الالة
فان الجانب المضرور لما استولى عليه البلغم افاده برودة ورطوبة و
لذلك يبطؤ حركة الشريان الكاين في ذلك الجانب ويتفاوت والجانب
الصحيح لتوفر الحرارة فيه يصير نبضه سريعا متواترا واذا صح هذا بطل
الرد واختار المسيحي ما اختاره جالينوس وهو ان المحرك للقلب و
الشرايين مع انه قوة حيوانية واحدة بالنوع لكنها تختلف بالشخص
قال وهو الحق ومتى قلنا بهذا لم يلزمنا ما ذكر في نبض المفلوج من
الاختلاف لانا نقول المحرك للشريان الكاين في الجانب الماووف
لما تاذى بمجاورة المؤذي حصل له الحركة المذكورة والجانب الاخر لما كان
خاليا مما يؤذي بريا من الآفة حصل له الحركة المذكورة واما القايلون
بان حركة الشرايين تبعية حركة القلب لكنه على سبيل المد والجزر
فالمنقول عن الاوايل ان القلب اذا انقبض اندفعت الحرارة عنه

الى جهة الشرايين هي منبسطة في هذا الوقت فتنفذ فيها ذلك المندفع الى جملة البدن
واذا انبسط توجه ما في الشرايين وانقبضت واورد عليه الرد المذكور واحسن
مما ذكرنا وايضا لو كان انقباض عند انبساط القلب لاندفعت الخرتها الى
جانبه وحينئذ يسخن مزاجه وتوذيه وتبطل منفعة الانبساط وتصير حركته
عبثا وهو محال فان قيل لم لا يجوز ان الطبيعة المدبرة للبدن تعتني
بالقلب وتدفع عنه الابخرة المفروض اندفاعها في الشرايين عند انقباضها
الى القلب قلنا نفرض الكلام في وقت تكون الطبيعة فيه مشغوله
بامر مثل اما بنضج مادة او بهضم غذا او بمقاومة امر عارض شديد الاذية
للبدن فانها في مثل هذه الصور تهتم بالامور المذكورة وتترك جانب القلب
اما بالكلية او لا بالكلية وعلى كلا التقديرين يتضرر القلب بما يندفع اليه
من ابخرة الشرايين وعلى هذا لا يكون الشرايين عند انبساط القلب وهو
المطلوب وفيه نظر واما القرشي فقد اشبع القول في هذا المقام وقال
انه لم يبلغنا من احد من العلما انه جعل حركة النبض ارادية وليس يمكن
ذلك لوجهين احدهما انه لو كانت هذه الحركة ارادية لكانت في
ضعفها وقوتها تابعة لحال الدماغ لا لحال القلب وليس كذلك وثانيها
لو كانت ارادية لكانت في قوتها وضعفها على حال القوة المحركة
بالارادة اذا لم يكن من جهة الة مانع وليس كذلك فانه كثيرا ما يكون
مزاج الشرايين وتركيبها سليما والقوة المحركة بالارادة قوية ويكون
مع ذلك النبض ساقطا وكثيرا ما يكون الامر بالعكس لا يقال هذا لازم
عليكم

عليكم في حركة المعدة لجذب الغذاء وامساكه ودفعه وحركة الرحم
في جذب المني وامساكه ودفع الجنين فان ذلك عندكم من الحركات
الارادية مع انها لا تتبع حال القوة المحركة بالارادة في القوة والضعف
لانا نقول ان قوة المعدة والرحم اذا كانت ضعيفة مع قوة القوة
المحركة فذلك يكون لخلل في آلتها وهي جرم المعدة وجرم الرحم والالة
القوة المحركة للشريان فان النبض قد يسقط في بعض الامراض
ويكون القوة المحركة قوية تامة مع ان جرم الشرايين لا علة به
قال واذا ثبت ان حركة انبساط الشرايين وانقباضها ليست
ولا واحدة منها ارادية ولا بالعرض وليستا طبيعتين لما قلناه فبقي ان
يكونا بالقسر او احديهما بالطبع والاخرى بالقسر ولقائل ان يقول
لا يلزم من كون حركة النبض على وتيرة واحدة ان لا يكون طبيعية
مطلقا لجواز ان يكون طبيعية باعتبار كونها لا مع شعور واما كيف
يكون ذلك فانها ان كانتا بالقسر فبان يكون القاسر يفعل كل واحدة
من الحركتين واما ان كانت احديهما بالطبع والاخرى بالقسر فبان يكون
الحركة التي بالطبع هي الحركة الى المقدار الطبيعي للشريان ويكون الحركة
التي بالقسر هي المخرجة للشريان عن ذلك المقدار الغريب ولا
بد وان يكون ذلك القسر بسبب شيء يرد الى الشريان تارة ويفارقه
اخرى اذ لو كان موجودا فيه دائما او مفارقة دائما لكان الشريان
يبقى على حالة واحدة فما كان يتصور حصول حركتين متضادتين و
الذي يرد تارة ويفارق اخرى لا يمكن ان يكون الا جسما والجسم الذي

يمكن فيه ذلك اما ان يكون هو الروح واما ان يكون هو الهواء لكنا سنبين ان الهواء
لا يمكن ان يفعل ذلك فبقي ان يكون هو الروح وفيه نظر لان قوله ان الهواء لا
يمكن ان يفعل ذلك ان اراد به انه لا يمكنه ذلك مع شركة الروح فهو ممنوع وان
اراد انه لا يمكنه ذلك على سبيل الاستقلال فمسلم ولكن لا يبقى له تقريب فيما
بنى عليه من الكلام الى اخره واما كيف يكون ذلك فانه اما ان يكون الحركتان
بالقسر او احدهما فقط فان كانت احدى الحركتين بالطبع والاخرى بالقسر
فلا يخلو اما ان يكون الطبيعية هو الانبساط والقسرية هي الانقباض
او بالعكس فهذه اقسام ثلثة الاول منها ان يكون الحركتان بالقسر وذلك
يكون بان يكون القلب اذا انبسط جذب الروح من الشرايين ويلزم ذلك
انقباضها لاستحالة الخلاء ويكون ذلك الانقباض الى حد يكون ما بقي
من الشرايين من الروح وما هو فيها من الدم ونحو ذلك مالئا لها فاذا
عاد القلب وانقبض نفذت تلك الارواح الى الشرايين لانضغاطها بانقباض
القلب ويلزم ذلك بانبساط الشرايين بتمديد الروح النافذة فيها لتحدث
لها مكانا يسعها والثاني من الاقسام الثلثة وهو ان يكون الانبساط
طبيعيا والانقباض قسريا فذلك يكون بان يكون المقدار الطبيعي للشريان
هو المقدار الذي ينتهي اليه حركة الانبساط ويكون القلب اذا انبسط و
جذب الروح من الشرايين ضيقها لاستحالة الخلاء الى الانقباض فاذا
عاد القلب وانقبض ورجعت الروح الى الشرايين انبسطت طالبة لمقدارها
الطبيعي والثالث منها وهو ان يكون الانبساط قسريا والانقباض طبيعيا
فذلك يكون بان يكون المقدار الطبيعي للشريان هو المقدار الذي ينتهي اليه حركة

الانقباض

الانقباض ويكون نفوذ الروح الى الشرايين عند انقباض القلب هو القاسر للشرايين
على الانبساط فاذا عاد القلب وانبسط ورجعت اليه الروح عاد الشريان
بطبعه الى الانقباض طالبا لمقداره الطبيعي هذا اذا كان القاسر بسبب الروح
فان كان بسبب الهواء وامكن ذلك فذلك اما ان كانت الحركتان
فبان يكون في القلب والشرايين قوة جاذبة للهواء البارد وقوة
دافعة للهواء الحار لوصول ولفضول الروح فاذا جذب كل واحد
منها اجزاء من الهواء مقدارا لا يسعه تجويفها اذا كانا على المقدار الطبيعي
فتضطر الى الانبساط بتمديد الهواء النافذ واذا دفع كل واحد منها ما
يحتوي عليه من الهواء الحار والروح الفضلي حتى يخرج من ذلك
مقدار ما في تجويفها كالقابل لملء التجويف اضطر الى الانقباض لئلا
يلزم الخلاء فيكون القاسر على الانبساط هو تمديد الهواء والقاسر
على الانقباض هو خروج الهواء باستحالة الخلاء وان كانت احدى
الحركتين بالقسر والاخرى بالطبع فان كانت الطبيعية منها هي حركة
الانبساط فذلك يكون بان يكون المقدار الذي ينتهي اليه الشريان عند انبساطه
هو المقدار الطبيعي له ويكون خروج الهواء من الشرايين قاسرا لها على
الانقباض لئلا يلزم الخلاء وان كان الامر بعكس هذا وهو ان يكون الطبيعية
منها هي حركة الانقباض ويكون الهواء المجتذب بتقوية الشريان تمديده على
الانبساط وهذه الاقسام الثلثة لا يلزمها ان يكون انبساط الشرايين عند انقباض
القلب وانقباضها عند انبساطه بل الاولى فيها ان يكون انبساطها وانقباضها
معا لئلا يكون للشريان ان يجذب الهواء من الرئة ومن ظاهر البدن فيمكن

ملئ تجويفه من ذلك الهواء في الزمان الذي تم فيه الانبساط لكن حصول هذا
القدر بسبب الهواء محال لوجهين احدهما ان ذلك انما يمكن بان يكون مقدار
ذلك الهواء كثيرا جدًا حتى يكون نسبة مقداره الى مقدار الروح كنسبة مقدار
تجويف الشريان والقلب عند الانبساط الى مقداره فيهما عند الانقباض
واكثر من ذلك ايضا لان الجسم المالئ لتجويفي الشرايين والقلب عند الانقباض
ليس الروح فقط بل والدم الذي فيها وما بقي من الهواء البارد الذي
لم يسخن بعد ولا شك ان ذلك يقتضي ان يكون ذلك الهواء الوارد عند
الانبساط اضعاف الروح وذلك لا محالة مؤد الى فساد قوامها وجوهرها
واطفاء حرارتها وافساد مزاجها ومزاج القلب ايضا وثانيهما لو كان ذلك
القدر بسبب الهواء لكان النبض يبطل اذا انغمس الانسان في الماء لتعذر
وصول الهواء حينئذ من ظاهر البدن الى الشرايين فان بقي من النبض
بقية فانما يكون ذلك بسبب ما يصل الى الشرايين من الهواء المجتذب
من الرئة وانما يكون كذلك بان يزداد التنفس زيادة كثيرة وحين الانغماس
في الماء وليس لقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون الهواء الواصل الى الشرايين
انما يأتيها من الرئة فقط ولا يأتيها من ظاهر البدن شيء له قدر يعتد
به فلا جرم لا يزداد التنفس عند الانغماس في الماء الا بمقدار ما فات من
الهواء المجتذب من ظاهر البدن لانا نقول انه لو كان كذلك لكان ذلك
الهواء يحتاج ان يمر اولا بالقلب ويكون على المقدار الذي يفي بملئ
تجويف الشرايين التي في البدن كله وبملئ تجويف القلب ان كان
انبساط القلب والشرايين معًا ولا شك ان ذلك يحتاج ان يكون كثيرا جدًا

بالنسبة

بالنسبة الى الروح التي في القلب فكان يلزم من ذلك فسادها فاذا من هذين
الوجهين يعرف بطلان رأي جالينوس واصحابه وغيرهم من المعتقدين
ان انبساط الشرايين وانقباضها لذاتها اذ ذلك انما بان يكون ذلك الهواء
الوارد اليها عند الانبساط نسبته الى الروح اكثر من نسبة مقدار تجويف
القلب والشرايين عند الانبساط الى مقدار تجويفها عند الانقباض ثم قال
فلننظر الآن في الاقسام الثلثة الاولى ايها هو الحق فنقول لو كان الحق ان كلتا
الحركتين بالقسر لم يمكن جذب الشرايين للهواء من ظاهر البدن والتالي
باطل فالمقدم مثله بيان الملازمة ان جذب الشرايين حينئذ اما ان يكون
حال الانبساط او حال الانقباض او حال السكونين والاقسام كلها باطلة اما
الاول والثاني فلان الانبساط والانقباض اذا كانا بالقسر كانا بالقدر الذي
يوجبه القاسر فلا يكون في تجويف الشريان متسع للهواء الوارد واما
الثالث فلان الشريان في حال سكونه يكون تجويفه على القدر الذي فيه من
الروح والدم وذلك مانع من ورود الهواء هذا ممنوع وكذا ما قبله وهو
قوله فلان الانبساط الى آخره وكذا قوله وهذه الاقسام الثلثة لا يلزمها ما ذكر
وكذا قوله فالاولى ان يكون انبساطها وانقباضها معًا فان قيل انه في زمان
السكون لا بد وان يتحلل من الروح شيء وذلك يحوج الى جذب هواء يقوم
مقام ما تحلل لئلا يلزم الخلاء قلنا هذا الممكن الا ان ذلك ان كان في
السكون الخارجي كانت طبيعة الشريان حينئذ مقهورة على الانبساط الذي
هو ازيد مما يقتضيه طبيعته اذ لو كان انقص منه لحركته طبيعته الى تتمة
الانبساط الى المقدار الطبيعي فكان يكون الانبساط طبيعيًا لا قسريا هذا

خلف واذا كان الانبساط ازيد من المقدار الطبيعي للشريان فاذا نقص من الروح
شيء بالتحليل وجب ان ينقبض الشريان بطبعه وذلك مانع من جذب الهواء
وان كان في السكون الداخلي وجب ان يزداد انقباض الشرايين لنقصان
مقدار الروح والممكن ان يحفظ الشريان ذلك المقدار الاول بادخال هواء
يقوم مقام ما تحلل من الروح لان ذلك المقدار ليس بالطبع واما ان التالي
باطل فلان الشرايين لابد وان تجذب هواء من ظاهر البدن وذلك لانا
جربنا مرارا كثيرة انه اذا جلس الانسان في ماء معتدل في الحر والبرد
بحيث يغطي الكثير بدنه فانه يعرض له بعد مضي ساعة كرب يحوجه
الى الخروج وذلك الكرب ليس موجبه هو الماء لكونه معتدلا اذ
لو كان باردا لامكن ان يقال ان ذلك لاجل سخونة الباطن بسبب
التعاقب ولو كان حارا لامكن ان يقال ان ذلك لاجل حرارة الماء
بل القياس يقتضي ان يبرد الباطن لان ما يتشربه البدن من الماء يبرده
ويرطبه ولما كان ذلك يلزمه الكرب علمنا ان موجب ذلك هو الكرب
هو امتناع ما ينفذ الى الباطن من الهواء البارد بجذب الشرايين له
من مسام البدن ولولا ان ذلك الجذب واجب لما كان كذلك بقي
لقائل ان يقول انه يجب ان يكون الكرب العارض للمنغمس في الماء
ليس لامتناع جذب الهواء البارد بل لمنع الماء من تحلل الابخرة الحارة
التي من شانها ان تتحلل من البدن وحينئذ لا يلزم ان يكون جذب الهواء
البارد واجبا وجوابه انه لو كان كذلك لكان التسخن الحاصل بذلك
اكثر عند الجلد لاحتباس الابخرة هناك وليس كذلك بل انما يحس الحرارة

في الباطن وعند القلب فعلمنا ان ذلك لتسخن الروح بسبب امتناع التنفس
من الشرايين ولتسخن القلب بسبب ذلك ويلزم من ذلك بطلان كون الحركتين
قسريتين ولو كانت حركة الانقباض طبيعية وحركة الانبساط قسرية لم يمكن
جذب الهواء البارد الا على وجه بعيد وهو ان يكون ذلك الهواء المجذوب قليلا
جدا او يكون ذلك حال الانقباض والسكون الداخلي وذلك بان يكون المقدار
الطبيعي للشريان اعظم من المقدار الذي يقتضيه ما يبقى فيه من الروح و
الدم حال انبساط القلب ولقوة القوة الطبيعية حينئذ وضعف القاسر
يتمكن الشريان من حفظ مقداره الطبيعي وجذب الهواء من خارج البدن
لئلا يلزم الخلاء ولكن هذا بعيد جدا اذ الظاهر ان تجويف القلب لا يسع
من الروح عند انبساطه قدرا يكون اكثر من المقدار الذي يزداد به الشرايين
عند انبساطها على ما هي عليه عند انقباضها فبطل ايضا ان يكون الانبساط
قسريا والانقباض طبيعيا فبقي ان يكون الحق هو القسم الاخير وهو ان
يكون الانبساط طبيعيا والانقباض قسريا وفيه نظر لانا لا نسلم انه بعيد
جدا واما قوله لان الظاهر الى اخره فمحتاج الى دليل واما كيف يكون
جذب الهواء حينئذ فذلك بان يكون الشريان اذا وصل اليه الروح
عند انقباض القلب يكون ذلك الروح اقل من المقدار الذي يملأ تجويفه
اذا كان على مقداره الطبيعي وقد ضعف القاسر للشريان حينئذ
فيجب حينئذ ان ينبسط الشريان الى مقداره الطبيعي ويجذب من
الهواء ما يتم ملء تجويفه لئلا يلزم الخلاء ولا يمكنه ذلك حال انبساط
القلب لان القاسر له على الانقباض حينئذ يكون قويا وهذا الهواء

المجذوب حال الانبساط الظاهر انه يكون كثيرا اذ يبعد ان يكون الروح الواصله
الى الشريان عند انقباض القلب بالقدر الذي يقارب ملء تجويفيه فاذن الحق
ان حركة انبساط الشرايين طبيعته وحركة انقباضها قسرية وان القاسر لها على
ذلك هو عود الروح الى تجويف القلب فيلزم ذلك انقباض الشرايين لئلا
يلزم الخلاء ثم قال واعلم ان المفهوم من لفظ النبض في زماننا هو حركة
الشرايين فقط دون حركة القلب فيكون النبض اذن حركة وضعية للشرايين
مولفة من انقباض قسري وانبساط طبيعي لتدبير الروح بالنسيم وانما قدمنا
ذكر الانقباض على الانبساط لان رايناه يلزمه ان يكون وجود انقباض الشرايين
قبل وجود انبساطها ضرورة ان وجود تسخن الروح الذي في القلب المحوج
له الى الانبساط لجذب الهواء الذي يلزمه انقباض لدفعه الذي يلزمه انبساط
الشرايين فيلزم من ذلك ان يكون انقباض الشرايين متقدما وايضا فان كل
حركة طبيعية فانما يمكن وجودها بعد خروج عن الامر الطبيعي فاذن
لا يمكن ان تنبسط الشرايين بالطبع الا بعد ان يكون على غير المقدار الطبيعي
وذلك يكون بحركة الانقباض فحركة انقباض الشرايين لابد وان يكون متقدمة
على حركة انبساطها ثم قال وههنا شكوك ربما اوردت على مذهبنا
فيجب علينا ان نشير اليها ونحلها الشك الاول ان الغاية في انبساط
القلب وانقباضه هو تدبير الروح بالنسيم وذلك بان يكون اذا انبسط
جذب الهواء البارد من الرئة واذا انقبض دفع الهواء الذي قد تسخن
فيه والفضول التي احترقت من جوهر الروح واذا كان كذلك وجب ان يكون
انبساط القلب وانقباضه على القدر الذي يمكن معه ذلك وحينئذ لا يمكن

ان

ان يندفع اليه الروح من الشرايين عند انبساطه فلا يصح ما قلتموه وايضا فان في كون
القلب في كل وقت في عنا من دفع الروح وجذبها من غير نفع يعود اليه او
الى غيره والشك الثاني لو كان القلب اذا انبسط جذب الروح من الشرايين
لكان يمتلئ تجويفه من ذلك وحينئذ لا يمكنه اجتذاب الهواء المروح والشك
الثالث ان ما ذكرتموه في حركة الشريان وارد عليكم في حركة القلب انبساطا
وانقباضا والممكن ان تجعلوا شيئا من ذلك قسريا والا لكان القاسر اما ان
يكون هو حركة الشرايين او حركة آلات التنفس والاول محال لانكم جعلتم حركة
الشرايين موقوفة على حركة القلب فلو كانت حركة القلب الشرايين
قاسرة لحركة القلب لزم تقدم كل واحدة منهما على الاخرى وتاخرها عنها
هذا محال والثاني ايضا محال لان ذلك انما يكون بان يكون الرئة اذا
انبسطت حتى جذبت الهواء خلا القلب وانقبض فاذا انقبضت حتى
دفعت الهواء انبسط القلب وذلك محال لوجوه احدها انه يلزم من ذلك
ان يكون حركات القلب كعدد حركات الرئة والصدر والرئة وذلك
باطل فان المتاملين لذلك قالوا ان القلب اذا تحرك خمس مرات تحركت
الرئة والصدر مرة واحدة هذا اذا كان الانسان جاريا بنفسه على
المجرى الطبيعي اما لو تكلف حصر التنفس فقد يمكنه تاخير حركة نفسه مقدار
ما يتحرك القلب عشرين مرة والوجه الثاني انه لو كان كذلك لكان الواصل
الى القلب عند انبساطه من الهواء مقدار ما يملا تجويفه ويكون مقدار
ما فيه من الروح هو المقدار الذي يكون فيه عند انقباضه او اقل من ذلك
ولا شك انه لو كان كذلك لافسد الهواء بكثرته مزاج الروح والقلب والوجه

ذلك مع

الثالث انا لو سلمنا ان هذا يصح لزم منه بطلان مذهبكم وذلك لانه لو كان كذلك
لم يكن انبساط القلب موجبا لجذب الروح من الشرايين ولا انقباضه موجبا
لحزن الروح فيها وحينئذ لا يلزم ان ينبسط الشرايين وينقبض على الوجه
الذى قلتموه والشك الرابع ان الشريان الذى ينشعب منه شرايين البدن
كلها وهو المسمى اورطى على طرفه عند القلب ثلثه اغشية صلبة من
شانها ان تغلق فم الشريان وتسد حالة انبساط القلب على راى بعضهم
وحالة انقباضه على راى اخرين واياما كان يلزم ان يكون الروح ممنوعه
عن التحرك من القلب الى الشرايين ومن الشرايين الى القلب في الزمان الذى
يتم فيه انبساط القلب وانقباضه والشك الخامس انه لو صح ما قلتموه لزم
ان يكون تجويف القلب بحيث يسع من الروح المقدار الذى يخرج من
الشرايين عند ما ينقبض وذلك باطل فان الخارج من الشرايين حينئذ يجب
ان يكون كثيرا جدا حتى يكون قد نقص من الروح التى في جملة شرايين البدن
مقدار ما نقص به فضاء تجويفها حالة الانقباض عن حالة الانبساط ولكن
ذلك محال فان تجويف القلب اصغر من ذلك بكثير لان القلب يجب ان يكون
على مقدار يحتمله تجويف الصدر مع ما يحتف بالقلب من الرئة والشحم و
الغلاف وما يجب ان يكون بينهما من الفضاء ليكون القلب متنفسا وما
يجب ان يكون لجرمه من الثخانة التى يجب ان يكون كثيرة لتقوى على اصلاح
الروح وحفظها وما يجب ان يكون محتملا مشتملا عليه من البطنين اللذين
احدهما لتجويف الروح والهواء الواصل اليه والشك السادس انه لو كان
الشرايين بسبب خلوها من الروح الكثير وانبساطها لما دخل اليها من
الروح

الروح لزم ان يكون انبساط طرف الشريان الذى يلى القلب قبل انبساط ما
يبعد عنه ويكون الانبساط بحسب ممتدا من طرف النبض الاقرب الى القلب
الى الطرف الابعد عنه ويكون انقباض الطرف الابعد عن القلب قبل انقباض
الطرف الاقرب اليه حتى يحس ذلك في النبض وذلك لان كل حركة فهي لا محالة
في زمان ولا شك ان الزمان الذى ينتهى فيه الروح عند انقباض القلب الى
مبتدا الشريان قبل الزمان الذى ينتهى فيه الى انتهايه فيكون انبساط ما قرب
من القلب قبل انبساط ما بعد عنه وايضا خلو الطرف الابعد عن الروح
حين جذب القلب لها بانبساطه يكون لا محالة قبل خلو الطرف الاقرب
فيلزم ان يكون انقباض الطرف الابعد عن القلب من الشريان قبل انقباض
الاقرب وايضا يلزم ان يكون الطرف الابعد عن القلب من الشريان قبل
انقباض الاقرب وايضا يلزم ان يكون الطرف الابعد عن القلب ادق من
الطرف الاقرب لان نفوذ الروح الى الابعد يكون لا محالة اقل والشك السابع
انه لو كانت حركات الشرايين على الوجه الذى قلتموه لكانت تابعة لحركة
القلب وحركة القلب واحدة لا تختلف في شقى البدن فكان يجب ان لا
تختلف النبض في شقى البدن البتة لكنه ليس كذلك فان بعض المفلوجين
يكون نبض شقه الصحيح نبض الامزجة الباردة والشك الثامن انه لو كان
الامر كما قلتموه لم يمكن تنقية الروح من الفضول بحركة الشرايين لان ذلك انما
يكون عند عصر الشرايين للروح عند الانقباض حتى يخرج منها الفضول
بحركة الشرايين واذا كان الانقباض قويا لم يمكن ان يكون الا بالمقدار
الذى يقتضيه القاسر الجواب اما الاول فانا وان سلمنا ان المقصود

اولا من انبساط القلب وانقباضه هو جذب الهواء البارد ودفع فضول
الروح والهواء الحار لكن تجويف القلب متسع فاذا انبسط لم يمكن ان
يجذب من الهواء مقدارا يفي بملئه والا افسد مزاج الروح وجوهرها وقوامها
ومزاج القلب فيضطر بالضرورة الى ان يجذب من الروح ما يفي بذلك
واما الفائدة في كون القلب ينبسط ازيد من المقدار الذي يحتاج اليه لاجل
الهواء حتى يضطر الى جذب الروح فمن وجوه احدها حتى اذا احترق من جرم
الروح التي يكون في الشرايين وكثف وغلظ غلظا لا يمكن معه تحلله من
مسام الشرايين امكن ان يتحلل ويخرج من القلب عند انقباضه من
جهة الرئة عند رد النفس وثانيها لتستفيد الروح بتحركها الى القلب تارة
والى الشرايين اخرى الحركة الدائمة لطافة جوهر فلا يعرض لها ان يتكثف
ويتبلد بطول سكونها في الشرايين وثالثها ان القلب لا يمكن ان يكون مزاجه الا
شديد الحرارة حتى يكون صالحا لتوليد الروح من الدم والهواء البارد والشرايين
لا يمكن ان يكون جوهرها الا باردا لانها لا يمكن ان تكون لحمية لانها حينئذ ان
كان لها ثخانة كثيرة وجب ان يكون الاعضاء الغلاظ ما هي عليه ولم يمكن
ان ينقسم على الاعضاء الصغار وان كانت رقيقة تحللت الروح منها
فلم يمكن ان يكون جوهرها الا رباطيا غضروفيا عصبيا وهذه الجواهر كلها
باردة لا يمكن ان يكون صلبة واذا كان كذلك فلو جعل مسكن الروح دائما
في القلب احترقت بحرارته المفرطة ولو جعلت دائما في الشرايين لبردت
وغلظت فوجب ان تكون دائما مترددة بين هذين العضوين لتبقى على
اعتدالها الذي تستعد لقبول الحيوة فوجب ان يكون دائمة الحركة الى

القلب

القلب والى الشرايين وذلك يكون بما قلناه فان قيل ما ذكرتموه من الفوائد
انما يصح على تقدير ان يكون الشرايين ساكنة واما اذا كانت متحركة فان
ما ذكرتموه لا يصح قلت على تقدير ان لا يكون الامر على ما قلناه من حركة
القلب والشرايين يجب ان يكون الشرايين ساكنة لا متحركة ورابعها لو كانت
كان م
الروح مسكنها القلب والشرايين لم يسهل توزعها على الاعضاء التوزع
الذي يستحقه الاعضاء وهو ان يكون دائمة النفوذ اليها فاذا كان القلب
يجذبها ثم يحملها الى تجويفه بالانبساط ثم يدفعها بانقباضه دفعا ينفذ معه
في الشرايين مع ضيقها في زمان قصير جدا حتى كان تحللها من مسام الشرايين
عند اندفاعها اليها اسهل واكثر اما انها لو جعل مسكنها القلب دائما لم يمكن
توزعها على الاعضاء فظاهر لبعده عن الاعضاء واستحصافه واما ان
ذلك لا يسهل لو جعل مسكنها الشرايين فلان الشرايين يجب ان يكون مستحصفة
جدا لتكون مع رقة جرمها قوية على حفظ الروح وخصوصا مع ما يعرض لها
من الانبساط والانقباض اللذين يخاف عندهما انصداعها وذلك يوجب ان
يكون مسامها ضيقة جدا فلولا قوة دفع القلب للروح لحملها اليها عند
انقباضه لعسر توزعها على الاعضاء التوزع الواجب واما الشك الثاني
فجوابه انه لا يلزم من كون القلب يجذب الروح من الشرايين عند انبساطه
ان يمتنع جذب الهواء من الرئة لجواز ان يكون ما يصل اليه من الروح لا
يفي بملء تجويفه واما الشك الثالث فجوابه ان حركة القلب عندنا
ارادية لكنها من الارادية التي سميناها نحن ارادية طبيعية كحركة العضل
في انها مشعور بها شعورا يشعر الانسان انه يحركها وكذلك حركة القلب

والدليل على ذلك انه حساس وكل حساس متحرك بالارادة اما انه حساس
فلانه يشتمل على اعصاب كثيرة وكل عصب ففيه قوة الحس ومزاج القلب ليس
مزاجا يمنع قبول تلك القوة بل يعين على حصولها لان الحرارة تعين على افعال
جميع القوى ما لم تفرط جدا وايضا لو لم يكن حساسا لما كان يتألم الكرب
له شديد ولذلك يعرض له الخفقان عن الاسباب المولمة سريعا ولذلك
من الناس من يكون مع قوة قلبه يعرض له الخفقان والغشي كثيرا وما ذاك
الا لقوة حسه واما ان كل حساس متحرك بالارادة فلانه لولا ذلك
لكان وجود الحس عبثا بل ضارا لانه اذا لم يكن له قوة حركة ارادية لم يكن
له قدرة على ازالة الضار ودفعه ولا على جلب النافع وتحصيله وفيه
نظر لانه ان اراد بكون القلب حساسا انه مثل النفس في ان لها الات تحس
بها والات يتحرك بها حركة ارادية فالصغرى ممنوعة فلا بد لمن يدعي صدقها
من برهان وان اراد بكونه حساسا ان فيه قوة حس لاشتماله على العصب
الذي فيه قوة الحس فالكبرى ممنوعة وسند المنع اكثر وان يحصى ان الجلد و السن
والصماخ حساس بهذا المعنى وغير متحرك بالارادة ولئن سلمنا الصغرى و
الكبرى فلا يلزم منه المطلوب وهو كون حركة النبض ارادية لان اللازم
من تسليم المقدمتين ان القلب متحرك بالارادة ولا يلزم من تحركه بالارادة
ان لا يتحرك بغيرها فان الانسان متحرك بالارادة ومع ذلك قد يتحرك بالقسر
والطبع كما اذا رمي بقوة من موضع عال وعلى هذا يجوز ان لا يكون حركة
النبض حركة ارادية وان كانت للقلب حركة ارادية تامل فيه فانه دقيق
نفيس واما الشك الرابع فجوابه ان الروح للطافته لا يمتنع ان ينفذ في الخلل
الواقع

الواقع بين تلك الصفاقات وان قل ولذلك فان الروح ينفذ في العصب مع انه
ليس فيه من المسام ما يظهر للحس مع ان الروح النافذ في العصب اغلظ
من الروح الذي في الشرايين والقلب وذلك لان روح العصب قد برده
مزاج الدماغ واما الشك الخامس فجوابه انه لا يلزم ان يكون الروح المتوجه
الى القلب عند انبساطه من تجاويف الشرايين على المقدار الذي يحصل له
تجويفها حالة الانقباض وذلك لان ما يشتمل عليه الشرايين من الروح و
الهواء يتحلل بعضه ويتوزع بعضه على الاعضاء ويخرج بعضه فضلا
وذلك يكون من مسام الشرايين فيكون الواصل الى القلب عند انبساطه
بعض ذلك فلا يمتنع ان يسعه تجويفه مع زيادة الهواء المجذوب من
الرئة ايضا وايضا لا يلزم ان يكون الروح الواصل الى الشرايين عند انقباض
القلب على القدر الذي يملا تجويفها وذلك لان الشرايين تجذب عند
نفوذ الروح اليها هواء كثيرا من خارج فيكون المجموع هو المالي لتجاويفها لا
الارواح فقط واما الشك السادس فجوابه انا لا نسلم ان انبساط الطرف
الاقرب الى القلب من النبض قبل انبساط الطرف الابعد وانقباضه
بعد انقباضه في نفس الامر ولكن لا يلزم ان يكون ذلك محسوسا بل لا يلزم
ان لا يكون التفاوت بين زماني انبساط اول او وسطي وانبساط الطرف
الشرايين التي في الرجل وانقباضها ما يحس وذلك بسبب قصر ذلك الزمان
بل زمان الانبساط والانقباض نفسه قصير جدا فكيف يكون تفاوت
ازمنة اجزائه محسوسة واما انه كيف يمكن ان يكون ذلك في
الزمان الذي لا يحس فلنعلم ان الروح في غاية ما يمكن ان يكون من

من الاجسام المركبة من اللطافة وسرعة الحركة والدليل على هذا ان القوة
المحركة للعضل ترد اليها من الدماغ عند ارادة تلك الحركة اذ لو كانت تلك القوة
موجودة فيها دائما لما كان يلزم بطلان حركتها عند ما يعرض في العصب شدة
او عند ما ينقطع واذا كانت تلك القوة تصل الى العضل من هناك وتلك
القوة لا يمكن ان تصل الا بروح تحملها وتلك الروح تنفذ في مسام العصب
في زمان غير محسوس بل حين ما يتم عزم الانسان على تحريك عضو ما تتحرك
العضل المحرك له واذا كان كذلك فبالضرورة يكون نفوذ الروح التي في القلب
في الشرايين مع شدة لطافة الروح وسعة تجويف الشرايين في زمان
اقصر من ذلك وحينئذ لا يمكن ظهور التفاوت بين اول النفوذ وآخره فلذلك
لا يظهر تقدم انبساط بعض الشرايين وانقباضها على بعض واما الشك
السابع فجوابه ان كون حركة النبض على الوجه الذي قلناه لا يمنع من اختلاف
نبض شقي المفلوج لجواز ان يكون ذلك الاختلاف بسبب اختلاف قبول
الآلة التي هي الشرايين بسبب تكاثف ما كان منها في الجانب المفلوج لاجل
البرد وعدم ذلك في الجانب الآخر واما الشك الثامن فجوابه ان تنقية الروح
من الفضول لا يلزم ان يكون على الوجه الذي قلتموه بل يجوز ان يكون ذلك بان
تتحلل تلك الفضول من مسام الشرايين ثم قال ان ما ذهبنا اليه من امر النبض
يلزمه لوازم ينبغي ان نشير اليها واحد تلك اللوازم انه يلزمه كما قلنا ان
يكون انبساط الشرايين عند انقباض القلب وانقباضها عند انبساطه
وذلك ظاهر وثانيها انه يلزمه ايضا ان يكون السكون الظاهر من الشرايين
قبل انقباضها وانقباضها قبل سكونها الداخل وسكونها الداخل قبل انبساطها

وذلك

وذلك لان السكون الخارج هو الذي يكون الشريان فيه على مقداره الطبيعي والتصا
انما الخلق اولا على ما هو الامر الطبيعي لها واما الحركة القسرية فيجب ان تكون متاخرة
عن الامر الطبيعي واما ان السكون الداخل متاخر عن حركة الانقباض فظاهر
لان ذلك السكون انما يكون بعد تمام الحركة القسرية التي هي حركة الانقباض
واما ان ذلك السكون متقدم على حركة الانبساط فذلك بالضرورة لان حركة
الانقباض متقدمة على حركة الانبساط لما بينا اولا وبين كل حركتين متضادتين
سكون واما ان السكون الخارج متقدم على حركة الانبساط فظاهر لانه
متقدم على حركة الانقباض وقد بينا اولا انها متقدمة على حركة الانبساط
وثالثها انه يلزم ان يكون انبساط ما يجاور القلب من الشرايين قبل انبساط
اطرافها البعيدة جدا وانبساط اطرافها البعيدة قبل انبساط ما هو منها
متوسط البعد عن القلب وانقباض اطرافها البعيدة قبل انقباض ما هو
منها متوسط البعد عن القلب وذلك متقدم على انقباض ما هو قريب
الى القلب جدا اما ان انبساط القريب جدا الى القلب متقدم فلان
انبساطه يكون عند اول ما يتحرك الروح الى الشرايين واما ان انبساط البعيد
من القلب جدا متقدم على انبساط ما هو متوسط البعد فلان البعيد
يمكن ان يجذب من الهواء مقدار ما يملاؤه اول ما يصل اليه من الروح ما
ضعف القاسر له على الانقباض ولا كذلك المتوسط البعيد فانه انما ياخذ
الهواء من البعيد جدا فيتاخر لا محالة انبساطه فان قيل كما ان نفوذ
الهواء الى المتوسط البعد بعد نفوذه الى البعيد جدا عن القلب فكذلك نفوذ
الروح اليه قبل نفوذها الى البعيد جدا قلنا الامر كذلك ولكن الروح وحدها

لا يكفي في تمام انبساط المتوسط البعد اذ لو كفت في ذلك لم يصل اليه الهواء لانه
لا يكون له مكان وايضا فان نفوذ الروح الى اخر مسافة تجويف الشرايين
يكون قبل ملئها المسافة المتوسطة البعد عن مبدا حركتها وذلك بسبب
لطافتها وسرعة نفوذها ويلزم ذلك ان يكون وصول الروح المضغط للقاسر
للشريان على الانقباض الى اطراف الشرايين قبل ملئها لما هو متوسط البعد
عن القلب واما القريب جدا من القلب فان الروح يملاه اولا بسبب
كثرته هنالك واما ان انقباض اطراف الشرايين يتقدم فلان الروح
اذا تحركت الى تجويف القلب بسبب انبساطه كان اخلاؤها لما هو
ابعد عن القلب قبل اخلائها لما هو اليه اقرب فيكون ما يوجب قسر الشريان
البعيد على الانقباض متقدما على ما يوجب قسر ما هو اقل بعدا ورابعها
انه يلزمه ان يكون جل المقصود من خلقة الشريان ان يكون كالخزانة للقلب
يدفع اليه الروح عند انقباضه وتاخرها عند انبساطه وتتحلل عند ذلك
فضول الروح ويتوزع ما يجب توزعه من الروح على الاعضاء ويجذب
الهواء البارد من خارج البدن وكل ذلك من المسام الى هاهنا كلام هذا الفاضل
وهو القرشي بالفاظه وهو كلام هائل ليس تحته طائل وعليه بعد ما مر
جعله حركة القلب ارادية اذ الارادية ما يكون من شان المتحرك بها ان
يكون له شعور بها في وقت ما وما يكون خاليا عنها لا يسمى ارادية ولا
شك ان حركة القلب كذلك فقد ادعى ان حركة القلب في النبض معها شعور
فقد خالف العقل والنقل اما الاول فلان كل عاقل يعلم بالضرورة انه ليس له
تصرف في الحركة المذكورة ولا له شعور بها واما الثاني فلان احدا لم يقل بها

قاله

قال هذا الفاضل ولو كانت حركة القلب في النبض ارادية لضعفت عند اختلال
القوة المحركة بالارادة والوجود بخلافه فانا نرى القلب حركاته ظاهرة
قوية عند كون الدماغ افعاله مضرورة ماؤوفة واما قوله ان القلب له
حس فنقول هذا مما لا نشك فيه واما قوله وكل ما له حس فله حركة ارادية
فنقول هذا غير لازم بل اللازم ان ما له حس فله حركة في الاكثر [illegible]
بنحو الصماخ كما سبق لم لا يشترط ان يكون تلك الحركة ارادية والا كان جذب
المعدة للغذاء واحتوائها عليه ودفعها له عند هضمه او فساده وكذلك
فعل الرحم في جذب المني ودفع الطمث ارادياً لان لها حسا واجماع
الكل على خلافه فان قلت انه ما قال ان حركة القلب ارادية
صرفة ليتوجه عليه ما ذكرتم بل قال انها ارادية طبيعية كحركة العضل
في انها مشعور بها شعورا يشعر الانسان انه يحركها وكذلك حركة
القلب قلت المراد من الارادية الطبيعية ان يكون للارادة
فيها مدخل كحركة النفس والاجفان وحركة القلب ليست كذلك
فلا يكون ارادية بوجه ما اصلا واما ان الانسان يشعر بحركة العضل
وبحركة القلب شعورا انه يحرك العضل والقلب فهو ممنوع لخلاف
شعوره بانه يحرك الاجفان والات النفس فان قلت اية
ضرورة دعته الى جعلها ارادية قلت لامتناع كونها حيوانية
عنده بالوجوه التي نقلناها عنه وكونها طبيعية لان الطبيعة لا تحرك
حركتين متضادتين فتعين ان يكون ارادية لانحصار الحركات في
الثلث الحيوانية والطبيعية والارادية وذهب الاستاذ حاتم

الحكم قدس الله نفسه ونوّر رمسه في جواب سؤال سُئل عنه الى ان
حركة القلب طبيعية حيوانية فلنوردها لاشتمالها على فوايد تتعلق بالبحث
فيه السؤال ذكر الشيخ في الفن العاشر من الكتاب الثالث من القانون
وقال كلام كلي في النفس النفس تتم بحركتين وفترتين بناء على مثال ما
عليه الامر في النبض الا ان حركة النفس ارادية يمكن ان تغير عن مجراها
الطبيعي والنبض طبيعي صرف فاذا كان الامر في النفس كما ذكر الشيخ
من انه حركة ارادية فالنايم يجب ان لا يتنفس اذ لا ارادة في النايم
وايضا لا نسلم ان كل ما يمكن ان يغير بالارادة عن مجراها الطبيعي
يكون اراديا واما حركة النبض فقد ذكروا فيها خمسة مذاهب
احدها انه على سبيل التوتر بطريق النزول والصعود والثاني انه على
سبيل الاتباع لحركة القلب على طريق المد والجزر والثالث انه على
سبيل الاتباع لحركة القلب بطريق تحريك الشيء ما سنوح عنه من
الفروع والرابع انها من جاذبة الروح للغذاء ودافعة الفضل عنه
كان كل مغتذ ففيه قوة جاذبة وقوة دافعة على ان الروح تغتذى
بالهواء والخامس انها بتحريك القوى الموجبة لهاتين الحركتين القلبية بالروح
المحصور في القلب على ان في الروح قوة تحرك بها اوعيته بالانقباض
والانبساط وقالوا هذا هو المذهب الحق واليه ذهب الامام فخر الدين
الرازي نور الله ضريحه في شرح الكليات المذهب الاخير في حد
النبض حيث قال النبض حركة مكانية من اوعية الروح صادرة عن
القوى الحيوانية مولفة من انبساط وانقباض لتدبير الروح بالنسيم
فاذا

فاذا كان مبدأ حركة النبض عن الروح الحيواني فكيف يجوز ان
يقال انها طبيعية صرفة المسؤول من انعامه حل هذه الاشكالات
الجواب تاملت هذه الاشكالات واقول اما قول الشيخ الرئيس
في النفس انه يتم بحركتين وفترتين فذلك معلوم بالوجدان واما في
النبض فيما اورد من الدليل على ان بين كل حركتين متضادتين لا بد
من سكون واما قوله ان حركة النفس ارادية فالمراد منه انها تتعلق
بالارادة من حيث وقوع كل نفس في زمان يتمكن المتنفس من ان يقدمه
على ذلك الزمان وان يوخره منه بحسب ارادته لكنها لا تتعلق بالارادة
من حيث الاحتياج الضروري اليها فهو طبيعي من حيث الحاجة الى مطلق
النفس وارادي من حيث امكان تغير التنفسات الجزئية عن
اوقات تقتضيها الحاجة وتكون وقوعها في تلك الاوقات على
مجراها الطبيعي واما قال النبض طبيعي صرف لان التغير المذكور لا
يمكن ان يقع في حركاته واما قوله لا ارادة للنايم فغير مسلم لان
الارادة والشعور بها والنايم والساهي والعابث يفعلون الحركات
الارادية لكن لا يشعرون بارادتهم وان كان لهم شعور بها لكنهم لا
يتذكرون ذلك الشعور ولذلك يحركون الاعضاء بسبب ملالة عن
بعض الاوضاع ويحكون بها عند الحاجة الى الحك ولا يتذكرون اثرا واما
قوله لا نسلم ان كل ما يمكن ان يغير بالارادة عن مجراها الطبيعي يكون اراديا
فان اراد القايل بان ما يمكن ان يغير بارادة فهو ارادي اي ان يكون اراديا
من كل وجه لم يكن قوله حقا فان النفس ليس كذلك والا لم يكن له مجرى

عدم الشعور بها
وعدم تذكر الارادة مع

طبيعي وان اراد به ان يكون ارادياً من وجه دون آخر كما قلنا فهو حق وليعلم
ان الحركة الطبيعية تنقسم الى الحيوانية وغير الحيوانية اما حركة النبض
فهو طبيعية حيوانية واما حركة الحجر الى اسفل وحركة النار الى فوق
فهو طبيعية غير حيوانية وذلك لان الطبيعة يقال لمبدأ الحركة
والسكون بالذات فان كانت الحركة على نهج واحد فالحركة طبيعية
غير حيوانية وان لم يكن على نهج واحد كانت طبيعية حيوانية
واما المذاهب التي ذكرها في حركة النبض فالاول عبارة عن حركة الشرايين
صعوداً او نزولا والثاني عبارة عن كون تلك الحركة تابعة لحركة القلب
والثالث قريب منه والرابع وهو انما لجذب الغذاء وتدفع الفضل ليس
بحق لان الهواء ليس بغذاء للروح الحيواني انما غذاؤه البخار المركب من
الاجزاء اللطيفة من الاخلاط والنبض بحركته يجذب الهواء المحتاج
اليه في ترويح الروح ببسطه وتدفع المستحيل فيه بسبب اختلاطه بالفضل
من غذائه والخامس عبارة عن علة تلك الحركة فانها تكون بالقوة القائمة
بالروح والحد الذي ذكره الامام فخر الدين مخالف للخامس فان الخامس يقتضي
ان يكون الحركة في الروح اولاً وفي الاوعية ثانيا وبسببه والذي قاله الامام
يقتضي ان يكون الحركة في الاوعية اولا والقوى الحيوانية هي محركة للاوعية
بتلك الحركة والحق هو الاول والوجه في كون تلك الحركة طبيعية هو ما
قدمناه هذا كلامه رضي الله عنه وارضاه وجعل الجنة منقلبه و
مثواه وفيه نظر لان مقتضى ذلك الوجه ان يكون حركة انبساط الدماغ
وانقباضه طبيعية حيوانية لانها ليست على نهج واحد وان يكون حركات
الجذب

والهضم
الجذب والامساك والدفع ونحوها من الحركات الطبيعية طبيعية غير حيوانية
لانها على نهج واحد ولو قسم الحيوانية الى الطبيعية اي الخالية عن الارادة كحركة
القلب والى غير الطبيعية اي المقترنة بالحركة للانسان يمينا وشمالا كان اولى وانفع
بما هو بصدده من صدور حركتين مختلفتين عن القلب من غير ارادة بخلاف تقسيم
الحركة الارادية الطبيعية الى الحيوانية والى غير الحيوانية فانه لا ينفعه فيما ذكرنا
اللهم الا ان يقال مراده بالحركة الطبيعية ما لا ارادة معها والحيوانية وغيرها
المختلفة وغيرها حتى كأنه قال الحركة التي لا ارادة معها ان لم يكن على نهج واحد
فهي طبيعية حيوانية وان كانت على نهج واحد فهي طبيعية غير حيوانية
وعلى هذا ينفعه ويرد عليه النظر اما الاول فللزوم كون حركة القلب مختلفة
بلا ارادة الذي هو المطلوب واما الثاني فلان الحكم الاول لا ينتقض بحركة الدماغ
لان مورد التقسيم وهو الحركة التي لا ارادة معها ينافيها لان الدماغ منبع
الارادة ولا الثاني بحركة الجذب ونحوها لان المراد من غير الحيوانية غير
المختلفة وعلى هذا يكون الجنس القريب للنبض انه حركة طبيعية حيوانية مؤلفة
الى آخره واعلم ان ارتكاب كل هذه التعسفات والعدول عن الاصطلاحات
كون مع في هذه الحركة حيوانية او طبيعية او ارادية او طبيعية حيوانية او قسرية
او عرضية هو اعتقاد الجمهور انحصار الحركات في الاربع على ما هو المشهور
والحق ولزوم الحكم على انها من الرابعة عند انتفاء الثلث البواقي واختلاف
الناس في انتفاء الثلث عندهم تختلف حكمهم على الباقية بعد الثلث قيل الحق
ان حركة القلب والنبض خارجة عن الاقسام الاربعة للحركات وهي العرضية
والقسرية والارادية والطبيعية وذلك لان الحركة اما ذاتية او عارضة والذاتية

اما بسيطة اى على نهج واحد واما مركبة اى لا على نهج واحد والبسيطة اما تابعة
للارادة او لغير ارادة ونسمى ذلك الغير بالطبيعة فالحركة البسيطة وهى التى تكون
على نهج واحد اما ارادية وهى الفلكية او طبيعية وهى العنصرية والمركبة وهى التى
لا تكون على نهج واحد اما حيوانية او غير حيوانية وغير الحيوانية هى النباتية
والحيوانية اما ارادية او غير ارادية وغير الارادية تسمى بالتسخيرية فالحركة التسخيرية
هى التى تكون مختلفة وحيوانية وغير تابعة للارادة كحركة القلب والنبض واما
الحركة العارضة فاما ان يكون المتحرك جزءا من المحرك او مكانا له بالطبع فالحركة
عرضية والا قسرية وعلى هذا يكون الجنس القريب للنبض انه حركة تسخيرية
الى اخره وسيجئ لهذا زيادة بيان وفيه نظر لان حركة النبض والقلب يستحيل
خروجها عن الاقسام الاربعة لانحصار الحركات فيها غير انه ان فسرت
الطبيعية بالتى تكون على نهج واحد خرجت حركة النبض عن الطبيعية و
دخلت فيما لا تكون على نهج واحد وان فسرت الطبيعية بالتى لا تكون مع
شعور دخلت فى الطبيعية وخرجت عن الارادية وهذه المقدمة وهى
السادسة كثيرة الفوايد غزيرة الفوايد وهذا انما يعرف من تسنم فلال
شواهق هذه الصناعة نحو وجرى فى ميدانها اشواطا على عرق و
عرف ان لا كل سوداء تمرة ولا حمراء جمرة المقدمة السابعة
ذكرها المسيحى فى الفرق بين محرك التنفس ومحرك النبض وجميع القول
فى التنفس قال اما حركة التنفس فقد حقق امرها جالينوس فى كلامه الموسوم
بحركة الصدر والرئة وذكر مذاهب اليونان فيها ونحن نلخص ما قاله فى
هذا الكتاب مع زيادة تحرير وحسن ترتيب من جهتنا فنقول مذاهب
الاطباء

الاطباء يونان فى حركة التنفس ستة احدها مذهب اسقليباوس وهو ان
الصدر متحرك والرئة ساكنة واحتج على صحته بامر وهو ان الفائدة من التنفس
جذب الهواء البارد المصلح لمزاج الروح والقلب ودفع المحترق منه الى خارج
البدن ولا شك ان الصدر متحرك حركة الانبساط والانقباض ويدل على صحة هذا
الحس فعند انبساطه يجذب الهواء ويملأ تجويفه ثم عند انقباضه يخرج
ما سخن من الهواء واستغنى عنه الى الخارج والرئة فى نفسها اسفنجية ان متخلخلة
الجوهر لا تمنع شيئا من الهواء من الخروج والدخول فهو يداخلها ويصلح مزاجها
عندما يمتلئ تجويفها ثم يخرج عند قبض التنفس والرئة فى كلتا الحالتين ساكنة
واعترض بعض معانديه من اليونان بوجه وهو انا لا نسلم ان بسهولة خروج
الهواء من خلل الرئة عند مداخلة الهواء لها والذى يدل على صحة هذا انا اذا حزنا
رئة حيوان ونفخنا ها فانا لانرى الهواء يخرج منها بل يحتبس فيها زمانا طويلا
قال بعض شيعة اسقليباوس وهذا قول فاسد وذلك لان ابدان الموتى
باردة ويابسة جامدة لا سيما الملاقى منها الجانب الوحشى واذا كان كذلك
فلم لا تقال ان رئة الميت اذا استولى عليها الميت البرد تكاثف ظاهرها
وتلزز بسبب استيلاء البرد عليه وحينئذ يحصر الهواء للتحصر داخلها وانما
رئة الحى فانه لما كانت الحرارة والرطوبة مستولية على بدنه صارت متخلخلة
فلا يحتبس فيها شئ مما يداخلها من الهواء والذى نقول نحن ان الايراد المذكور
لم يرد على قول اسقليباوس لانه لم يقل ان الهواء ينفذ من الرئة الى القلب
فى خلخلة الرئة بل من طرف الشريان الوريدى على ما نقله عنه الفاضل جالينوس
فى كتاب المنافع حيث تكلم فى منافع الات التنفس وقد نقلناه نحن عن جالينوس

في ذكر منافع التشريح بان الوريد ليس في هذا الكتاب واذا كان كذلك فلا يصح ما
ذكره المعترض من رئة الحيوان الميت ولا يخفى ان من قوله والذي نقوله نحن
الى هنا لا توجيه له ظاهرا قال الفاضل جالينوس والحق ان الرئة متحركة
والذي يدل على صحته انه متى وقع في احد جانبي الصدر جراحة عظيمة او في
كلا جانبيه وخرج شيء من اجزاء الرئة فانا ندرك بحاسة البصر حركة الرئة
انبساطا وانقباضا حتى انا لو سددنا الجراحة باصبعنا احسسنا بالجس
بحركتها الحركة المذكورة وهذا هو الحق وايضا فانا اذا تاملنا حركة الرئة عندما
نضع ايدينا على الصدر نحس منها بحركة شبيهة بحركة الاختلاج عند ملمس
انفسنا فان الصدر في مثل هذه الصورة لا شك انه ساكن والمتحرك هو الرئة
وثانيها مذهب ابيناوس وهو ان المتحرك الرئة فقط والصدر ساكن قال
وذلك لان الاجسام على نحوين صلبة ولينة فالصلبة يستحيل ان يتحرك احد
طرفيها مع سكون الطرف الآخر واما اللينة فيجوز ذلك فيها وقد عرفت
كيفية اتصال الاضلاع بعظام القص واذا كان كذلك فكيف يتصور ان تتحرك
الاضلاع الحركة المذكورة قال فثبت ان حركة الاضلاع ممتنعة لكن
النفس لا بد فيه من حركة فينبغي ان يكون المتحرك انما هو الرئة قال
جالينوس اما انه لا يمكن ان يتحرك احد طرفي العظام مع سكون الطرف
بل اما ان يتحرك كلا طرفي العظام او لا يتحرك شيء منها فهو حق لكن هذا لا يصح
في عظام الاضلاع لان لها مفاصل من جهة القص وان كانت خفية
ولها مفاصل من جهة الترقوة ومن جهة الفقرات ايضا وكيف يتصور
وجود مفصل بدون حركة ويلزم من هذا ان يكون وجوده عبثا ومع ذلك

فالذي

فالذي يدل على بطلانه الحس فانا لو قطعنا الصدر بمشراط رفيع وربطناه ربطا محكما ثم
امرنا صاحبه بان يتنفس بقوة لراينا الخياط قد انقطع ولو اخذنا حيوانا من الحيوانات
وكشطنا جلده وصدره لراينا اضلاعه تتحرك الحركة المذكورة وكيف يتصور ان
يكون عضو له مفاصل ويحيط به اغشية وعضلات وكل هذه آلات الحركة
وعضو لين ليس له هذه الحركة شيء من ذلك يكون هذا متحركا وذاك ساكنا ومع
ذلك فما قالوه ينتقض عليهم بالزند الاعلى فانه عضو صلب وله طرفان احدهما
متصل بالرسغ وهو ساكن والآخر متصل بالمرفق وهو متحرك واذا كان امر
هذا العضو كذلك فلم لا يكون مثله في اضلاع الصدر وثالثها مذهب ابرقلس
وهو ان الرئة والصدر كلاهما متحركان لكن على سبيل المد والجزر بمعنى ان
الصدر عندما ينبسط تنقبض الرئة وبالعكس واستدلوا على هذا بالحس قال
فانا نشاهد الرئة عند خروجها في جراحة الصدر عند انقباض الصدر تخرج
جزء منها ويكون منتفخا وعند انبساطه تتباعد عنه بعدا كثيرا وما سبب
هذا الا انها عندما ينقبض الصدر تنبسط هي ويكبر حجمها وتخرج جزء منها
الى خارجه وعند انبساطه تنقبض هي ولذلك يكثر البعد بينهما وبينه اجاب
الفاضل جالينوس في المقالة الثالثة من الكتاب المذكور بما هذا معناه ▪
ان الرئة جوهرها لين قابل للغمز وما كان كذلك فاي موضع وجده
خاليا برز منه عند الغمز عليه وضغطنا اياه وعند وقوع الجراحة
في الصدر تبرز الرئة عند ضغطها في حال انقباضه لا انها تنبسط فهذا سبب
خروجها عند انقباضه حتى انا لو فرضنا وقوع جراحات اخر راينا الخارج
الاول من الجراحة صغيرا وما سبب هذا الا ان الخارج اولا قد توزع على

وأما حيث البعد بينهما ومنعه حال انبساطه فقال بعض محاذيه ان الرئة
لما برد منها شيء استولى عليه البرد ثم يسري البرد الى باقي اجزائها وعند ذلك
ضعف انبساطها وجذبها للهواء البارد فتخيل انها لما صار حالها كذلك وصار
البعد بينها وبين عظام الصدر في انبساطها واسعا انها قد انقبضت وفي
الحقيقة لا تكون منقبضة بل العلة في ذلك ما ذكرناه قال الفاضل جالينوس
في المقالة الثانية من الكتاب المذكور وهذا وجه ضعيف فانه يمكن ان يخرج
من الصدر هواء حار ومع ذلك جزء من الرئة ما يعرض لها بكون الهواء
باردا حتى انا لما رأينا بعض الناس يحتج بذلك جرحنا الصدر في حمام وفي
الوقت عدمت الرئة الحركة قال وكيف يتصور ان البرد لاقى جرم
الرئة واثر فيها هذا التاثير وهو عضو دائم الحركة ومجاور للقلب وملآن
من دم لطيف مفرط الحرارة ويلزمه على هذا ان يكون البرد اليسير اشد
تاثيرا من الحرارة الغريزية ومن دوام الحركة ولزوم الدم اللطيف وكل
ذلك محال ثم بعد هذا اطول الكلام في هذا الباب من غير ان يبين الغرض
وحاصل ما ذكره في تطويلاته ان البرد يجب ان يجعل علة لسكون
الرئة وذلك لانها قد تبرد كما في الامراض الباردة وكما في استنشاق الهواء
البارد وهي مع ذلك متحركة فحينئذ الحجة ان يجعل البرد علة للسكون
والذي يقوله خصمه الخصم لم يقل ان الرئة عندما بردت بطلت حركتها
بل يقول ضعف انبساطها لقلة حاجتها الى جذب الهواء البارد فتخيل انها
انقبضت عند انبساط الصدر والحق في هذا ما اقوله الآن وهو وجهان
احدهما ان الرئة عند حصول الجراحة تتألم تألما شديدا ولشدة تألمها

تبطل

تبطل القوة الخاصة بها عن جذب الهواء البارد ودفع البخار على ما ينبغي وحينئذ
يتخيل عند الانبساط انها منقبضة لتعذر انبساطها على التمام وثانيهما انه لو كانت
حركات الرئة والصدر على سبيل المد والجزر على ما فرضه ابرقلس لتصادمت
حركة الهواء الخارج للهواء الداخل فاما ان يتساويا في المقاومة او لا يتساويا
فان تساويا احترق مزاج القلب والروح عند دفع الرئة للبخار الدخاني
المحتاج الى دفعه لما دفعه عن القلب وان لم يتساويا في المقاومة ومن
المستحيل ان الهواء الداخل يقهر عن الخارج لكثرة ما يخرج من الداخل
ولكنه باقوى الفاعلين ولذلك فيتعذر نفوذ الهواء البارد الى القلب فيحترق
الروح والحرارة الغريزية فثبت ان حركة الرئة مساوقة لحركة الصدر بمعنى
انها عندما ينبسط الصدر وعندما ينقبض تنقبض الصدر لا ان حركتها على
سبيل المد والجزر فهذا هو الحق في هذا الباب ومغني عن التطويلات التي ذكرها
جالينوس وفي الوجهين نظر اما في الاول فلان الرئة عند قرحتها كما في السل
لا تتألم تألما فكيف تتألم بجراحة مجاورها وهو الصدر تألما واما في الثاني فلان
هذه المصادمة واقعة سواء كان المذهب مذهب الجزر والمد او غيره وعلى
هذا تكون مشتركا ورابعها مذهب ذقولاس وهو ان الصدر والرئة متحركان من
ذاتهما وانبساط احدهما وكذا انقباضه يكون مع انبساط الآخر وانقباضه وصاحب
هذا المذهب لم اجد له دليلا على صحة مذهبه ولا رأيت جالينوس تكلم معه
نفيا واثباتا غير انه ذكر في اول المقالة من الكتاب المذكور ان حركة الصدر متى بطلت
بطلت الرئة واما حركة الرئة فانها متى بطلت لم تبطل حركة الصدر وطول الكلام
فيه من غير ان اتى بالغرض ولنا كلام في هذه المسألة ذكرناه حيث تكلمنا في الامراض

والخاصة والمشتركة فيما تقدم من كتابنا هذا ولا نسي هذا المذهب فليطالع من هناك
والذي يغلب على ظني ان هذا المذهب حق وخامسها مذهب بركساغورس
وهو ان الصدر والرئة يتحركان الحركة المذكورة لكن حركة الصدر من حركة الرئة
ولم اجد لصاحب هذا المذهب دليلا على صحة مذهبه ولا لجالينوس
معه كلاما محققا والغير محقق والحق يوجب بطلان هذا المذهب اما
اولا فلانه من المستحيل ان يكون اللين اللدن السخيف الجوهر لما هو فيه في
الامور المذكورة واما ثانيا فلان التشريح دل على اتصال آلات الحركة مثل العضلات
والاعصاب بالصدر لا بالرئة ولو كان خاليا من الحركات الذاتية لكان اتصالها
به عبثا وهو محال وسادسها مذهب ارسطاطلس وهو انهما يتحركان الحركة
المذكورة لكن حركة الرئة تبع لحركة الصدر وهذا هو اختيار الفاضل جالينوس
الى هنا كلام المسيحي وفيه نظر اما اولا فلان قوله وطول الكلام فيه من غير ان
يأتي بالغرض ممنوع لان الغرض بيان عدم حركتها الذاتية معا وقد بين جالينوس
ذلك ببطلان حركة الرئة مع حركة الصدر واما ثانيا فلان قوله والذي يغلب
على ظني ان هذا المذهب حق باطل لان جالينوس بين فساده بعدم حركتها
معا فكيف يكون حقا واما ثالثا فلان قوله ولا لجالينوس معه كلاما فاسد
لان جالينوس اذا بين ان حركة الصدر لا تبطل ببطلان حركة الرئة يكون قد بين ان
حركة الصدر ليست عن حركة الرئة والا لبطلت ببطلانها لكنها لا تبطل قال
فهذا ما اردنا ان نذكره من امر حركة الصدر والرئة في التنفس لكن الاطباء اختلفوا
في نفس المحرك فمنهم من ذهب الى انه قوة طبيعية قال والدليل على ذلك
ان الحركات الارادية تبطل عند النوم والذهول والغفلة وحركة التنفس بخلاف

هذا وهي صادرة عن قوة طبيعية لان افعالها لا تبطل في شيء من تلك الاحوال وهو
المطلوب ومنهم من ذهب الى انه قوة طبيعية ارادية قال وذلك لوجهين اما الاول
ان الصدر يتم حركته بالاعصاب والعضلات وحركات هذه من الدماغ
فهي ارادية والمحرك له ذو ارادة وثانيها انه لا معنى للحركة الارادية الا ما لنا بها شعور
وحركة التنفس كذلك وكيف لا ولنا قدرة على ان نمسكها زمانا طويلا او نطولها
وهذا هو اختيار الفاضل جالينوس وصاحب الكامل وابي سهل المسيحي
عليما صرح به في كتاب النفس من كتابه والحق انها مركبة من طبيعية و
ارادية وهذا هو اختيار ابن سينا في القانون حيث ذكر التنفس في الثالث
منه بدليل بقائها في الاحوال المذكورة وهذا بخلاف فاعل النبض فانه ليس
له قوة ارادية البتة عليما عرفت وفاعل التنفس فيه قوة ارادية واذا عرف
هذا فلنبين الحاجة الى التنفس ثم نذكر اقسامه فنقول لما كانت الارواح النفسانية
والطبيعية مادتها الروح الحيواني وعلمت ان الاطباء مختلفون في الروح
فان المشهور من الفاضل جالينوس انها متكونة من الهواء المستنشق ومن
المتاخرين ابو سهل المسيحي فانه صرح في كتابه في النفس وارسطو وشيعته
يرون انها متكونة من بخار الدم ولطيفه ومن المتاخرين الشيخ الرئيس
وابن ابي صادق قالا به وهذا امر قد سلف تقريره في مباحث القوى
والارواح فعلى جميع التقادير القلب دليلا محتاج الى هواء بارد اما
لان يكون منه روح او لان يصلح به مزاج الروح الحامل للقوى وذلك
لان قبوله واستعداده لها ليس باي مزاج اتفق بل بمزاج مخصوص واستمرار
هذا المزاج عليما هو عليه لا يكون بورود الهواء المذكور الى الرئة وتنفيذها

هذا من

اياه الى القلب غير ان ذلك يعرض له امران احدهما استحالته عن برده بتسخين
ما يجاوره ومخالطته من البخار الدخاني الحاصل في القلب عند تكون الروح و
ثانيهما استحالته عن صفائه بالمخالطة من الادخنه وحينئذ يزول عنه المعنى
الذي يحصل منه ذلك فتحتاج الطبيعه الى اخراجه والاستبدال به ومن
الامرين وقتان وادخاله الذي يكون بالاستنشاق يكون بانبساط الرئه
تبعا لانبساط ما يحيط بها واخراجه يكون بانقباض الرئه تبعا لحركه ما
يحيط بها ومجموع هاتين الحركتين للصدر والرئه يسمى في عرف الطب تنفسا
واما عند العامه فان التنفس عندهم عباره عن حركه الانبساط فقط وهذه الحركه
متى كانت طبيعيه بمعنى ان تكون خالية من الآفه تمت بحركه الحجاب فان
احتيج الى زيادة قوة لما يحتاج في ادخاله الى مشقه استعان هذا الحجاب
بعضلات الصدر وفي التصويت تستعمل الطبيعة ذلك مع عضل الحنجره
وفي تقطيع الحروف وتاليفها كلاما تستعمل عضل اللسان فهذا هو
بيان الحاجة الى التنفس وظهر مما ذكرنا انه مثل النبض من جهة ان كل
واحد منهما مركب من حركتين وسكونين غير انه يفارقه من وجهين احدهما ان
محرك التنفس فيه قوة ارادية ومحرك النبض طبيعي محض وثانيهما ان حركه
التنفس خاصة بالصدر والرئه وحركه النبض خاصه بالقلب والشرايين
واذا عرفت هذا فنقول التنفس له اسباب اربعة كما للنبض فاعلي وغائي
وصوري ومادي فالفاعلي قد عرفته والغائي جذب الهواء المصلح لمزاج
القلب والروح التي فيه ودفع البخار الدخاني والصوري تاليفه من حركتين
وسكونين على ما عرفت والمادي الهواء المستنشق ومنهم من قال انه آلة

المادى

المادى ومنهم من قال انه داخل في المادى فالفاعلي والآلي والغائي متى كانت
على ما ينبغي كان التنفس طبيعيا ومتى تغيرت تغير التنفس عن واجبه فان
الفاعل متى ضعف وكانت الآله والحاجة بحالها صغر التنفس لعجز الفاعل
عن التحريك التام وازداد التنفس سرعة ليلحق بالسرعة ما فات بالصغر
فان ضعف الفاعل اكثر من ذلك ازداد التنفس صغرا ونقصت السرعه و
حصل التواتر وهو ان ينقص زمان السكون وان ضعف اكثر من ذلك
لم يمكن ان تتدارك الطبيعه ذلك بشيء آخر والحاجة ان ازدادت مع
بقاء الحال القوه والآلة بحالها حصل مع عظم التنفس سرعة وذلك ليتم
بالسرعة ما لا يفي به العظم فان ازدادت اكثر من ذلك استعملت
الطبيعة مع ذلك التواتر وذلك ليتم به ما لا يتم بالعظم والسرعه فان ازدادت
الحاجة اكثر من ذلك لم يكن للطبيعة في ذلك حيلة فان نقصت الحاجه
نقص ما زاد اخيرا ثم ما حصل قبل ذلك ومتى كانت القوة والحاجة بحالها
وتغيرت الآلة بحيث انها تصير غير مواتية للحركة عجزت الطبيعه عن استعمال
العظم لعدم مواتاة الآلة في الحركة واستعملت الصغر والسرعة ويكون
مقدارها بمقدار ما نقص من العظم لتقوم بها مقام العظم في جذب الهواء
البارد وان ازدادت الآلة في ذلك نقصت السرعة واستعملت الطبيعه
التواتر وذلك لان الامر الموجب لصلابة الآلة تضعف القوة وعند ذلك تعجز
عن استعمال السرعة وان ازدادت الآلة في ذلك لم يكن للطبيعة حيلة في
استعمال امر آخر وعلى هذه الصوره يتغير التنفس بتغير اسبابه الثلثة اذا
عرفت هذا فنقول التنفس يتنوع الى تسعة انواع احدها العظيم والصغير

وثانيها الطويل والقصير وثالثها السريع والبطي ورابعها الحار والبارد وخامسها
المتواتر والمتفاوت وسادسها الضعيف والقوي وسابعها المتصل والمنقطع
وثامنها المنتن والطيب وتاسعها المستوي والمختلف ولكل واحد من
هذه اسباب وهذا السبب اما في اعضاء النفس كالحنجرة والرية و
قصبها وعروقها الخشنه وشرائنها والحجاب وعضل الصدر واما
ان يكون في مبادي الحركة كالدماغ والنخاع واما في الاعضاء المجاورة
مثل الكبد والمعدة والرحم والمعا وهذه الافة اما سوء مزاج ساذج
او مادي او تفرق اتصال من بعد عناء وسقطة واما مرض الي مثل
الفالج والتشنج والنفس العظيم هو الذي ينبسط معه اعضاء النفس
في الجهات الممكنه انبساطا وافرا لينال هواء فوق المعتدل واسبابه
ثلثه قوة القوة لتقوى على حركة الاعضاء المذكورة في الجهات الممكنة
ولين الالة لتكون مطاوعة في ذلك وشدة الحاجة لتحوج الطبيعه
ان تتحرك في الجهات المذكوره والصغير ما قابل ذلك اما لفقد كل الاسباب
واما في بعضها وربما استعانت بحركة المنخرين فان كانت الحاجه
الداعية الى استنشاق الهواء البارد المطفي للحرارة الملتهبه اشد كان
الانبساط اعظم من الانقباض وان كانت الحاجة الى اخراج البخار
الدخاني اشد كان الانقباض اعظم من الانبساط والمراد بالعظم ههنا
الاسرع ومثل هذا النوع يدل على ضعف الحرارة الغريزية وقوة النارية
والطبيعة تستعمل اعضاء المذكورة في النفس في صور خمس احديها
الحس اشتعال حرارة نارية على القلب وعلى ما يليه وثانيها عند ضعف

العضل

خاصة بعد واما
لافة مع

العضل المحرك للصدر اما لافة في الاصول التي في الدماغ وثالثها عند امتلاء
المعدة ورابعها عند ضيق المنافذ التي للنفس مثل الحنجرة واقسام القصبه
والشرايين وخامسها عند تغافل الطبيعه عن تحريك الصدر مع شدة
الحاجة او مع قلتها فان الحاجة المدة تطول بين النفسين فاذا زالت
الغفلة استعملت الطبيعة النفس العظيم لتلافي ما وقع من التقصير وتستعمل
الاعضاء المذكورة وهذا النفس مثل نفس المختلط العقل والمنهمك في الفكر
ومن هذا القبيل نفس الصائم واما النفس الطويل والقصير فالطويل هو الذي
يطول فيه مدة تحريك الهواء في استنشاقه ورده لتمكن القوة من
التصرف في الهواء الكثير وذلك المانع يمنع الطبيعة من استعمال العظيم
السريع والقصير هو المقابل لذلك فان قارنه التواتر دل على وجع الات
النفس وان قارنه التفاوت دل على ضعف الغريزية ثم انه ان زاد
دل على موتها واما السريع والبطي فالسريع هو الذي يقع الحركة فيه
في مدة قصيرة مع بلوغ الحاجة والعلة في ذلك اما شدة الحاجة بحيث
ان العظم لا يفي بما يحتاج اليه واما لان مانعا يمنع من استعماله مثل
ان يكون الالة صلبة ثم ان السرعة قد يكون في حركة الانبساط فقط
وقد عرفت علة هذا والبطي مقابله واما النفس الحار والبارد ما للحار
يدل على حرارة ملهبة مستولية على القلب والات النفس والبارد
يدل على ضعف الحرارة الغريزية وقربها من الانطفاء وهذا ردي
جدا في النفس واما النفس المتواتر والمتفاوت فالمتواتر هو الذي
يكون فيه احد الزمانين الحاصل بين الحركتين قصيرا جدا وسببه

نما ي

اما شدة الحاجه فبحسب ان العظم والسرعه لا يفيا بما تحتاج اليه فى الاستنشاق
واما لان مانعا يمنع القوه من استعمالهما فاستعملت التواتر والفوق بين
التواتر الحاصل من شدة الحاجه ومن الحاصل لمانع ظاهر والمتفاوت
مقابله واما النفس القوى والضعيف فالقوى هو الذى يتم به الغرض
وسببه سلامه الات النفس من الآفه والضعيف مقابله ومنه النفس
المنخرى وهو الذى يتحرك فيه ارنبة الانف وسببه ضعف القوة او
ضيق شديد حادث اما فى خلل الرئه واما فى العروق الخشنه واما
فى الضوارب واما النفس المنقطع والمتصل فالمنقطع هو المتضاعف
وهو الذى يتم فيه الانبساط والانقباض بحركتين بينهما وقفه كتنفس
الصبى اذا بكى فانه يكون فى نفسه فجم فى حال الانبساط وتعثر فى حال
الانقباض وسببه آفه فى آلات النفس مثل تشنج عضلات الصدر او فيما
يجاورها وهذا النوع من النفس ردى جدا فى الامراض الحاده فانه
يمنع الرئه عن جذب هواء بارد مرة واحدة والمتصل على نوعين
ضيق وغير ضيق والضيق هو الذى لا يجد الطبيعه فيه منفذا واسعا
لجذب فيه ما تحتاج اليه من الهواء المصلح وذلك اما لرطوبات
تزحمه فى العروق الخشنه واما فى خلخلة الرئه واما الورم فى
الاعضاء المجاورة لآلات النفس ومن هذا النوع النفس المنتصف
وهو ان يكون فى احد قسمى الرئه آفه تعتريه النفس من جانبها ويكون
الجانب الاخر سليما ولذلك ينفسه وغير الضيق دليل جيد فى جميع
الامراض لدلالته على صحة الات النفس واما النفس المنتن
والطيب

والطيب فان المنتن يدل على عفونة فى الات النفس متى لم يكن عن الفم
وبالجملة فهذا النوع من النفس يشارك البخر فى ظهور الرائحة والفرق
بينهما من وجهين احدهما ان رائحة البخر تظهر فى الفم فى غير وقت
النفس والكائن من جهة النفس لا يظهر الا عنده وثانيها ان الكائن
من جهة البخر لا يكون معه نفث منتن والكائن من جهة النفس
يكون معه ذلك وغير المنتن يدل على صحة الات النفس واما المستوى
والمختلف فالمستوى هو الذى يكون حركات الطبيعه فيه منتظمه
ومساوية بعضها لبعض وهذا يدل على صحة الات النفس وما يليها و
المختلف ما لا يكون كذلك وسببه افة فى بعض الاعضاء المذكوره قال
فهذا ما اردنا ذكره من امر النفس ونحن بها من غير موه تعلمنا بالفطه
ومن يغير اصلا المقدمه الثامنه فى كيفية وضع الشريان ربما قال
قائل لو كان الشريان ينقبض وينبسط لكان يكون حجمه عند الانقباض
اصغر فلا يشغل من المكان ما كان يشغله عند الانبساط وذلك يلزم
منه الخلاء وهو محال فانبساط الشريان محال وجوابه ان الخلاء انما
يلزم اذا لم يمتل ما يخليه الشريان بانقباضه بجسم آخر وذلك غير لازم
فان الجسم الذى كان يحتف به حال الانبساط يجوز ان يتخلخل و
ينبسط حتى يملاه ذلك ونقول الشرايين منها ما منها ما ليس على شىء من جوانبه
عضو البته وذلك كالشريان الآخذ من تجويف القلب الى الفقره الخامسه
من فقار الصدر ومنها ما يماسه الاعضاء من جانب واحد كالشريان
الذى يأتى على باطن القلب ومنها ما يحتف به الاعضاء من كل جانب

كالشرايين التي في اليدين والرجلين ولا شك ان اللحم الذي يحيط بها يجب ان يكون
لينا حتى يطاوع بسهولة لان ينبسط ويتخلخل عند انقباض الشرايين فلا يلزم
الخلاء وان يتكاثف ويتجمع عند انبساطها فلا يلزم تداخل الاجسام فان
قيل ان العضو المجاور للشريان لا يلزم ان يكون لينا لجواز ان يكون الشريان
في فضاء يحيط به اعضاء صلبة ويكون الشريان اذا انقبض انجذب من الهواء
قدر ما يملأ الفضاء الذي يخليه بانقباضه فيتعدل هناك الى ان ينبسط الشريان
فيدخل في تجويفه ويكون ذلك الفضاء له بمنزلة الصدر للقلب قلنا لو كان
الامر كذلك لما امكن ادراك النبض البتة لان صلابة تلك الاعضاء كانت
تمنع وصول حس الانامل اليه وايضا كان ذلك يشاهد اذا كشف عن
الشريان وكان يعرض اذا منع وصول الهواء الى هناك كما يكون عند الانغماس
في الماء ان تمتنع حركة الشرايين او تتعسر ولننظر الآن هل الاعضاء التي
تحتف بالشرايين مخلوقة في الاصل على القدر الذي يكون عند انبساط الشرايين
فيكون انبساطها عند انقباض الشرايين بالقسر او على القدر الذي يكون عند
انقباض الشرايين فيكون تجمعها وتكاثفها عند انبساط الشرايين بالقسر والذي
يغلب على ظني والله اعلم ان خلقتها في الاصل على القدر الذي يكون
عند انبساط الشرايين لان ذلك هو المقدار الطبيعي للشريان على ما قررناه
قبل هذا وان الاعضاء انما تخلق على القدر الطبيعي لها ولما يجاورها

المقدمة التاسعة في بيان حركة القلب والفائدة منها مثال يظهر للحس
المشاهدة تدل على ان النار الخارجة لا بد لها من مستوقد نحو كير الحداد
مثلا ولا من مادة وهي الحطب او الفحم ولا من منفخ لها وهو الحركة الحاصلة

لها

لها بالنفخ او بغيره كل واحد من هذه الثلاثة اذا عدم او ضعف عدمت النار
او ضعفت وقد عرفت ان في ابداننا حرارة غريزية هي المدبرة لها فلا
بد لها من مستوقد وهو القلب او ام الشرايين ثانيا ومادتها هي الدم
الذي يصل الى القلب من الكبد وهو بمنزلة الحطب او الدهن للنار
الخارجة غير ان هذا الدم عند انتقاله الى الروح لا بد وان يتولد
منه فضلة يحتاج الى دفعها ونفضها خوفا من اخمادها الحرارة و
اطفائها اياها كالدخان للسراج ودفع هذا الدخان انما يكون بالانقباض
فان انقباض القلب هو حركته من محيطه الى مركزه ويكون حاله في مثل
هذه الصورة حال كير الحداد عند دفع الحداد الهواء منه وجذب
الهواء البارد انما يكون بالانبساط فان انبساط القلب هو حركته من
مركزه الى محيطه ويكون حاله في مثل هذه الصورة حال كير الحداد
عند جذب الهواء البارد وقد مثل الاوائل انبساط القلب وانقباضه
بجماعة مجتمعة في وليمة فتارة يجتمعون بعضهم الى بعض بحيث تتقارب
رؤوسهم وتارة يتباعدون فهذه فائدة الحركتين ومثالها قال الشيخ
في اول فصل من فصوله المستفادة من مجلسه وهو في منفعة النفس و
النبض خلق القلب وما ينبعث منه من العروق الضوارب وعاء
للروح ومكان تولدها والشيء الذي يسميه الاطباء روحا هو جسم لطيف
حار وخصوصا ما يخص منه في القلب ويعرض له حالان من حقهما
ان يكون في العناية الالهية تدبير سابق يبغي تلافيهما وهاتان الحالان
التهاب مفرط يستدعي تعديلا واثارة مادة دخانية تستدعي نفضا

وهذا التعديل لم يتم الا بوارد من خارج مايل الى البرد لطيف ليسهل نفوذه
فالتعديل مفتقر الى ادخال شيء والنفض مفتقر الى اخراج شيء فقد
حصل من هذا ان تدبير هذا الروح يحوج الى اخراج شيء الى
منافذ لطيفه وادخال شيء منها وهيأ الخالق تعالى الالات ليسهل
بها هذا التدبير وخلق القلب والعروق الضوارب حركته الى
هذا التدبير فخلق لها منافذ وفوهات منها تستنشق الجسم اللطيف
المبرد وهو الهواء ومنها تخرج المادة الدخانيه وجعل القلب والعروق
ان تنقبض فتعصر عنها المؤذي الضار وتنبسط فتجتذب اليها النافع الضروري
ومن كل نبضة من انبساط وانقباض والتنفس آخذ من الهواء عدة
ساعة تمتلي منه الرية وتمتار منه القلب الى ان تنفض نبضات
ما دامت تلك العدة مستصحبه للقوة والبرد فاذا سخنت لمجاوره
القلب وامتلأت ايضا مادة دخانيه اخرجت واستنشق غيرها
بدلها ويستمر هذا التدبير مدة الحيوة فاذا حيل بين الطبيعة وبين هذا
الصنع لعائق او عجز يوجبه سقوط القوه ختم الاجل لمشية الله وقد
سأل بعض الاطباء عن الشيخ ان الهواء البارد من اين يدخل فاجاب
بانه يدخل من مسام الجلد فقال لو كان كذلك لكان يحس بخروج البخار
ودخول الهواء كما يحس بها في فم المنفاخ اذ الانقباض والانبساط في
الشريان والدفع والجذب فيه جملة ودفعة لا تفارق في زمان
طويل حتى لا يحس به فاجاب بان الشريان وان كان لا ينفذ فيه
الهواء لكونه ذا طبقتين لكنه يتشعب الى اجزاء صغار لطيفه جدا

متفرقه

متفرقه فوهاتها تحت الجلد والجلد نفسه ليس بحيث لا يتحلل منه البخار بالعرق
او اخفى من العرق ولحيث لا ينفذ فيه الهواء بل ما هو اغلظ من الهواء
مثل الماء ولا فع ذلك مسام ومنافذ واذا كان كذلك كانت السبل مفتوحه
بالقياس الى الهواء والبخار وان لم تكن مفتوحه بالقياس الى غيرهما و
الحس وعلى ان القلب اذا اخذ النسيم من جانب الرية افاد الشراين
ايضا لكنه ليس التعويل كله على ذلك ومما يدل على صحة هذا انه اذا عرض
لعضو حرارة بسبب ورم او احتراق او غير ذلك كان عدد نبضات
الشراين المجاورة له اكثر واسرع واسبق من نبض جرم القلب نفسه و
نبض ساير الشراين وذلك لان الشراين المجاورة تكون مضطرة محتاجه
الى فضل دفع البخار وجذب الهواء البارد فتكون نبضها اكثر واسرع واسبق

المقدمة العاشرة في ان حد الشيء قد يكون بحسب الوجود قال الشيخ
في الشفاء ان حد الشيء اما ان يكون من جهة ماهيته ويتم باجزاء قوامه
المحمولة عليه كجنسه القريب وفصله واما ان يكون من جهة انيته ويتم
بساير علله الغير المحمولة عليه وهي العلة المادية والصورية والفاعلية
والغائيه حتى يتصور ماهيته كما هو ويتحقق بذلك ما يتقدم ماهيته
في الوجود فيتم به وجوده فيقع لتلك الماهيه حصول به فاما اذا اريد
النظر الى نفس الماهيه غير معتبر لها ما يلزمها من الوجود وان كان لا بد
لها من لزوم نوع ما من الوجود لها ما كفى في حدها ايراد ما تقومها
من حيث هو ماهيته اي لا من حيث هو موجود والغرض من ايراد هذا
الكلام ان تعرف ان حد النبض من الفصل الثاني ولن المعرف قد يكون

من المحمولات وقد لا يكون منها بل يكون من سائر علله الاربع والاول ان
كان من المحمولات الذاتية كان حدًّا والا كان رسمًا والثاني هو حد حقيقي
والخرجه ذلك عن كونه معرفًا بما هو خارج عنه كالفاعل والغاية
والمادة في تعريف الاعراض لكونها خارجة عنها ولا يصير رسمًا بذلك
لان هذا مخصوص بالمعرّف الذي يكون من المحمولات ولا يكون من
الذاتيات واذا عرفت هذه المقدمات فلنشرع في الفاظ الحد ونقول
اما قوله النبض هذه اللفظة مخصوصة بحركة القلب انبساطًا وانقباضًا
فان الرئة تتحرك الحركة المذكورة وكذلك الصدر على ما عرفت والدماغ
ايضًا ولم يسم شيء منها بالاسم المذكور بل حركة الرئة والصدر مخصوصة
باسم التنفس وحركة الدماغ بالاستنشاق واما النبض فانه لا يطلق الا
على حركة القلب الحركة المذكورة لانه يتحرك حركات شتى على ما ستعرفه
وحركاته في الكيف وفي الاختلاج واما قوله حركة فهي الجنس البعيد
والقريب هي حركة وضعية او كمية تخلخلية وتكاثفية على ما عرفت
واما قوله من اوعية الروح ففصل ماخوذ من العلة المادية والمراد
بذلك القلب والشرايين فان مجموع حركتها هو المسمى بالنبض وبهذا يتميز
النبض عن حركة غيرهما من الاعضاء قال المسيحي وانما لم نقل
حركة اوعية الروح لفايدتين احدهما انه لو قال كذلك لا وهم ان الاوعية
هي المحركة لانفسها وليس هو كذلك بل الحق ان فيها ما يحركها على ما يدل عليه
قوله من اوعية الروح اشعار ان فيها شيئًا هو المحرك لها وهو القوة
الحيوانية فان لفظة من يشعر بالعلية وثانيها التنبيه على المذهب
الحق

الحق وهو ان ليس المحرك لها هو المحرك للقلب بل فيها محرك آخر يخالف
محرك القلب بالشخص ويوافقه بالنوع وهو القوة الحيوانية واعلم
ان بناء هاتين الفائدتين على ان لفظة من يشعر بالعلة الفاعلية وهو
غير لازم لانها قد تذكر للعلة القابلية كما قيل خاتم من حديد وعلى هذا
يدل في هذا الموضع الا على كون الاوعية معروضة الحركة لا فاعلة لها
ولو دلت كان باطلا لان الفاعل غيرها لانها قابلة والقابل لا يكون فاعلا
ولانا بيّنا ان كل متحرك له محرك غيره واما قوله مؤلفة من انبساط و
انقباض فهو فصل ماخوذ من العلة الصورية وبه يتميز عن باقي حركات
القلب كحركته في الكيف والاختلاج وانما لم نقل حركة هي انبساط
وانقباض لوجهين احدهما لزوم التكرار لان الانبساط حركة من جهة
التجويف الى جهة المحيط والانقباض بالعكس فلو قال حركة هي
انبساط لكان بمنزلة قوله حركة هي حركة من المركز الى المحيط وثانيها
ان المحيط النبض ليس عبارة عن احدى الحركتين بل عن مجموعها فلذلك
قال مؤلفة من كذا وكذا وانما ذكرها بين الحركتين ليتميز النبض عن
باقي حركات القلب كما قلنا من حركته في الكيف بان يسخن ويبرد
وحركته في الاختلاج وانما قدم الانبساط على الانقباض لانه مقدم
عليه طبعًا فقدم عليه وضعًا ليناسب الوضع الطبع واعلم
انه اعترض بعض المتاخرين على قوله مؤلفة من انبساط وانقباض بان
المؤلف من شيئين معًا ولا كل منهما وهما معًا بالزمان والا لا يتالف
منهما شيء لكن زمان الانبساط غير زمان الانقباض فيمتنع ان يتالف

منها حركة النبض والجواب عنه هو ان التركيب على قسمين تركيب
خارجي وتركيب ذهني والتركيب الخارجي لا بد من اجتماع اجزائه في
الزمان معًا واما التركيب الذهني كالحركة المفروضة في مسافة فلا
يلزم اجتماع اجزائها معًا وتركيب النبض ذهني لتركبه من حركتين
كل منهما في زمان آخر وهو واضح واما ما كان متقدما عليه في تفسير الامر
لان اخراج الهواء الذي قد سخن واحترق انما يكون بعد دخوله واما قوله
لتدبير الروح بالنسيم فهو فصل ماخوذ من العلة الغائية لان هذا هو
الغاية من النبض ومميزه عن مثل حركة الخفقان العارض للقلب
على انه ليس يلزم ان يكون كل فصل مميزا فان غرض الحكماء بالحد ليس هو
تمييز المحدود فقط بل وان يتحقق به الشيء كما هو وتدبير الروح يكون
بشيئين احدهما تعديل مزاجها اذا افرط وذلك يكون بورود الهواء البارد
وهو يحصل بالانبساط فان قيل استنشاق الهواء الحار مثل هواء
الحمام ونحوه كيف يعدل مزاج الروح قلنا انما كان يعدله لان
الهواء وان كان حارا بالقياس الى الابدان فانه بارد بالقياس الى
مزاج الروح الغريزي فضلا عن المزاج الحادث من حرارة الحمام فهواء
الحمام اقل حرارة بالقياس الى مزاج الروح فيكون باردا بالقياس اليه
فيصلح للتعديل وثانيهما تنقية فضول الروح وذلك يكون عند غير
القرشي حالة الانقباض فان قيل ان قوله بالنسيم يمنع ان يكون
المراد بالتدبير هو ذلك لان التنقية لا تكون بالنسيم قلنا ليس كذلك لان
النسيم ينقي الروح باستصحابه فضولها معه عندما يخرج فيصدق

ان

ان تلك التنقية تكون بالنسيم وفي بعض النسخ لتبريد الروح بالنسيم وهو
خطاء لان الشيخ قال في الفصل الرابع من المقالة الثانية من حيوان الشفاء
ان الروح انما تستعد لقبول هذه القوى بشرط ان يكون حارا وان
التنفس ليس انما يعدله بان يبرده بل بان يمنع الافراط الذي بحسبه يتحلل
الروح وان يدفع عنه البخار الدخاني الذي هو بمنزلة الفضل في البدن
هذا نصه في الشفاء والمحقق فيه ان الغرض من دخول الهواء ليس
تبريد الروح بل لئلا تصير ازيد حرارة مما هي عليها وبين الامرين فرق
لان الاول افادة للبرودة والثاني ليس افادة للبرودة بل منعا لازدياد
الحرارة ان المقصود من الانبساط ليس هو التبريد واما الغرض   فظهر صح
من الانقباض فهو امران احدهما دفع البخار الدخاني وذلك ليس بتبريد
بل دفع فضل وثانيهما توزيع الروح على الاعضاء وظاهر انه ليس
بتبريد ايضا واما التدبير فانه امر شامل لهذه المعاني الثلثة وههنا
اشكال وهو ان الدماغ من جملة اوعية الروح وهو ينبسط وينقبض
لتدبير النسيم ومع ذلك لا يقال لحركته انها نبض بل استنشاق كما عرفت
فان تكلف متكلف وقال انه يريد بالروح ههنا الحيوانية كان
ذلك مع كونه خارجا عن مفهوم اللفظ غير صحيح ايضا وذلك لان
الصدر من جملة اوعية الروح الحيواني وهو ينبسط وينقبض لتدبير
الروح بالنسيم ولا يقال لذلك نبض الا ان يقال انه يريد بالوعاء الوعاء
القريب وهو المجاور للقلب والشرايين لا البعيد كالدماغ والانف
فان الهواء ينجذب منه الى اعلى الحلقوم الى الرئة ثم الى القلب ولكن لفظه

لا يدل على النبض وهو ظاهر والاولى ان يقال لما كان المراد باوعية الروح مكان تولدها على ما قال الشيخ في فصوله خلق القلب والعروق الضوارب المنبعثة منه وعاء للروح ومكان تولدها لم ينتقض الحد نقضا لانه وان اشتمل على الروح الحيواني لكنه ليس مكان تولدها وهو ظاهر فهذا بيان اشتمال الحد على العلل الثلث صريحا وهي المادية والصورية والغائية لكونها مدلولا عليها بالمطابقة واما العلة الفاعلية فغير مذكورة صريحا بل التزاما لدلالة الحركة على محرك هو غير المتحرك بتلك الحركة وهو القوة الحيوانية او غيرها على ما عرفت من الاختلاف والحق فيه وقال الامام الحركة جنس للنبض واوعية الروح اشارة الى العلة الفاعلية وقوله مولفة من انبساط وانقباض اشارة الى العلة الصورية وقوله لتدبير الروح بالنسيم اشارة الى العلة الغائية ويمكن ان يكون العلة الفاعلية ايضا مدلولا عليها بقوله من اوعية الروح لان كلمة من يشعر بالعلية فدل في هذا الموضع على ان في اوعية الروح امرا هو مبدا هذه الحركة اعني القوة الحيوانية وعلى هذا يكون هذا التعريف تعريفا للشيء بعلله الاربع ثم قال ان قولنا من يشعر بالعلية وانما عدل الشيخ عن لفظة في الى لفظة من احترازا عن مذهب من يعتقد ان حركة الشرايين ليست بذواتها بل على سبيل اتباعها لحركة القلب اذ المذهب الحق ان حركتها بذواتها على سبيل الاستقلال وفيه نظر من وجوه اما اولا فلان قوله واوعية الروح اشارة الى العلة الفاعلية فاسد لان اوعية الروح معروضة الحركة لانها هي المتحركة وقد عرفت ان كل متحرك محركا غيره وعلى هذا لا يكون الاوعية فاعلة

للحركة

كلمة صح

للحركة كيف وهي قابلة لها وقابل الشيء لا يكون فاعلا له واما ثانيا فلان قوله ويمكن ان يكون العلة الفاعلية ايضا مدلولا عليها بقوله من اوعية الروح الى اخره فاسد ايضا لان كلمة من وان كانت للعلية الا انها قد تذكر في الاكثر للعلة القابلية كما يقال خاتم من حديد وعلى هذا لا يدل في هذا الموضع الا على كون الاوعية موضوعة للحركة ولا يدل على انها فاعلة لها ولو دلت كان باطلا لان الفاعل غيرها على ما عرفت واما ثالثا فلانه لا يبقى للعلة المادية ذكر في الحد لا صريحا ولا ضمنا فلا يكون التعريف بالعلل الاربع على ما زعم واما رابعا فلان قوله وعلى هذا يكون التعريف تعريفا بالعلل الاربع فاسد ايضا لاشعاره بان على تقدير كون العلة الفاعلية مدلولا عليها بلفظة من يكون التعريف كما ذكر وهذا انما كان يصح لو قال الاوعية الروح اشارة الى العلة القابلية لا الفاعلية ويمكن ان يكون الفاعلية كتبت سهوا مكان ان يجيء مقام القابلية وعلى هذا يزول النظر الثالث والرابع واما خامسا فلان قوله وانما عدل عن لفظة في الى لفظة من يعني للطرق وهو غير ملتفت اليه عند ارباب النظر اللهم الا اذا اقتضى استعمال المعدول اليه على فائدة خلا عنها المعدول عنه وههنا ليس كذلك اذ لا فائدة في العدول فقوله الفائدة هي الاحتراز عن مذهب من يعتقد ان حركة الشرايين ليست بذواتها بل على سبيل اتباعها القلب اذ المذهب الحق ان حركتها ايضا بذواتها ايضا على سبيل الاستقلال قلنا ولكن الشرايين لا تتحرك بذواتها بل تتحرك القوى القائمة بالروح الذي هو محصور فيها وعلى هذا لا يكون حركة اوعية الروح بذواتها ويمكن ان يجاب عن هذا بان

لحركه صح

من كون حركة اوعية الروح بذواتها انها لا تكون على سبيل تبعية حركة القلب
على ما يدل عليه السياق لا على انها لا تكون على سبيل تبعية قوة تحركها وتوجدها
ثم ان الامام اعترض على الحد المذكور بانه غير مستقيم على القوانين المنطقية
وبيانه ان الحركة جنس وانواعها اربعة الحركة في الكم والكيف والاين
والوضع ولا شك ان النبض واقع تحت الحركة في الاين وقد بين في المنطق
ان الحد لا بد وان يذكر فيه الجنس القريب اولا ثم يقرن بالفصل فان لم
يكن للجنس القريب اسم مذكور يذكر بدله حده كما انه لما لم يكن للجنس القريب
للحيوان اسم اعني الجسم اورد بدله حده فقيل جسم ذو نفس ثم اردف
بالفصل المقوم وهو الحساس فلذلك هاهنا لما كان للحركة في الاين اسم وجب
ان يكون المذكور في الحد هو لا الحركة التي هي الجنس البعيد وان لم يكن له اسم
وجب ان يذكر حده كما فعله القدماء حيث قالوا النبض حركة مكانية
فان قيل انه لما قال مؤلفة من انقباض وانبساط اندفع هذا الشك
لان الانبساط على ما بينا حركة مستقيمة وهي نوع الحركة المكانية و
اسم النوع يدل على الجنس بالتضمن فقد صارت الحركة المكانية مذكورة
فنقول حينئذ يبقى الشك من وجهين الاول هو ان الانبساط والانقباض
ان دلا على الحركة المكانية بالتضمن وجب ان يدلا على مطلق الحركة
ايضا لكونه جزء من الجنس وذلك يمنع من ذكر الحركة لكونه متضمنا للتكرار
كما ان الحيوان لما كان دالا على الجوهر بالتضمن لم يجز ان يقال في حد
الانسان انه جوهر حيوان ناطق وان لم يدلا عليها صار الحد خاليا عن
الجنس القريب والثاني هو ان الانبساط والانقباض اذا جعلناهما جنسا

قريبا

قريبا منتعشين قوله من اوعية الروح لان يكون فصلا فيكون الفصل سابقا
على الجنس وذلك غير جائز باتفاق اهل صناعة الحد واعلم ان هذا
الاعتراض ليس بشيء اما ذكره الخونجي من ان ذلك التعريف ليس حدا
تاما حتى لا يجوز الاخلال بالجنس القريب بل هو رسم لان تعريف الشيء
بالعلة الغائية يخرجه عن ان يكون حدا حقيقيا لان العلة الغائية
للشيء خارجة عن ماهية ذلك الشيء وكذا العلة المادية في الاعراض
خارجة عن ماهياتها لانها عبارة عن موضوع العرض ولا شك ان
الموضوع خارج عن ماهية العرض لان المشهور عندهم ان مقوم
الجوهر جوهر ومقوم العرض عرض والاوعية لكونها جوهرا لا يجوز
ان يكون مقومة لشيء هو عرض وعلى هذا لا يكون هذا التعريف بمقومات
الشيء فكان رسما والرسم جاز ان لا يذكر فيه الجنس القريب وجاز ان
يذكر فيه الجنس البعيد ويردف بخواصه ولوازمه المساوية اذا كانت
بينه كما يقال في رسم الانسان انه جوهر ماش بادي البشرة عريض
الاظفار منتصب القامة مشاء على قدميه ويكون ذلك تعريفا صحيحا فان ذلك باطل
لما نقلنا عن الشيخ ان المعرف للشيء اذا اشتمل على علله الاربع كان ذلك
حدا حقيقيا لذلك الشيء بحسب الوجود لا بحسب الماهية ولا يخرجه
كونه مشتملا على ما ليس بمقوم للماهية عن ان يكون حدا حقيقيا بحسب
الوجود وان لم يكن حدا حقيقيا بحسب الماهية لوجوب اشتماله على
المقومات المحمولة كالجنس القريب والفصل اذ لو كانت المحمولات غير
مقومة لم يكن حدا حقيقيا بل رسما فالخروج عن الحد الحقيقي لاشتماله

على ما ليس بمتقوم مخصوص بالحد الحقيقي بحسب الماهية لا بحسب الوجود
ولعدم اطلاع الخونجي على الحدين واختصاص ما ذكر بالحد بحسب الماهية لا
بحسب الوجود اطلق الحكم بان كل معرف اشتمل على ما ليس بمتقوم فهو رسم و
هو خطاء لانتقاضه بالمعرفات المشتملة على العلل الاربع لانها حدود
حقيقية بحسب الوجود على ما نص عليه الشيخ وغيره من محققي الحكماء
و ثانيا لا نسلم ان الجنس القريب للنبض حركة مكانية لما عرفت ان مكان
الشريان لا تتبدل بحركتي الانبساط والانقباض بل المتبدل بها وضعه او كمه
اي تخلخله وتكاثفه كما سنبين بيانه و ثالثا ان الانبساط نوع الحركة المكانية قوله
لانه حركة مستقيمة مكانية ممنوع اذ لو كانت مكانية لتبدل مكان المتحرك
بها لكنه لا تتبدل على ما علمت وعلى هذا لا يدل الانبساط على الحركة المكانية
بالتضمن بل بالالتزام لئن سلم لكن دلالة الفصل بالالتزام على الجنس لا يوجب
التكرار والا كان كل حد مشتملا على التكرار لدلالة الفصول على الاجناس
بالالتزام بخلاف دلالة الجنس القريب على البعيد بالتضمن فانه يوجب
التكرار الموجب لفساد الحد فان قيل لو فرضنا فصلا يدل على الجنس
القريب بالتضمن فانه يوجب التكرار بلا اشكال فهل يوجب فساد الحد ام
لا قلنا ثبت العرش ثم انقش عليه لان هذا الفرض محال لان الدال على
الجنس القريب بالتضمن يكون نوعا لا فصلا فان ذلك باطل ايضا اما قوله
ان حركة النبض ليست مكانية لان مكان الشريان لا تتبدل بها وقوله
لو كانت مكانية لتبدل مكان المتحرك بها لما عرفت ان المتحرك بالحركة
المكانية ينتقل من الخلف مكانه بل لان ما ذكره الامام انما كان يتوجه لو كان

حد

حد النبض بحسب الماهية لا بحسب الوجود واما ما ذكره السابلي على كلامه
من الشكلين فلانا لا نسلم ان الفصل فيه متقدم على الجنس القريب قوله
ان الانبساط والانقباض اذا جعلناهما جنسا قريبا فتعين قوله من اوعية
الروح لان يكون فصلا قلنا ممنوع عن الحق لان الحد لم يذهب الى انها جنس
قريب غاية ما في الباب ان السابلي قال ان الانبساط له دلالة على
ان المراد بالحركة المكانية وحينئذ يكون الجنس هو الحركة المكانية لا الانبساط
على ما قال وحينئذ لا يلزم تقديم الفصل على الجنس والا انه لم يذكر الجنس
القريب باسمه ولا بحده فغاية ما في الباب انه لم يذكر باسمه ولكن لم قلتم
انه لم يذكر بحده وبيان انه ذكره بحده هو ان الحركة كما انها متنوعة
بحسب انقسامها الى الكيف والاين والكم والوضع ايضا متنوعة بحسب
عروضها للموضوعات المختلفة بالنوع فان تنوع المعروضات
يوجب تنوع العوارض على ما قرر في العلوم الاصلية واذا كان
كذلك فكما ان قولكم حركة مكانية حد الجنس القريب لكونه مركبا من الحركة
التي هي جنس بعيد ومن الفصل الذي يميزها عن بعض انواع الحركة كالحركة
في الكم والكيف والوضع وكذلك قوله حركة من اوعية الروح يكون حد الجنس
القريب لكونه مركبا من الحركة التي هي جنس بعيد والفصل الذي يميزها عن بعض
الانواع كالحركات العارضة لساير الاشياء المختلفة بالنوع واذا كان كل
واحد منهما حدا للجنس القريب فلم ما ذكرتموه اولى بالذكر مما ذكره الشيخ بل
ما ذكره اولى اما اولا فلان قوله حركة مكانية لا يصح الا على ما عرفت
وقوله حركة من اوعية الروح صحيح لا غبار عليه واما ثانيا فلان الفصل

للمذكور في حدكم وهو قولكم مكانية مدلول عليها بالانبساط والانقباض اما تضمنا
او التزاما والفصل المذكور في حدّه وهو قوله من اوعية الروح غير مدلول
عليه بالانبساط والانقباض لا تضمنا ولا التزامًا فكان ما ذكره ابعد عن محذور
التكرار فيكون اولى وكان ان ما ذكره من الفصل وهو قوله من اوعية الروح
لا يميز الحركة عن بعض الانواع وهي الحركات الواقعة في الكم والكيف و
غير ذلك وكذلك ما ذكرتموه من الفصل وهو قولكم مكانية لا يميزها عن بعض
الانواع وهي الحركات المكانية العارضة لساير الاشياء فقد تساوى
الفصلان بل الجنسان القريبان فيما ذكرناه وانفرد ما ذكره الشيخ بالترجيح
فكان اولى ولعلم اني من حين ما شرعت في شرح النبض الى ان وصلت
الى ههنا لم يحضرني شرح السامري وعند وصولي الى هنا حضر فطالعته فوجدتُ
فيه فوائد غير ما ذكرناها في المقدمات وغيرها ولم يطب لي ان اتركها
لان الشرط املك وقد اشترطنا ايراد جميع فوايد الشروح والا ان اقوّيها
واضم كل فائدة الى ما يناسبها كلها مما تقدم لاحتاجه الى تغيرات كثيرة فرايت
ان اختصرها واوردها ولا ابالي بتكرار بعض ما سلف فان الضرورات تبيح
المحظورات قال السامري اختلف الاقدمون في اسم النبض فقال
بعضهم النبض هو حركة الشراين الاختلاجية لان حدوث النبض يكون مثل
مثل حركة كل واحد من الاعضاء اذا حدث فيه اختلاج بسبب
رياح محصورة فيه وقال ابقراط ان النبض هو حركة الشراين الانفعالية
لانه يقول ان حركة الشراين يدل على التموّج وتغيّره وقال ارسطوطيس
ان النبض يدل على حركة الشراين الخارجة عن الطبيعة وقال ابوقلس
ان

ان النبض هو حركة الشريان الذي يكون بالانبساط والانقباض خارجة عن
الطبيعة كانت او طبيعته وجالينوس لا يرضى من هذه الاقاويل الا الاخير
وذلك لانه يوقع اسم النبض على الحركة المكانية التي تتحرك بها العروق
الضوارب بالانبساط والانقباض وليس استعمال الانقباض ههنا بمعنى
السكون الذي استعمله في النبض الصغير على راى من يرى ان الانقباض
لا يدرك ثم اختلف في هذه الحركة فقال قوم انها طبيعية واستدلوا
عليه بما في القلب من الشظايا الذاهبة في الطول والعرض والوراب
التي من شانها ان تجذب وتمسك وتدفع فوجب ان يكون الفعل
الصادر عنها طبيعيًا والجواب ان كل عضو يفعل فعلا حيوانيا
او نفسانيا فلا بد له من ان يفعل فعلا طبيعيًا ايضًا فلم منعنا ان يكون
فيه فعل طبيعي بل الكلام في هذه الحركة الانبساطية والانقباضية ولو
كان وجود احدى الحركتين يمنع وجود الحركة الاخرى لوجب ان
لا يكون في العصب والعضل فعل طبيعي لانه نفساني ثم قال ومما يدل
على بطلان هذا المذهب وجوه احدها انه لو كان فعلا طبيعيًا
لما كان يتحرك القلب والشراين في زمان واحد والتالي باطل على
ما يجيء بيانه واما الملازمة فلان الافعال الطبيعية لا تتحرك معًا في
زمان واحد وذلك لان الاعضاء القابلة للغذاء ليست تقبله معًا بل
في ازمنة مختلفة وثانيها انه لو كان فعلا طبيعيًا لوجب ان يوجد
للنبات وثالثها انه لو كان فعلا طبيعيا لوجب ان لا يدركه الحاسه
لكنه يدرك بحس اللمس اقول وفي هذه الوجوه نظر قال وقال

قوم ان حركة النبض نفسانيه ولو كان كذلك لكان تابعا للاختيار وليس فليس
فبقي ان يكون حركة حيوانية اي بلا اختيار بخلاف النفسانيه فانها تكون
بالاختيار فان قيل لم لا تكون مركبة من الحيوانيه والنفسانيه قياسا
على النفس فان اصله بغير الاختيار والزيادة فيه والنقصان منه بالاختيار
قلنا ان في النفس لمكننا ان نستعين بعضل الصدر على تعظيمه وتصغيره
وذلك باختيارنا ولا كذلك حال النبض اذ لا عضل لنا يساعد على حركته و
ايضا ليس وضع حركة القلب والشرايين على وضع حركة النفس حتى
يقاس احدهما على الآخر فان في النفس الواحد المعتدل ينبسط القلب
وينقبض عشر مرات حسب ما شهد به الفاضل جالينوس
قال واختلف في تقديم احدهما اي الانبساط وهو الحركة من الوسط
الى الاطراف والانقباض وهو عكسه على الآخر فقال قوم بتقديم الانقباض
واستدلوا عليه بان الفعل الطبيعي انما يستدعي الهواء الصافي النقي
من خارج بعد ان يؤذيها البخارات المجتمعة فتخالط الحرارة الغريزية
فتطلب الطبيعة حينئذ ان تنفيها وتنقي البدن عنها وبعد ذلك تطلب
هواء صافيا نقيا والتنقيه تكون بالانقباض وطلب الهواء الصافي بالانبساط
فالانقباض متقدم على الانبساط ومنهم من قال بتقديم الانبساط
واستدل عليه بان الطبيعة لا توجد الشيء الا على اكمل احواله و
اشرفها وكون القلب والعروق الضوارب منبسطين فيهما هواء صافٍ
نقي ينفش عنهما اكمل وافضل فاذا فسد هذا الهواء اخرجته الطبيعه
ولتعاضت عنه فلو لم يفسد لما احتاجت الى الانقباض فان

المقصود

المقصود هو الاكمل والاشرف ولما كان دخوله بالاستنشاق متقدما على
اخراجه طبعا وجب تقديمه لفظا قال وقد بحث عن الانبساط والانقباض
هل معا للقلب والشرايين ام مختلفان والحق انهما معا وذلك لانه لو
كان عند انبساط القلب ينقبض الشرايين وبالعكس وجب ان يخالط
الهواء الصافي ما يكدره فلا يكون فيه فائده ولا فيما اذا انبسطت الشرايين
وانقبض القلب وذلك لانه يجب ان يدخل الى الشرايين عند انبساطها
هواء حار من سخونة القلب فيخالط الهواء الوارد فيسخنه ويبطل
فائدة تعديله لمزاج الروح احتج هؤلاء على مذهبهم بدليلين الاول
ان الطبيعه تختار من كل شيء اسهله والاسهل في وقت انبساط
احدهما انقباض الاخر لان تكلفها لانبساطهما معا اصعب وكذلك تكلفها
لانقباضهما معا الثاني ان القلب مركب من لحم وليف وجسم صلب
وليفه يتشاد من قاعدته واصله وهو العظم الموجود فيه الى
الدماغ والى النخاع واصله الى داخل في الاجزاء العليا وطرفه
المحدد الى نحو الاسفل وله بطنان يمنى ويسرى اليمنى ليلطف الدم و
اليسرى لدخول الهواء وفيه الحار الغريزي وله بطن وسطى يسميها
بقراط بطن وسطى يوصل الدم من اليمنى الى اليسرى ويولد الحرارة وفي
اليمنى منفذان احدهما ياتيه من العرق الاجوف ويصير بالدم اليه والثاني
ينفذ منه الى الرئه ويدعى الوريد الشرياني وقد عرفت لم سمي الوريد
الشرياني وفي اليسرى منفذان احدهما يسمى الابهر وهو الشريان
الاعظم والاخر الشريان الوريدي وهذه المنافذ الاربعة التي

للقلب جُعل عليها اذان اربع وهذه الاربعة جُعلت حتى لا يدخل الى القلب
شي بغتةً او يخرج منه شي بغتة وحتى يكون الذي يصل اليه ولا كل الذي
يخرج منه اولا لا ينبذرق كالحال في نا شرة الاذن لانها بمنزلة الباذهنج
المانع من تبذرق الهواء وعلى هذه المنافذ اغشية تغشيها بعضها ذوات
ثلثة اغطية وبعضها له غطاآن فيجب على هذا الترتيب انه متى انقبض
القلب ان ينبسط الابهر وما ينشو منه حتى يخرج منه وقبول ما من
شانه ان يقبل والا كان لا فائدة في وجود هذه المنافذ والاذان والاغشية
فاذا حركة الشرايين مضادة لحركة القلب والذين قالوا ان حركتها متوافقه
نصروا مذهبهم بابطال هذا المذهب وهو انه لو كان كذلك لزم ان القلب
لا يبعث الى الشرايين شيا لغذائه ولا هي تقبل منه ولا الشرايين تؤدي اليه ولا
هو يقبل منها لان المانع هو انقباض احدهما حين انبساط الاخر لانه اذا
انبسط القلب وانقبضت الشرايين لا يصل الى القلب شي منها البتة وايضا
القوة الموجودة في القلب والشرايين على الانبساط والانقباض واحدة
فكيف يمكنها ان تفعل في ازمنة مختلفة لا في زمان واحد حتى اذا
انبسط القلب انقبض الشرايين وبالعكس ثم قال ومن الناس من زعم ان
ليس في القلب والشرايين قوة محركة لها بل انبساطها تابع لامتلائها من
الدم والروح فان اللين اذا امتلا انبسط كما يجري للامر في الزق الذي
يملى وعندما يخلو ينقبض فيكون انبساطها وانقباضها بسبب امتلائها
وخلوهما وهو باطل لان عند انبساط القلب والشرايين متقدم
على امتلائهما لان فيها الدم والروح فاذا ماس الهواء المستنشق فم
الشريان

يسهل خروج ما

الشريان حرّك الروح والدم الذي في داخله الى النهاية الاخرى فتحرك ما يجاوره
معًا بقوة فيه وازداد امتلاه بانضياف الهواء الى ما فيه من الدم والروح
فامتلاء الشريان عند انبساطه لا انبساطه عند امتلائه فان قيل
اذا كان الشريان انما يمتلي بعد انبساطه فوجب ان يكون خاليا قبله وهو
باطل قلنا ليس الشريان ينبسط اولا ثم يمتلي بل مع انبساطه هذا ما
ذكره السامري المبحث الثاني في تعديد اجناس النبض قال
رحمه الله والنظر في النبض اما كلي او جزوي بحسب مرض
مرض ونحن نتكلم ههنا في القوانين الكليه من علم النبض ونوخر
الجزويه الى الكلام في الامراض الجزوية النظر في النبض اما ان
يكون من حيث هو نبض وفي احكامه واقسامه واما ان يكون من حيث
هو مخصوص بمرض مرض وبعبارة ثانية البحث المتعلق بالنبض اما
ان لا يكون مختصا بمرض دون مرض واما ان يكون مختصا ببعض
الامراض دون بعض والاول هو النظر الكلي والثاني هو النظر الجزئي
وبعبارة ثالثة النظر في النبض اما ان يكون نظرا في النبض التابع لامر
لا يخلو فرد ما من الانسان عنه بجنسيته كالاهوية والبلدان
والاسنان والحركة والسكون والنوم واليقظة والاعراض
النفسانية والذكورة والانوثة والامزجة والمتناول من الماكول
والمشروب والرياضة والاستحمام والحبالى والاوجاع والاورام
او لا يكون كذلك والاول هو النظر الكلي والثاني هو النظر الجزئي ولما
كان هذا الكتاب كتاب كليات القانون وجب ان نذكر فيه النوع

والذي بالغا[illegible]

الاول من النظر لانه الىق به دون الثاني لانه التى بالاقاويل الجزئيه ولذلك
اخر الى الباب الثاني وسال ان الشيخ ذكر في هذا الباب نبض الاورام
وحينئذ يكون قد تعرض لما يخص بعض الامراض فلنا اما عن العباره
الثالثه فلا يرد هذا لان النظر في نبض الاورام هو النظر الرابع لا من الا
لخلو فرد ما من الانسان عنه لجنسيته فيكون نظرا كليا واما عن
الاولى والثانيه فلان المراد بالنبض المختص بمرض مرض النبض المختص
بمرض عضو عضو كالشوصة والسرسام وذات الجنب وامثالها
وحال الاورام ليست كذلك لانها لا تخص عضوا فان قيل كما ان لكل
مرض مرض من الامراض الجزئيه نبضا جزئيا كذلك لكل صحة صحة من
الصحات الجزئيه نبض خاص واذا كان كذلك كان تخصيصه بالمرض
دون الصحة ترجيحا من غير مرجح وهو باطل فهو اذن كلام ناقص
وتمامه ان يقال وصحة صحة قيل ما قاله ابن جميع وهو ان موجب
هذا التوهم ظن المتوهم ان الشيخ يشير بقوله بحسب مرض مرض
الى النبض الخاص بواحد واحد من اشخاص المرضى والرئيس لم يقصد ذلك بل
اراد النبض الذي يخص واحدا واحدا من انواع الامراض كالنبض الخاص بالشوصه
لان النبض الذي يخص واحدا واحدا من الناس في حال صحته وفي حال
مرضه ليس مما يمكن ان يثبت في كتاب على ما نص فاضل الاطباء جالينوس
في تاويله في النبض تلخيصا شافيا لا ما قاله السامري وهو ان لكل واحد
واحد من انواع الصحه نبضا خاصا فلم ما ذكر في المثال انواع الصحة كما
ذكر انواع المرض ولا ما قاله المسيحي وهو ان الشيخ انما ذكر في المثال

انواع

حاصا

٢٥

انواع المرض دون انواع الصحة لان ظهور التغير والاختلاف في النبض في
نوع المرض اظهر وابين مما هو في نوع الصحة فيكون التنويع والتخصيص في
المرض اظهر وابين فلذلك ضرب به المثال فانهما فاسدان لا منا نهما على ان
الشيخ لم يذكر نبض انواع الصحة وهو باطل لان نبض الصبيان والشبان
الى اخر ما ذكره الشيخ كلها نبض انواع الصحه فنقول ان كل نبضه
فهي مركبه من حركتين وسكونين لان كل نبضة مركبة من انبساط
وانقباض لان النبضة هي المرة الواحدة من النبض كالضربة من الضرب
يقال نبض العرق ينبض نبضا ونبضانا اذا تحرك والمرة الواحدة منه لا بد
وان تشتمل على حركتي الانبساط والانقباض فثم لا بد من تخلل السكون
بين كل حركتين متضادتين كارتفاع الحجر وهبوطه لاستحالة اتصال
الحركة بحركة اخرى بعد ان تحصل لمسافتها اي لمسافة تلك الحركه
نهاية وطرف بالفعل وذلك لان السكون انما يلزم ان يتخلل الحركات
المتضادة اذا كانت الاولى منها منقطعة عن الاخرى اما لو كانتا
متصلتين كما مثلوا بالحركة المستديرة وفي ان بعضها يكون صاعدا وبعضها
هابطا ومع ذلك فلا يلزم ان يكون بين ذلك سكون ولقايل ان يقول هذا
المثال ليس كما ينبغي لان تلك حركة واحدة وليست بحركات متضادة
واعلم ان الاطباء قالوا في حصول السكونين ان الطبيعة عند تمام حركتها
الانبساطية يحصل لها اعياء فيروم الراحة فتسكن وهذا السكون
يسمى السكون الخارج والظاهر ايضا لانه يقرب المحيط وكذلك
يحصل لها اعياء عند تمام حركتها الانقباضية فتروم الراحه فتسكن

وهذا السكون يسمى السكون الداخل والباطن ايضًا لانه يقرب المركز فلذلك
كان عند نهايتي الحركتين السكونان المذكوران لكن يجب ان تعلم ان تركيب
النبضة الواحدة من ثلثة اجزاء حركة الانبساط والسكون الخارج و
حركة الانقباض وذلك لانه اذا انبسطت الاوعية ثم انقبضت فقد تمت
نبضة واحدة وان لم يحصل السكون الانقباضي بعد لصدق حد النبض
عليها حينئذ لان ذلك حركة من اوعية الروح مولفة من انبساط وانقباض
لتدبير الروح بالنسيم فاذا التحقت بالاخرى صار لها جزء آخر وهو
السكون الداخل لاتصال حركة بحركة فلذلك ذكر هذا الشرط وهو الالتحاق
بالاخرى في كون النبضة ذات اجزاء اربعة قال القرشي وهذا مشكل
من وجهين احدهما انه لا يلزم من كون السكون محتاجا اليه في حصول
الانبساط والانقباض ان يكون جزءا من النبض بل قد يكون لازما غير
مقوم وهو قريب وللمسيحي نقل هذا الوجه بهذه العبارة وهو انه
يلزم من كون السكون محتاجًا اليه في فصول الانبساط والانقباض ان
يكون جزءا من النبض ثم قال لا نسلم انه يلزم من كون السكون محتاجًا
اليه في تميز الانبساط عن الانقباض ان يكون جزءا من النبض فان
الناطق مميز الحصة الحيوانية الخاصة بالانسان عن الحصة
الحيوانية الخاصة بالفرس مع عدم ان يكون جزءا منها وكيف يكون هذا
والمميز غير المتميز واذا كان كذلك فلا يلزم ان يكون مقوما وهو
خطا فاحش سببه كون النسخة التي وقعت اليه محذوفة اللام
من لا يلزم ومصحفة الحصول بالفصول ومتروكة الاستدراك وهو قوله

بل

بل قد يكون لازما غير مقوم اذ مع وجوده لما امكن ان يذهب ذهنه
اليه وهو ظاهر وثانيهما ان النبض لو صدق انه حركة لكذب ان السكون
جزء منه لان كل حركة فانه يستحيل ان يكون جزؤها سكونا لاستحالة
ان يدخل في حقيقة الشيء ما يقابله ولو كان النبض مولفا من حركة وسكون
لما صدق عليه انه حركة ولا سكون كما لا يصدق على السكنجبين انه خل
ولا انه سكر بل هو شيء مركب منهما واعلم ان هذا ذكره السديد الكازروني
وقال على حد النبض مواخذة لان النبض على ما حكم به ماهيته مركبة
من حركتين وسكونين فلا يجوز الحكم بكونه حركة ولامتناع دخول السكون
في حقيقة الحركة ووجوب دخوله في النبض يلزم ان لا يكون النبض
حركة وقد حكم بكونه حركة هذا خلف والامام اورد هذه المواخذة
ههنا وقال ان النبض حركة وكل حركة يمتنع تركيبها من السكون ينتج ان
النبض يمتنع تركيبه من السكون وقد حكم بان كل نبضة مركبة من سكونين
هذا خلف وحاصل الاشكال لزوم التناقض بين كون النبض حركة
وبين تركيب كل نبضة من سكونين فيمكن ايراده على القول الاول وهو
الحد كما اورده الايلاقي ويمكن ايراده على القول الثاني كما اورده الامام
والقرشي والجواب عنه ان تخلل السكون بين اجزاء الحركة
لا يمنع من اطلاق اسم الحركة عليها كما تطلق الحركة على قطع المسافة
المعينة وان تخلل السكون بين اجزائها ولهذا قال الشيخ في فصل
موجبات الحركة والسكون الحركة تختلف بما تشتد وتضعف وبما
تقل وتكثر وبما تخالطها من السكون فجعل الحركة التي تخالطها السكون

ارنه

نوعاً من الحركة وان كان كذلك فالنبض وان تركب من الحركة والسكون كما
قال جاز اطلاق الحركة عليه كما ذكر في الحد وان النبض ليس نوعاً من انواع الحركة
مطلقاً من انواع الحركة التي يخالطها السكون فاذاً لا منافي بين القولين فان قيل
اما ان يكون السكون معتبراً في تحقق النبض او لا يكون فان كان معتبراً
في تحقق النبض فوجب ان يذكر في الحد وان لم يكن معتبراً في تحقق النبض
بطل قوله وكل نبضة فهي مركبة من حركتين وسكونين والجواب ان السكون
معتبر في تحقق النبض وانما لم يذكر في ~~النبض~~ الحد لانه امر عدمي لا يعرف
الا بالاضافة الى الملكة التي هي الحركة لانها لا يعرف الا بواسطتها فصار
للحركة دالة عليه فاستغنى بذكر الحركة عن ذكره وان كان من مقومات
النبضة الواحدة وايضاً فان تعريف النبض ليس تعريفاً حدياً تاماً حتى
يلزمه ذكر جميع الذاتيات بالفاظ تدل عليها بالمطابقة او التضمن بل هو
تعريف رسمي لخروج العلة الغائية عن الشيء والرسوم قد يذكر فيها ما
يدل على الذاتيات دلالة ما والشيخ قد ذكر في هذا التعريف ما يدل
على ان السكون جزء النبض دلالة ما لانه ذكر الانبساط والانقباض
مع استحالة ان لا يتخللها سكون وهذان الجوابان ضعيفان والاول
للسامري والثاني للنخجواني وما بقي له كلام الحق على هذا الكتاب الى اخره
ويمكن ان يجاب عنه بالفرق بين النبض والنبضة وهو ان النبض مخصوص
بحركة القلب والشرايين انبساطاً وانقباضاً من غير اعتبار سكون
ولهذا لم يقل في الحد انه مؤلف من انبساط وانقباض وسكون بخلاف
النبضة فانها مخصوصة بمجموع الحركتين والسكونين لانها عبارة عن المرة

الواحدة

الواحدة من النبض والمرة الواحدة منه عبارة مخصوصة بما يقع بين
انبساط وانبساط وهما الحركتان والسكونان وعلى هذا لا يلزم من كون
النبضة مؤلفة من شيء ان يكون النبض مركباً منه ولا من كون السكون ليس
جزءاً من النبض ان لا يكون جزءاً من النبضة وبهذا يندفع ذلك واشباهه
وهو ان النبض مركب من سكون والشيء ربما تركب من السكون لحركة فالنبض
ليس بحركة لانا لا نسلم ان النبض مركب من سكون بل المركب منه هو النبضة
لا يقال يلزم ان لا يكون النبضة نبضاً لانها لا يكون حركة اذ الشيء ربما
تركب من السكون لحركة لان هذه القضية ممنوعة وسلم قد عرفت
وان فصل النبض ليس حركة من اوعية الروح بل هو حركة اوعية الروح
فكان يجب ان تقول النبض حركة اوعية الروح وهي مؤلفة من انبساط
وانقباض الى اخره كما قال صاحب الذخيرة في كتاب الزبدة النبض حركة
حركة الشريان حركتا الانبساط والانقباض لتدبير الروح بالنسيم
مع تضمنها احوالاً دالة على حالي الانسان من الصحة والمرض قلت
لا نسلم ان النبض ليس حركة من اوعية الروح فان النبض حركة الروح
من اوعيتها وتلك الحركة يلزمها حركة الاوعية وعينه ولازم الشيء لا يكون
ذلك الشيء وما ذكره صاحب الذخيرة غلط لانه اخذ ما بالعرض مكان
ما بالذات فان قيل قوله وكل نبضة الى اخره يناقض الحد لانه جعل
حركة النبض في الحد من سكن وههنا من اربعة اشياء قلنا لا نسلم
لزوم التناقض وبيانه من وجهين احدها انه لما جعل حركتي الانبساط
والانقباض من ذاتيات النبض وكانت الحركتان متضادتين وقد

ثبت في الحكمة ان بين كل حركتين متضادتين سكونا لزم بالاضطرار تركب كل نبضة
من الامور الاربعة المذكورة ولما كان القول الثاني لازما للقول الاول لا يكون مناقضا
له لان لازم الشيء لا يكون مناقضا لذلك الشيء وثانيها ان النبضة بمنزلة الشخص
من النوع الذي هو النبض فيجوز ان يكون السكونان من عوارض الاشخاص فان
قيل لا نسلم لزوم القول الثاني للقول الاول بل المعلوم لزوم توسط
السكون لحركتي الانبساط والانقباض ولازم اجزاء الشيء لا يجب ان يكون
جزءا من ذلك الشيء والا لزم تركب كل جزء من اجزاء غير متناهية لجواز ذي ج
ان يكون لذلك اللازم لازم آخر وهلم جرا قلنا نحن لا نقول ان لوازم اجزاء
الماهية يجب ان يكون من الماهية مطلقا بل نقول ان الامر الواجب
الوقوع بين جزئي كل ماهية يجب ان يكون جزءا من تلك الماهية والا
امتنع تركب الماهية من ذينك الجزئين لتوقف تركبها منهما على انضمام احدهما
الى الآخر وامتناع ذلك حينئذ لان الامر الواقع في الوسط بينهما يمنع من انضمام
احدهما الى الآخر اما اذا جعلنا الامر الوسطاني ايضا جزءا من الماهية انضم
باحد طرفيه الى احد الجزئين وبالطرف الآخر الى الجزء الآخر فيحصل الماهية
المركبة منها ولزم من وجوب كون الامر الوسطاني جزءا من الماهية
استلزام القول الاول للقول الثاني لا يقال يلزم التناقض من وجه
آخر لان الحد يقتضي انحصار اجزاء النبض في الحركتين ودليلكم يقتضي كونها
اربعة لانا نقول لا نسلم ان الحد يقتضي الانحصار فان قول القائل
الانسان مركب من الجسم الحساس المتحرك بالارادة لا يقتضي الانحصار
واعلم ان الحكماء اختلفوا في وجوب السكون بين كل حركتين متضادتين

فذهب

فذهب ارسطو الى انه يجب وبه قال الشيخ وذهب افلاطون الى انه
لا يجب وبه صاحب المعتبر والامام وفي بعض الشيخ مصنفاته اما
القائلون بالوجوب فقد تمسكوا بوجوه ذكروها في الطبيعيات ولهذا
قال وهذا مما تبين في العلم الطبيعي الدليل المشهور في الطبيعيات
على صحة هذا المذهب هو ان كل حركة فهي تصدر عن ميل يحققه اندفاع
الشيء القائم امام المتحرك او قوة تمانعه ومن المحال ان يكون الواصل الى
حد واحد واصلا بغير العلة التي زال بها عن المبدأ الاول وما لم ينعدم
تلك العلة لم تسكن ولما كان حدوث تلك العلة آنيا كان فسادها ايضا
آنيا ولا بد من تخلل الزمان بين كل آنين لاستحالة تتالي الآنات فاذن لا
بد لكل حركتين متضادتين من سكون ومما قد استدلوا به على هذا المطلوب
ان القوة الموجبة لاحدى الحركتين المتضادتين ما لم تكن غالبة على القوة
الموجبة للاخرى لم تصدر تلك الحركة ثم لا تتبدل هذه الحركة بالحركة الاخرى
الا اذا صارت القوة الموجبة للاخرى غالبة عليها والمغلوب ايضا
انما يصير غالبا بعد التعادل وفي حال التعادل لا بد وان يسكن الجسم
فهذه الحركة لا تعقبها مضادتها من الحركة الا بعد سكون وهو المطلوب
والايراد على هذا البرهان لا نم ههنا ان الموجب للحركتين هنا امر
واحد لا قوتان لانا نقول قد بينا فيما سبق ان الموجب لكل واحدة
من الحركتين القوة مع شرط آخر ومجموع القوة مع احد الشرطين
غير مجموع القوة مع الشرط الآخر فاذن الموجب لاحدى الحركتين غير
الموجب للاخرى وحينئذ تم ما ذكرنا من الدليل وايضا استدلوا بان

بلاء

للشيء اذا تحرك الى حد وماسه ثم باينه الى ضد تلك الجهة فالمماسة والمباينة لا
يمكن وقوعهما في آن لاستحالة تداخل الآنين فبينهما زمان لاستحالة تتالي الآنات
وبانه لو جاز اتصال الصاعد والهابط بحيث لا يكون بينهما سكون لحصل
منهما حركة واحدة بالاتصال ويلزم من ذلك ان يكون الحركتان المتضادتان
حركة واحدة وهو محال واحتج النفاة بوجوه احدها انا اذا رمينا حجرا
عظيما الى فوق ورجع فنزل ثم رمينا خردلة حتى تماس الحجر فهذه
الخردلة ان سكنت في شيء من المسافة وجب ان تحبس الحجر وتمنعه
عن الهبوط الى سفل وذلك محال وان لم تسكن فهو المطلوب والجواب
عنه ان نقول لا نسلم ان ذلك محال لان الضرورات الطبيعية مثل ضرورة
الخلاء وغيرها تقتضي امورا تستبعدها العقل كتلازم السطوح وثانيها
انا نفرض كرة مركبة على دولاب دائر فانها اذا فرض فوقها سطح مستو
بحيث تلقاه عند الصعود نقطة وتفارقه ولا تبقى مماسة له زمانا والجواب
عنه ما تقدم من ان حركة الدولاب ونحوه حركة واحدة متصلة لا حركات
متضادة ولهم حجج اخرى ضعيفة اجيب عنها في الشفاء واذا كان
كذلك وهو انه لا بد من تخلل السكون بين كل حركتين متضادتين لم يكن بد
ان يكون لكل نبضة الى ان يلحق الاخرى اجزاء اربعة حركتان وسكونان
حركة انبساط وسكون بينه وبين الانقباض وهو السكون الخارجي
الداخل والباطن وذلك لان النبضة هي المرة الواحدة وهي الحركة الواقعة
بين الانبساطين وهي تشتمل على الاجزاء الاربعة المبحث الثالث
في انه اي هذه الاجزاء اعظم وايها اصغر قال القرشي اما

الحركتان

الحركتان من الانبساطات اذا كانت متساوية وكذلك الانقباضات لم يمكن
ان يكونا الا متساويين واما السكونان فالظاهر ان سكون الشرايين الداخلي يكون
اطول من الخارجي وذلك لانه يلزم ما ذهبنا اليه في النبض ان يكون زمان
سكون الشرايين الداخلي هو بعينه زمان سكون القلب الخارجي والظاهر
ان ذلك السكون اطول من السكون الاخر وذلك لان حركة الانبساط و
الانقباض للقلب لا شك انها مضطر اليها ونافعة في تعديل مزاج الروح
واخراج فضلاتها وتغذيتها بالهواء الوارد فيجب ان يكون القلب
فاعلا لها دائما لتحصيل المصلحة التي تتم بها لكن لما كان اتصال الحركتين
المتضادتين محالا اضطر القلب الى السكون الداخلي والا كان الاولى
والافضل ان لا يترك الحركة البتة لانها نافعة واذ وجود السكون الداخل
لهذه الضرورة وهو خلاف ما ينبغي فينبغي ان يكون في اقل زمان يقع
فيه امتناع الحركة وذلك يكفي فيه اقصر زمان ما يتخيل من الزمان
واما السكون الخارجي للقلب فلم يكن لذلك وحده بل ولان يبقى الهواء
المجتذب في القلب زمانا يمكنه فيه تعديل مزاج الروح والاستحالة
الى جوهرها وذلك لا محالة يحتاج الى زمان له قدر فيكون لا محالة اطول
من زمان السكون الداخلي ويلزم من ذلك ان يكون السكون الداخلي للشرايين
اطول فهذا بيان نسبة الحركة الى الحركة والسكون الى السكون واما
نسبة زمان الحركة الى السكون فلا شك انه اذا كان المزاج على
اعتداله كان زمان الحركة اطول من زمان السكون وذلك لان استحالة
الروح بسبب لطافتها الى الاعتدال عند ورود الهواء واستحالة

الهواء الى الكيفية التي بها يصلح لان يغذو الروح اذا اختلط بدم القلب يكون
في زمان قصير لشدة الملائمة بينها والمشابهة في الكيفية واما حركة جرم القلب
لجذب الهواء البارد او لدفع الهواء الحار وفضول الروح فيحتاج فيها الى
زمان طويل ليمكن فيه جذب الهواء بالتنفس وجذب الروح من الشرايين
عند الانبساط ودفع الهواء وفضول الروح لخروج النفس ودفع الروح
الى الشرايين فلذلك يكون زمان الانبساط والانقباض اطول من زمان السكون
الخارجي للقلب الذي هو زمان السكون الداخلي للشرايين وقد بينا ان ذلك
الزمان اطول من زمان السكون الخارجي للشرايين فيلزم ان يكون زمان
الحركة اطول من زمان السكون هذا اذا كان المزاج على اعتداله ويجوز
ان يسخن المزاج جدا حتى يصير الهواء عندما يرد على القلب يفرط في
السخونة ويحوج الطبيعة الى اخراجه ويلزم ذلك قصر زمان السكون جدا
ويجوز ان يبرد المزاج جدا حتى يكون الهواء الوارد بحيث يمكث على برده
مدة وخصوصا اذا كان الهواء المستنشق باردا جدا فيوجب ذلك
زيادة زمان السكون ونقصان زمان الحركة حتى ربما بلغ الامر الى
ان صار زمان الحركة اقصر من زمان السكون الداخلي للقلب الذي هو
زمان السكون الخارجي للشرايين هذا كلامه وهو حسن بناء على مذهبه
ونحن نقرره على طريقة اخرى وسياقة اخرى مشتملة على فوائد غير ما
تقدم اما ان اية الحركتين اظهر فالانبساط لانها حاصلة في المحيط الذي
هو ظاهر للحس بخلاف حركة الانقباض التي تكون عند المركز الخفي عن الحس
لكن يجب ان تعلم ان اول الانبساط واخر الانقباض غير محسوسين لكونهما

قوسين

قوسين عن المركز واما ان اية الحركتين اسرع فهذا ما يختلف بحسب اختلاف
الحاجة الى جذب الهواء البارد ودفع البخار الدخاني فانه متى كانت الحاجة
الى جذب الهواء اشد من الحاجة الى دفع البخار الدخاني كانت حركة الانبساط
اسرع كما في حمى يوم وفي سن الصبي ومتى كان الامر بالعكس فبالعكس كما في
حمى العفن وفي سن الشباب واما ان اي السكونين اظهر فالسكون الخارج
اظهر من الداخل لوجهين احدهما ان السكون الخارج عند المحيط الظاهر
للحس لقربه منه والداخل عند المركز الخفي عن الحس وثانيهما ان الخارج المتصل
باخر الانبساط واول الانقباض اللذين هما ظاهران للحس والداخل متصل
باخر الانقباض واول الانبساط اللذين هما خفيان عن الحس واما ان
اي السكونين اطول فاعلم ان الحركتين اذا تساوتا في البطوء والسرعة فان
السكون الداخل اطول مدة من الخارج هذا الذي اجمع عليه راي الاطباء
قالوا وذلك لثلثة اوجه احدها ان الطبيعة تقصد السكون بعد تمام
العمل وهو النبض ولا شك ان تمام الفعل انما يحصل بمجموع الامرين
المروح والدافع للفضل فمقصود الطبيعة بالحقيقة السكون الداخل لا
الخارج فانه لا يكون بالحقيقة مقصودا لها بل انما عرض ذلك لاستحالة
اتصال حركتين متضادتين من غير ان يتخللهما سكون حتى لو قدر عدم هذه
الضرورة لما كانت الطبيعة تفعل ذلك السكون على راي من يجوز اتصال
الحركتين المتضادتين من غير تخلل السكون فلا جرم كان السكون الذي
بعد تمام العمل وهو السكون الداخل اطول وثانيها ان في حال السكون
الداخل يكون الارواح والقوة والحرارة الغريزية مجتمعة في القلب وفي

الباطن وفي حال السكون الخارج يكون متشرفا في الظاهر الذي هو مكان غريب
بالنسبة الى الاول ولا شك ان استقرار الشيء وسكونه في المكان الطبيعي
اطول زمانا منه اذا كان في المكان الغريب ومع هذا انا نجد من انفسنا ان
السكون الذي يكون بعد دفع النفس اطول مدة من الكائن بالانبساط ولا شك
ان حركة النبض تشابه حركة التنفس من وجهين احدهما ان في كل واحد
منهما حركتين وسكونين والثاني ان المحرك للنبض قوة غير ارادية وفي اصل
التنفس كذلك واذا كان كذلك فيكون كل واحد مشابها للآخر وقد عرفت
ان السكون الاخير من التنفس اطول زمانا من السكون الذي قبله فيكون السكون
الداخل اطول من الخارج هذا ما اتفق عليه الاطباء قال المسيحي والحق
عندي على ما قلناه ان يكون زمان السكون الداخل كزمان السكون الخارج
وذلك لان الطبيعة في قطعها المسافة من المركز الى المحيط وعن المحيط الى المركز
لها زمان مخصوص كحال الفلك فانه يقطع دورة تامة في قريب من يوم و
ليلة وبعض زمان هذه الدورة ينقضي بالنهار والبعض ينقضي بالليل
فاذا نقص زمان احدهما زاد في زمان الآخر كذلك قطع الطبيعة للمسافة
المذكورة بعضه ينقضي بالحركة وبعضه ينقضي بالسكون وبمقدار ما ينقضي
في احدهما يزيد في الآخر فالانبساط مثلا متى كان اسرع من الانقباض زاد
زمان السكون الذي يليه وهو الخارج لان الطبيعة تقطع المسافة المذكورة
في زمان يسير فيطول زمان السكون الذي يليه وكذلك الكلام في حركة
الانقباض اذا كانت اسرع من الانبساط ازداد زمان السكون الذي يليه
وهو الداخل وكيف يتصور ان يكون زمان السكون الداخل اطول مدة من

زمان

زمان السكون الخارج قال فهذا هو الحق في هذا المكان وفيه نظر قال
لكن يجب ان تعلم ان زمان الحركة كيف كانت اطول مدة من زمان السكون
كيف كان في الامر الاكثر فان المحتاج اليه في المطلوب لذاته انما هو الحركة لا السكون
لا السكون وانما السكون جاء بطريق اخر وقد عرفتها المبحث
الرابع في بيان ما يمكن ادراكه من اجزاء النبض قال رحمه الله
وحركة الانقباض عند كثير من الاطباء غير محسوسة اصلا قد وقع بين
الاطباء اختلاف شديد في امكان ادراك حركة الانقباض فقال كثير منهم مثل
اغانيوس من اصحاب ابابوس وبعض شيعة ارسطوطلس وبعض
شيعة ابرقلس انه ليس يحس منها شيء البتة واستدلوا على ذلك بان حس
اللمس يشترط فيه الملاقاة للحاس لانه انما يحس بما يدنو منه ويماسه
لا بما يبعد عنه ويفارقه والا لزم ان يدرك حس اللمس الاشياء الموضوعة
بالبعد منها لكن حركة الانقباض يلزمها مفارقة الشريان للانامل فلا يكون
الشريان نفسه محسوسا فضلا عن حركته وهذه الحجة ضعيفة اذ اللازم
هرب المحسوس عدم ملاقاته للحاس بل قد يلاحظ بحركته الحاس اليه وقال
بعضهم وهم ارخيجانس وبعض شيعة الاطباء المذكورين ان حركة الانقباض
اخرها غير محسوس لان الشريان يكون بعد مفارقته الانامل واما اولها
فانه يحس في اربعة اجناس من النبض وهي القوي والعظيم والصلب
والبطيء والى هذا المذهب اشار بقوله وعند بعضهم ان حركة الانقباض
قد يحس اما في النبض القوي فلقوته واما في العظيم فلاشرافه واما
في الصلب فلشدة مقاومته واما في البطيء فلطول مدة حركته واستدلوا

على ذلك بان جلد الانامل يكون في اول الانقباض ملاقيا للشريان وذلك لان الشريان
اذا انبسط فادعا الانامل احدث فيها انغمازا فاذا انقبض زال الموجب للانغمار
الجلد فوجب ان يعود بطبعه الى وضعه الطبيعي فيصحب الشريان في
في انقباضه مسافة ذلك الانغماز فيكون مدركا له فيها فان كان النبض قويا
كان ما يحدثه من الانغماز اكثر فكانت ملاقاة جلد الانامل للشريان عند
انقباضه مسافة اطول وكذلك اذا كان النبض صلبا لان انغماز اللين عن الصلب
يكون لا محالة اكثر من انغمازه عن اللين واما البطي فلانه يطول زمان انقباضه
فيطول زمان ملاقاة جلد الانامل للشريان وان كان ذلك في مسافة قصيرة
واما النبض العظيم فلانه لاشرافه يكون ما عليه من الجلد واللحم غير معاوق
لزيادة انغماز الانامل قال جالينوس في المقالة الاولى من القسم الثاني من النبض
الكبير الصلابة والبطو اذا حققنا امرهما في ذلك لم نجدهما مستقلين بذلك فان
النبض عندما تكون القوة ضعيفة ولو كان في غاية البطو والصلابة لم يدافع
الانملة ولا يدخل فيها حينئذ لم يكن الانقباض محسوسا اما اذا كان النبض
محسوسا بطيا قويا وكان زمان الحركة الانقباضية بل هذه الحركة طويلة
محسوسة فلادراكنا لها لان الحس يمكن منه ويرسخ في الخيال
وكذلك اذا كان صلبا مع اذى قوة كان تاثر الحاسة عنه اظهر وكان ادراكه
ابين وظهر ما ذكرنا ان ملاك الامر في جملة الانقباض القوة ثم العظم ثم البطو
ثم الصلابة ولذلك قال جالينوس في الموضع المذكور ان ظهور الانقباض في
كل واحد من القوي والعظيم والبطي والصلب يختلف بحسب الزيادة
والنقصان في كل واحد من هذه الاربعة فمتى كان عظيما جدا قويا صلبا
بمقدار

بمقدار ما يتركب من الصلابة مع العظم فان انقباضه يكون ابين واظهر ولما قلنا
في الصلابة بمقدار ما يمكن منها ان يكون مع العظم فانه يجوز ان يكون النبض في
وقت واحد عظيما جدا قويا ولا يجوز ان يكون في غاية القوة والعظم و
الصلابة قال الرازي وذلك لان العرق انما يصلب لعلة مرضية وهو مما
يضعف القوة وينهكها فان اسباب الصلابة اما سوء مزاج ساذج حار او
يابس او تحلل مفرط او برد مجمد وكل ذلك يضعف القوة لانه مضاد لها قال
ولو امكن اجتماع الاربعة اعني العظم والقوة والصلابة والبطوء كان
الانقباض بينا جدا وتلخيص ما ذكرنا في هذا الموضع ان المركب منها ما هو ممكن
الوقوع ومنها ما هو غير ممكن الوقوع فالاول مثل العظم مع القوة والعظم
مع البطو والصلابة مع البطو والعظم مع القوة والبطو والثاني مثل القوة
مع الصلابة والعظم مع الصلابة والعظم مع القوة والصلابة فصل في الجوامع
لمختلف الاطباء فيما يدرك من النبض فقال بعضهم انه يمكن ان يدرك جميع الانبساط
وجميع الانقباض وقال بعضهم لا يمكن ان يدرك ابتدا الانبساط ولا انتهاء
الانقباض واختلفوا في امر الانقباض خاصة فمنهم من قال ان الانقباض
لا يدركه الحس ومنهم من قال الحس يدركه ويجب بحسب قول اهل الراي
الاول ان يكون التواتر والتفاوت محيطان بجميع المدة التي بين الانبساطين
ويكون الوزن انما يثبت في المقايسة بين وقت الانبساط والوقت الذي
يكون بين الانبساطين وبحسب قول اهل الراي الثاني يجب ان يكون السرعة
والابطاء يوجدان في الانقباض والانبساط والتواتر والتفاوت في
السكون الذي يكون خارجا والذي يكون داخلا والوزن في المقايسة

من وقت الانبساط والسكون الخارج ومن وقت الانقباض والسكون الداخل
قال الامام الاول هاهنا مباحث عن امور اربعة احدها عن هذه الامور الاربعة
عند افرادها وثانيها البحث عنها عند تركيبها وثالثها ان يبحث ان اي السكونين
محسوس ورابعها ان يبحث ان اي السكونين اطول زمانا واقول لا حاجة في
معرفة هذا الكلام الى معرفة هذه المباحث الاربعة لانه لا يدعي ان الانقباض
يدرك في هذه الاحوال الاربعة ليحتاج في ذلك الا الى بيان تاثير كل واحد
هذه الاحوال الاربعة في ظهور الانقباض وكون الانقباض منها عند كل واحد
من هذه الاحوال والى بيان اختصاص ذلك بهذه الامور دون سائر انواع
النبض واما البحث عن الاحساس بالسكونين وعدم الاحساس بهما وان
ايهما اطول فهو خارج عن هذا البحث ولو ذكرها عند تفسير قول الشيخ وكل نبضة
تركب من حركتين وسكونين كان اولى وعند ذكر ما لا يحتاج اليه في معرفة هذا الكلام
وترك ما يحتاج اليه وهو ظهور الانقباض عند الاحوال الاربعة المذكورة
ونحن نذكر ما ذكره من المباحث الاربعة اقتداء به لانها وان لم يتعلق اربعتها
بهذا الكلام ويحتاج اليها في معرفته كما ادعاه فهي نافعة في معرفة النبض
ثم نردف المباحث الاربعة ببيان الاختصاص الذي بنا احتياج معرفة الكلام
المذكور اليه اما البحث الاول وهو في بيان ظهور الانقباض عند هذه الاحوال
فقد نقلوا عن جالينوس ان القوي يظهر به الانقباض اكثر من الثلثة الباقية
وملاك الامر في الانقباض هو القوة وذلك لان القوي يدفع الاصبع دفعا
قويا ويغوص فيه ويضغطه فاذا زال مدافعته وضغطه عاد لحم الاصبع
طبعا الى مكانه ويلازمه العرق فيحس به وكلما كان النبض اقوى كان غوصه

في

في اللحم اكثر وحينئذ يكون عود اللحم عند الانقباض مع العرق اكثر فيكون الاحساس
به اكثر واظهر واما العظيم فلا شك انه على ما علله الشيخ به اذ كلما كان ارتفاعه
اكثر كان ضغطه للحم اكثر والاحساس به اظهر واما الصلابة والبطوء فلهما معونة
على ظهور الانقباض اما الصلابة فلان الحس يتاثر عن مدافعة الشيء الصلب
اكثر واقوى وحينئذ يكون الاحساس بزوالها عند تنحيته اظهر واما
البطوء فلانه اذا طال زمان حركة البطيء كان ابين وجود الخلاف السريع
فانه يعود بسرعة فلذلك يكون الانقباض فيه في اكثر الامر غير محسوس
ولان بالصلابة وطول زمان الحركة يلزم زيادة ترسخ الحركة في الحال
فاذا زال الاحساس بزوالها هذا ما نقلوا عن جالينوس ونقلنا مثله عنه
وهو ان ملاك الامر في احساس الانقباض القوة وان ظهوره عندها
اظهر وانا اقول بل الواجب ان يكون ظهور الانقباض عند العظيم
اكثر من ظهوره عند سائر الاقسام لانه كلما كان عظيما كان قويا بالضرورة لان
الضعف يستلزم صغر النبض وحينئذ يدفع الجلد ويضغطه لقوته مع انه مرتفع
كثيرا لعظمه ويلزم منه ان يكون غوصه كثيرا والانقباض اظهر واما القوي فيمكن
ان يكون صغيرا وحينئذ يكون الاحساس بالانقباض اقل ظهورا فعرفنا ان الانقباض
اظهر على الحس عند العظيم مما هو عند القوة وحدها واعلم ان العظيم لا يعتبر
فيه الا الاشراف حتى لو كان مشرفا مع الضعف والقصر كان الحكم فيه مثل
ما في العظيم البحث الثاني في تركيب هذه الاربعة اما التركيب الرباعي
بين الاربعة فلا يمكن الا واحدا وهو غير ممكن هاهنا لان الصلابة اي المعتدلة
الجامع العظيم لما مر ولما سيجيء وقال جالينوس ان الصلابة الجامع القوة

ايضا لان القوة توجد مع اعتدال المزاج والصلابة مع رداءة المزاج كما نقلنا
عن الرازي وهي تصحب الضعف واما التركيب الثلاثي بين هذه الاربعة
فيكون اربعة وعشرين لان الاول يمكن ان يوجد مع كل واحد من الثلاثة الاخر
ومع كل واحد من هذه التقادير الثلثة ينضم الى القسمين الباقيين فيحصل
ستة اقسام وهكذا الثاني والثالث والرابع فيكون الاقسام الاربعة
الحاصلة اربعة وعشرين فلو اختلفت الاقسام بالتقديم والتاخير لم يتكرر
وهنا لم نعتبر الا الاجتماع كان الاقسام اكثرها مكررة ويحصل اربعة اقسام
وهي هذه القوي العظيم البطيء القوي العظيم الصلب القوي البطيء الصلب
العظيم البطيء الصلب وما عداها متكررة قال الامام ان القوي العظيم
البطيء انقباضها اظهر من انقباض سائر الاقسام الثلثة لان القوي العظيم
الصلب والعظيم البطيء الصلب لا يوجدان لاستحالة اجتماع الصلابة
مع العظم والقوي البطيء الصلب لا يوجد على مذهب جالينوس واما
التركيب الثنائي فيكون بين الاربعة اثني عشر ثم البعض لتكررها سقط
ويبقى ستة وهي القوي العظيم والقوي البطيء والقوي الصلب والعظيم البطيء
والعظيم الصلب والبطيء الصلب ومن هذه الستة قسمان لا يوجدان
وهما العظيم الصلب والقوي الصلب فيبقى الموجود من المركبات الثنائية
اربعة اقسام وقد عملنا جدولا يظهر منه ذلك ثم قال الامام ان اظهر
ما يكون فيه الانقباض هو القوي العظيم ثم القوي البطيء ثم العظيم البطيء ثم البطيء
الصلب وفيه نظر لان العظيم البطيء لا يوجد في اقسام الثنائيات لانا
بينا ان العظيم لا بد وان يكون قويا ايضا وحينئذ يكون عظيما قويا بطيئا فيكون

لما مر

ثلاثيا

ثلاثيا لا ثنائيا ومن المفردات العظيم غير ممكن لانه يكون قويا ايضا وظهر مما
ذكرنا ان اولى ما يكون الانقباض ظاهرا فيه انما هو القوي العظيم البطيء ثم القوي
البطيء ثم القوي وحده وهذا لان كل واحد من هذه الامور لما كان معينا على
ظهور الانقباض وجب ان يكون كلما كانت اشد كان الانقباض اظهر وكذلك
كلما كانت اكثر لان تاثير السببين اكثر من تاثير احدهما وحده واجتماع الاربعة
غير ممكن فاظهر ما يكون الانقباض عند اجتماع ثلثة منها ثم عند اجتماع اثنين
منها وقد بينا ان اجتماع الثلثة لا يمكن الا على هذا الوجه اعني القوي العظيم البطيء
فهو اولى الاقسام المركبة بظهور الانقباض فيه ثم العظيم القوي لانه اولى الاقسام
الثنائية بظهور الانقباض ثم القوي البطيء لان العظيم البطيء غير ممكن
ثم القوي لانه اقوى من البطيء الصلب وان كان ثنائيا واقوى المفردات
ايضا اذ هو اقوى من البطيء ومن الصلب بانفرادهما والعظيم بانفراده غير
ممكن ثم الصلب البطيء ثم البطيء ثم الصلب وظهر مما ذكرنا ان الاقسام الحاصلة
من الاربعة المذكورة التي يظهر الانقباض فيها مفردة ومركبة لا تزيد على سبعة
ثلثة مفردة وهي القوي والبطيء والصلب وثلثة مركبة تركيبا ثنائيا وهي
القوي العظيم والقوي البطيء والبطيء الصلب وواحد مركبا تركيبا ثلاثيا وهو
القوي العظيم البطيء وهذا القسم اولى السبعة بظهور الانقباض ويوجد
في حال الصحة والمرض اما في حال الصحة فذلك عند اعتدال المزاج في غاية
سن النمو وفي الربيع والبلد المعتدل والخلو عن العوارض النفسانية وعند اعتدال
من سائر الاسباب الستة الضرورية واما في حال المرض فان الامام ادعى
انه يكون في الغب الخالصة والمحرقة او الحمى الحادة من الحميات اليومية اذا لم

يكن معها ورم في عضو شريف او رداءة حال وكان عروضها في الصحة بالقيود
المذكورة ولا نحصر فيما ذكر بل في ابتداء كل مرض يعرض في حال الصحة المذكورة
يكون النبض كذلك اذا لم يكن المرض بعد ما يوجب الضعف ولا يكون معه
برد يقلل من الحرارة المستدعية للحاجة الى الترويح ولا سبب يصلب جرم العرق
وهذا اخر البحث الثاني ولما وصلت الى ههنا طالعت البحثين الاخرين لاكتبهما
فما وجدتهما مشتملين على فائدة زائدة على ما ذكرناه في البحث الثالث بل على
بعض ما ذكرناه فلذلك تركناهما وما ذكرناهما واما بيان اختصاص ظهور الانقباض
بهذه الامور الاربعة فلانه لولاها لما امكن ادراك الانقباض لانه اذا خلا النبض
عن هذه الامور باسرها يكون صغيرا ضعيفا سريعا لينا او معتدلا في هذه الاربعة
وعلى التقديرين فلا يرتفع لصغره او لاعتداله الا قليلا ولا يغوص في اللحم لعدم المدافعة
لانه لا يكون قويا ولا تشتد تاثر الجس عن لينه ولا يكون زمانه الا قليلا لعدم
البطوء وحينئذ لا يمكن الاحساس بالانقباض فعلمنا ان النبض كلما كان خاليا
عن هذه الامور لا يظهر الانقباض فيه وكلما يظهر الانقباض في النبض متصفا
باحد هذه الامور او اكثرها واذا كان كذلك كان ظهور الانقباض في النبض مختصا
بهذه الامور ولعل ان التفاوت له معونة ما على ادراك الانقباض ايضا لانه اذا
كثر زمان السكون الذي قبل الانقباض كان الاحساس باول الحركة التي تكون عن
ذلك السكون اظهر لان ابتداء الحركة من السكون الخفي غير محسوس حتى لو كان
السكون المتخلل بين الحركتين قليلا جدا لم يمكن التمييز بين مبدا احديهما ومنتهى
الاخرى فعلمنا ان التفاوت معين على ظهور الانقباض وان لم يكن مستقلا بالاظهار
لكنه اذا انضم الى القوة او العظم كان معينا على اظهاره ولقائل ان يقول

اذا

اذا اشتركت الصلابة والبطوء والتفاوت في كونها معينة في اظهار الانقباض
غير مستقلة في ذلك فتخصيص الاطباء الصلابة والبطوء بالذكر في هذا المقام دون
التفاوت ترجيح من غير مرجح وقد ذكر الامام ههنا بحثين اخرين احدهما في
ان الاحساس بالحركتين والسكونين كيف ومتى يكون فالمهزول ابدا
بين للحس نبض شريانه والسبب فيه انه اعد في الخلقة للشريان غشاء
حوله يتحرك فيه فاذا زاد اللحم ضيقه وصار النبض اصغر واذا قل اللحم ظهر
النبض للغمز واللمس ثانيهما ان النبض يكون الاحساس به بالغمز اوفى
ما هو بالبصر والضعيف بالعكس والمعتدل بينهما يستوي في الاحساس
به الحستان وفيه نظر لان هذا التقسيم لا ينافي على الاطلاق بل اذا كان
صاحب النبض نحيفا مع هذه الحالات ضرورة ان السمين لا يحس بالبصر نبض
شريانه وارفع ما يكون النبض اذا كان مع النحافة رخاوة الجلد قال واذا كان
كذلك وكان النبض قويا امكنك ان تدرك انواع النبض بالانكباب تارة
وبالاستلقاء اخرى ويكون الاشراف عند الانكباب ازيد والطول والعرض
انقص وعند الاستلقاء بالعكس وفيه نظر قال جالينوس في المقالة الاولى
من القسم الثاني من النبض الكبير اني لما تصفحت كلام القدماء ورايت
المقرين منهم بادراك الحركة المذكورة اي الانقباضية مساويا للمنكرين لها في العدد
والشرف قطعت الرجاء وايست من ادراكها واقررت بانها غير
محسوسة لان حاسة لمسي تشهد عندي بذلك اذ كنت لا احس ان
العرق الضارب ينقبض واشرفت على ترك البحث عنه ومع ذلك
استعنت بالمؤدبين الذين كنت اتادب عندهم على معرفة ذلك

فقال معلمي ان الانقباض لا يدرك لان اللمس لا يحس به لمفارقته وبعده عنه بل انما يدرك دنوه
وعيانه قال فلما سمعت ذلك توهمت بسبب هذه الشبهة صحة ما قاله معلمي
فصرت اغفل عن الانقباض مدة من الزمان بعد زمان وقع في نفسي من امره
فكرة ومواظبة على المرض حلّ بيانه شبيها بما تعرض على التلاوة لانها بها عند
دوام احتكاكها فاشرق لي نور ساطع دلني على دلالة بينة ظاهرة استغنيت بها
عن الاستعانة بغيري من شاهدا وحاكم ثم طول في تحصيل مطلوبه وذكر امثلة
كثيرة وتلخيصها ان الاجسام المتلاقية تلاقيها على وجهين تارة يكون مصافحة
وتارة يكون مداخلة والاقوى والاصلب من الجرمين يداخل الاضعف و
الالين مثاله اناء مملوء ماء وجسم صلب تلاقيا بقوة فان القوي الصلب يداخل
الاناء المملوء ماء ثم عند مفارقته يراجع اجزاء الاناء المضغوط الى مواضعها فان
كانت هذه الاجزاء المتراجعة في جسم حساس مدرك ادرك وشعر برجوعها
الى مواضعها فنضع ان الجرم اللين المملوء اناملنا والجرم الصلب العرق
الضارب ولا شك انه عند حركته يدنو منها ثم تباعد فنقول لقاء العرق
للبدن على وجهين تارة يكون مصافحة كما اذا كان النبض خاملا وتارة يكون
غمزا قويا ودفعا كما اذا كان النبض قويا او عظيما او صلبا فانه يغوص في الانامل
ويداخلها ففي مثل هذه الصورة اذا فارق العرق الانامل تراجعت اجزاء
الانملة المنضغطة بفرغ العرق الى مواضعها ولا شك ان هذا التراجع
محسوس وان المحسوسات على نوعين اول وثوان فالاول مثل الاثار
الحادثة في ابداننا من العوارض الواردة عليها والثواني مثل نفس تلك الامور
واذا كان كذلك فيكون احساسنا بذلك التراجع احساسا اوليا فالانقباض
حسيه

حسية محسوس وهو المطلوب قال المسيحي انظروا الى هذه الطريقة التي
توصل بها هذا الرجل العظيم في بابه المتعب لنفسه في ادراك هذه الحركة
فنسال الله تعالى ان يتغمده برحمته فانه افنى زمانه وصرف فكرته مدة
حيوته الى تحصيل المنافع الكلية للناس قال القرشي واعلم ان هذه الحجة
التي تمسك بها جالينوس في ادراك الانقباض ضعيفة جدا وذلك لان حركة انقباض
الشريان لا شك انها اسرع كثيرا من حركة ارتفاع جلد الانامل عائدا الى
وضعه ولذلك فانا لو غمزنا اناملنا بشيء واشلناه عنها بسرعة وجدنا
زمان عود الجلد الى وضعه لعله يزيد على زمان نبضتين واذا كانت
حركة ارتفاع الجلد ابطأ لم يكن مصاحبة الجلد للشريان عند انقباضه
بحركة ارتفاع الجلد اجاب المسيحي عن هذا بان قال لا شك ان العلة
في ارتفاع لحم الانملة وجلدها انما هو ضغط العرق لها ولرجوعه
الى موضعه زواله ولا شك انه يلزم من وجود العلة وجود المعلول
ومن عدمها عدمه واذا كان كذلك فكيف يجوز ان يقال ان رجوع لحم
الانملة الى موضعه ابطأ بكثير من انقباض النبض وهو عند ضغطه
الموجب لارتفاعها وفي هذا الجواب نظر والاولى ان يمنع كون حركة
انقباض الشريان اسرع من حركة ارتفاع جلد الانامل عائدا الى وضعه
وما استدل به عليه ضعيف لان غمز الشيء الصلب اناملنا يكون
اقوى واشد من غمز الشريان لاناملنا واذا كان كذلك يكون رجوع ما انغمز
من اناملنا بالشيء الصلب الى وضعه في زمان اطول من زمان رجوع
ما انغمز من اناملنا بالشريان الى وضعه وذلك لكثرة الانغماز في الاول

ومثله في الثاني واذا كان فلا يلزم من كون زمان الاول يزيد على زمان نبضتين
ان يكون زمان الثاني كذلك والى الحكاية المنقولة عن النبض الكبير اشار الشيخ
بقوله وقال جالينوس ولم ازل اغفل عن الانقباض مدة لما ذكرناه السبب
ثم لم ازل اتعاهد الجس حتى فطنت بشيء منه اي من الانقباض بواسطة
المواظبة على الجس والفكر في ادراك الانقباض وتخيله ثم بعد حين احكمته
اي الانقباض لاشراق النور الساطع الدال على الحق دلالة منه ثم انفتحت
علي ابواب من النبض يعني بسبب ادراكه للانقباض قال وذلك لان
الانقباض لم يمكن ادراكه الا بطول زمان الممارسة ولطافة الحس وقوة
التخيل ومتى حصلت هذه الثلثة حصل الوقوف على اكثر ابواب النبض
وقلت البيان لكثير من انواع النبض انما يكون تنوعها باختلاف نسبة
احد الحركتين الى الاخرى فيكون معرفتها موقوفا على معرفة الانقباض
فحمل كلامه على تلك الانواع اولى لاختصاص الاحساس بها بالاحساس
بالانقباض ومن تعهد ذلك تعهدا كثيرا ادركه قال محمد بن زكريا في تفسير
قول جالينوس ومن تعهد ذلك تعهدا كثيرا انه يمكن تعاهد الاصابع بحيث يصير
احساسها بالنبض اذكى ما كان وهو المراد في قول جالينوس هذا الكلام
وذلك انما يكون بتلطيف بشرة الانامل لئلا تتصلب بواسطة كثرة الحركات
وتعهدها بالماء والدهن الحارين فمن يكون لونه ابيض فهو ادق جلدا من الاسود
اللون فيكون حس لمسه اذكى وانه وان كان الامر على ما يقولون يعني
من ادراك الانقباض فالانقباض في اكثر الاحوال غير محسوس الا ان الاقسام
التي يمكن فيها ادراك الانقباض سبعة ثلثة مفردة وثلثة مركبة تركيبا ثنائيا

وواحد

وواحد مركب تركيبا ثلاثيا وان فيما عدا هذه السبعة لا يمكن ادراك الانقباض
فيكون في اكثر الاحوال غير محسوس **المبحث الخامس في سبب
اختيار الاطباء لجس شريان الساعد** قال رحمه الله
والسبب في وقوع الاختيار على جس عروق الساعد ثلثة
امور اجتمعت فيها دون غيرها لان ما عداها من عروق البدن اما
مستورة واما غير مستورة والمستورة منها ما هو في باطن البدن ومنها
ما هو في ظاهره والذي في باطنه مثل الشريان الذي على الصلب ولا
سبيل الى جسه ممتنع والذي في ظاهره فمنه ما هو مستور باللحم لا يمكن
جسه كشريان الفخذ ومنه ما هو مكشوف لكن لا يمكن وضع الاصابع عليه
وضعا مستويا كالشريانين اللذين خلف الاذنين ومنها ما يمكن وضعها
عليه لكنه بعيد عن القلب كشريان العقب ومنه ما هو مع ذلك
قريب ولكنه مملوء من البخارات المرتفعة اليه المغيرة لنظام حركاته
كشريان الصدغ ولما كان حال ما عدا عروق الساعد ما ذكرناه وكان
عروق الساعد اجتمع فيها الامور الثلثة صار جسها اسهل واجمل واوفق
اما انه اسهل على ما اشار اليه بقوله سهولة تناوله اي تناول عرق الساعد
لا لان العروق عليه وذلك ما لا يحتاج تناوله للخروج الى كشف شيء من البدن
كما يحوج الى ذلك تناول شرياني الصدر اللذين تحت الثديين واما الظهور
وعدم استتاره باللحم واما اجمل على ما قال وقوله المحاشاة اي الحياء
عن كشفه اي للطبيب بخلاف الشريان الذي في الرجل واما اوفق فلانه حين
اشار اليها بقوله واستقامة وضعه بحذاء القلب وقوله وقربه منه

اذ الشك والاخفاء ان هذين الامرين معينان في ادراك ما يطلبه وهذا
العرق اما استقامة الوضع فظاهر اعانته في الادراك واما قربه من القلب
فانه معين جدا في الادراك اما على قول من جعل القلب والشرايين
فلا شك ان الاستدلال الماخوذ مما هو قريب من المعدن والاصل افوى
وابلغ من الاستدلال الماخوذ مما بعد عنه واما على قول من يقول بخلاف
القولين فلا شك ان القلب معدن الحيوة والحرارة الغريزية وهذا
العرق قريب منه فيكون حينئذ الاستدلال الماخوذ منه ابلغ واقوى
مما هو بعيد عنه فقرب الموضع نافع جدا على كلا المذهبين المبحث
الثاني في انه كيف ينبغي ان يكون اليد المجسوسة قال رحمه الله
وينبغي ان يكون الجس واليد على جنب لان النبض يتغير اقطاره بحسب
وضع اليد في كونها على جنب او مستلقية او منكبة فوجب ان يكون الجس
حيث اليد على وضعها الطبيعي ليكون حركة نبضها في الاقطار الثلثة على
الوجه الذي ينبغي فلا يكون شيء منها زائدا على مقداره الطبيعي وذلك اذا
كانت اليد على جنب فان الوضع الطبيعي لليدين ان يكون كل واحد
منها مقبلا على الاخرى ليجد بذلك هيئة العمل بها فاما اليد المنكبة وهي
التي جعل فيها وحشي الساعد الى فوق او التي يميل الساعد فيها الى الانسي
يزيد في العرض وينقص من الاشراف وينقص من الطول خصوصا في
المهازيل وذلك لان اليد اذا كبت انحطت الكف الى اسفل فعرض باطنه
من انسي الساعد وكل جسم ينحني الى جهة فان اجزاءه التي في تلك الجهة
تتكاثف واجزاؤه التي في الجهة المقابلة لها تتمدد ولا شك ان الشريان

اميل

لميل الى ظاهر انسي الساعد فلذلك يجب حينئذ ان يتكاثف في طوله ويجمع
اجزاؤه بعضها الى بعض ويلزم ذلك قصره ولان ما عليه من اللحم والجلد اذا
تكاثف وتجمع بسبب الكباب اليد ضغط الشريان الى جهة وحشي الساعد
لانها مقابلة للجهة التي فيها التكاثف ويلزم من ذلك نقصان شهوقه وزيادة
عرضه لانطباق الطبقة الظاهرة منه على الباطنة فيزداد العرض
والمستلقية وهي التي جعل فيها وحشي الساعد الى اسفل او التي يميل الساعد
فيها الى الوحشي يزيد في الاشراف والطول وينقص من العرض وذلك
لما يلزم من امتداد الشريان فيزداد طوله ولما زيادة اشرافه فلوقوع معظم
الوسع له عند تسفل الكف واذا زاد طوله واشرافه نقص عرضه لا محالة
وقد وقع في بعض النسخ ومنها نسخة الامام والخونجي والسامري فان اليد
المنكبة يزيد في العرض والاشراف وينقص من الطول والباقي الى
اخره بحاله ولذلك قالوا الانكباب والاستلقاء يشتركان في الزيادة في
الاشراف ويفترقان بزيادة الانكباب في العرض ونقصه عن الطول وكون
الاستلقاء على العكس منه قال الامام والعلة في ذلك ان اليد اذا كانت
مستلقية انحط الجلد من اعالي موضع العرق الى جانبيه ولم يكن هناك
ما يمنع من العرض لكن تلك الزيادة لما لم تظهر في العرض ظهرت في
الشهوق والطول حصر نقصان العرض سببا لزيادة الشهوق وقال
الخونجي ونقصان العرض يصير سببا للزيادة في القطرين الاخرين وقال
المسيحي ان اليد اذا استعملت انحدر اللحم والجلد الذي يعلو العرق الى
جانبيه ويزاحمه من هذه الجهة ويمنعه من كمال الحركة في هذا القطر

في تقول

محسنة ينقص عرضه واما شهوقه فانه يزداد لعدم المانع من حركته في هذا
القطر فان جانب العرق ينكشف من هذه الجهة وحينئذ يتمكن من الحركة فيها
ويلزم ذلك زيادة حركته في الطول ثم قال الامام ولما اذا انكبت اليد انجذب
العرق عن اعالي العرق وعن جانبيه فلاجرم يزداد عرضا وشهوقا ويصير
تلك الزيادة سببا لنقصان الطول وقال الخونجي عند الانكباب ينحط الجلد
من جانبيه ويصير ذلك سببا لزيادة العرض ليتمكن العرق من ان ينبسط عرضا
لخلو الفضاء الذي في عرض العرق عن اللحم وكذلك يتمكن من الاشراف وينقص
لهبوط اللحم من العرق والجسو بسبب الزيادة في القطرين الاخرين وقال
المسيحي ان اللحم والجلد المنحدر الى جوانب العرق تنحل جميعها الى اسفل
عند الانكباب وتثقل جهته هذه وتمنعه من الحركة فيها على ما ينبغي ويلزم
ذلك نقصانه في الشهوق والمانع الذي كان يعوقه عن تمام الحركة في العرض
قد زال فيزداد عرضه وفي بعض هذه التعليلات نظر فليحقق وكذلك فيما
ذكر جالينوس من ان الاستلقاء سبب لزيادة زمان الانبساط المبحث
السابع في انه متى ينبغي ان يكون جس النبض وكيف ينبغي ان يكون وكم مقدار
ما ينبغي ان يكون قال الشيخ رحمه الله ويجب ان يكون الجس في وقت خلو
صاحب النبض عن الغضب والسرور والرياضة وجميع الانفعالات
وعن الشبع المثقل والجوع وعن حال ترك العادات واستحداث
عادات اعلم ان صحة الاستدلال الماخوذ من النبض موقوفة على اثني عشر
شرطا احدها ان يكون الجس واليد على جنب وهذا الشرط ذكره جالينوس
في المقالة الاولى من النبض الكبير وثانيها ان يكون جس النبض في وقت خلو
صاحب

صاحبه عن كل ما يغير النبض تغيرا اما بدنيا كان كالجوع والشبع المثقل او نفسانيا
كالغضب والسرور غير الحالة البدنية المطلوب من جس النبض معرفتها اذ لا شك
ولا خفاء ان احواله تختلف بسبب احوال بدنية وبسبب احوال غير بدنية
واذا كان كذلك لم يكن له دلالة على احدهما الا اذا علم انتفاء الاخرى فلذلك يجب
ان يكون الجس في وقت خلو فيه صاحب النبض عن كل ما يوجب النبض
تغيرا غير الحالة البدنية المذكورة حتى يكون دالا على حال البدن فان اضطر
الى الجس مع حصول شيء من هذه المغيرات الخارجية فينبغي ان يعدل باحكامها
ثم ينظر حال النبض بعد ذلك بان يأخذ حصته من ازاء المعروف الحق فيه ولما كان
تغير كل واحد من الاشياء المذكورة في الكتاب من الغضب الى استحداث
عادات وكم مقدار ما يوجبه من التغير فسنبينه فيما بعد وبالجملة يكون امتحان
النبض في شخص ثم يقاس به غيره على ما قال ويجب ان يكون الامتحان
من نبض المعتدل وفي بعض النسخ للنبض المعتدل والاولى اولى
حتى يقاس غيره به وذلك لانك ستعرف ان اكثر اصناف النبض معرفتها
اضافية مثاله السريع اعتباره انما هو بقياس زمان الحركة لنبض طبيعي
له في حال صحته او ما يقتضيه مزاجه او هواء بلده او سنه او غير ذلك
وسنتكلم فيه كلاما شافيا ورابعها ان يكون جس النبض القوي بقوة لتدخل
الاصابع بقوة ليدرك حركته وان يكون جس الضعيف مصافحة لئلا يبطل
حركة الشريان بقوة الغمز وان كان معتدلا في القوة والضعف عدل الاخذ
وخامسها ان يكون جس اليد وهي غير مثقلة بشيء ولا مدعمة بشيء فانها مما
يغيران النبض عن واجبه اما لجذب مادة الى العرق او بتوتير العرق او

تغير ذلك وسادسها ان لا يكون الجس حالة الدخول على المريض لان الطبيب
حالة الدخول يكون مهلجا قلقا وخصوصا اذا كان ذو نفس امور واحواله لا
سيما اذا كان سريع التغير عن العوارض والمريض ايضا قد يتغير بسبب دخول الطبيب
عليه وخصوصا اذا كان الطبيب مهيبا والمريض كثير الحياء كالابكار او كان
سريع التغير عن العوارض واذا كان كذلك فربما تخجل المريض وتحببه وحينئذ
يتغير النبض او يكون الامر بالعكس فيشتغل فكرة الطبيب عن ادراك النبض على عن واجبه ح
ما ينبغي بل يكون الجس بعد المؤانسة بالحديث في المرض واطالة السؤال عنه
وسابعها انه اذا كان الجس لليد اليمنى فينبغي ان يكون باليد اليمنى وان كان لليسرى
فينبغي ان يكون باليد اليسرى وذلك لان طرف النبض من جهة الرسغ اكثر ظهورا
من الطرف المقابل له لرفع مفصل الرسغ للطرف الذي عنده وانملة السبابة اقوى
ادراكا من باقي الانامل فاذا فعل كذلك كان الادراك متشابها بالوقوع انملة السبابة
على الطرف الاخفى من النبض وثامنها ان يجس اليمنى وان كان القياس يقتضي ان
يجس اليسرى لان نبضها اقرب الى القلب لكن الاطباء انما اختاروا اليمنى مع
بعدها على اليسرى لانه لما كان جس اليسرى يكون باليد اليسرى وادراكها
ضعيف وجس اليمنى باليمنى وادراكها قوي والتفاوت في الادراك اكثر من
تفاوت ما بين اليد اليمنى واليسرى فيما يوجبه القلب من قوة الدلالة فلذلك القرب ح
وجب ان يكون الجس لليد اليمنى وليضع الطبيب يده اليسرى تحت اليد
اليمنى المجسوسة لئلا تتعب فيتغير النبض وخصوصا في مثل المرضى الضعاف
والاصابع الاربع ما عدا الابهام من يمناه على نبض المجسوسة وتتأنى في
جسه قالوا ويتفكر في اصناف النبض ويستحضرها في ذهنه ويتفكر في واحد
واحد

واحد منها وفيما يدل عليه حتى يقف على غرضه والاولى عندي ان يفحص الطبيب
قبل الجس عن المرض او الحالة التي يجس النبض لاجلها ليكون ذهنه مصروفا في
تأمل النبض الى ما يتعلق بذلك ولا يحتاج الى تبديل التأمل بالنظر في كل
واحد من الاجناس وحال ما يدل عليه كما قيل وايضا لانه متى كان الجس باليد
اليمنى كانت السبابة تقع في اعلى ذراع المجسوس ولا شك انها اقوى ادراكا من باقي
الاصابع والحاصل ان في مثل هذه الصورة يكون اقوى المداركات في اقرب
المواضع الى القلب بخلاف ما اذا كان الجس باليد اليسرى وتاسعها ان يكون
اصابع الجاس ناعمة لا يتخذ بها اعمال مخشنة ليكون ذكيه الحس ولذلك
قال محمد بن زكريا ويستحب ان يكون الجاس ابيض مشربا بالحمرة لانه
اللون الطبيعي الذي هو موافق لقوة الحس وعاشرها ان يكون الجاس خاليا
عن كل ما يشغله فكرته عن ادراك النبض من امر نفساني او بدني وحادي
عشرها ان يكون الجاس خبيرا بما يوجبه كل واحد من الاسنان والامزجة
والبلدان والفصول وغير ذلك من الامور المغيرة للنبض ليعلم مقدار
التغير الحاصل وثاني عشرها اشتراط رعاية مقدار ما ينبغي ان يكون الجس
وفيه تفصيل وذلك لان الجس لا يخلو اما ان يكون لمريض او لصحيح فان كان
لمريض فلا يخلو اما ان يكون مرضه مما يتوقع فيه نبضات مختلفة او لا يكون
فان كان الثاني وجب ان يكون ذلك بسرعة لئلا يضجر المريض وان كان
الاول وجب تطويل الجس بقدر متوسط وان كان لصحيح ويتوقع ان
يكون في نبضه نبضات مختلفة فينبغي ان يطيل الجس ليقف عليها والا
كان بقدر معتدل وقد قدر بعض الفضلاء وهو ابو سهل المسيحي ذلك

لمقدار يلمس نبضه ولا دليل على هذا التقدير وما قال السامري فيه وهو ان الطول زمان الاخذ هو مدة يقع فيها يلمس نبضه ليستوفى الاجناس العشرة لان كل جنس ثلث نبضات فيه نظر ونقل محمد بن زكريا عن الكناش الاسكندري لا ترفع يدك عن العرق حتى يتم اثنتا عشرة ضربة **المبحث الثامن**

في تعديد اجناس ادلة النبض قال رحمه الله **ثم نقول ان الاجناس التي منها يتعرف الاطباء حال النبض على حسب ما يضعونه اطباء عشرة** وفي اكثر النسخ **يضعه** والاول اولى تنبيها على انه من موضوعاتهم اذ الوضع ما لم يثبت عليه ببرهان والاطباء لم ياتوا على قولهم هذا ببرهان مع انه ليس بحق اذ الواجب عليهم ان يجعلوا تلك الاجناس تسعة لا عشرة لما بينه ان الجنس الماخوذ من النظام وغير النظام تحت المختلف الذي هو نوع من الجنس الماخوذ من الاستواء والاختلاف ولهذا قال **وان كان يجب عليهم ان يجعلوها تسعة الجنس الماخوذ من مقدار الانبساط والجنس الماخوذ من قرع الحركة للاصابع والجنس الماخوذ من زمان كل حركة والجنس الماخوذ من قوام الآلة والجنس الماخوذ من خلائه وامتلائه والجنس الماخوذ من حر ملمسه وبرده والجنس الماخوذ من زمان السكون والجنس الماخوذ من استواء النبض واختلافه والجنس الماخوذ من نظامه في الاختلاف او تركه للنظام والجنس الماخوذ من الوزن** فاعلم ان العلماء ذكروا في بيان حصر الاجناس في العشرة وجوها اربعة احدها ذكره الامام وقد سبقه اليه ابو سهل المسيحي فانه لقوة اعتقاده في انقسام النبض الى

الاجناس

الاجناس المذكورة ذكر حصرا وهو ان الاستدلال على احوال القلب منحصر في ثلثة اشياء احدها الفاعل والثاني الفعل والثالث الآلة اما اعتبار الفاعل فقسم واحد وهو القوي والضعيف واما الفعل فهو الحركات ويلزمها السكنات لما بينا واصناف الدلائل الماخوذة منها خمسة احدها اعتبار مسافة الحركة وهو العظيم والصغير الثاني اعتبار زمان الحركة وهو السريع والبطيء الثالث اعتبار احدى الحركتين بالاخرى في تساويهما واختلافهما وهو المستوي والمختلف وهو اما ان يكون له نظام او لا يكون له نظام الرابع اعتبار زمان السكون في السرعة والبطوء وهو الماخوذ من التواتر والتفاوت الخامس نسبة زمان احدى الحركتين مع الاخرى او احد السكونين مع الآخر او الخلط بين ذلك وهو الماخوذ من الوزن واللاوزن و اما الآلة فاصناف الدلائل الماخوذة منها ثلثة الاول اعتبار كيفياتها الملموسة والثاني اعتبار قوام جرمها والثالث اعتبار امتلائها وخلائها فهذه تسعة اصناف العاشر داخل في التاسع وقال الامام قبل ان نقل هذا الكلام القلب شريان كل البدن وشريان كل عضو قلبه والقلب لكونه منبعا للارواح والقوى الحيوانية فصحته تدل على صحة كل البدن لكن القلب لما كان غائبا عن الحواس كانت افعاله ايضا غائبة عنها وكانت الشرايانات ظاهرة للحواس فاستدل بافعال الشريانات على احوال القلب لانها نابتة منه وحركاتها مطابقة لحركاته ثم يستدل من حال القلب في صحته وسقمه على حال البدن في صحته ومرضه وفيما ذكره نظر اما اولا فلان الروح الحيواني حامل للقوة الحيوانية التي بها استعداد

البدن لسائر القوى وهو الاصل الاول للقوى ومعطي الحيوة من غير واسطه و
معطي الحس والتغذية بواسطة احدى القوتين الاخريين فالحركات والسكونات
النبضية كانت في القلب ام في الشرايين فهي صادرة عن القوى المذكورة فيستدل
بها لكونها من اثار القوة وافعالها على حال القوة والروح الحامل لها بطريق الاستدلال
من كيفية حال الاثر على كيفية حال المؤثر ومن حالها يستدل على حال البدن كيف
وقد تبين ان الشريانات ليست حركاتها تابعة لحركة القلب ولا يمكن ان يكون
الاستدلال بحركاتها بتوسط القلب وافعاله كما ذكره بل الواجب ان يكون ذلك
بتوسط القوة الحيوانية والروح الحامل لها ومما يدل على صحة ما قلناه ان
ملاك الامر في الاستدلال راجع الى حال القوة وحاجة الروح الى التطفيه
المتجددة بتجدد حرارة الروح فالعظم دال على حرارة الروح وقوة القوة والسرعه
على حرارة مزاج الروح وكذلك التواتر وحرارة الملمس واضدادها يدل على
برد مزاجه وكذلك اذا فتش عن كل واحد من الاستدلالات النبضية
عرف ان دلالتها على احوال البدن هي بوساطة ما ذكرنا من القوة و
الروح الحامل لها وما يكون الروح محصورا فيه من الاوعية لا بتوسط
القلب واما ثانيا فلانا لا نسلم ان صحة القلب يدل على صحة كل
البدن وسنذكره في موضعه واما ثالثا فلان الحصر المذكور فاسد لا
لما ذكره المسيحي من انه يلزم ان يكون عدم الشيء او ضده داخلا فيه وان
يكون فاعل الشيء داخلا فيه وطبيعة اللازم داخلة في طبيعة الملزوم
وكل ذلك قد عرفت استحالته فانه ايضا فاسد لما عرفت انه لا يلزم شيء
مما ذكر بل لان الحصر انما يصح اذا قام الدليل على انحصار الاستدلال على احوال
القلب

القلب في الاقسام الثلثة التي ذكرها اعني الفعل والفاعل والآله ولا انحصار النبض
من جملة ما له دلالة على احوال القلب كما قد سلف بيانه في المقدمات ثم اقام الدليل
على انحصار القسم الاول في الاعتبارات الخمسة التي ذكرها وانحصار القسم الثاني
في الجنس المذكور وانحصار القسم الثالث في الاجناس الثلثة الاخيرة وهو
لم يذكر الدليل على شيء من المقامات الاربع وان تمسك في كل واحد منها
بالاستقراء فالتمسك ابتداء بالاستقراء يغني عن هذا التكلف ثم انه
جعل القوة والضعف ماخوذين باعتبار حال الفاعل مع ان ذلك راجع
ايضا الى حال الفعل لانه ماخوذ من كيفية القرعة والحركة التي هي فعل
القوة ولا يمكن ان يقال بان المدافعة هي القوة المحركة لانها فعلها لا هي
وثانيها ذكره القرشي وقال النبض حركة يلزمها سكون وكل حركة فلا بد
لها من متحرك ومن محرك فههنا امور اربعة وهي الحركة والسكون والمحرك
وهو القوة والمتحرك وهو الشريان والاستدلال اما ان يكون ماخوذا
من الاول وهو الحركة وذلك هو الجنس الماخوذ من زمان الحركة او
يكون ماخوذا من الثاني وهو السكون وذلك هو الجنس الماخوذ من زمان
السكون او منهما معا وذلك هو الجنس الماخوذ من الوزن او يكون ماخوذا
من الثالث وهو المحرك وهو القوة وذلك هو الجنس الماخوذ من كيفية
قرع الاصابع او يكون ماخوذا من الرابع وهو المتحرك وذلك هو الشريان
فاما ان يكون ذلك ماخوذا من حاله في نفسه او من حال ما في داخله
والثاني هو الجنس الماخوذ من حال ما يحتوي عليه الشريان والاول
انما يمكن الاستدلال من الشريان بامور يختلف باختلاف حالات البدن

وذلك هو الجنس المأخوذ من مقدار الانبساط او من غير اعتبار ذلك وذلك اما من
حال قوامه وهو جنس المأخوذ من قوام الآلة او من كيفيته وذلك هو الجنس المأخوذ
من ملمس الآلة وهذه الاحوال اما ان يكون في النبض متساوية او مختلفة وذلك
هو الجنس المأخوذ من الاستواء والاختلاف والاختلافات قد يكون منتظمة و
قد لا يكون وذلك هو الجنس المأخوذ من النظام وغير النظام وهذا الحصر وان كان
قريبا في الضبط لا اقرب مما ذكره الامام فلا يخفى ما فيه من منع الحصر على قياس
ما اوردنا على حصر الامام قال المسيحي وهذا الحصر فيه نظر من وجوه ثلثه
احدها انه ليس فيه ما يدل على دخول التسعة الاصناف المذكورة او العشرة
تحت مفهوم النبض الذي هو حركة القلب والشرايين على الوجه
المذكور وثانيها انه ليس فيه حصر ما يدل على احوال القلب فان من جملة
ذلك حركة النفس وهي خارجة عنه وثالثها ان قوله وهذه الاحوال اما
ان يكون في النبض متساوية او مختلفة ومن جملة تلك الاحوال هي المأخوذة
من قوام الشريان وملمسه وستعرف ان بعض المختلف يستحيل وقوعه
في هذين الصنفين فان من جملته الواقع تحت اصبع واحدة ويستحيل
ان يكون بعض موضع الاصبع حارا او باردا والبعض صلبا والبعض لينا هذا
والبعض هو
كلامه والاول غير وارد على القرشي لان عنده هذه اجناس ادلة لا اجناس
النبض واذ ذلك فاللازم دخولها في مفهوم ادلة النبض وهو كذلك لا في مفهوم
النبض لخروجها عنه والثاني لا توجيه له ظاهرا والثالث فيه بحث
لا استحالة المذكورة نظر وثالثها نقله المسيحي عن امين الدولة بن التلميذ قال
اني رايت له حاشية على النبض الكبير لجالينوس وقد ذكر هذا الحصر وهي
ان

ان اصناف النبض اما ان يؤخذ من نبضة واحدة او اكثر من نبضة واحدة والتي
تؤخذ من نبضة واحدة اما ان يؤخذ من زمان الحركتين وهو الصنف المأخوذ
من كيفية الحركة او زمان السكونين فيكون الصنف المأخوذ من زمان السكون
من م
او من مقدار المسافة التي يتحرك فيها العرق فيكون الصنف المأخوذ من كمية
الانبساط او من حال القوة على فعلها فيكون الصنف المأخوذ من مقدار القوة
او من حال جرم العرق وذلك اما من قوامه واما من ملمسه فيكون صنفين
من اصناف النبض او يكون مأخوذا اما في تجويفه وذلك الممتلي والفارغ
او يؤخذ من الاشياء التي تمكن المقايسة بينها وهو الصنف المأخوذ من الوزن
واما التي يؤخذ من اكثر من نبضة واحدة فهو المأخوذ من الاستواء والاختلاف
ثم ينظر الى المختلف هل يلزم طريقة واحدة او لا يلزم فيكون الصنف المأخوذ
من النظام وعدمه ثم قال وهذا الحصر فيه نظر لان لفظة النبض مخصوصة
بحركة القلب والشرايين الحركة المعروفة واذا كان كذلك فكيف يجوز
اطلاقها على السكون او على المأخوذ مما يحويه العروق او المأخوذ من اعتبار
القوة فانه قال اصناف النبض اما ان يؤخذ من كذا واما ان يؤخذ من كذا
وقد عرفت ان النظر وارد للقدماء ويرد ايضا على حد النبض وجوابه ايضا
فلا حاجة الى اعادته واما كون الحصر غير دائر بين النفي والاثبات
هذا ص
فظاهر ثم قال المسيحي والذي صح عندي ان اصناف النبض ثلثة احدها
المأخوذ من مقدار الانبساط وثانيها المأخوذ من كيفية الحركة وثالثها المأخوذ
من الاستواء والاختلاف واما الانتظام وعدمه وان كان من النبض
فلا يجوز جعله صنفا رابعا لدخوله في الاختلاف كما عرفت ورابعها

اعنى رابع ادلة الحصر نقله الخونجي قائلا ولعل الامام قد حصرها بطريق انحصارها
في الاجناس العاليه ولانحصارها في هذه العشرة وقال الاستدلال اما
ان يكون ماخوذا من امر هو من مقولة الجوهر وهو حال العروق او من مقولة
الكم وهو الجنس الماخوذ من مقادير الانبساط والانقباض في الاقطار الثلثه
او من مقولة ان يفعل وهو جنس القوة والضعف او من مقولة ان ينفعل
وهو جنس الصلابة واللين او من مقولة الكيف وهو الجنس الماخوذ من جس
ملمس العروق وبرد ملمسه او من مقولة متى وهو جنس السرعة والبطوء او
من مقولة المضاف وهو الاستواء والاختلاف والانتظام وعدم الانتظام
والوزن او من مقولة الاين وهو جنس التواتر والتفاوت او من مقولة الملك
وهو الامتلاء والخلو او من الوضع وهو الاختلاف بين اجزاء النبضه الواحده
والاستواء فيها ثم قال واعلم انه لا دليل على انحصار كل مقولة في الجنس الذى
ذكروا انه مندرج تحتها سوى الاستقراء وانه كاف ابتداء ومع هذا التمسك
به عشر مرات ثم انه لا دليل على انحصار المقولات في العشر سوى الاستقراء
محتاج ان يتمسك بالاستقراء لذلك العام مع ان في اندراج كل جنس تحت
المقولة المذكورة ايضا اشكالا لان النبض الجار معناه انه احر من المعتدل
فيكون اعتبارا اضافيا فلم يمكن الحكم بان ذلك كيفا اذ الكيف شرط في
تحققه عدم النسبة وكذا الكلام في بقية الاجناس واذا كان كذلك فقد
ظهر ان التعويل في الحصر انما هو على الاستقراء وهو الحق قال الامام بعد
ان ذكر الحصر وههنا بحث لفظي وهو ان الشيخ سمى كل واحد من هذه الجهات
جنسا ويشبه ان لا يوافقه ما يذكر في المنطق فان الحركة في المسافة

العظيمه

العظيمه لا تكون مخالفة بالماهية للحركة في المسافة الصغيرة وكذا الحركة التى تقصر
تقصر زمان وجودها لا تخالف بالماهية للحركة التى يطول زمان وجودها
اللهم الا ان يقال الحركة اذا اخذناها مع كيفية البطوء فلا شك ان مجموعها
يخالف المجموع الحاصل من الحركة مع كيفية السرعة ولذا كانا طبيعتين
نوعيتين كان كمال المشترك بينهما طبيعة جنسية وهو المطلوب لكن
يلزم على هذا ان كل ما يكون نوعا اخيرا يصير جنسا لانه اذا اخذ مع عوارضه
المختلفه حصل عنه انواع قال المسيحي والذى نقوله في هذا الموضع انه
يجوز اطلاق لفظة الجنس على كل واحد واحد من هذه الاقسام قال
الشيخ في منطق الشفاء ان لفظة الجنس كانت تدل في اللغة اليونانيه
بحسب الوضع الاول على المعنى الذى يشترك فيه اشخاص كثيرون مثل
الاهم او بلدهم كالعلويه بالقياس الى العلويين والمصريه بالقياس الى
المصريين واذا كان كذلك فيجوز ان يسمى كل واحد من الاصناف جنسا
لاشتراك كثيرين في معنى كل واحد منها مثاله الماخوذ من مقدار الانبساط
فانه يشترك فيه العظيم والصغير والمعتدل والتاريع التى تحت ذلك وذلك
لان كل هذه تشترك في معنى المقداريه وكذلك باقى الاصناف وفيه نظر
قال السامرى اعلم ان التقابل بين انواع الاجناس مختلف فالتقابل
بين بعضها تقابل التضاد كالحار والبارد والسريع والبطئ والصلب
واللين ومن بعضها تقابل العدم والملكة كالقوى والضعيف وباقى الاقسام
لكن الشيخ تسامح في الخالى والممتلى لانه جعل الخالى ضد الممتلى والظاهر
ان التقابل بينهما تقابل العدم والملكة وفيه نظر لانه لا واسطة بين المتقابلين

العدم والملكة ولا من تقابل السلب والايجاب فالتقابل بين ما يكون بينهما واسطة كالمعتدل
يكون تقابل التضاد وبين كل واحد منهما وبين المعتدل تقابل التضايف ولكن لما كان من
مراتب الضعف مرتبة لا يقاوم النبض فيها الحس قال ويقابله الضعف علم ثقل
وضادّه وسيجي لهذا زيادة بيان ان شاء الله تعالى البحث التاسع
في انواع الجنس الماخوذ من مقدار النبض قال رحمه الله اما جنس
مقدار النبض فان قيل ههنا ثلثة اسولة احدها ان الشيخ سمى اولا هذا
الجنس بجنس مقدار الانبساط وههنا سماه بجنس مقدار النبض وفي الحقيقة هو
جنس مقدار الشريان وثانيها انه لم قدم الجنس الماخوذ من مقدار الانبساط على
الجنس الماخوذ من كيفية الحركة اقتداء بجالينوس في النبض الكبير ولم يعكس اقتداء
به ايضا في النبض الصغير مع انه اولى لان النبض حركة وتقديم كيفية الحركة اولى
وثالثها انه لم قدمه على باقي الاجناس قلنا الجواب عن الاول ان هذا الجنس
ليس ماخوذا من مقدار الشريان لان ذلك غير محسوس لنا بل هو مقدار ما تحرك
من الشريان وذلك هو مقدار النبض المحسوس منه في الغالب الذي هو الانبساط
فلذلك سماه اولا بجنس مقدار الانبساط وعلى الثاني على ما اجاب عنه يحيى
النحوي هو ان الماخوذ من مقدار الانبساط اكثر اقساما وفروعا واظهر لان
السريع لا يتفق عليه الاحذاق الاطباء ولانك اذا عرفت السريع
بانه الذي يقطع المسافة الطويلة في الزمان القصير والبطيء بانه الذي يقطع
المسافة القصيرة في الزمان الطويل فقد اخذت في تعريفهما طول المسافة و
قصرها اللذين لا يعرفان الا من الماخوذ من مقدار الانبساط فتوقف معرفته
على معرفته فلهذا قدم الجنس الماخوذ من مقدار الانبساط على الماخوذ من كيفية

الحركة

الحركة وعن الثالث من اربعة اوجه اثنان هما اللذان نقلناهما عن النحوي
وثالثها الظهور فان العظم هو المتحرك في الاقطار الثلثة التي هي الطول و
العرض والعمق وهذه كلها معلومة ظاهرة ورابعها ان الشريان جسم وكل
جسم فله اقطار ثلثة وهذا النبض معناه المتحرك في هذه الاقطار [illegible]
هذا الوجه قدم لذلك وفيه نظر اما اولا فلان ما ذكره يحيى يقتضي تقديم
الانبساط على السريع لا على الجميع واما ثانيا فلان الثالث هو بيان
للثاني واما ثالثا فلان الرابع هو الثالث واعلم ان الانواع الداخلة تحت
هذا الجنس اما ان تكون بسيطة او مركبة فالبسيطة هي المعتبرة بحسب
قطر واحد والمركبة هي المعتبرة بحسب قطرين فصاعدا وهذه الاقطار
قد يعتبر حالها بما هي عليه في الحقيقة وقد يعتبر بما هي عليه في الحس وهو
الذي ينبغي اعتباره ههنا واقطار كل جسم ثلثة وهي الطول والعرض والعمق
وطول المنبسط من الشريان في الحس هو المحسوس منه في طول الساعد
وعرضه هو المحسوس منه في عرض الساعد وعمقه هو المحسوس منه
في مسافة انبساطه وذلك عند ارتفاعه الى الانامل وانخفاضه عنها ولكل
واحد من هذه الثلثة وسط وطرفا افراط وتفريط فلذلك يجب ان يكون
الانواع البسيطة الداخلة تحت جنس المقدار تسعة على ما قال قال
من مقادير اقطاره الثلثة التي هي طوله وعرضه وعمقه فتكون احوال
النبض فيه تسعة بسيطة ومركبات والتسعة البسيطة هي الطويل
والقصير والمعتدل الذي بينهما والعريض والضيق والمعتدل الذي في ذلك والمشرف
والمنخفض والمعتدل الذي فيما ذكر واعلم ان هذه الامور كلها امور اضافية لا

نعلم الا بالاضافه والمقايسه ولهذا استخرج الاطباء طرقا لمعرفه هذه الامور
الاولى طريقه الفاضل جالينوس وقد ذكرها في المقالة الثانيه من القسم الثاني
من النبض الكبير وهي التي ارتضاها الشيخ هنا وهي مقايسة هذه الامور الى
ما يعرضه نبض المعتدل الحقيقي او النوعي او الصنفي او الشخصي فان هذه
الامور ومقايستها بحسب هذه الطريقه يمكن ان تكون الى اربعة اشيا احدها
الى نبض المعتدل الحقيقي و ذلك بان يقدر بان ذلك المزاج موجود ثم ينظر
ما ذا يستحق ان يكون عليه نبضه فيقاس نبض هذا النبض الى ذلك ليعلم
مقدار بعده في مزاجه عن ذلك الاعتدال و ثانيها الى نبض المعتدل بحسب النوع
وهو المزاج الذي هو افضل ما يكون للانسان و ذلك بان نعرف ما يستحقه
الشخص الذي هو كذلك من احوال النبض فيقاس نبض هذا الشخص اليه ليعرف
مقدار ما به يخالفه في اعتدال مزاجه وثالثها الى نبض المعتدل بحسب الصنف
وهو المزاج الذي هو افضل صنف ما كالشبان والفتيان فيقاس نبض امزجة من
هذا الشخص من ذلك الصنف او غيره الى نبض ذلك المعتدل فيه ليعرف مقدار
ما به يخالفه ورابعها الى نبض المعتدل بحسب الشخص وهو المزاج الذي
هو افضل للشخص الذي يريد يختبر نبضه وهذا القسم يوقف على
معرفة نبض ذلك الشخص في حال اعتدال مزاجه ويوقف منه على
معرفه مقدار خروج الشخص في مزاجه المرضي في حال صحته اكثر
لان المقايسة فيها الى نبضه في حال اعتدال مزاجه والقسم الثاني اولى
في المقايسه من الاول لان القياس فيه الى ما هو الافضل لطبيعه ذلك
الشخص واما الاول فلان القياس فيه الى ما هو افضل في نفسه لا ما هو

افضل

افضل لنوع ذلك الشخص الا انه لما اتفق ان كان الاعتدال الانساني قريبا من
الاعتدال الحقيقي اعتبر الشيخ المقايسه بالقسم الاول لينبه بذلك على تقاربهما حيث
ذكر المقايسة مع الاول والاخير ونزل المقايسة مع الثاني والثالث اذ فهم من
الاول المقايسة مع النوعي والصنفي بطريق الاولى وهذه الطريقه اشار بقوله فالطويل الى هم
هو الذي تحس اجزاؤه في طوله اكثر من المحسوس الطبيعي على الاطلاق وهو المزاج
المعتدل الحق او من الطبيعي الخاص بذلك الشخص وهو المعتدل الذي يخصه و
قد عرفت الفرق بينهما قبل اي في فصل المزاج والقصير ضده وبينهما المعتدل
وعلى هذا القياس فاحكم السنه الباقيه وهي العريض والضيق والمعتدل والمشرف
والمنخفض المعتدل والطريقه الثانيه قياس هذه الامور بمقادير الاصابع و
هي لبعض القدماء وذهب اليها صاحب الكامل وابن ابي صادق اما
الاول فلانه ذكر في الكامل ان الطويل هو الذي انبساطه يجاوز حد الاصابع
الاربع والقصير ما يكون انبساطه دون الاصابع الاربع والمعتدل ما توسط
بين ذلك والعريض هو ما يكون انبساطه في العرض يجاوز طول الانامل
والدقيق دونه والمعتدل ما توسط بين ذلك والمشرف هو الذي يتحرك
الشريان فيه حركة عاليه والمنخفض هو الذي يكون اقرب الى المركز والمعتدل
ما توسط بين ذلك واما الثاني فلانه قال في شرحه لمسائل حنين متى
حسسنا العرق ووجدناه يقرع الاصابع الاربع ويفضل عليها كثيرا سمي
طويلا وان كان يقرعها دون ذلك سمي قصيرا وان كان يقرعها فقط سمي
معتدلا ومتى حسسنا ووجدناه ياخذ من عرض الانامل مقدارا كثيرا سمي
عريضا وان كان ياخذ منها القدر اليسير سمي دقيقا وان كان ياخذ مقدارا

وسطا سمي معتدلا وان جسسناه فوجدناه يرتفع الى فوق ارتفاعا كثيرا كانه
يقرع في الاصابع سميناه شاهقا وان وجدناه يرتفع ارتفاعا يسيرا سميناه
منخفضا وان كان ارتفاعه متوسطا سميناه معتدلا وقد زيف الامام و
القرشي والمسيحي هذه الطريقة بان اصابع اللامس تختلف بالصغر والعظم
فرب نبض يكون عظيما بالنسبة الى اصابع شخص صغيرا بالنسبة الى اصابع
آخر وكذا عرق الملموس فان نبض الصبي اذا اعتبرناه باصابع الرجل كان صغيرا
وهو عظيم بالنسبة الى بدن الصبي وعلى التقديرين فلا يمكن ضبطه بذلك وزيفها
الامام والمسيحي بوجه آخر وهو ان هذه الامور ان امكن تعريفها بالمقادير
للاصابع وغيرها بالمقايسة الى المعتدل فلا يمكن تعريف سائر الاقسام كالقوة والضعف
والصلابة واللين وحر الملمس وبرده الا بالنسبة الى المعتدل فاذن لا بد من
اعتبار هذا الجنس بالقياس الى المعتدل فبهذين الوجهين زيفوا الطريقة
الثانية والوجه الاول ضعيف لانه يمكن ان نضبط ذلك بتعريف انامل
من هو معتدل في سحنته ومقدار اصابعه ولان الطريق الاخر ايضا لا يدفعه
من هذا المحذور اذ ذلك ايضا يختلف بحسب اختلاف الاشخاص ضرورة انه
لا يمكن المقايسة بالمعتدل النوعي بحسب الاطلاق وهو افضل شخص من افضل
صنف في افضل حال لانه وان لم يمتنع وجوده لكنه ما يعتبر وندر وجوده
فيعتبر بالاعتدال الخاص بشخص يظن انه هو لاعتدال مزاجه واستقامة
حاله وذلك يختلف بالاشخاص بحسب اختلاف قوتهم وضعفهم وسمنهم
وهزالهم ومزاجهم وصلابة الاتهم ولينها والوجه الثاني ضعيف ايضا لانه
لا يلزم من كون بعض الاقسام بالمقايسة ان يكون جميعها بالمقايسة الا ترى ان

النظام

النظام وعدم النظام والاستواء والاختلاف لا تعتبر بالمقايسة الى نبض آخر
مع انكم تعتبرون سائر الاقسام بالمقايسة فجاز ان لا تعتبر المقادير الانبساطية
بالمقايسة وتعتبر سائر الاقسام بالمقايسة على انا نقول لا نسلم ان سائر الاقسام
لا بد فيها من اعتبار المقايسة وذلك لانا نحس بالمدافعة من غير الاضافة الى
شيء اصلا فاذا احسسنا من النبض بمدافعة كثيرة نعلم انه قوي وان لم نحس
الا بمدافعة ضعيفة قلنا انه معتدل وان لم نحس بالمدافعة اصلا حكمنا بكون
النبض ضعيفا ولا نحتاج في ذلك الى مدافعة العرق الملموس الى مدافعة
عرق آخر اصلا واما حر الملمس وبرده والاعتدال بينهما فظاهر ان ذلك
محسوس فاذا احسسنا بالحرارة النبض حارا وان احسسنا بالبرد كان
باردا وان لم نحس بواحد منهما كان معتدلا ولا حاجة في ذلك الى مقايسة
اصلا ولعل الصحيح هو اعتبارها بالمقايسة الى النبض الاكمل المعتدل النوعي
ان امكن والا فالصنفي وان لم يمكن ذلك فالشخصي وهو افضل حالات الشخص
الذي يجس نبضه وان لم يمكن ذلك فبالقياس الى حالته الفاضلة الصحية
لانه اذا ساوى نبضه نبضه في تلك الحال التي علم ان احواله جارية على
المجرى الطبيعي عرف ان مزاجه وقوته وآلته على ما ينبغي له وان خالفه
دل على ان احد هذه الامور تغير فيه اما الى الزيادة واما الى النقصان بالنسبة
الى حالته الفاضلة بحسب ما يدل عليه المخالفة فان زاد سرعته مثلا
نحكم بان حرارته زادت على تلك الحالة وهي في تلك الحالة على ما ينبغي فيلزم
بالضرورة ان الحرارة في هذا البدن ازيد مما ينبغي ومطلوب الطبيب من حرارة بدن
الانسان التي يستدل عليها هو هذا المعنى بخلاف ما لو سلكنا الطريق الاول فانه

اذا كان الملمس حارا حرارة كثيرة مال الاندل الى كون هذا البدن حارا حرارة
زائدة على المعتدل الحقيقي ولا يدل ذلك على ما هو مطلوب للطبيب من الاستدلال
فربما كانت تلك الحرارة بقدر ما تعتبر في صحته وربما كانت ازيد وربما كانت
انقص فلا يهتدى بذلك الى ان الواجب حفظها على ذلك المقدار او الزيادة فيها
او التنقيص عنها فظهر مما ذكرنا ان الصحيح ان تعتبر هذه الامور بالمقايسة
الى المعتدل الشخصي الحقيقي ولا الى مقادير الاصابع لما عرفت واما المركبات
من هذه البسيطة قد عرفت ان بسايط جنس المقدار تسعة لان الشريان
له ثلثة اقطار وفي كل قطر ثلثة اقسام زيادة ونقصان واعتدال فيكون
المفردات تسعة وهذه متى تركب بعضها مع بعض كان تركيبها بحسب
القسمة العقلية الى ثلثة انواع ثنائي وثلاثي ورباعي وما فوقه لكن التركيب
الرباعي وما فوقه مستحيل وقوعه لان الاربعة من هذه التسعة لا يجتمعان
الا وقسمان من قطر واحد لكن اجتماع قسمين من قطر واحد محال لان الاعتدال
في كل قسم مع الزيادة والنقصان فيه ممتنع الاجتماع وكذلك الزيادة والنقصان
في كل قسم يستحيل اجتماعهما واذا امتنع وقوع التركيب الرباعي وما فوقه
بطريق الاولى تعين وقوع الثنائي والثلاثي ويحصل من كل منهما سبعة وعشرون
قسما والمفردات تسعة فيكون مجموع ما يحصل من هذا الجنس ثلثة وستين
قسما اما الضابط في انحصار البسايط في تسعة فقد عرفته واما الضابط
في تركيب الثنائي وانحصاره في سبعة وعشرين فهو ان ناخذ الثلثة التي في
قطر الطول ونركبها مع الثلثة التي في قطر العرض فيحصل تسعة هكذا
طويل عريض طويل ضيق طويل معتدل في العرض قصير عريض قصير معتدل

في العرض معتدل في الطول عريض معتدل فيه ضيق معتدل في الطول معتدل
في العرض ثم نركبها مع الثلثة التي في قطر السمك فيحصل تسعة اخرى هكذا
طويل شاهق طويل منخفض طويل معتدل في العمق قصير شاهق قصير منخفض قصير
معتدل في العمق معتدل في الطول شاهق معتدل في الطول منخفض معتدل
في الطول معتدل في العمق ثم تركب الثلثة التي في قطر العرض فيحصل
تسعة اخرى هكذا عريض شاهق عريض منخفض عريض معتدل في
العمق ضيق شاهق ضيق منخفض ضيق معتدل في العمق معتدل في
العرض شاهق معتدل في العرض منخفض معتدل في العرض معتدل
في العمق فيحصل من المجموع سبعة وعشرون قسما ثنائيا كما ذكرنا و
اما الضابط في تركيب الثلاثي وانحصاره في سبعة وعشرين ايضا
فهو ان ناخذ احد الامور الثلثة التي في قطر الطول وليكن الطويل
ونحفظه ثم نضيف اليه احد الثلثة التي في قطر العرض وليكن العريض
ونحفظه ونغير الماخوذ من قطر العمق فيحصل ثلثة طويل عريض مشرف
طويل عريض منخفض طويل عريض معتدل في العمق ثم نغير الماخوذ من
قطر العرض وناخذ آخر وليكن الضيق مع حفظ الاول ونغير الماخوذ
من قطر العمق فيحصل ثلثة اخرى طويل ضيق مشرف طويل ضيق
منخفض طويل ضيق معتدل في العمق ثم ناخذ الباقي من قطر العرض
وهو المعتدل فيه مع حفظ الاول ونغير الماخوذ من قطر العمق فيحصل
ثلثة اخرى طويل معتدل في العرض مشرف طويل معتدل في العرض
منخفض طويل معتدل في العرض معتدل في العمق فهذه تسعة اقسام

اقسام حاصلة من الطول وكذلك تحصل تسعة اخرى من القصير وتسعة من المعتدل
المعتدل في الطول وطريق ذلك ان تحفظ قطرين وتبدل الثالث فتاخذ القصير
وتفعل به ما فعلت بالطويل فيحصل تسعة هكذا قصير عريض مشرف قصير
عريض منخفض قصير عريض معتدل في العمق قصير ضيق مشرف قصير
ضيق منخفض قصير ضيق معتدل في العمق قصير ضيق معتدل في العرض
مشرف قصير معتدل في العرض منخفض قصير معتدل في العرض معتدل
في العمق ثم تاخذ المعتدل في الطول وتفعل به ما فعلت بصاحبيه فيحصل
تسعة اخرى هكذا معتدل في الطول عريض مشرف معتدل في الطول
عريض منخفض معتدل في الطول عريض معتدل في العمق معتدل في الطول
ضيق مشرف معتدل في الطول ضيق منخفض معتدل في الطول ضيق
معتدل في العمق معتدل في الطول معتدل في العرض مشرف معتدل في
الطول معتدل في العرض منخفض معتدل في الطول معتدل في العرض معتدل
في العمق فيحصل من المجموع سبعة وعشرون قسما كما ذكرنا واعلم
ان اكثر المركبات لا اسم لها والتي لها اسم ستة ثلثة منها الزائد في
العرض والشهوق والناقص فيهما والمعتدل بينهما ويسمى الاول بالغليظ
والثاني بالدقيق والثالث بالمعتدل في الدقة والغلظ وثلثة ثلاثة الزائد
طولا وعرضا وشهوقا والناقص في كلتيهما والمعتدل بينهما ويسمى الاول
بالعظيم والثاني بالصغير والثالث بالمعتدل في العظم والصغر وقال محمد
ابن زكريا ان ما يسمى من المركبات ليس الا هذه الثلثة وباقيها لا اسم
لها يعود الى احد هذه الاقسام فانه اذا زاد في بعض الاقطار لا بد

وان

وان يزيد في باقي الاقطار واذا نقص واحد منها انتقص في الثلثة لان العرق
يتحرك في جميع الاقطار بحركة واحدة فلا يمكن ان يكون في بعضها زائدا وفي
البعض ناقصا وهذا كلام رخو سخيف لانه لا يلزم من تحرك العرق في جميع
الاقطار بحركة واحدة ان يكون زائدا في البعض ناقصا في كلها او ناقصا
في كلها بل ربما اختص بعض الاقطار بالموجب للزيادة كلين الآلة
الموجب لزيادة العرض او المانع منها كصلابة العرق المانعة عن الزيادة
في العرض ويسمى ذلك بسبب استمرار سوء مزاج الآلة والى ما ذكرنا اشار
الشيخ اجمالا وتفصيلا اما الاول فقوله واما المركبات من هذه البسيطة اى
التسعة فاشار الى المركب الاربعة والخمسين اجمالا واما الثاني فقوله
فبعضها له اسم فان الزائد طولا وعرضا وارتفاعا يسمى العظيم فالعظيم
هو الطويل العريض المشرف والناقص يسمى الصغير فالصغير هو القصير الضيق
المنخفض وبينهما المعتدل اى في العظم والصغر والزائد عرضا وشهوقا
يسمى الغليظ فالغليظ هو العريض المشرف والناقص فيهما يسمى الدقيق
فالدقيق هو الضيق المنخفض وبينهما المعتدل اى في الغلظ والدقة المبحث
العاشر في انواع الجنس المأخوذ من كيفية قرع العرق للاصابع قال
رحمه الله واما الجنس المأخوذ من كيفية قرع العرق للاصابع فانواعه
ثلثة القوي هو الذي يقاوم الجس عند الانبساط النبض القوي على ما
قاله ابن ابي صادق في شرح المسائل هو ان يصدم العرق اطراف الاصابع
بقوة وان غمز عليه لم تبطل حركته بل الاصابع الغامز عليه لانه يدخل في
لحم الاصابع ويدفعه عن نفسه دفعا بقوة وكلما زدت في الغمز عليه او ثقل

ان دفعه لا يصعل اكثر وهذا هو المراد من مقاومة الجس عند الانبساط ثم
قال والضعيف هو الذي لا يصدم اطراف الاصابع وان غمز عليه لم يلاطم
الاصبع بل لم يدافع الجس اصلا حتى يظن انه لا يتحرك بتة فضلا عن ان
يعرف مقدار حركته وان كان في نفسه ذا عظم مثل نبض اصحاب النسيان
فانه مع عظمه خامل ولذلك ليس يمكن ان يعرف عظمه ان غمز عليه
بل لذلك يجب ان يرفق بجسه فاما الصغر الخامل فينبغي ان يجس جس
مسامحة لا جس غمز والا فلا يدرك والمعتدل في هذا الصنف هو الذي
يدفع الاصبع دفعا مسترخيا وتصور النبض القوي كالسهم الذي يصدم الهدف
لشدة وذلك اذا خلاه الرامي بقوة والضعيف هو كالسهم الذي ينال الهدف
برخاوة وضعف وذلك اذا كان الرامي ضعيفا وافهم ان المعتدل في كل نبض
هو الطبيعي الا في هذا الصنف فان الطبيعي منه هو الزائد في القوة لان
قوة الطبيعة كلما زادت كانت اجود فمن اليزان النبض كلما يزيد قوة يزيد
جودة وصلاحا هذا كلامه بالفاظه قال المسيحي هذا الكلام يعني كون
النبض مع عظمه خاملا عجيب من هذا الرجل وهو انه كيف يتصور
ان يكون نبض عظيم والقوة خاملة وقوة القوة من جملة اسباب هذا النبض
ما في العملية في وجوده على ما ستعرف عند الكلام في اسباب النبض وفيه
نظر وانما نحقق هذا الكلام بما اجاب الشيخ عما ساله به عنه بعض الاطبا
اما السؤال فهو ان حنينا قال ان جنس النبض الماخوذ من مقدار القوة ينقسم
الى القوي والضعيف والمعتدل ثم نقول ان كل واحد من اصناف النبض يحتاج
الى اشياء حتى يستكمل امره اما النبض العظيم فيحتاج الى قوة قوية والى

حاجه

هشتم

حاجة تدعوا اليه شديدة والى آلة لينة مطاوعة اعني جرم العرق
نفسه والشرايين واما النبض القوي فيحتاج في كونه الى صحة من
القوة والى لين ومواتاة من الآلة وقد يخيل ان النبض القوي واحد
لا احتياجهما على اي جنس الى قوة قوية وآلة لينة ونقول جالينوس
في النبض الصغير وفي كيفية صدمة النبض يكون قوية وضعيفة
وقوة النبض هي ان يدافع النبض اليد مدافعة قوية والمدافعة
القوية من النبض لليد لا يكون الا بفضل انبساط فسماه هناك عظيما
وههنا قويا وهما عندي واحد فما الفرق بينهما فاجاب الشيخ بان النبض
العظيم لا يتم الا بقوة قوية مع الشرطين الاخرين الا انه غير القوي وذلك
لانه انما هو عظيم بسبب ان انبساطه في الاقطار الثلثة كثير وانما هو
قوي لان مدافعته لما يلاقيه وينبو عنه شديدة فان عرض ان يكون النبض
قويا والآلة غير مطاوعة للانبساط كان العظم مفقودا وربما كان
نبض ما قويا والآلة ليست بذلك اللين كله وهناك نبض اخر اضعف
منه لكن الآلة الين واطوع للانبساط فيكون العظم فيهما واحدا وربما
كان نبض العرق الالين اقوى لكن الآلة ايضا اذا صلبت جدا ولم
تنبسط ولم يقع بها مدافعة كانت القوة القوية لا يمكنها ان تفعل نبضا
قويا وربما كان النبض ليس بذلك القوي جدا لكن الآلة شديدة اللين تنبسط
شديدا بادنى محرك وخصوصا اذا لم يحط بها اجسام ضاغطة فهذا
النبض اذا لم يكن مانع انبسط الى عظم شديد واذا جس وموضع لم يكن
قرعه للاصابع بذلك الشديد القوي لانه ليس ذلك ممكنه من تعظيم النبض

العظم والنبض

لشدة قوته بل للين الالة وسهولة تحريكها ولو كان في الآلة ادنى مقاومة
وعصيان ما امكنت في بسطها واذا فقد العظم والنبض قوي وجد والنبض
ليس بذلك القوي والعظم عن القوة على انه لو كان ايضا لا يوجد عظم قويا
ولا قوي عظيما وكان العظم والقوة يزدادان وينقصان معًا لم يجب ان
يكون القوي والعظم واحدًا فليس كل ما هما معًا فهما واحد مثل الناطق
والضحاك بالطبع معًا وليسا معنى واحدا بل يرجع الى الحدين وهو ان
العظم انما هو عظم لان انبساط العروق فيه في الاقطار كثير والقوي
انما هو قوي لان مقاومته للمانعة ونفوذه في سطح حاسته وان كان
مثلا غير عظم شديد فيكون العظم لمعنى والقوة لمعنى وان كانا مثلا
معًا فيكون العظم باعتبار حال انبساط الالة والقوة باعتبار الفعل
في المانع الضاغط والاعتباران حكمها مختلفان هذا كلامه بالفاظه وقد
ظهر منه انه يجوز ان يكون النبض عظيمًا غير قوي والسر فيه انه لا يلزم
من اقتضاء القوة زيادة الانبساط في الاقطار على ما في المعتدل اقتضاؤها
زيادة للمانعة على ما في المعتدل وبالعكس فظهر بما ذكرنا صحة كلام ابن
ابي صادق وسقوط تعجب المسيحي وزال التطرق التردد الذي ذكر
في كلامها قال القرشي انواع النبض باعتبار القوة ثلثة لان القوة المحركة
اما ان يكون قويه واما ان يكون ضعيفة او متوسطة وهذا بناء على
مذهبهم اذ عندهم ان القوة المحركة للانبساط والانقباض واحدة
واما على مذهبنا فيكون انواعه تسعة لان عندنا ان الباسط قوة
الشريان والقابض هو قوة القلب بتوسط جذب الروح وامتناع
الحالة

قوة هو

الحالة والامتناع في ان يكون الشريان ضعيفه وقوة القلب قويه وبالعكس
واما كيف يكون هذه الانواع تسعة فذلك لان حركة الانبساط اما ان يكون
قوية او ضعيفة او متوسطة وعلى هذه الاقسام فاما ان يكون حركة الانقباض
قوية او ضعيفة او متوسطة فيكون اقسام القوي في الانبساط ثلثة و
كذلك الضعيف فيه والمتوسط ولما كان حركة الانقباض على خلاف طبيعة
الشريان فكلما كانت طبيعة الشريان اقوى كان الانقباض اضعف
الا ان يعارض ذلك قوة القلب القاسرة وليس اذا كانت قوة القلب
القاسرة للشريان على الانقباض قوية يلزم ان تضعف الانبساط و
ذلك لان في حال الانبساط لا يكون قوة القلب معارضة لقوة الشريان
ولو فرضنا ان انسانا يدرك حركة الانقباض لم يدرك قوة تلك الحركة وضعفها
لان ذلك انما يدرك بمعارضة تلك القوة في فعلها وهو في الانقباض غير
ممكن واما في الانبساط فممكن بان يقاوم الشريان بمنعه عن الانبساط
بقوة غمز الاصابع فيوقف على مقدار قوته بمقدار قوة مدافعته وهذا
معنى قوله وهو الذي يقاوم الجس عند الانبساط والضعيف مقابله
وفي بعض النسخ تقابله والمعنى واحد لكنهم اختلفوا في ذلك المعنى اي معنى
التقابل الذي بين القوي والضعيف اهو بالتضاد او بالعدم والملكة فذهب
الامام الى انه بالعدم والملكة واختاره القرشي وذهب المسيحي الى انه بالتضاد
قال الامام انما جعل الشيخ الضعيف مقابل القوي ولم يجعله مضادًا لان
التقابل اعم من التضاد فان العدم والملكة متقابلان وان لم يكونا متضادين
والتقابل بين القوي والضعيف تقابل العدم والملكة لا تقابل التضاد

فلهذا لم يجعلهما متضادين ولهذا التحقيق جعل السريع ضد البطي والصلب
ضد اللين ولكنه يشكل بانه جعل الخالي ضد الممتلي مع ان التقابل بينهما تقابل
العدم والملكة والحق ان لا يجعل ضدا بل مقابلا من هذا الكلام اعني في كون
التقابل بين الخالي والممتلي بالعدم والملكة يظهر من ثلثة اوجه احدها ان
الممتلي عبارة عما يزيد فيه الدم والروح على ما يجب او ما يحس فيه برطوبة
مالية اكثر مما يحس في المعتدل والخالي عبارة عما ينقص فيه الدم والروح
عما يجب او ما يحس فيه برطوبة اقل مما يحس في المعتدل فلا يكون التقابل
بينهما تقابل العدم والملكة بل تقابل التضاد ان نظرنا الى كون الزايد والناقص
والكثير والقليل وجوديين وبينهما غاية الخلاف وتقابل التضايف ان
نظرنا الى ان الزايد والناقص متضايفان وكذا الكثير والقليل وثانيها انه
ليس المراد بالخالي حقيقة النبض فانه حركة فيستحيل ان يوصف بالخالي
حقيقة بل مجازا اذ المراد بالنبض الخالي انه حركة قابلها لا يحس فيه برطوبة
مالية والممتلي حركة قابلها يحس فيه برطوبة مالية وعلى هذا يكون
كل واحد منهما وجوديا وثالثها ان هذا الجنس المنقسم الى الانواع الثلثة لا بد
وان يتحقق فيه معنى عام مشترك بين الممتلي والخالي والمعتدل ولا بد في
كل واحد مع ذلك من فصل اذ لا يحصل فيه التميز وذلك لا بد وان يكون
وجوديا لاستحالة ان يكون العدم مقوما للوجود واذا كان كذلك فكيف
يصح ان يقال ان التقابل بينهما تقابل العدم والملكة بل هو تقابل التضاد
او التضايف على ما سبق ثم ان المسيحي شرع فيما لا يعنيه وترك لهذا فاته
ما يعنيه اما الاول فلانه شرع في بيان انواع المقابلات وما جعل

السخ

السخن الضعف مقابل القوي ولم يعين نوع التقابل فانه يقال على اربعة
انواع التضاد والتضايف والعدم والملكة والسلب والايجاب ولم يذكر
معنى كل واحد حتى يصح لنا نوع هذا التقابل فنقول المتقابلان هما
اللذان لا يجتمعان في شيء واحد في زمان واحد من جهة واحدة و
انواعه الاربعة المذكورة اما التضاد فقد عرفته حيث تكلمنا في شرح
المزاج من هذا الكتاب واما العدم والملكة فاعلم ان ذلك على وجهين
حقيقي ومشهوري فالمشهوري اما الملكة فليست هي الابصار بالفعل
او بالقوة مثلا بل ان يكون الشخص متى شاء الابصار امكنه ذلك والمشهوري
من العدم هو ارتفاع ذلك عن المادة المتهيئة لقبوله في الوقت الذي من
شانه ذلك مثل العمى للبصر فانه ليس هو عدم البصر فقط فان الجرو الذي
لم تنفتح عينه عادم للبصر وليس باعمى واما الحقيقي فهو عدم كل معنى
وجودي يكون ممكنا للشيء اما بحسب جنسه البعيد او القريب او
نوعه او شخصه قبل الوقت او فيه اما الجنس البعيد فكعدم البصر عن
الحايط الممكن له بحسب جنسه البعيد وهو الجسم واما القريب فكالانوثة
التي هي عدم الذكورة الممكنة لجنس الحيوان واما بحسب النوع فكعدم
اللحية للمراة الممكنة لنوع الانسان واما بحسب الشخص فاما ان يكون
الوقت قد فات كالدرد للاسنان واما ان يكون الوقت لم يجئ بعد كالمرد
واما ان يكون في الوقت وحينئذ اما ان يزول عنه كانتثار الشعر في داء الثعلب
واما ان لا يزول كعمى الشخص واما السلب والايجاب فمثل الفرس واللافرس
فان هذا اصح من قولنا زيد انسان زيد ليس بانسان لان التقابل بالذات

هو صح

وبالقصد الاول فيما لم يوخذ فيه موضوع فانه متى اخذ الموضوع كان التقابل لا
بالذات بل بواسطة الموضوع لكن يجب ان نعلم ان هذا النوع من التقابل ليس له
وجود في الخارج والا لكان في شيء واحد امور غير متناهية اذ يصدق عليه
سلوب غير متناهية بل هو منسوب الى القول والضمير واما التضايف فهو
الامر الذي ماهيته مقولة بالقياس الى غيره وقد عرفت انه على نوعين حقيقي
وهو الذي ليس ماهيته سوى كونه مضافا الى الغير ومشهوري وهو الذي يكون له
ماهية وراء الاضافه كالاب بالقياس الى الابن فان لكل واحد منهما ماهية
وراء الاضافه وانما كان اقسام التقابل اربعة لان كل امرين كذلك فاما
ان يكونا وجوديين او لا يكونا كذلك فان كان الاول فاما ان يكون ماهيه
كل واحد منهما مقوله بالقياس الى الاخر وهما المتضايفان او لا يكون كذلك
وهما المتضادان وان كان احدهما وجوديا والاخر عدميا فلا يخلو اما ان
ينظر الى العدم والوجود بشرط وجود موضوع مستعد لقبول ذلك الوصف
بحسب شخصه او نوعه او جنسه وهو العدم والملكة الحقيقيان او
بشرط وجود الموضوع في الوقت الذي يمكن حصول ذلك الوصف فيه
وهو العدم والملكة المشهوران واما ان لا يعتبر ذلك في العدم والوجود
بل يعتبر حالهما على الاطلاق وذلك هو السلب والايجاب واذا عرفت
هذا فنقول لا يجوز ان يقال ان مقابله الضعيف للقوي بمعنى السلب
والايجاب لانهما وجوديان في الخارج ولانه لا واسطة بين المتقابلين
بالسلب والايجاب ولا بمعنى التضايف لان ماهية كل واحد منهما
غير مقوله بالقياس الى الاخر لان القوي هو الذي يصدم طرف الاصبع

معدله

والضعف

والضعيف هو الذي لا يصدمه فلا اضافة بينهما ولا بمعنى العدم والملكة اما
المشهوري فليس الضعف هو ارتفاع المعنى الذي تتهيأ به آلة القوة الحيوانية
ان يتحرك ارتفاع القوة بالكلية واما الحقيقي فليس هو ايضا عدم كل معنى
وجودي يكون ممكنا للشيء اي للشرايين والقلب فان القوة في الضعف
موجودة لكنها مقصرة عن تحريك هذه الآلة على ما ينبغي فلم يبق الا ان يكون
التقابل بينهما الا تقابل التضاد فان القوي والضعيف ذاتان وجوديتان
متعاقبتان على محل واحد وبينهما غاية الخلاف فانه يستحيل اجتماعهما
واما الثاني فلان ما نعنيه اي بهمة هي ان يبين ان القوي والضعيف وجوديان
وهو لم يبين ذلك ولم يتعرض لشيء منه بل قال ليس التقابل بينهما بالسلب والايجاب
لانهما وجوديان وهو عين النزاع فان قيل هما وجوديان والتقابل
تقابل التضاد وذلك لان القوي هو ما يكون مقاومته اكثر من المعتدل و
الضعف ما يكون مقاومته اقل منه وعلى هذا يكون كلاهما وجوديين
قلنا الحق ان هذا النزاع لفظي لان الضعيف تارة نفسره بما ذكرتم من
المعنى الوجودي فيكون مقابله للقوي تقابل التضاد وتارة نفسره بعدم المقاومة
فمقابله تقابل العدم والملكة وعلى كلا التقديرين يتحقق التقابل بينهما دون
التضاد والعدم والملكة لكونهما مسلوكين فكان اطلاق التقابل عليه
اولى من التضاد وغيره والمعتدل بينهما وقد عرفته وهو الذي تحس منه
بمدافعة معتدلة لا قوية ولا ضعيفة واعلم ان الزند متى كان عاريا عن
اللحم امكن للبصر ان يدرك حركة الانواع الثلثة اي القوي والضعيف والمعتدل

به صح

المبحث الحادي عشر في انواع الجنس الماخوذ من الحركة

قال رحمه الله واما الجنس الماخوذ من زمان كل حركة فانواعه ثلثة السريع وهو الذى يتم وفى بعض النسخ يتم وهما بمعنى الا ان الاول من التميم والثانى من التمام الحركة فى مدة قصيرة قال القرشى لكل حركة زمان وذلك لان قطع المتحرك بعض المسافة قبل قطعه كلها واذا كان كذلك فاذا فرضنا مسافة واحدة فقطعها يكون فى زمان قصير او فى زمان طويل او فى زمان متوسط والاول هو السريع والثانى هو البطى والثالث هو المعتدل فى ذلك وفيه نظر لان الزمان القصير والطويل غير محدودين لانهما اضافيان فكاين من قصير هو بالنسبة الى اخر طويل وبالعكس فالاولى فى ذلك اعتبار المعتدل وهو ان السريع هو ما يكون زمان حركته اقل من زمان حركة المعتدل فى مسافة واحدة ولهذا قيل يجب على الطبيب ان يستحضر فى ذهنه صورة المعتدل فى السرعة والمعتدل فى السرعة والبطوء فما وجده ابدر الى الاخلاء بالموضع الذى يمر به فهو السريع وما وجده اكثر تمايلا فى ذلك فهو البطى فعلى هذا يكون معنى قوله السريع هو الذى يتم الحركة فى مدة قصيرة اى بالنسبة الى مدة المعتدل ولهذا ان الاوايل لما فسروا السريع بما يكون زمان حركته قليلا والبطى بما يكون زمان حركته كثيرا واورد عليهم انه لا يلزم من كون زمان الحركة اقل ان يكون الحركة اسرع لجواز ان يكون المسافة التى تقطع بالحركة اقل ولا من كون زمان الحركة اكثر ان يكون المسافة التى تقطع بالحركة اكثر فسر جالنوس فى سابعة النبض الكبير بان المتساويين فى المسافة اقلهما زمانا هو اسرعهما والمتساويين فى الزمان اكثرهما مسافة اسرعهما واعترض الامام على هذا بان هذا

انا

امالر صم

انا نعرف بالتحقيق عند تحصيل مقدار المسافتين والزمانين ثم مقايسة كل واحد منها بالآخر وذلك يحتاج الى تدبير كثير ولعل علمنا بالسرعة والبطوء لا يحتاج الى كثير تدبير وذلك لانا اذا احسسنا بسرعة اخلاء الجسم المكان الذى ينتهى اليه علمنا سرعته وان كنا بعد لم نقايس مسافته وزمانه بمسافة غيره وزمانه وفيه نظر لان قوله كلما كان اخلاء المكان الذى ينتهى اليه اسرع فهو اسرع هو عين معرفة الحركة لان سرعة اخلاء المتحرك مكانه هو عبارة عن اخلائه ذلك المكان فى زمان اقل واذا كان المكان الذى اخلاه احد المتحركين مساويا للمكان الذى يخليه الآخر واحدهما يخليه فى زمان اقل فهو اسرع واذا كان زمان اخلائهما متساويا فالمكان الذى اخلاه احدهما اذا كان اكثر كانت حركته اسرع وحينئذ يعود ذلك التفسير الى الاول ولا يتم بدون اعتبار زمان كل واحد منهما ومسافة حركة كل واحد منهما ومقايسة زمان احدهما وحركته بزمان الآخر وحركته قال المسيحى ولقايل ان يقول ان ذلك ينتقض بحركة النمل والجمل فانهما اذا تساويا فى المسافة والزمان كان النمل اسرع حركة ومن ههنا عرفنا انه يحتاج فى ذلك الى قيد آخر وهو مساواة المتحركين فى الجرم والحجم او مقايسة مسافة كل واحد منهما الى جرمه وحجمه وعلى هذا لا يتوجه شى من الاشكالات وفيه نظر لانا لا نسلم ان النمل يكون اسرع حركة من الجمل عند تساويهما فى المسافة والزمان بل يكون اكثر حركة من الجمل لكنهما متساويان على ما فرضناه قال لكن يجب ان نعلم ان انواع هذا الجنس اكثر من ثلثة لان النبض له حركتان حركة انبساط وحركة

انقباض واذا كان زمان احدهما قصيرًا لم يلزم ان يكون زمان الاخرى كذلك
فلذلك يجب ان يكون انواع هذا الجنس بحسب التركيب تسعة وذلك لان السريع
في انبساطه اما ان يكون سريعًا في انقباضه او بطيئًا او متوسطًا فهذه
اقسام السريع في الانبساط وكذا البطيء فيه والمتوسط واذا كان كذلك
فقوله ان انواعه ثلثه اما الاتباع المشهور في القسمة واما لاعتبار
زمان الانبساط فقط لان الانقباض قلما يحس وفيه نظر ايضا لان حركة
النبض سواء اخذت مطلقة او قيدت بالانبساط او الانقباض لا يزيد على
ثلثه لانها اما ان تكون سريعة او بطيئة او معتدلة واما زيادة الاقسام
على الثلثه فلم تحصل من قسمة الحركة الى السريع والبطيء والمعتدل بل
من مقايسة احدى الحركتين بالاخرى وهذا غير ملحوظ فيه واعلم انه
قد يكون زمان الحركة قصيرًا ولا تكون تلك الحركة سريعة وذلك اذا كان
المسافة قصيرة والفرق بين قصر زمان حركة النبض بسبب قصر المسافة
وبين قصره بسبب السرعة ان الاول لا يجوز ان يكون النبض معه شاهقا
ولا كذلك الثاني واذا لم يكن في الاول شاهقا فلا بد وان يكون زمان الحركة
اقل مما تقتضيه تلك المسافة والبطيء ضده وهو الذي يتم الحركة في مدة
طويلة اي بالنسبة الى مدة المعتدل قال المسيحي واعلم ان الابطاء ليس جميعه
البطء فان الفلاسفة قالوا انه كيفية قائمة بالحركة كالسرعة وزعموا انه عبارة
عن تخلل السكنات واحتجت الفلاسفة على صحة ما ذهبوا اليه بوجوه
ستة احدها ان البطء في الحركات لو كان لتخلل السكنات لكنا اذا
قدرنا فرسًا يعدو من طلوع الشمس الى وصولها الى نصف النهار خمسين

فرسخا

فرسخا والاشك ان الشمس قد قطعت بحركتها اليومية ربع الفلك فلو كان
التفاوت بين حركة الفرس وبين حركة الفلك لتخلل السكنات كانت
نسبة السكنات المتخللة بين حركات الفرس الى حركاته كنسبة زيادة حركة
الشمس على حركة الفرس في السرعة لكن حركة الشمس زائدة على
حركات الفرس في السرعة آلافا مؤلفة فسكنات الفرس زائدة على حركاته
آلافا مؤلفة ولو كان كذلك لما ظهرت الحركات الفرسية في تلك السكنات الكثيرة
لكن الامر بالعكس فانا لا نحس في حركات ذلك الفرس بشيء من السكنات فعرفنا
ان التفاوت بين الحركة الفرسية والحركة الشمسية اليومية ليس لتخلل
السكنات وهو المطلوب وثانيها ان الجسم كلما كان اثقل كانت حركته
الى اسفل اسرع فاذا فرضنا انه قد بلغ ثقله الى حد يتحرك حركات عديمة
السكنات فان حركته الى اسفل بلا شك تكون اسرع فاذا فرضنا ان ثقله قد ازداد
فان حركته مع تلك الزيادة اسرع مما كان قبل الزيادة لكن حركته قبل الزيادة
كانت خالصة من السكنات والتي بعد الزيادة اسرع منها فقد وجدنا
تفاوتا في السرعة والبطء ليس لتخلل السكنات وثالثها انا اذا غرزنا خشبة
في الارض فاذا ارتفعت الشمس من الافق الشرقي وقع لها ظل في الجانب
الغربي ويتناقص الظل الى ان يبلغ الشمس غاية الارتفاع وحينئذ لا يخلو
اما ان يقال حركة الظل في الانتقاص في السرعة مساوية لحركة الشمس
في الارتفاع وذلك محال والا لتساوى المداران في المقدار وذلك محال
لانه يلزم منه ان يكون مقدار الفلك مساويا لطول الظل واما ان يقال
حركة الظل مشوبة بالسكنات وحركات الشمس خالصة عنها وهذا

محال ايضا فانه لو جاز ان يرتفع الشمس ولا ينقص من الظل شيء جاز ذلك
في الثاني والثالث حتى يبلغ الشمس غاية الارتفاع ولم ينقص من الظل شيء
وذلك محال لان انتقاصه بل انعدامه مشاهد واما ان يقال كلما ارتفعت
الشمس جزءا انتقص من الظل جزء اقل من ذلك الجزء وذلك يوجب القطع
بان التفاوت بين السريع والبطيء ليس لتخلل السكنات ورابعها ان ثقل
الحجر موجب لنزوله وهو ثابت في جميع اوقات النزول واذا كان كذلك
فيمتنع ان يوجب الحركة في جزء من اجزاء المسافة ثم انه بعينه يوجب السكون
في جزء آخر من غير تفاوت بين الجزئين البتة فثبت ان القول بسكون الحجر
النازل محال واذا كان كذلك كان اختلاف حركتي الحجرين النازلين المختلفين
بالعظم والصغر بالسرعة والبطء لا لتخلل السكنات وخامسها اذا فرضنا
كرة متحركة كالكرة الفلكية كان في سطحها نقط فانه يرتسم منها دوائر
بحركتها وكلما كان اقرب الى طرفي المحور كان اصغر مما بعد عنهما
الى المنطقة وحينئذ لا يخلو اما ان يقال ان الدائرة العظمى كلما تحركت
جزءا تحركت الصغرى مثله وهذا محال والا لتساوى مقدار العظمى و
الصغرى واما ان يقال ان الصغرى قد تسكن حركتها في بعض ازمان
حركة العظمى وهذا محال ايضا اذ يلزم منه وقوع التفكك في اجزاء الفلك
وهو باطل اتفاقا واما ان يقال ان الدائرة العظمى اذا تحركت جزءا
فقد تحركت الصغرى جزءا اصغر منه وهذا يوجب ان لا يكون التفاوت
من حركتي العظمى والصغرى في السرعة والبطء لاجل تخلل السكنات
وسادسها ان الانسان العاقل قد يمشي مشيا بطيئا بارادته فلو كان البطء

لكونه

لكونه ساكنا في بعض الاحيان ومتحركا في البعض الآخر لعلم ذلك الانسان انه تحرك
في الجزء الفلاني وسكن في الجزء وسكن في الجزء الفلاني لانه يفعله بقصده واختياره
وليس الامر كذلك فان الذي يمشي مشيا بطيئا على ما ذكرناه يعتقد انه متحرك
في جميع الاحيان مع صفة البطء فعلمنا ان البطء في الحركات ليس لتخلل
السكنات وهو المطلوب وقال المثبتون البطء لا يمكن ان يكون الا لتخلل السكنات
قالوا وذلك لانه لا معنى لكون الحركة بطيئة الا ان الجسم يتحرك في بعض الاحيان
ويسكن في البعض فيختلط الحركات بالسكنات والحس يدرك من ذلك المختلط
حركة موصوفة بالبطء كما اذا سحقنا الاسفيداج والمداد والزنجفر وغيرها
من الاجسام اليابسة وخلطنا الجميع فان القوة الباصرة تدرك ذلك الجسم المخلوط
بلون متوسط بين السواد والبياض والحمرة لا لاجل انه حصل هناك لون
متوسط لانا قد فرضنا ان تلك الاجسام يابسة وعند ذلك يبقى الجزء الاسود
على سواده والابيض على بياضه والاحمر على حمرته لكن لما كانت تلك
الاجزاء في غاية الصغر عجز الحس عن الوقوف على كل واحد منها بصفته
الخاصة به ولما حصل لنا شعور بذلك المجموع فلا جرم ادرك ذلك المجموع بلون
متوسط فكذلك هاهنا لما تحرك الجسم في بعض الاحيان وسكن في بعضها
عجز الحس عن كل واحد منهما بعينه لا جرم احس بالامر المختلط من الحركة
والسكون وذلك هو الحركة البطيئة ثم قالوا والدليل على صحة ذلك انا بينا
انه لا معنى للحركة الا حصول آنات متعاقبة في احيان متلاصقة و
عند هذا نقول البطء اما ان يحصل حال دخول ذلك الشيء في الوجود
او بعده لا سبيل الى الاول لان الشيء حال حدوثه لا يكون متحركا ولا ساكنا

لان الحركة عبارة عن حصول الجوهر في حيز بعد حصوله في حيز آخر والسكون
عبارة عن حصوله في الحيز الواحد اكثر من زمان واحد واذا بطل هذا بقي ان
البطوء والسرعة انما يحصل بعد دخول الشيء في الوجود لانه حينئذ ان بقي في
الحيز الذي حدث فيه اكثر من زمان واحد فذلك هو السكون ويكون حصول
البطوء لاجل هذا السكون وان لم يبق في ذلك الحيز اكثر من زمان واحد واتى
الحيز الملاصق له فذلك هو السريع الذي لا يعقل وجود سريع اسرع منه هذا
ما يتمسك به ارباب الكلام قال واعلم ان هذه المسئلة مبنية على نفي الجزء
واثباته فالمثبتون له يقولون بتخلل السكنات والنافون له ينكرونه وليس
لنا ههنا موضع بيان هذه المذاهب واظهار الحق منها ولقائل ان يقول
كما ان ههنا ليس موضع بيان هذه المذاهب كذلك ليس موضع بيان كون
البطوء لتخلل السكنات ام لا فكان ينبغي ان لا يتعرض لهذا وان تعرض
لما اشتغل بالاستدلال عليه بل قال اولا ما قال آخرا وهو ان ههنا ليس
موضع بيان كون البطوء لتخلل السكنات ام لا ثم المعتدل منهما وهو الذي
تتم الحركة في مدة مساوية لمدة حركة المعتدل المبحث الثاني عشر
في اصناف الجنس الماخوذ من قوام الآلة قال رحمه الله
واما الجنس الماخوذ من قوام الآلة فاصنافه ثلاثة وان على
لم قال في هذا الجنس وما بعده واصنافه ولم يقل وانواعه كما قال في الجنس
الاول والثاني والثالث قلت يشبه ان يكون السبب فيه هو ان
المقسمات غير الفصول جاعلة للانواع ولو ان الانبساط والانقباض والقوة
والضعف والسرعة والبطوء فصولا للحركة ظاهر لحملها عليها بلا تاويل وتميزها

ربما ها

ربما ها عن غيرها كالتمييز للحركة الانبساطية لكونها عن المركز الى المحيط عن الانقباضية
التي من المحيط الى المركز وكذا المميز القوية عن الضعيفة والسريعة عن البطيئة
وما لا يصدق حمله على الحركة الا بتاويل التجوز على ما عرفت كالحركة
الممتلية والخالية والحارة والباردة وامثالها لجعلها اصنافا وهو مع
وضوحه دقيق فليتامل فيه والعجب انه لم يتعرض احد من الشارحين
لهذا بل القرشي صرح في الجميع بالانواع لكن نظر الشيخ رحمه الله دق
من نظر الكل على ما لا يخفى وكانهم حملوا كلام الشيخ على انه استعمل الاصناف
مقام الانواع على سبيل التجوز والاتساع وليس كذلك لما عرفت وفي
الجوامع المراد باجناس النبض اصنافه واعلم ان قولهم اجناس النبض
او اصنافه او انواعه انما كان لانها اجناس دلائل النبض او انواعها
او اصنافها لكنهم لما اضافوها الى النبض تجوزا وقع الناس فيها ووقعوا
لحسبانهم ان الاطباء اضافوها اليه حقيقة ويمكن ان يقال الجميع
اصناف لان العرق له نوعية طبيعية واللين والصلابة والحرارة
والبرودة والامتلاء والخلاء وغيرها مما ذكر اعراض لاحقة بها فلكون
اصنافا وهو اعلم بالحقائق اللين وهو القابل للاندفاع الى داخله
عن الغامز بسهولة والصلب ضده اصناف هذا الجنس ثلاثة لان
الشريان اما ان يكون بحيث يعصى على الغامز في الانغماز او يطاوعه
بسهولة او يكون في ذلك متوسطا وبمقدار مطاوعته في الانغماز وعصيانه
يوقف على مقدار لينه وصلابته وقد شبه النبض القوي بالصلب
من جهة كثرة نفوذها في الانامل وكثرة انغمازها عنها والفرق بينهما

ان القوه تعتبر عند الغمز في العروق فاعل للمقاومة والصلابة على العرق
غير منفعل عن الغامز وقال المسيحي الفرق بينهما ان العرق اذا غمز عليه
عند قوة القوة قبل الغمز ودفع اليد عند تراجعها بقوة بخلاف حاله عند
الصلابة وهو قريب مما ذكرنا بل هو هو الا انه بعبارة اخرى وقال
المراد بالاله ههنا الشرايين لا القلب لانه لا يدرك بحاسة اللمس و
القوام عرض حال في هذه الالة التي هي سبب مادي للحركة واسطه
بدنه ومثلها واذا كان كذلك فكيف يكون هذا الصنف من جملة النبض
الذي هو الحركه اعتذر ابن ابي صادق عن ادخال هذا في النبض بوجوه
ثلثه احدها ان هذا لا يدرك الا بالحركه ولما كان كذلك دخل فيها وثانيها
انه دال على احوال القلب والنبض ايضا كذلك وثالثها ان الفاضل
جالينوس ادخله في النبض تبعا للمتقدمين واعلم ان الاول عذر فاسد
لان ادراكه لازم لادراك الحركه واللازم غير الملزوم فيكون غيرها والثاني
فاسد ايضا فان النفس وسعة الصدر وضيقه دالة على احوال القلب
وليس بنبض والثالث هذيان محض الى ههنا كلامه وفيه نظر لما
انه كيف يكون هذا الصنف الذي هو حركه قلنا كما كان الخالي و
الممتلي من جملة النبض الذي هو حركة بالتاويل الذي ذكره وذكرت انت
فيها وهو ان المراد بالنبض الخالي تلك الحركة اذا كان قابلها لا يحس
فيه برطوبة مالية والممتلي تلك الحركه اذا كان مع قابلها رطوبة
كذلك وعلى هذا القياس يكون اللين تلك الحركة اذا كان قابلها تقبل
الاندفاع عن الغامز بسهولة والصلب تلك الحركه اذا كان قابلها تقاوم
للانغاز

وجملة السرعة

للانغاز والمعتدل تلك الحركة اذا كان قابلها متوسطا في قبول الانغاز والمقاومه
واما قوله والعذر الاول فاسد ففاسد لانا لا نسلم ان ادراكه لازم لادراك
الحركة بل هما يدركان معا وان سلم فلا ينافي قسمه الحركه باعتباره بالتاويل
المشهور كما ذكرنا وكذا قوله والثاني فاسد ايضا اذ لا يلزم من ادخال حركة
النبض باعتبار قوام الة دالة على احوال القلب في اجناس النبض
ادخال حركة النفس في تلك الاجناس لدلالتها على احوال القلب لوجود
الفرق القادح وهو كون الشريان قابلا لتلك الحركة بخلاف الة النفس
واما قوله والثالث هذيان محض فهذيان محض لانه لو كان هذا العذر
وهو ان جالينوس انما ادخله في النبض تبعا للمتقدمين هذيانا محضا
لكان اعتذار من الشيخ في اقتصاره من انواع الجنس الماخوذ من زمان
كل حركة على ثلثة مع كونها تسعة بانه تبع للمشهور في القسمة هذيانا
نعوذ بالله من الغي ومصارعه واعلم ان قوله فكيف يكون هذا الصنف
من جملة النبض الذي هو حركة لنا سوال متوجه على من يقول انه من جملته و
يجاب عنه بما قيل وقلنا لا على الشيخ لانه لا يقول انه من جملة النبض
بل من جملة دلايله وهو واضح المبحث الثاني عشر في اصناف
الجنس الماخوذ من حال ما يحتوي عليه العرق قال رحمه الله و
اما الجنس الماخوذ من حال ما يحتوي اي العرق وانما انث الضمير الذي في
يحتوي ليرجع الى الاله لم يحتج الى هذا التقدير عليه فاصنافه ثلثة الممتلي
وهو الذي يحس كان في تجويفه رطوبة مالية يعتد بها لا فراغ صرف و
الخالي ضده وهو الذي يحس فراغ المعتدل وهو ما يحس فيه الرطوبة

بالقدر الطبيعي لذلك الشخص او الصنف او النوع كما تقدم فنقول اصناف هذا
الجنس هي ثلثه وذلك لان ما يحتوي عليه الشريان من الدم والروح اما
ان يكون اكثر من المقدار الطبيعي وهو الممتلي او اقل منه وهو الخالي او لا اقل
ولا اكثر وهو المعتدل وانما قال في الممتلي في تجويفه احترازا عن النبض
الرطب لاشتراكهما في استيلاء الرطوبة عليهما وافتراقهما في الرطوبة في الرطب
مداخلة لجرم العرق وفي الممتلي في تجويفه والحس انما نفرق بينهما بوجهين
احدهما ان النبض الرطب لا بد وان يكون لينا لان كل رطوبة تداخل جرم
العضو فانها تلينه لا محالة وليس كذلك في الممتلي لجواز ان يكون قوام الرطوبة
المالية في تجويفه بحيث يعسر نفوذها في مسام الشريان وثانيهما ان
النبض الرطب يحس كالمبتل الندي ولا كذلك الممتلي فان الرطوبة تحس في تجويفه
واذا اشكل ولا خفاء ان كل نبض ففي داخله رطوبة فلا بد وان يكون تلك الرطوبة
فيه زائدة على المقدار الطبيعي المعتاد وانما يمكن ان تحس اليد اذا كانت زيادتها
بقدر يعتد به فلذلك قال رطوبة مالية يعتد بها وهو احتراز عن المعتدل فان
الرطوبة الكائنة فيه وان كانت تحس بها بخلاف ما في الخالي لكنها غير معتد
بها لقلتها وانما قال لا فراغ صرف احترازا عن الخالي وان جميع لمام يعرف
فائدة قوله لا فراغ صرف لاعتقادنا ان هذا الكلام لم يكن في اصل النسخة بل
الحق بها وهو اعتقاد فاسد فان قيل الفراغ الصرف محال فكيف يكون
الخالي يحس منه ذلك قلنا لا يلزم من احساس الفراغ ان يكون فارغا عن
جميع الاجسام فانا نشاهد الجو خاليا وهو في الحقيقة ممتلئ من اجسام
غير محسوسة ولان المراد بالخلاء الخلاء عن الرطوبة المحسوسة فقولنا الاجسام

الخالي

الخالي هو الذي يحس فارغا اي عن تلك الرطوبة فان قيل ان هذا التعريف
انما يستقيم اذا كان الامتلاء من الرطوبات اما لو كان من الارواح فقط لم يكن
كذلك قلنا لا يمكن ان يكون الامتلاء من الارواح فقط لان الشريان لا يخلو
من الدم والروح ومنه يعلم فساد قول المسيحي ان الامتلاء تارة يكون من
الدم وتارة من الروح وتارة منهما اللهم الا ان يعني بقوله تارة يكون من الدم
ان يكون الدم هو الغالب ومن الروح ان يكون هو الغالب لكن لا يمكن ان يكون
الارواح كثيرة الا والمادة التي يكون منها كثيرة فان الارواح للطافتها سريعة
التحلل فاذا لم يكن المدد لها كثيرا استحال ان يكون كثيرة فاذن مهما كان الامتلاء
موجودا لا بد وان يكون الرطوبات كثيرة لكنه اذا كان الامتلاء اكثره من الروح
احس النبض كالمنتفخ والا فلا واعلم ان النبض الممتلي لا بالجزم ان يكون عظيما
بل قد يكون صغيرا بسبب ضغط المادة المالية المبحث الثالث
عشر في اجناس اصناف الحس المأخوذ من ملمس الشريان قال
رحمه الله واما الحس المأخوذ من ملمسه اي ملمس الشريان فاصنافه
ثلثة الحار والبارد والمعتدل فان قيل ان ملمس الشريان يختلف
باختلاف امزجته فوجب ان يكون اصنافه بعدد انواع الامزجة فكان
يجب ان يزيد ثلثة اخرى الرطب واليابس والمعتدل بينهما قلنا هذا غير
واجب لان الرطوبة واليبوسة خارجتان عن الاعتبار في هذا الجنس
وذلك لان الرطوبة اذا ازدادت فان كانت في تجويف العرق كان ذلك
معتبرا في حال ما يحتوي عليه النبض وان لم يكن في تجويفه بل كانت مداخلة
لجرمه اوجبت لين جرمه فكان ذلك معتبرا في حال قوام الآلة وكذلك

اليبوسة اذا غلبت اوجبت الصلابة فكان ذلك داخلا في حال القوام واذا
كانت الرطوبة واليبوسة غير معتبرتين في حال ملمس النبض كان اعتبار ذلك
بحسب الحرارة والبرودة فقط ولذلك يجب ان يكون اصناف هذا
الجنس ثلثة لان الحرارة والبرودة اما ان تغلب احديهما فيكون الملمس حارا
او باردا او لا يكون كذلك فيكون معتدلا وقول المسيحي انما اعتبر الاطباء في
هذا الجنس الحرارة والبرودة دون الرطوبة واليبوسة لانهما كيفيتان فعلتان
وهاتين انفعاليتان فيه نظر واما انه كيف يعرف ذلك والشريان مغطى
بالجلد واللحم فذلك ان يوضع اليد اولا على موضع من المعصم غير موضع الشريان
فاذا احسست كيفيته وعلمت نسبتها الى كيفية معتدل المزاج علم من ذلك
مقدار ما يستحقه من كيفية موضع الشريان ثم يوضع اليد على الشريان
وينسب ما يحس من الكيفية حينئذ الى الكيفية التي يستحقها ذلك الملمس
فان كان اسخن من ذلك كما يعرض في الدق حكم انه حار وان كان ابرد
حكم انه بارد والا معتدل فهكذا يجب ان يفهم هذا واما ان الشريان
يحس ابرد من ملمس في جلد البدن فذلك مستبعد فانه يبعد ان يكون
الشريان مع كثرة ارواحه واتصاله بالقلب ابرد من ظاهر البدن
مع بعده عن المنبع الا ان يكون سخن الظاهر من خارج قال محمد بن زكريا
هذا الاعتبار غير مختص بالنبض بل هو مما يعم البدن كله قال الامام في
طه ويمكن ان يقال ان للشريانات مزيد اختصاص بالحرارة بالنسبة الى
سائر الاعضاء لكونها وعية الروح واتصالها بالقلب الذي هو المنبع
للروح والحرارة الغريزية قلنا لا حاجة الى ذلك لان كون هذا

الاستدلال

الاستدلال عاما للبدن كله لا ينافي صحته في النبض المبحث
الرابع عشر في اصناف الجنس الماخوذ من زمان السكون قال رحمه الله
واما الجنس الماخوذ من زمان السكون اي من حال زمان السكون في
القصر والطول والاعتدال وذلك ان ثمه ما يوخذ من زمان السكون الحقيقي
وذلك هو السكون الداخل والخارج او من زمان السكون في الحس اي عدم
الاحساس بالحركة وذلك هو ما بين الانبساطين لان المدرك من الحركتين ليس
الا الانبساط فما بينهما لا يحس فيه بحركة اصلا فيكون ما بينهما زمان السكون على ما
ذكرناه في التفسير والاول ادراكه كما علمت متعذر او متعسر ولذلك في غالب
الامر انما يعتبر مقدار الزمان الواصل بين الانبساطين وهو القسم الثاني
وبحسبه يجب ان يكون اصناف هذا الجنس ثلثة لان الزمان الذي لا يحس
النبض فيه متحركا اما ان يكون اقصر مما في النبض الطبيعي وذلك هو المتواتر
او يكون اطول من ذلك وهو المتفاوت او لا اقصر ولا اطول وهو المعتدل
واما القسم الاول فيجب ان يكون اصناف هذا الجنس بحسبه تسعة لان
زمان السكون الخارج اما ان يكون اقصر من زمان ذلك في النبض الطبيعي
او اطول او مساويا وعلى التقادير فالسكون الداخل اما ان يكون في زمانه
اقصر مما في الطبيعي او اطول او مساويا والى الثاني اشار بقوله واصنافه ثلثة
المتواتر وهو القصير الزمان المحسوس بين القرعتين ولهذا قال الاطباء
الفرق بين السريع والمتواتر ان هذا ماخوذ من زمان السكون وذلك من زمان
الحركة وقد يفرق بينهما بوجه آخر وهو ان هذا لا يدرك الا بحركتين وذلك
يدرك بحركة واحدة ويقال له ايضا المتدارك لتلاحق بعض النبضات

بالنبض بسرعة والمتكاثف لانضمام احدى النبضتين بالاخرى من غير تخلل زمان
كثير بينهما والمتفاوت ضده اى طويل الزمان المحسوس بين القرعتين ويقال له
ايضا المتراخى والمتخلخل وذلك لضد المعنيين المذكورين فى المتدارك والمتكاثف
وبينهما المعتدل وهو المتوسط الزمان المحسوس بين القرعتين وان النظر فى
هذا الزمان وكميته وكيفيته يتفرع على النظر فى امر الانقباض هل هو مدرك
ام لا فقال ثم هذا الزمان هو بحسب ما يدرك من امر الانقباض فان كان
لا يدرك الانقباض اصلا كان هو الزمان الواقع بين كل انبساطين وهو
زمان امور اربعة الاول السكون المحيطى والثانى الانقباض والثالث السكون
المركزى والرابع اول الانبساط الثانى وان قلنا انه مدرك كان ذلك الزمان
هو الزمان الذى بين الانبساط المحسوس والانقباض المحسوس والظاهر ذلك
من ان يكون هو الزمان الذى بين الانبساط والانقباض او بين الانقباض و
الانبساط والاول هو زمان امر واحد وهو السكون المحيطى والثانى زمان
امور ثلثة اخر الانقباض والسكون المركزى واول الانبساط واليه اشار بقوله
وان ادرك كان اى ذلك الزمان باعتبار زمان الطرفين اى طرفى الانبساط
اذ لكل منهما طرفان احدهما مركزى والاخر محيطى لا طرفى المتواتر والمتفاوت
على ما قال المسيحى اذ لا توجيه له ظاهرا ولما قال زمان الطرفين ولم
يقل زمان السكونين ليدخل فى الطرف المركزى اخر الانقباض واول الانبساط
الثانى لانهما غير محسوسين فيكون حكمهما حكم السكون وعلى هذا ان قلنا ان
الانقباض غير محسوس كان المتواتر معناه ما يكون زمان ما بين الانبساطين
اعنى زمان الامور الاربعة التى عرفتها فيها اقصر مما فى المعتدل والمتفاوت

ما

ما يكون هذا الزمان فيه اكثر مما فى المعتدل والمعتدل ما يكون هذا الزمان فيه
مثل زمان المعتدل وان قلنا ان الانقباض محسوس كان المتواتر ما يكون
الزمان الذى بين المحسوس من الانبساط والمحسوس من الانقباض اقصر مما هو فى
المعتدل وذلك اما زمان السكون المحيطى او زمان الامور الثلثة التى عرفتها
والمتفاوت ما يكون هذان الزمانان فيه اطول مما هو فى المعتدل والمعتدل
ما يكون هذان الزمانان فيه مساويين لهذين الزمانين فى المعتدل فظهر من
هذا التقرير ان زمان التواتر والتفاوت على تقدير عدم الاحساس
به ينقص زمانه عن زمان السكون ومنه يظهر فساد ما قاله الامام وهو
ان زمان التواتر على تقدير عدم الاحساس بالانقباض اطول منه على تقدير
الاحساس به واما التفاوت فبالعكس وكذا فساد قول الخونجى وهو ان
على تقدير ادراك الانقباض يكون زمان المتواتر اقصر مما هو على تقدير عدم
ادراكه وحال المتفاوت على العكس وفساد قول كل منهما فى جعلهما حكم
المتفاوت عكس حكم المتواتر فى ذلك مع ان حكمه حكمه فيه كما عرفت قال
الامام ان الشيخ جعل المتواتر ضد المتفاوت وفيه نظر لان الزمان
القصير لا يضاد الزمان الطويل من حيث انه زمان اذ لا تضاد فى الكميات
ولا من حيث ان احدهما طويل والاخر قصير لانهما اضافتان عارضتان
للزمانين اللذين لا تضاد بينهما واما السكنات الحاصلة فى هذه الازمنة
فهى طبائع عدمية فلا تضاد فعلمنا ان اطلاق لفظ الضد على ذلك مجاز و
الجواب عنه ان المتواتر ليس عبارة عن الزمان بل عن نبض له اضافة مخصوصة
الى الزمان والنبض حركة والحركات تتضاد وان لحقت مع الاضافة

كالحركة الصاعدة المضادة للهابطة واجاب نجم الدين ابن المفتاح عنه بان
المراد بالضدية في السبق بل وفي غيره امور الطب غير ما اريد به في الحكمة ص سح
وهو اعتبار غاية البعد وذلك لان السريع مثلا متى كان زمان حركته اقل
من المعتدل يسيرا يسمى سريعا ومتى كان اطول منه سمي بطيئا وهو ضده وان
لم يكن بينهما غاية البعد بل المراد بالضد ههنا مجرد المقابلة بين امرين مع
احتمال وجود الوسط بينهما وفيه نظر لما ذكره المسيحي من هذا الجواب ان صح
ضعيف بانه سواء اعتبرنا غاية البعد في الضدية او لم نعتبرها لم يكن المقابلة
بين الطويل والقصير مقابلة الضدية والحق عندي ان التقابل بينهما تقابل التضايف
فانك قد عرفت ان المضاف على نوعين مشهوري وحقيقي فان المتواتر عبارة
عن ان يكون زمان السكون قصيرا والمتفاوت عبارة عن ان يكون زمان السكون زمان م
طويلا وعلى هذا يكون من المضاف المشهوري وان لم نعتبر نفس الزمان
بل اخذنا مجرد الطويل والقصير كان من المضاف الحقيقي وعلى التقديرين
هما ذاتان وجوديتان معقولتان احديهما بالقياس الى الاخرى فهذا
هو التحقيق في هذا الباب واشكال الامام وارد وفيه نظر بل ان
هذا الجواب لا يدفع ايراد الامام بل ينصره وتقويه لانه اذا لم يكن
التضاد بينهما بالمعنى المصطلح عليه عند الحكيم كان اطلاق الضد عليه
مجازا كما قال المسيحي واما قوله السكنات عدمية فممنوع لانا لا نسلم ان
التقابل بين الحركة والسكون تقابل العدم والملكة بل هو تقابل التضاد وان
سلمنا انه بالعدم والملكة لم لا يقال ان المتواتر والمتفاوت عبارة عن السكون
القصير او الطويل بل هو عبارة عن زمان ذلك السكون ولا شك انه امر

وجودي

وجودي وحينئذ يصح تقابل التضاد بينهما وفيه نظر لان الزمان القصير والزمان
الطويل وان كانا وجوديين لكن يستحيل تعاقبهما على محل واحد كتعاقب السواد
والبياض على محل واحد لان محل الزمان هو الحركة لكونه مقدارها ويستحيل
تعاقب زمانين على حركة واحدة بان يفارقها احدهما ويحل الآخر فيها لاستحالة
مفارقة الزمان عن الحركة وهو واضح خفي ودقيق جلي فتامل فيه ثم شرع
على جاري عادته فيما لا يعنيه وقال وقد بقي علينا شيء لا بد من بيانه و
هو كيفية تقابل السكون للحركة فنقول ذهب المليون الى ان السكون يقابل
الحركة تقابل التضاد واحتجوا على ذلك بوجوه نذكر منها وجهين احدهما ان
السكون لو كان عبارة عن عدم الحركة والباري تعالى غير موصوف بالحركة فلزم
ان يكون ساكنا وايضا فان الحركة غير موصوفة بالحركة فوجب ان يكون
الحركة ساكنة وثانيهما انه ليس جعل السكون عبارة عن عدم الحركة اولى
من جعل الحركة عبارة عن عدم السكون وحينئذ اما ان يكون كل واحد منهما
امرا عدميا او وجوديا وعلى التقديرين يلزم ان يكونا وجوديين وهو المطلوب
اما على الثاني فظاهر واما على الاول فلان الفرض ان كل واحد منهما عدم
الآخر وعدم العدم وجود وذهبت الفلاسفة الى ان التقابل بينهما
تقابل العدم والملكة قالوا وذلك لان الجسم متى لم يكن متحركا فهناك امران
احدهما الاستقرار في المكان المعين وثانيهما انه ليس بمتحرك ثم اتفقوا انهم صح
على تخصيص اسم السكون بالمعنى الثاني لوجهين احدهما ان المفهوم من
السكون مقابل للمفهوم من الحركة وهذه المقابلة لا تتحقق الا اذا فهم من
لفظ السكون الامر العدمي لا الوجودي لان المتقابلات يجب ان يكون

حدود ما متقابلة ثم لا تخلو اما ان نحد الحركة ثم نطلب للسكون حدا يقابل حد الحركة
واما ان نحد السكون ثم نطلب للحركة حدا يقابل حد السكون فان كان الاول
والحركة قد حدت بانها كمال اول لما بالقوة من حيث هو بالقوة فههنا امور
الكمال والاول والقوة وحينئذ لا بد ان ناخذ في حد السكون ما يقابل ذلك
وهو ان نقول السكون كمال الا انه امر ثبوتي عند الخصم ثم بعد ذلك ناخذ ما يقابل
احدى اللفظين الباقيين وهو ان يقال كمال ثان لما هو بالقوة او كمال اول
لما هو بالفعل والاول باطل وذلك لانه يقتضي ان يكون قبل كل سكون حركة والا
لم يكن كمالا ثانيا ويكون هذا الاقتضاء لازما لمفهوم السكون فيكون من شرط
ماهية السكون سكونا ان يكون قد تقدمه الحركة وهذا ليس بواجب فان
الارض ساكن لم يتقدمه حركة والثاني ايضا باطل وذلك لانه يقتضي
ان يكون بعد كل سكون حركة والا لم يكن كمالا اولا ويكون هذا ايضا لازما
لمفهوم السكون فيكون من شرط ماهية السكون سكونا ان يكون بعده حركة
وهذا ايضا ليس بواجب ولما لم يمكن السكون احد هذين الامرين بطل
الحدان المذكوران وان حذفنا الاول والثاني لم نكن قد حفظنا شرط
التقابل في الحد فاذن لو كان السكون وجوديا لوجب ان يكون محدودا
باحد هذين الامرين والتالي باطل فالمقدم فالسكون عدمي وهو المطلوب وان
كان الثاني وهو ان نجعل السكون اصلا ونحده ثم نطلب للحركة حدا مقابلا
للسكون فهو باطل وذلك لانه لا بد فيه من اخذ الزمان او ما يتعلق به
كما يقال انه الحصول في المكان الواحد زمانا او اكثر من آن وكل ذلك لا يعرف
الا بالحركة لان الزمان مقدار الحركة والغرض انها لا تعرف الا بالحركة بالسكون

لانا

لانا جعلنا حد السكون اصلا وطلبنا منه حد الحركة ولا شك ان ذلك دور
وهو محال فانه يلزم منه ان يكون الزمان داخلا في حد الحركة الذي
لا يعرف الا بها وهو ايضا دور واذا ظهر ذلك تعين ان نرسم الحركة
ثم نطلب من ذلك رسم السكون بحيث يكون مقابلا له وذلك لا يتاتى
الا اذا كان السكون امرا عدميا وهو المطلوب فيكون السكون عدم الحركة
عما من شانه ان يتحرك قالوا والقيد الاخير ليخرج المفارقات والاعراض
وبهذا يجاب عما تمسك به المليون في الوجه المذكور هذا كلامه وفيه نظر
اذ بهذا القيد يجاب عما تمسكوا به اولا لا ثانيا وجواب الثاني ان يمنع عدم
الاولوية ويسند بما ذكرنا من الدليل وايضا قال الوجهين ولم يذكر الوجه
الثاني ويمكن ان يكون قد سقط من قلم الناسخ وايضا ما ذكر في الوجه
المذكور ممنوع وانما لم نتعرض له لكونه غير متعلق بمتن الكتاب **المبحث
الخامس عشر** في اصناف الجنس الماخوذ من الاستواء والاختلاف
وانواعه نظرا الى ان الاستواء والاختلاف من عوارض الحركة او
فصولها قال رحمه الله **واما الجنس الماخوذ من الاستواء
والاختلاف** الاستواء هو ان يكون قرعاته للانامل متشابهة و
الاختلاف وهو خلافه يستدعي امرين احدهما ما يكون فيه الاستواء
والاختلاف وثانيهما ما به يقع الاستواء والاختلاف والاول احد
امور ثلثة اما مجموع نبضات او اجزاء نبضة واحدة والثاني امور خمسة
العظم والصغر والقوة والضعف والسرعة والبطء والتواتر
والتفاوت والصلابة واللين فهذه الامور الخمسة هي اظهر ما يقع بها

الاستواء والاختلاف في نبضات كثيرة او في اجزاء نبضة واحدة او في اجزاء
جزء واحد من النبضة الواحدة ويمكن ان يقع الاستواء والاختلاف
في هذه الاقسام الثلثة اعني مجموع النبضات واجزاء النبضة الواحدة
واجزاء جزء واحد من النبضة الواحدة بالاقسام الباقية اعني الوزن
والخلاء والامتلاء وحر الملمس وبرده لكن ملاك الاعتبار بهذه الخمسة
ضرورة انه يبعد الاختلاف في هذه الثلثة اما جنس الوزن فلانه
مما يعسر ادراكه فضلا عن الاستواء والاختلاف فيه وذلك لان ادراك
الوزن يتوقف على معرفة زمان الحركة والسكون ومقايسة احدهما
بالآخر فلو اعتبر الاختلاف واللااختلاف فيه لاحتيج الى معرفة
هذه المقايسة ونسبة زمان الحركة الى زمان السكون وبالعكس وذلك مما
يتعذر او يتعسر معرفته واما الجنس الماخوذ من حال ما يحتوي عليه العرق
فالظاهر ان اختلاف اجزاء النبضة الواحدة في الامتلاء والخلاء
مما يبعد وقوعه جدا اذ يبعد ان يكون جزء واحد من العرق بعضه
ممتليا وبعضه فارغا فضلا عن ادراكه واما اختلاف النبضات
في ذلك فالظاهر ان ذلك انما يقع بتدريج وفي زمان طويل جدا فلا
يمكن ادراكه اذ من المستبعد ان يختلف الدم والروح في الكثرة والقلة
في مدة نبضتين او ثلثة اختلافا ما يظهر للحس واما الجنس الماخوذ من
حال ملمس العرق فبعيد ايضا وقوع الاختلاف فيه بحيث يظهر
للحس اذ من المستبعد ان يكون جزء من اجزاء العرق بعضه حارا
وبعضه باردا واما جنس الاستواء والاختلاف وجنس النظام وغير

النظام

النظام فان المختلف في ذلك هو نوع من غير المنتظم والمستوي هو نوع من المنتظم
فلذلك يكون اعتبار الاستواء والاختلاف فيها داخلا في اعتبار النظام ومقابله
ولان ما فيه الاختلاف ثلثة وما به الاختلاف خمسة واقسام الاول
بحسب البساطة والتركيب سبعة واقسام الثاني بحسبها احد وثلثون
يكون مجموع اقسام النبض المختلف مائتين وسبعة عشر هي الحاصلة من
ضرب السبعة في احد وثلثين واما ان اقسام الاول سبعة فلان
البسايط ثلثة والتركيب الثنائي ثلثة اخرى الاول المختلف في نبضات
واجزاء نبضة الثاني المختلف في نبضات وفي جزء واحد الثالث
المختلف في اجزاء نبضة وفي جزء واحد والثلاثي واحد وهو ظاهر
فيكون المجموع سبعة واما ان اقسام الثاني احد وثلثون فلان البسايط
خمسة والتركيب الثنائي عشرة الاول منها مع الاربعة والثاني مع الثلثة
والثالث مع الاثنين والرابع مع الخامس وكذا التركيب الثلاثي عشرة
لان كل اثنين اذا اخذا بقي ثلثة فكلما تعدد الاثنان تعدد الثلثة الباقية
والتركيب الرباعي خمسة لانه كلما نقص قسم من الاقسام كانت الاربعة
الباقية غير الاربعة الباقية عن نقص قسم آخر فالرباعيات في ذلك
بعدد البسايط وهي خمسة والتركيب الخماسي قسم واحد وهو ظاهر
والمجموع احد وثلثون كما قلنا ولنعلم ان الذكي من الاطباء وان لم يحتج
بعد هذا الحصر والضبط الى ضرب المثال لكن البليد منهم وهم الاكثر
يحتاجون اليه فلهذا نقول امثلة الثنائي فالاول ان يكون مختلفا
في العظم والصغر مع الاختلاف في القوة والضعف الثاني مع الحركة

في السرعة والبطوء الثالث مع الاختلاف في التواتر والتفاوت الرابع
مع الاختلاف في الصلابة واللين الخامس ان يكون مختلفا في القوة والضعف
مع الاختلاف في السرعة والبطوء السادس مع الاختلاف في التواتر
والتفاوت السابع مع الاختلاف في الصلابة واللين الثامن ان يكون
مختلفا في السرعة والبطوء مع الاختلاف في التواتر والتفاوت التاسع
مع الاختلاف في الصلابة واللين واما امثلة الثلاثي فالاول مختلف في
العظم والصغر والقوة والضعف والسرعة والبطوء الثاني مختلف
في العظم والصغر والقوة والضعف والتواتر والتفاوت الثالث
مختلف في العظم والصغر والقوة والضعف والصلابة واللين الرابع
مختلف في العظم والصغر والسرعة والبطوء والتواتر والتفاوت
الخامس مختلف في العظم والصغر والسرعة والبطوء والصلابة
واللين السادس مختلف في العظم والصغر والتواتر والتفاوت
والصلابة واللين السابع مختلف في القوة والضعف والسرعة والبطوء
والتواتر والتفاوت الثامن مختلف في القوة والضعف والسرعة والبطوء
والصلابة واللين التاسع مختلف في القوة والضعف والتواتر والتفاوت
والصلابة واللين العاشر مختلف في السرعة والبطوء والتواتر والتفاوت
والصلابة واللين واما امثلة الرباعي فالاول مختلف في العظم والصغر
والقوة والضعف والسرعة والبطوء والتواتر والتفاوت الثاني مختلف
في العظم والصغر والقوة والضعف والسرعة والبطوء والصلابة
واللين الثالث مختلف في العظم والصغر والقوة والضعف والتواتر

والتفاوت

والتفاوت والصلابة واللين الرابع مختلف في العظم والصغر والسرعة
والبطوء والتواتر والتفاوت والصلابة واللين واما الخماسي فظاهر
لانه قسم واحد وهو المختلف في جميع الامور الخمسة والمجموع وهو اقسام
المختلف مائتان وسبعة عشر كما ذكرنا ومن ذلك تعرف اقسام النبض
المستوى اذ كل ما تكون مختلفا في احد الاقسام كان مستويا في الاربعة
وكل ما كان مختلفا في الثلثة كان مستويا في الاثنين فيكون عدد اقسام
المستوى مثل ما هو مثل عدد اقسام المختلف وعلى هذا تكون مجموع اصناف
هذا الجنس اربعمائة واربعا وثلثين فهو اما مستو واما مختلف غير
مستو لا يقال ان قوله غير مستو مستدرك لان قوله مختلف يغني عنه
لا التمحل له لانا نقول ان ذلك ليس بمستدرك لانه ذكر ذلك في معرض
التفسير حتى يكون قد فسر المختلف بغير المستوى لسبب انحصار هذا
الجنس في المستوى والمختلف ويُعرف انه لا يوجد في هذا الجنس
وسط كما يوجد في الاجناس السالفة فالبطيء وان كان يصدق عليه
انه غير سريع فلا يمكن تفسيره به ولا كل السريع لا يمكن تفسيره بغير البطيء
وان كان يصدق عليه والا لارتفع الاعتدال وهكذا في سائر الاجناس
ولو فسر المستوى بغير المختلف او المختلف بغير المستوى لارتفع الوسط
من طرفي هذا الجنس وليس المطلوب الا ذلك وذلك اي الاستواء و
الاختلاف باعتبار نبضات او اجزاء نبضة او في جزء
واحد من النبضة اشارة الى ما يوجد فيه الاستواء والاختلاف ويحكم
عليه باحدهما وفي هذه الثلثة احدها ان تعتبر ذلك في نبضات او تعتبر

متشابه النبضة اللاحقة للسابقة في الامور الخمسة ولا يلتفت الى اختلاف
اجزاء كل نبضة ولا الى تشابهها بل اذا قيل ان النبضتين متشابهتان نعني
به انهما تساوتا في الامور الخمسة وان كان اجزاء كل واحدة منهما متشابهة
او مختلفة مثل الاختلاف الذي في اجزاء الاخرى وكذلك اذا قيل ان
النبضتين مختلفتان يعنى به ان اللاحقة غير مساوية للسابقة في تلك
الامور وان كان اجزاء كل واحدة منهما متشابهة بعضها لبعض وثانيها
ان يعتبر ذلك في اجزاء نبضة واحدة وهذه الاجزاء اما ان تكون معتبرة
بحسب طول النبضة او بحسب عرضها او بحسب سمكها لكن اعتبار
ذلك في العرض يقل ظهوره جدا الا في وضع الاجزاء كما يكون في النبض
الملتوي والمنفتل وكذلك اعتباره في العرض يقل ظهوره ايضا لكنه قد
يظهر في السرعة والبطوء فربما كانت نبضة واحدة اجزاء انبساطها
اسرع او ابطاء واظهر ذلك ما يكون هذه الاجزاء معتبرة بحسب طول
النبضة لاجل زيادة الطول فيكون اجزاؤه لا محالة اعظم واجزاؤه هي
مواقع الاصابع فلذلك يتعدد بتعددها فالمستوي حينئذ ما يتشابه مواقع
الاصابع بعضها لبعض في النبضة الواحدة والمختلف ما لم يتشابه والحاجة
في ادراك الاستواء والاختلاف بهذا المعنى الى نبضة اخرى بل يكفي في
ذلك اعتبار النبضة الواحدة وثالثها ان يعتبر ذلك في جزء واحد اي
موقع اصبع واحدة فاذا قيل مستو فمعناه ان اول الانبساط واخره
وما بينهما متشابه في الامور المذكورة واذا قيل مختلف اريد ضد ذلك
ويكفي في معرفة هذا الاستواء والاختلاف موقع اصبع واحدة

و

وغير ان يعتبر باقي المواقع التي في النبضة الواحدة ولما كان الاختلاف والاستواء
بالاعتبار الاول والاعتبار الثاني ظاهرين وبالاعتبار الثالث غير ظاهر
بينه بقوله حتى ان النبض الواحد الى اخره لانه يعرف منه امكان
اعتبار الاستواء والاختلاف لانه اذا كان اول الانبساط مخالفا لاخره
في النبض الواحد يكون اول الانبساط الذي تحت الاصبع الواحدة مخالفا
لاخره وحينئذ يمكنك معرفة ان الجزء الواحد قد يكون متشابه الاجزاء
وقد يكون غير متشابه الاجزاء في امور خمسة العظم والصغر والقوة
والضعف والسرعة والبطوء والتواتر والتفاوت والصلابة واللين
حتى ان النبض الواحد يكون اخر انبساطه اسرع لشدة الحاجة
او اضعف لضعف اشارة الى ما به يتشابه مجموع النبضات او اجزاء
النبضة الواحدة او اجزاء الجزء الواحد والمتشابه عبارة عن التحاكي
في الكيف وهذه الامور الخمسة كيفيات مع الاضافة قال المسيحي الاختلاف الكائن
في نبضة واحدة وفي جزء واحد من اجزائها يستحيل وقوعه في الجنس
المأخوذ من مقدار الانبساط وفي المأخوذ من قوام الالة اما الاول فلان
العظم هو المتحرك في الاقطار الثلثة والاقل ما تحرك تحت الاصابع
الاربع واما الثاني فلانه يستحيل ان يكون بعض جزء من عرق لينا وبعضه
صلبا وفيه نظر وان شئت بسطت القول واعتبرت في
الاستواء والاختلاف في الاقسام الثلثة المذكورة وهي النبضات
واجزاء النبضة الواحدة واجزاء الجزء الواحد منها وساير الاقسام
الاخر اي سائر الاجناس الباقية بعد الخمسة وهي جنس الوزن وجنس

الامتلاء والخلاء وجنس الحار والبارد وجنس الاستواء والاختلاف وجنس النظام
وغير النظام قال القرشي فان قيل اذا كان المستوي في جنسي الاستواء
والاختلاف والنظام ومقابله هو نوع من المنتظم والمختلف فيها هو
نوع من غير المنتظم والمختلف فيها هو نوع من غير المنتظم فكيف يمكن اعتبار
الاستواء والاختلاف في هذين الجنسين قلنا كون شيء ما نوعا من اخر لا يمنع
ان يكون بينهما مغايرة من جهة ما وفيه نظر ولكن الملاك الامر مصروف
الى هذه اي الخمسة المذكورة لان اظهر ما به الاستواء والاختلاف في الامور
الثلثة هي هذه الخمسة لا ان غيرها ليس به الاستواء والاختلاف اذ لا بد ان
يوجد فيها اما استواء واما اختلاف وكلاهما من هذا الجنس لكن لما كان
الغالب هو الاستواء لم يكن اعتبارها بجدي كثير نفع في معرفة احوال
البدن فلذلك هجرت وما اعتبرت قال جالينوس في المقالة الاولى من
النبض الكبير المستوي ان يكون قرعاته للانامل متشابهة والمختلف
على خلافه وكل واحد منهما ينقسم الى عام والى خاص فالمستوي العام
هو الذي يكون قرعاته للانامل متساوية في جميع الاصناف و
المختلف العام ان لا يكون قرعاته للانامل متساوية في شيء من الاصناف
والمستوي الخاص ان يكون قرعاته متساوية في صنف واحد فقط
ومختلف في باقي الاصناف مثاله ان يكون متساويا في القوة والضعف
ومختلفا فيما عداها والمختلف الخاص مقابله والى هذا المعنى اشار الشيخ
بقوله والنبض المستوي على الاطلاق هو المستوي في جميع هذه
اي الخمسة المذكورة وان استوى في شيء ما وحده فهو مستو فيه وحده

قائل

قائل قلت مستو في القوة او مستو في السرعة وكذلك المختلف ومنه
الذي ليس بمستو ولنا فسر المختلف به لما عرفت مما سبق فهو اما على
الاطلاق وهو ان لا يكون مستويا في شيء من الخمسة واما فيما ليس فيه
بمستو كانك قلت ليس بمستو في القوة او ليس بمستو في السرعة وعبارة
الشيخ وهو قوله اما على الاطلاق واما لا على الاطلاق اعم فايدة من
عبارة جالينوس لانه ان استوى في القوة والسرعة مثلا فلا يكون
على تفسير جالينوس مستويا عاما وهو ظاهر لاختلافه في الباقي
ولا خاصا اذ الاستواء ليس في صنف واحد فقط والاختلاف في الباقي
وعلى تفسير الشيخ يكون مستويا لا على الاطلاق ولم يتعرض الشيخ في
المستوي والمختلف الى انهما نوعان او صنفان والظاهر انهما نوعان لصحة
تقسيم الى المستوية والمختلفة لصحة تقسيمها الى المنتظمة وغير المنتظمة
واحتمال ان يكونا صنفين ان كان الاستواء والاختلاف من عوارض الحركة
على ما اشرنا اليه البحث السادس عشر في انواع الجنس
الماخوذ من النظام وغير النظام قال رحمه الله واما الجنس
الماخوذ من النظام وغير النظام فهو ذو نوعين وانما قال هنا ذو نوعين
ولم يقل صنفين للادقة التي اشرنا اليها وهي جواز تقسيم الحركة الى المنتظمة
وغير المنتظمة الى اخر ما عرفت فان قيل جواز تقسيم الحركة اليهما
لا يوجب كونهما نوعي الحركة لجواز ان يكونا صنفين بان يكون الانتظام
وعدمه من عوارض الحركة لا من فصولها قلنا لما احتمل ان يكونا فصلين
او عارضين فقول الشيخ فهو ذو نوعين يرجح كونهما فصلين مختلف

منتظم ومختلف غير منتظم هذا الجنس مثل الحش للمتقدم ان اعتبرت انواعه
بالنسبة الى حالة واحدة كانت على قسمين وذلك لان الاختلاف في السرعة
مثلا اما ان يكون على نسق وهو المنتظم او لا يكون كذلك وهو غير المنتظم وان
لم يعتبر كذلك بل اعتبرت في احوال كثيرة جاز ان يكون الاختلاف في بعضها
منتظما وفي بعضها ليس كذلك ويكثر تلك الانواع بحسب تكثر الانواع التي
يقع فيها ذلك والمنتظم هو الذي اختلافه نظام محفوظ محدود
يدور عليه وهو على وجهين اما منتظم على الاطلاق وهو ان يكون
للمتكرر منه وفي بعض النسخ فيه وهما متقاربان وفي بعض النسخ المتكرر
فيه وله وجه اذ المعنى ان المتكرر في النبض خلاف واحد فقط و
مثاله كانت السرعة في كل نبضة مثل وثلث السرعة التي تجاورها و
استمر على ذلك واما منتظم بدور وهو ان يكون له دور الاختلافين
فصاعدا مثل ان يكون هناك دور ودور اخر مخالف له الا انهما
يعودان معا على والهما كدور واحد مثاله كانت السرعة في كل
نبضة مثل وثلث سرعة التي تجاورها واستمر على ذلك عددا ما ثم
صارت سرعة كل نبضة مثل ونصف سرعة التي تجاورها ومضى
على ذلك عددا اخر ثم رجع الى الدور الاول وكل دور ينقضي عدده ياتي
بعده الدور الاخر وابن ابي صادق يقول انه منتظم لا كالمنتظم اما
انه منتظم فلانه يحفظ ادواره واما انه لا كالمنتظم فلان كل دور
منه يخالف الدور الثاني وغير المنتظم ضده وهو ان يتحرك العرق
حركات كيف اتفقت وغير ان يحفظ ترتيبا قال المسيحي قال

جالنوس

جالنوس في المقالة الاولى من النبض الكبير المختلف على نوعين منتظم
بالادوار ومنتظم بالقول المطلق والمنتظم بالادوار هو الذي يحصل
فيه دور يبتدئ مبادي امره ثم دور مخالف له ثم اخر مخالف له ثم رابع مخالف
ثم خامس مساو للاول ثم سادس مساو للثاني ثم اخر مساو للثالث
ثم الرابع على هذه الصورة فمثل هذا يشابه الغير المنتظم المطلق لان كل
دور من ادواره مخالف للاخر ويشابه المنتظم المطلق لان الادوار الثانية
كل واحد منها مساو لواحد من الادوار الاول والمنتظم المطلق
هو ان يكون ادواره متساوية مثاله ياتي فيه عظيمة واخرى عظيمة و
اخرى عظيمة ثم رابعة مخالفة للكل ثم اخرى مساوية للاولى ثم ثانية
مساوية للثانية ثم اخرى مساوية للثالثة ثم اخرى مساوية للرابعة
وهذا هو معنى قول الشيخ ههنا في هذا الموضع وهو ان يكون المتكرر منه
خلاف واحد وفيه نظر لان ما نقل عن جالنوس مثال المنتظم
بادوار لا يكون هو معنى قول الشيخ وهو ان يكون للمتكرر منه خلاف
واحد فقط لان هذا هو المنتظم المطلق لا المنتظم بدور وهو ظاهر
ويجب ان تعلم معنا قد علمت انهم لما اعتبروا في المنتظم المطلق ان
يكون اختلاف كل نبضة لما يليها مثل اختلاف ما يليها لما بعدها
وان لا يكون النبضات الا على ذلك الخلاف فذلك يحتمل امرين
احدهما اتحاد النبضات في قدر النقصان والاخر اتحادها في
نسبة النقصان مثال الاول فعلت النبضة الاولى ستة والثانية اربعة
والثالثة اثنين مثال الثاني فعلت الاولى ستة والثانية اربعة

والثالثة اثنين وثلثي جزء لان نقصان الثانية عن الاولى بقدر الثلث فيكون
نقصان الثالثة عن الثانية ايضا بقدر الثلث وثلث الاربعة جزء وثلث
فيفضل الثالثة جزئين وثلثي جزء اذا كان المعتبر اتحاد النبضات في
نسبة الناقص ومع الاول لما اعتبر اتحادها في مقدار النقصان وجب
ان يكون نقصان الثالثة عن الثانية مثل نقصان الثانية عن الاولى
وكان نقصان الثانية عن الاولى لجزوين فوجب ان ينقص الثالثة
عن الثانية ايضا لجزوين حتى يكون الثالثة لا تفعل الا جزوين وظهر
مما ذكرنا استحالة اتحاد مقادير النقصان مع اتحاد نسب الناقص
بل اذا ثبت احدهما لا يوجد الاخر اصلا والمطلق من المنتظم ما يحفظ
الا حداو من النبضات نسبة واحدة بعينها او مقدارا واحدا بعينه
في الزيادة والنقصان والاخر ما يكون النسبة فيه غير متحدة ولا يكون
المقدار ايضا متحدا لكن يوجد فيه نسبتان تعودان على التوالي مثال
ذلك فعلت النبضة الاولى اربعة والثانية ثلثة والثالثة واحدة
فيفعل الرابعة ثمانية والخامسة ستة والسادسة اثنين فالثلثة الاولى
اختلف فيها النسبة والمقدار لكن وجد فيها نسبتان تكررتا في الثلثة
الاخيرة وكذا لو وجد بعد الثلثة الاولى ثلثة يتكرر فيها مقدار الناقص مثل
ان يكون الرابعة ثمانية والخامسة سبعة والسادسة خمسة فالمقداران
اللذان بهما الناقص في هذه الثلثة الاخيرة هما مثل المقدارين اللذين
بهما الناقص في الثلثة الاولى وان كانت النسبتان فيهما مخالفتين
للنسبتين في الثلثة الاولى والاولى من المنتظم الدائر ان يتلو المتحدة المقدار

نبضات

نبضات متحدة في المقدار لحفظ المقدار الاول او يتلو النبضات المتحدة في نسبة
الناقص نبضات توافقها في نسبة الناقص مثال الاول ان يكون قد فعلت
النبضة الاولى عشرة والثانية تسعة والثالثة ثمانية فيفعل الرابعة
عشرين والخامسة تسعة عشر والسادسة ثمانية عشر مثال
الثاني ان تفعل الاولى تسعة والثانية ستة والثالثة اربعة فيفعل
الرابعة ثمانية عشر والخامسة اثني عشر والسادسة ثمانية واما
اذا كانت النبضات الاولى متحدة في المقدار فيتلوها نبضات على
نسبة موافقة لنسبة الاولى ومقدار مخالف لمقدار نقصانها او
كانت الاولى متوافقة في النسبة دون المقدار والثانية تخالفها في
النسبة وتوافقها في المقدار كانا دون القسمين الاولين ضرورة ان
الموافقة في القسمين الاولين اكثر مثال الاول من القسمين الاخيرين
ان تفعل الاولى ستة والثانية اربعة والثالثة اثنين فيفعل الرابعة
اثني عشر والخامسة ثمانية والسادسة اربعة مثال الثاني منهما ان
تفعل الاولى سبعة والثانية ستة والثالثة اربعة فيفعل الرابعة
عشرين والخامسة سبعة عشر والسادسة خمسة عشر وحاصل
الكلام في ذلك ان نقول النبض المختلف اذا خالف فيه النبضة الثانية
الاولى فاما ان يخالف الثالثة الثانية بمقدار مخالفة الاولى او بنسبة
مخالفة الثانية للاولى او لا يكون على ذلك المقدار ولا على تلك النسبة
بل يكون النسبتان مختلفتين والمقداران مختلفين وحينئذ فاسكرر
بعدها من النبضات اما ان يكون في اختلافها تكرارها تين النسبتين

او مثل المقدارين او مجموعهما او لا يكون كذلك بل يكون نسبة اخرى ومقدار
اخر والثاني هو غير المنتظم والاول منتظم دائر وان كان مخالفة الثالثة
مقدار مخالفة الثانية للاولى فاما ان يحفظ هذا المقدار ويستمر عليه حتى
يكون منتظما مطلقا او لا يحفظه وحينئذ ان كان اختلاف النبضات التالية
توافق اختلاف الماضية في النسبة والمقدار كان اولى باسم المنتظم الدائر
وذلك انما يتحقق بان تعود النبضات الماضية بامثالها وان كان
اختلاف التالية توافق اختلاف الماضية في المقدار كان اولى باسم المنتظم
الدائر من القسم الذي بعده وهو ان يكون موافقة اختلاف التالية للماضية في نسبة
ذلك الاختلاف فقط وهذا وان كان منتظما دائرا ايضا لكنه يكون دون
القسم الاول لان الموافقة فيه تكون اقل من القسم الاول ودون القسم
الثاني اذ الموافقة فيه باعتبارين مختلفين واما اذا كان اختلاف
النبضات التالية لا توافق اختلاف الماضية لا في النسبة ولا في المقدار
كان غير منتظم هذا اذا توافق اختلاف النبضة الثالثة للثانية
مع اختلاف الثانية للاولى في مقدار التخالف واما اذا توافقا في
نسبة التخالف فاما ان يحفظ هذه النسبة من الخلاف ويستمر عليها
حتى يكون منتظما مطلقا او لا يحفظها وحينئذ ان كان اختلاف
النبضات التالية مثل السابقة في النسبة والمقدار كان منتظما
دائرا واولى باسم الدائر من القسمين الاخرين وذلك اذا عاد لامثال
النبضات السابقة وان كان مثل اختلافها في النسبة فقط كان
اولى من القسم الثالث وان كان في المقدار فقط كان منتظما دائرا ايضا

وان لم تكن

وان لم تكن موافقة لاختلاف النبضات السابقة لا في النسبة ولا في المقدار بل لم يكن
خلاف بعينه اصلا فحينئذ يكون غير منتظم وعلى هذا يحصل لنا اثنا عشر قسما
حسن النظام وغير النظام غير منتظم ومنتظم مطلق حافظ للنسبة الواحدة
ومنتظم مطلق حافظ للمقدار الواحد وتسعة اقسام من المنتظم الدائر
احدها ان يكون النبضات السابقة متوافقة المقدار والتالية امثالها اي
تناسبها في النسبة والمقدار معا وثانيها ان يكون السابقة متوافقة المقدار
والتالية توافقها في المقدار فقط وثالثها ان يكون السابقة متوافقة المقدار
والتالية تناسبها في النسبة فقط ورابعها ان يكون السابقة متوافقة
في النسبة والتالية مثلها في النسبة والمقدار اي تعود امثالها الى امثال
السابقة وخامسها ان يكون السابقة متوافقة النسب فتلوها ما تناسبها
توافقها في النسبة وسادسها ان يكون السابقة متناسبة النسب
فتلوها ما توافقها في المقدار فقط وسابعها ان يخالف السابقة في النسبة
والمقدار فتتلوها ما توافقها في النسبة والمقدار معا وثامنها ان يكون
السابقة مخالفة في النسبة والمقدار فتلوها ما تناسبها في النسبة فقط
وتاسعها ان يكون السابقة مخالفة النسبة والمقدار معا فتلوها ما توافقها
في المقدار فقط مثال المنتظم المطلق الحافظ للمقدار الواحد ان تفعل الاولى
عشرة والثانية تسعة والثالثة ثمانية وهكذا حتى ينقص كل نبضة عما
قبلها من النبضات بجزء واحد مثال المنتظم المطلق الحافظ للنسبة الواحدة
ان تفعل الاولى عشرين والثانية خمسة عشر والثالثة احد عشر وثلثة ارباع
وهكذا حتى ينقص كل نبضة عن النبضة التي قبلها بربع ويستمر على ذلك مثال

القسم الاول من المنتظم الادوار ان تفعل الاولى سته والثانيه اربعة والثالثه ثمنيه
والرابعة سته والخامسه اربعه والسادسه اثنين مثال القسم الثاني ان
تفعل الرابعه عشره والخامسه ثمانيه والسادسة سته ومثال القسم
الثالث ان تفعل الرابعه اثني عشر والخامسه ثمانية والسادسة اربعة
ومثال القسم الرابع ان تفعل الاولى تسعة والثانية سته والثالثه اربعة
والرابعة تسعه والخامسه سته والسادسة اربعه مثال القسم
الخامس ان تفعل الرابعه ثمانية عشر والخامسه اثني عشر والسادسه
ثمانيه مثال القسم السادس ان تفعل الرابعة عشره والخامسه سبعه
والسادسة خمسه مثال القسم السابع ان تفعل الاولى اربعه والثانيه
ثلثه والثالثه واحدا والرابعة اربعة والخامسه ثلثه والسادسه واحدا
مثال القسم الثامن ان تفعل الرابعه ثلثه والخامسه سته والسادسه
اثنين مثال القسم التاسع ان تفعل الرابعة عشره والخامسه تسعه والسادسه
سبعه ومثال القسم غير المنتظم ظاهر سيما في زماننا هذا فان العالم
جلها بل كلها يصلح ان تكون امثلة له واذا حققت وجدت هذا الجنس العاشر
في النوع من الجنس التاسع وفي بعض النسخ وكذا في نسخه للمسيحي هذا الجنس
التاسع في النوع من الجنس الثامن وهذا هو الصواب نظرا الى تعديده للاجناس
وترتيبها الوقوع هذا تاسعا وجنس الاستواء ثامنا والاول هو الصواب نظرا
الى عادة الاطباء ان يجعلوا هذا الجنس عاشرا وجنس الاستواء والاختلاف
تاسعا فصار ذلك كالاسم لها وهذا انسب رعاية لاطلاقهم وعلى
التقديرين يريد ان هذا البحث ان لا يكون معدودا في الاجناس

العاليه

العاليه بل البحث ان يكون تحت جنس الاستواء والاختلاف لان المنتظم وغير المنتظم
هما نوعان للمختلف الذي هو نوع لذلك واليه ايضا ذهب محمد بن زكريا وهو
كلام حق وزيفه الامام بان قال النبضات انما تكون منتظمة اذا كانت مستويه
من بعض الوجوه وانما تكون مستويه اذا كانت مستويه من كل الوجوه والاستواء
من كل الوجوه اخص من الاستواء من بعض الوجوه لانه كلما كان مستويا من
كل الوجوه صدق عليه انه مستو من بعض الوجوه ولا ينعكس واذا كان كذلك
كان الانتظام اعم من الاستواء فقد دخل تحت المنتظم المستوي وبعض
اقسام المختلف واما عدم الانتظام فهو اخص من الاختلاف فاذن اذا
اعتبرنا كل واحد من جنس الاستواء والاختلاف وجنس النظام وعدم
النظام وجدنا احد الطرفين من الاول اعم من احد طرفي الثاني
والاخر من الاول اخص من الاخر من الطرف الثاني ضرورة ان الاستواء
في الجنس الماخوذ من الاستواء والاختلاف اخص من الانتظام في الجنس
الماخوذ من النظام وعدم النظام والاختلاف من جنس الاستواء و
الاختلاف اعم من عدم النظام من الجنس الماخوذ من النظام وعدم
النظام واذا كان كذلك لم يمكن ان يجعل احدهما جنسا للاخر اولى من
العكس فوجب جعل كل واحد منهما جنسا مستقلا بنفسه هذا كلامه
وهو سخيف ضعيف والحق في هذه المسئلة ما قاله الشيخ وابن الرازي
ضرورة ان المنتظم اذا كان مفسرا بالمختلف الذي يكون لاختلافه نظام
محفوظ يدور عليه كان كل منتظم مختلفا وغير عكس فيكون المنتظم اذن
اخص من المختلف وكذلك غير المنتظم هو الذي لا يكون لاختلافه نظام محفوظ

يرد عليه فكل ما هو غير منتظم فهو مختلف وليس كل مختلف غير منتظم والمختلف
اذن يدخل فيه المنتظم وغير المنتظم اذ المختلف ينقسم الى المختلف الذي
يحفظ اختلافه نظاما واحدا او الى المختلف الذي لا يحفظ اختلافه نظاما
اصلا فكان اعم منهما عموما مطلقا ومنقسما اليهما وجعل العام قسيما للخاص
مستدرك وليس بصواب فصح ما قاله الشيخ وابن زكريا واما قوله بان المنتظم اعم
من المستوي قلنا لا نسلم قوله ان النبضات اما ان تكون مستوية من كل الوجوه
واما ان تكون منتظمة اذا كانت مستوية من بعض الوجوه قلنا كلا المقامين
ممنوعان اما الاول فلانا نقول ايش تعني بالاستواء تعني به مطلق الاستواء
ام تعني به الاستواء على الاطلاق والاول ممنوع ولكن دعواه اذ مسمى الاستواء
يطلق على الاستواء الذي يطلق على الاستواء المطلق وهو الاستواء من
كل الوجوه وعلى الاستواء الاضافي الذي هو الاستواء من وجه مخصوص
لا يتوقف على المشابهة من كل الوجوه والثاني مسلم ولكنه لا يدل على المطلوب
لان الاستواء المطلق فرد من افراد مطلق الاستواء ولا يلزم من دخوله
تحت المنتظم دخول مطلق الاستواء تحت المنتظم ضرورة انه لا يلزم
من دخول فرد من مطلق تحت الشيء دخول ذلك المطلق تحته الا
ترى ان الزنجي فرد من الحيوان وداخل تحت الانسان ولم يلزم منه
دخول الحيوان تحت الانسان واما الثاني وهو قوله بان النبضات انما
تكون منتظمة اذا كانت مستوية من بعض الوجوه قلنا لا نسلم ان
الانتظام يتوقف على الاستواء في شيء من الامور التي يعتبر بها الاستواء
والاختلاف وهذا لان الانتظام انما يصح بكون النبضات متشابهة

في نسبة المخالف او في مقدار المخالف والاستواء يعتبر بتشابهها في الامور
الخمسة المذكورة او الثمانية المذكورة والتشابه في الاختلاف خارج عن جملتها
فجاز ان تكون النبضات مختلفة في الامور الثمانية اختلافا متشابها حتى
يصدق عليه انه منتظم ولا يصدق عليه انه مستو باعتبار ما اصلا
اذا كانت مع
ولذلك النبضات مستوية في جميع الامور الثمانية لم يصدق عليه انه
منتظم ضرورة انه لا اختلاف ههنا حتى يصدق ان الاختلاف حافظ
للنظام فعرفنا ان الاستواء والمنتظم والانتظام ليس بينهما عموم وخصوص
ومما يؤكد قولنا ان الانتظام ليس اعم من الاستواء ما قاله الامام من ان الاستواء
يتم بنبضتين والانتظام لا يتم الا بثلث نبضات لانه يدل على ان الاستواء
لا يجوز ان يكون اخص من الانتظام والا لزم العام على الخاص بالماهية
ولوجد الخاص بدون العام هذا خلف المبحث السابع عشر
في مشابهة النبض لالات الغناء قال رحمه الله وينبغي ان
تعلم ان في النبض طبيعة موسيقارية موجودة الموسيقار هو آلة الغناء
كالبربط وغيره والموسيقى هو الصناعة وهي صناعة رياضية يبحث
فيها عن احوال النغم انه كيف يتالف وتتنافر وعن الازمنة المتخللة
بين النقرات ليعرف كيف يؤلف اللحن فيعلم من ذلك ان هذه الصناعة
لها جزوان احدهما يبحث فيه عن احوال النغم انه كيف يتالف و
تتنافر والثاني يبحث عن الازمنة المتخللة بين النقرات وبهما تتم صناعة
الموسيقى والاول منهما يسمى صناعة التاليف والثاني يسمى علم الايقاع
والنغمة صوت لابث زمانا على حد من الحدة والثقل والبعد من

مجموع نغمتين مختلفتين بالحدة والثقل فمنه ما يستلذه الطبع ويسمى متفقاً وملائماً
وموزوناً ومنه ما يستكرهه ويسمى متنافراً وغير ملائم وغير موزون اذ
كما ان في المشمومات قد يركب روايح ويحصل منها رايحة ملذة فوق
التذاذ البسايط وقد يكون بالضد وكذا في الكيفيات المذوقة والمبصرة والملموسة
فان الحس اللمسي يتنفر عن الحار المفرط والبارد كذلك ويتلذذ بالمركب منهما فكذلك
في المسموعات ليس كلما ضمت نغمة الى اخرى او ركبت نغمات صارت ملذة بل
قد يكون ملذة وقد لا يكون فان قلت لم صار بعض الابعاد ملذاً دون البعض
قلت لانه قد تقرر في علم العلم الطبيعي ان لكل قوة من القوى كمالاً مخصوصاً
بها واذا حصل لها ذلك الكمال حدث للنفس الانسانية التذاذ وبهجة اذ كمال
قواها من كمالاتها ايضاً فلذلك تلتذ بحصول كمال قواها ولو توجهت النفس
الى حصول ذلك الكمال وحصل صار التذاذها اكثر وان لم يحصل بالمتة بالضرورة
وان ابطا حصوله حدث بقدر زمان البطو حيرة فكرية مستتبعة
لالم نفساني بسبب عدم سرعة حصول الكمال وادراكه ومن المعلوم بالضرورة
ان مراتب التذاذ النفس من سماع الابعاد المختلفة متفاوتة والغرض
من هذا العلم اختيار الملايمات الافضل فكلما كان اشد ملايمة كان
اشرف من البواقي فدرجات الشرف تكون بحسب مراتب الملايمة
واذ من المعلوم ان كمال القوة المميزة في كمال تمييزها بين المحسوسات
واذا كانت المحسوسات بالذات او بالعرض ذوات كميات كان كمال
التمييز منها بادراك النسب التي بينها وحينئذ فكلما استمع نغمتان وادرك النسبة
التي بينهما حصل كمال المميزة وصار سبباً للذة وان ادراك النسب بين
الكليات

الكليات مما يختلف بالسهولة والصعوبة فما كان ادراكه اسهل فهو اشد ملايمة وان
من المقرر عند ارباب التعاليم سيما اصحاب الهندسة ان ادراك النسب العددية اعني
نسب المقادير المشتركة اسهل من ادراك نسب المقادير المتباينة فيكون الابعاد
المشتملة على النسب العددية اشرف من الابعاد التي على النسب الهندسية فلهذا
كانت جملة الابعاد المستعملة على النسب العددية ومن المعلوم ان اسهل النسب
ادراكاً هي نسبة الاثنين الى الواحد المسماة بالضعف اذ لا يعرض للنفس حيرة
فكرية بسبب توقف ادراك معنى قول قايل الاثنان ضعف الواحد كما يعرض
له عند سماع قول القايل هذا العدد مثل وخمسة اسداس ذلك العدد اذ بسبب
عدم سرعة ادراك ما هو كمال لها تحدث حيرة فكرية تتبعها الم روحاني
كذلك من طريق حاسة السمع ان سرعت في ادراك النسبة التذت النفس
والآن تاملت لما ذكرنا فاذن اشرف الابعاد هو البعد الذي يكون احد طرفيه ضعفاً
لطرفه الاخر وهو المسمى ببعد ذي الكل وما قرب منه في الادراك يكون
اشرف مما بعد عنه فان قلت فباي طريق تعرف الابعاد المتفقة
الملذة قلت بالطريق الذي ذكره الشيخ في الموسيقي من كتاب الشفاء
وهو ان يكون التفاوت بين البعدين مثل احدهما بالفعل او بالقوة على معنى
ان يصير مثله بالتكرار وان لم يكن التفاوت بين البعدين كذلك كانت
الابعاد غير متفقة وكذلك اذا لم تختلف النغمتان في الحدة والثقل
لم يحصل منهما بعد اذ شرط حصوله منهما اختلافهما في الثقل والحدة وان
تركيبها لذة لكونه تكراراً موجباً للسامة فاما البعدان اللذان التفاوت
بينهما مثل احدهما بالفعل فهو قسم واحد ومثاله الثمانية والاربعة مثل

فان مقدار التفاوت بينهما هو اربعة وذلك هو عين مقدار احدهما واما
اللذان التفاوت بينهما مثل احدهما بالقوة فهو على قسمين احدهما ان يصير
التفاوت مثل احد المتفاوتين بالتكرار مثاله الستة والاربعة فان التفاوت
بينهما اثنان وانه يصير بالتكرار اربعة وستة ايضا وثانيهما ان لا يصير مقدار
التفاوت مثل احد المتفاوتين ولكن اصغر المتفاوتين يصير بالتكرار مثل مقدار
التفاوت مثاله الاثنان والستة فان التفاوت بينهما وهو اربعة لا يمكن ان
يصير بالتكرار ستة ولا اثنين لكن اصغرهما وهو اثنان يصير بالتكرار قدر التفاوت
وهو اربعة فما عدا المذكور يكون غير متفق اما بسبب تماثلهما كما مثلنا واما بسبب
اختلافهما لا على الوجه المذكور اى بتفاوت بحيث لا يكون التفاوت بينهما بمقدار
احدهما لا بالفعل ولا بالقوة مثل التسعة والخمسة فان التفاوت بينهما وهو
الاربعة ليست تسعة ولا خمسة لا بالفعل ولا بالقوة ثم القسم الاول
وهو ان يكون التفاوت بينهما مثل احدهما بالفعل فهو اشرف النسب
اى نسبة الضعف المسماة بنسبة الذى بالكل وانما سمى به لكونه محيطا بكل
النغم المترتبة حدة وثقلا لانها باعيانها او ما تقوم مقامها لا بد وان توجد
بين طرفيه ولكونه محيطا بكل النغم سمى البعد الذى بالكل وهو ان يكون التفاوت
اصغر من المتفاوتين ويحدث كل منهما من تكراره فذلك يسمى نسبة المثل والجزء
ضرورة ان التفاوت حينئذ يكون جزءا لاصغر المتفاوتين ويكون اعظمهما مثل
اصغرهما وذلك التفاوت فيكون مقدار الاعظم مثل مقدار الاصغر وجزء منه
ثم التفاوت اما ان يحصل منه اصغر المتفاوتين بالتكرار مرة واحدة او مرارا اكثر
وان امكن حصوله منه بتكرار مرة واحدة كان اقرب الى التعقل ما يحصل بثلث

والثانى صح

مرات

مرات وعلى هذا مراتب الشرف بحسب قلة التكرار وكثرته فكلما كان التكرار
اقل كان اشرف لكونه اقرب الى الادراك والذى يحصل اصغر المتفاوتين
من تكرار التفاوت مرة واحدة هو نسبة المثل والنصف لان التفاوت
حينئذ يكون نصف اصغر المتفاوتين فيكون الاعظم مثل الاصغر ونصفه
ضرورة مثل نسبة الثلثة الى الاثنين فان الثلثة مثل الاثنين ونصفه و
التفاوت بينهما واحد ويحصل من تكراره مرة واحدة اثنان ويسمى ذلك النسبة
الذى بالخمس لا لما ذكره الامام وارتضاه المسيحي والسامري مصطلحا انما سمى
بالذى بالخمس لان اقل عددين يكون بينهما هذه النسبة هما الثلثة والاثنان فسمى
باعتبار مجموع اقل عددين يكون فيهما هذه النسبة لانتقاضه بالذى بالاربع
وهو الزائد بثلث كالاربعة والثلثة اذ على قياس الذى بالخمس كان يجب ان يسمى
الذى بالاربع بالذى بالسبع لان اقل عددين يمكن فيهما هذه النسبة هما الاربعة
والثلثة وقول المسيحي انما سمى بذى الاربع باعتبار طرفه ليس بشىء اذ
للسائل ان يقول لم ما سمى ذو الخمس باعتبار اعظم طرفيه حتى يكون الذى
بالثلث ولا لما ذكره من هو افضل زمانه وهو انه انما سمى بالذى بالخمس لان
الانتقال من احد طرفيه الى الآخر يكون بخمسة اصوات مثاله ليكن احد
طرفيه ثمانية والطرف الآخر اثنا عشر والانتقال يكون هكذا الطرف
الاول الثمانية وينتقل منها الى تسعة ومنها الى عشرة ومنها الى احد عشر
ومنها الى اثنى عشر وهذه خمسة لانه فى غاية الفساد لانا لو فرضنا المثال
اربعة وستة كان الانتقال بثلثة اصوات ولو فرضنا المثال اثنى عشر وثمانية
عشر كان الانتقال بسبعة اصوات بل لان البعد الذى بالخمس ينقسم الى اكثر

اعظم صح

تقاسيمه اربعة ابعاد طنينيه يشتمل عليها خمس نغم متتاليه وكذا البعد الذي
بالاربع انما سمي به لانقسامه غالبا الى ثلثة ابعاد طنينيه تشتمل عليها اربع
نغم متتاليه ويليه اي المثل والنصف في الشرف نسبة المثل والثلث وهي
ما يحصل اصغر المتفاوتين من تكرار التفاوت لا مرة واحدة بل مرتين لان
التفاوت حينئذ يكون ثلث اصغر المتفاوتين كنسبة الاربعة الى الثلثه
فان التفاوت بينهما بواحد ويحصل من تكراره مرتين اصغر المتفاوتين
وهو الثلثه ويليه نسبة المثل والربع وهو ما يحتاج فيه الى تكرار التفاوت اربع
مرات ثم نسبة المثل والخمس وهكذا تعتبر نسبة المثل والجزء بالغة ما بلغت و
تكون كلها متفقه الا انها اذا بعدت النسبة ووصلت الى النسبة التي تسمى
طنينيه وهي نسبة المثل والثمن تقل التفاوت وتفوت السمع ادراكه لقلته
فلم يكن ملائما فالمدرك في الموسيقي من نسب المثل والجزء سبع نسب اعني
المثل والنصف الى المثل والثمن والثالث وهو ان يكون التفاوت يحصل
من تكرار اصغر المتفاوتين اما مرة واحدة او مرارا كثيرة وذلك الا يسمى
نسبة الاضعاف لانه لما كان اصغر المتفاوتين يحصل من تكرار التفاوت كان
فضل الاعظم على الاصغر بمقدار ضعف الاصغر او اضعافه وحينئذ يكون
الاعظم مثلي الاصغر او ضعفه او اضعافه فيكون الاعظم اضعاف الاصغر
ضرورة واقله نسبة ثلثه اضعاف لان اقل ما يحصل التفاوت من تكرار
المتفاوت مرة ويكون التفاوت ضعف الاصغر والاعظم مثل مجموعهما حتى
يكون الاعظم ثلثة اضعاف الاصغر مثل نسبة الثلثه الى الواحد اذ هو ثلثه
اضعافه واصغر المتفاوتين وهو الواحد يحصل من تكرار التفاوت وهو

الاثنان

الاثنان وهذه النسبة اشرف النسب الحاصلة في هذا القسم لانه اذا حصل
التفاوت من المتفاوت مرة واحدة كان اقرب اليه بالفعل مما يحصل اكثر من مرة
واحدة ويليه في الشرف نسبة الاربعة الاضعاف وهو ما يكون التفاوت
بحيث يحصل من تكرار الاصغر مرتين لانه حينئذ يكون الاصغر ثلث التفاوت
ويزيد الاعظم على الاصغر بمقدار ثلثة اضعاف الاصغر مثل نسبة الاربعة
الى الواحد فان الاربعة اربعة اضعاف الواحد والتفاوت بينهما ثلثه واصغر
المتفاوتين اعني الواحد اذا كرر مرتين حصل منه الثلثه ويليه نسبة الخمسه
الاضعاف وهكذا نسبة الاضعاف بالغة ما بلغت وكلما زاد عدد
التكرار في حصول التفاوت من الاصغر نقص الشرف لانه يكون احدهما
ابعد عن الآخر بالفعل فيكون المناسبة بينهما بالفعل وجميع نسب الاضعاف متفقه
ايضا ثم النسب المتفقه منها كبار وهي نسبة الذي بالكل ونسبة الثلثة الاضعاف
والاربعة الاضعاف وسائر نسب الاضعاف على توالها ومنها اوساط
وهي نسبة المثل والنصف ونسبة المثل والثلث ومنها صغار وهي
سائر نسب المثل والجزء مبتدئا من نسبة المثل والربع وما على توالها
لكن المعتبر من هذه النسب من الكبار ما لا يتباعد طرفاه جدا ولا يتجاوز عن
الاربعة الاضعاف ومن الصغار ما لا يفوت السمع التفاوت لصغره و
ذلك ان لا يتجاوز عن النسبة المسماة بالطنينيه وهي نسبة المثل والثمن كما قلنا
واعلم ان اختلاف النغمتين بالحدة والثقل قد يكون لطول الوتر وقصره في
ذوات الاوتار وقد يكون لسعة الثقب وضيقها في ذوات الثقب
وقد يكون لصلابة الآلة ولينها ومبنى الاعتبار على طول الوتر وقصره مثلا

اذا كان طول الوتر في احد النغمتين ضعف الطول في الاخرى كانت النغمة الاولى
اثقل من الثانيه بقدر الضعف ولهذا يقولون نغمة نصف الطول نغمة الكل
وبهذا الطريق يعرف سائر النسب واما علم الايقاع فهو علم الازمنه التي تتخلل
النغمات حتى يكون موزونة ملائمة للطبع ولا ينبغي ان يبلغ الزمان المتخلل بين
النغمتين في القصر الى حيث لا يتميز مبتدا احديهما عن منتهى الاخرى والا صارت
غير متفقه ويسمى ذلك تمزيزات وترعيدات والمطربون يسمونه مرغول
ولا ان يبلغ من الطول الى حيث ينقطع النغمة الاولى عن الثانيه والا كان غير
ملايم ويسمى ذلك منقطعا واذا عرفت ما ذكرنا فاعلم ان الشيخ من قوله وينبغي
ان تعلم ان في النبض طبيعة موسيقارية موجوده الى اخره بيان مشابهة النبض
لآلة الموسيقى وتعريف انه كما ان الموسيقار يبحث في الصناعة التي يباشرها
عن النسب الواقعة بين النغمات في الحدة والثقل وعن نسب الازمنه
الواقعه بين النقرات في الطول والقصر كذلك النبض يبحث في الصناعه
التي تباشر عن النسب الواقعة بين الحركات في القوة والضعف والمقدار
وعن النسب الواقعة بين الازمنه التي للحركات والسكونات في الطول و
القصر اللذين يكون بها السرعة والتواتر ومقابلها ونسبة الازمنه التي للسرعه
والتواتر ومقابلها نسبة ايقاعية كالايقاعيه لان ذلك نسبة الازمان
بعضها الى بعض في الطول والقصر كما ان نسبة ادوار الايقاع نسبة
الازمنه المتخلله بين النقرات بعضها الى بعض في الطول والقصر ونسبه
الحركات بعضها الى بعض في القوه والضعف والمقدار نسبة كالتاليفيه
لا تاليفيه لان الحده والثقل لا يوجدان في النبض لانهما من خواص الاصوات

اما

اما كون نسبتها في القوة والضعف كالتاليفية فظاهر لان القوة نظير
الحدة والضعف نظير الثقل على ما يقوله الاطباء وبالعكس على ما يقوله اصحاب
الالحان واما كون نسبتها في المقدار كالتاليفية فلان النغمة الحاده كانها
اعظم من الثقيلة في قوة تاثيرها في الحاسة وهذا ايضا عند الاطباء وعند
اصحاب الالحان بالعكس والى ما ذكرنا اشار بقوله فان صناعة الموسيقى
تم بتاليف النغم على نسبة بينها في الحدة والثقل وبادوار ايقاع مقدر
للازمنه التي تتخلل بين نقراتها كذلك حال النبض فان نسب ازمنه في
السرعة والتواتر نسبة ايقاعية ونسبة احوالها في القوة والضعف
والمقدار قال ابن جميع يريد به مقدار الانبساط وفيه نظر نسبه
كالتاليفية ولما فرغ من بيان هذا التشبيه شرع في تشبيه اخر وقال
وكما ان ازمنه الايقاع ومقادير النغم قد يكون متفقه وقد يكون غير
متفقة كذلك الاختلافات قد يكون منتظمه وقد يكون غير منتظمه و
ايضا نسب احوال النبض في القوة والضعف والمقدار قد يكون متفقه
وقد يكون غير متفقه بل مختلفه وبيانه انه كما ان النسب التي يكون بين
مقادير النغم وازمنه الايقاع قد يكون لذيذه مناسبه للامر الطبيعي
وهي المتفقه وقد لا يكون كذلك وهي غير المتفقه كذلك النسب التي بين
الاختلافات الواقعة في احوال النبض قد يكون مناسبة للامر الطبيعي
وهي المنتظمه وقد لا يكون كذلك وهي غير المنتظمه قال القرشي وهذا التشبيه
فيه مغالطه وذلك لان لفظ الاتفاق يقال على النغمات وعلى احوال
النبض في القوة والضعف والمقدار باشتراك الاسم ولذلك فان المتفق في

النغم ضد المتنافر والمتفق في احوال النبض في ذلك ضد المختلف وفيه نظر
وكلام الخونجي به استدل على ان الاتفاق وعدم الاتفاق يشبه النظام
وغير النظام في النبض من حيث ان اي النبضين المختلفين اللتين بينهما
اختلاف منتظم لا يماثل الاخرى مطلقا وتشابهها باعتبار ما فكان
شبيها بالنغمتين المتفقتين لا بها الا لكونهما متماثلين وبينهما مشابهة ما وعرفته
فهذا بيان ان في النبض ما يشبه الاتفاق وعدم الاتفاق في الموسيقي
ثم انهما يوجدان في النبض بحسبنا وذلك لان النبض حركة والحركة منطبقة
على الضرب الموزون وغير الموزون من القرعات ما يلائمها الطبع
ومنها ما لا يلائمها الطبع والنبض قرعة فقد يكون تركيبها ملائما وقد يكون
منافرا ويمكن ان تتركب النبضات على وجه منطبق على اصوات
موزونة من العلم الموسيقي لانا ندرك ضرب الاصبع الخشبة مطابقا
لصوت معين فيمكن ان يكون ضرب العرق كذلك ولان النبضات
اذا حصلت بينها المقاربة المعتبرة في الاتفاق في العلم الموسيقي كان
ملائما يعني اقرب الى الطبيعي لانه متى كان احدى النبضتين مثل الاخرى
بالقوة كان افعال الطبيعة اقرب الى المشابهة والعود الى النظام الطبيعي
الى ههنا كلام الخونجي وفيه ما فيه وهذا اي الاتفاق خارج عن جنس
اعتبار الاظهر عن اعتبار جنس والظاهر ان التقدم والتاخير
من الثاني الاول النظام وذلك لان النظام هو ان يكون الاختلافات
الواقعة في النبض على نمط واحد وهذا الاعتبار هو كون احوال النبض
في القوة والنبض على حال واحدة او مختلفة وذلك هو اعتبار كونها مستوية

لاء

او

او مختلفة فيكون من جنس الاستواء والاختلاف لا من جنس النظام وغير النظام
وبعبارة اخرى النبضات المنتظمة قد تكون متفقة وقد تكون غير متفقة و
المتفقة قد تكون منتظمة وقد تكون غير منتظمة فالاتفاق وعدم الاتفاق
غير الانتظام وعدم الانتظام اما الاول فلان النبضات المختلفة اذا كانت
الاولى ثلثة اجزاء والثانية اربعة اجزاء والثالثة خمسة اجزاء والرابعة
ستة اجزاء والخامسة سبعة اجزاء على الولاء كانت هذه منتظمة
لحفظها مقدار الزيادة ودورها ومتفقة ايضا لان نسبة كل واحدة
الى ما قبلها بالمثل والجزء على النسبة التي من النسب الموسيقارية المتفقة
واذا كانت الاولى ثلثة ثم خمسة ثم سبعة ثم تسعة على الولاء كانت
منتظمة لحفظها الدور ومقدار الزيادة وغير متفقة اذ لم يكن نسبة
اللاحق الى السابق من النسب الموسيقارية واما الثاني فلان النبضات
المتفقة في الاجناس الخمسة من اجناس النبض التي ذكرنا ان الاستواء و
الاختلاف يقعان فيها او الثمانية الاجناس يجوز ان يختلف في نسبة
الاختلاف او مقداره ويجوز ان يتفق فيها ايضا وعلى الاول يكون متفقا
غير منتظم وعلى الثاني متفقا منتظما واذا عرفت ذلك فاعلم ان
النسب الواقعة في الموسيقي كثيرة وليست كلها محسوسة في النبض
وذلك لان النسب الموسيقارية تحس بحس السمع وهو الطف جدا من
حس اللمس الذي به تحس نسب النبض واعلم ايضا ان اختلاف النسب
انما ينضبط اذا قدر لكل واحد من الموضوعين للنسبة كم ليسهل بذلك
مقايسة احدهما الى الآخر وليسهل اذا جعل كم من الكم المنفصل الذي

هو العدد وسمي الاول من الموضوعين للنسبة مقدما والثاني تاليا وجالينوس
يرى ان القدر المحسوس من مناسبات الوزن ما يكون على احدى هذه النسب
الموسيقارية المذكورة اما على نسبة الكل والخمسة وهو على نسبة ثلثة
اضعاف اذ هو نسبة الضعف مولفة بنسبة الزايد نصفا وهو اي الزايد
نصفا الذي يقال له نسبة الذي بالخمسة وهي ان يكون المقدم فيها ثلثة امثال
التالي كنسبة الستة الى الاثنين وهذه النسبة تحصل من تاليف نسبة الضعف
بنسبة الزايد نصفا لان نسبة الستة الى الثلثة نسبة الذي بالكل لانها نسبة
الضعف ونسبة الثلثة الى الاثنين نسبة الذي بالخمسة لانها نسبة الزايد نصفا
ونسبة الستة الى الاثنين التي هي نسبة الاطراف المولفة من النسبتين هي
نسبة الثلثة الاضعاف وذلك هو الزايد نصفا اي ضعف الثلثة الزايد
على الاثنين نصفه وهو الواحد وعلى نسبة الذي بالكل وهو الضعف
وهي ان يكون المقدم فيها زايدا على التالي بمثل كل التالي وذلك كنسبة الاربعة الى الاثنين
وعلى نسبة الذي بالخمسة وهو الزايد نصفا وهي ان يكون المقدم فيها زايدا على
التالي بمثل نصف التالي وذلك كنسبة الثلثة الى الاثنين وعلى نسبة الذي بالاربعة
وهو الزايد ثلثا وهي ان يكون المقدم فيها زايدا على التالي بثلثه وذلك كنسبة الاربعة
الى الثلثة لان زيادة الاربعة عليها بالثلث وعلى نسبة الزايد ربعا وهي
ان يكون المقدم فيها زايدا على التالي بربعه كنسبة الخمسة على الاربعة فانها تزيد
عليها بواحد والواحد اذا اضعف صار اثنين واذا ضعف ذلك صار اربعة
وهي مثل كل التالي وحاصل الكلام ان جالينوس يرى ان المحسوس في النبض
من النسب مثل ان يكون احد النبضين ثلثة اضعاف الاخرى وان يكون

احدهما

احدهما مثل ونصف الاخرى وان يكون احدهما مثل وثلث الاخرى وان يكون احدهما
مثل وربع الاخرى واعلم ان الاحسن كان ان يذكر البسايط اولا ثم يذكر ما يتالف
منها فلذلك كان ينبغي ان يقول اولا نسبة الضعف ونسبة الزايد نصفا ثم يذكر نسبة الثلثة
الاضعاف المولفة منها الا انه عدل عن ذلك ليبتدي اولا بما ظهوره اكثر ولا شك
ان التفاوت في الاختلاف كلما كان هو اكثر كان ادراك ذلك الاختلاف اكثر
فان قلت كيف تولف نسبة من نسبتين قلت هو على وجهين
احدهما ان تضرب المقدم في المقدم والتالي في التالي فتكون النسبة التي بين
مسطحيهما هي المنسبة من النسبتين مثاله مقدم نسبة الضعف اربعة و
مقدم نسبة الزايد نصفا ثلثة والمسطح الحاصل من ضرب احدهما في الاخر
اثنا عشر وتالي كل واحد من النسبتين اثنان والمسطح الحاصل منهما
اربعة فتكون نسبة الاثني عشر الى الاربعة وهي نسبة ثلثة الاضعاف
مولفة من نسبة الاربعة الى الاثنين ونسبة الثلثة الى الاثنين والوجه
الثاني في استخراج تاليف النسب ان تضع احدى النسبتين ثم تطلب
عددا تكون نسبته الى مقدمها على النسبة الاخرى فذلك العدد اذا نسب
الى تالي النسبة تكون نسبته اليه مولفة من نسبته الى مقدم النسبة الاولى
ونسبة مقدم الاولى الى تاليها مثاله وضعنا اولا نسبة الزايد نصفا وهو
نسبة ثلثة الى اثنين ثم جعلنا عددا اخر نسبته الى الثلثة نسبة الضعف
وذلك هو ستة فتكون نسبة الستة الى الاثنين مولفة من نسبة الستة الى
الثلثة ونسبة الثلثة الى الاثنين وكذلك اذا وضعنا اولا نسبة الاربعة الى
الاثنين ثم جعلنا عددا اخر نسبته الى الاربعة نسبة الزايد نصفا وهو

ستة لكانت النسبة كما قلنا واما برهان ذلك فغير لائق بهذا الكتاب ولا
بالطب ثم ان جالنوس قال وما سوى هذه النسب الخمس المذكورة فانه لا يحس
على ما اشار اليه الشيخ بقوله ثم اى بعد الزايد ربعا الا الجنس وذلك لان ما كان
منها التفاوت بين مقدمها وتاليها اقل من الزايد ربعا كنسبة الزايد خمسا والزايد
سدسا وغير ذلك فان الحس اللمسي يقصر عن ادراكه وما كان منها التفاوت بين
مقدمها وتاليها اكثر من ثلثة اضعاف فانه لو وجد البتة اذ من المستبعد ان
تخالف نبضة لنبضة تليها باكثر من ذلك لان ذلك انما يكون عند انتقال من
الامر الموجب للحالة الاولى الى الموجب للثانية في زمان اقل من زمان نبضة
اذ لو كان في زمان اكثر من ذلك لم يكن ذلك الاختلاف بين النبضة وبين التي
تليها وظاهر ان ذلك بعيد الوقوع ويمكن ان يحس نسب اخرى متوسطة
بين هذه النسب احدها النسبة المؤلفة من نسبة الذي بالاربعة بنسبة
الضعف وهي كنسبة الثمانية الى الثلثة وثانيها النسبة المؤلفة من نسبة
الزايد ربعا بنسبة الضعف وهي كنسبة الخمسة الى الاثنين وثالثها النسبة
المؤلفة من نسبة الزايد ربعا بنسبة الزايد نصفا وهي كنسبة الخمسة
عشر الى الثمانية فالحاصل ان ما ادركه جالنوس خمس نسب ثنتان
من الكبار وهما نسبة الكل والخمسة ونسبة الكل مرتين وثنتان من الاوساط
وهما الزايد نصفا والزايد ثلثا وواحدة من الصغار وهي الزايد ربعا فالكبار
لا تتعدى المحسوس منها في النبض عن نسبة ثلثة الاضعاف والصغار
لا تنقص عن المثل والربع بخلاف الموسيقي فانه يحس فيه من نسبة اربعة
الاضعاف الى نسبة المثل والثمن وانا استعظم ضبط هذه النسب بالحس

واسهله على من اعتاد درج الايقاع اى طريقه يقال خلّ درج الضب
اى طريقه لا تسلكه بين فلان ميل منتفخ والجمع الادراج ومنه قولهم
رجعت ادراجي اى رجعت في الطريق الذي جئت منه ويجوز ان يكون
جمع الدرجة والمعنى استسهله على من اعتاد درجات الايقاع ومراتبه
وتناسب النغم بالصناعة اى الموسيقية العملية ثم كان له قدرة على
ان يعرف الموسيقى اى النظري منه وهو معرفة احوال النغم واحوال
الازمنة المتخللة بين النقرات فيقيس المصنوع الحاصل في الصناعة العملية
بالتدرب والاعتياد بالمعلوم الحاصل من القسم النظري بالفكر والنظر
فهذا الانسان اذا صرف تامله الى النبض امكن ان يفهم هذه النسب التي
يدركها بالحس هذا غنى عن التفسير اذ من لم يتدرب درج الايقاع
وتناسب النغم في الصناعة الموسيقية او ان كان قد يدرب ذلك و
لكن لا يكون عنده من الفهم ما يقيس المصنوع بالمعلوم من قوة الفكر وذكاء
الاحساس ولطافة الخيال تعذر عليه ادراك هذه النسب في الموسيقى
والشيخ لا شك انه لم يمارس الايقاعات والنسب الموسيقية بالعمل
واليد لتنزه منزلته عن ذلك واستغراق زمانه فيما هو اهم واشرف
فلا جرم كان ذلك غير محتاج حاصل له ولذلك استعظم ادراكه بالحس
واما من مارس الصناعة وعنده من لطافة الخيال ما يثبت هذه
النسب ومن ذكاء الحس ما يدرك امثالها في النبض ومن العقل والفكر
ما يقيس المصنوع بالمعلوم وصرف تامله الى النبض امكن منه معرفة
هذه النسب بالحس وقد يوجد في بعض النسخ عقيب هذا الكلام المذكور

ما هذه صورته واقول ان افراد الجنس المنتظم وغير المنتظم على انه احد
العشرة وان كان نافعا فليس بصواب في التقسيم لان هذا الجنس داخل
تحت المختلف وكانه نوع منه والامام اثبت هذه الزيادة وقال
في شرحها ان وجه كونه نافعا هو ان جنس المنتظم وغير المنتظم احد
الطرفين منه اخص من احد الطرفين من جنس المختلف وغير المختلف و
لا امتناع في ادخال احدهما تحت الآخر بالتفسير الذي ذكرناه قبل ذلك
واما من وجه انه ليس بصواب فلان التقسيم بالانتظام وعدم الانتظام
تقسيم بامور عرضية لان كون النبضات متشابهة امر خارج عن ماهياتها
لانها نسب لاحقة بها والنسبة بين الشيئين خارجة عن حقيقتهما و
التقسيم بالاستواء وعدم الاستواء تقسيم بامور ذاتية والتقسيم بالامور
الذاتية لا يجوز جعله في مقابلة التقسيم بالامور العرضية هذا كلامه
ونحن نقول انا منعنا دخول كل واحد من قسمي المنتظم وغير المنتظم تحت
جنس المستوي والمختلف وان سلمنا ان المستوي والمختلف يجوز ان يكون اخص
من المنتظم وغير المنتظم ولو صح ذلك فهذا لا يكون وجه كونه نافعا بل
وجه كونه صوابا وليس بمطلوب واما الذي ذكره في بيان انه ليس بصواب
من ان الاستواء وعدم الاختلاف ذاتيان والانتظام وعدم الانتظام
خارجان عن الماهية فليس بصواب اذ كما ان النظام وعدم النظام نسبتان
عارضتان للنبضات فكذلك الاستواء وعدم الاختلاف نسبتان عارضتان
للنبضات بعد كونها نبضات ولا يكونان داخلين في حقيقة النبضات اللهم
الا اذا اعتبرت النبضات من حيث كونها مستوية ومختلفة حتى يدخل

الاستواء

الاستواء والاختلاف في حقيقتها لكن بهذا الاعتبار يدخل الانتظام وعدم الانتظام
في حقيقة النبضات المنتظمة وغير المنتظمة لامتناع تصور حقيقة النبض
المنتظم وغير المنتظم بدون تصور الانتظام وعدم الانتظام فقد ظهر
مما ذكرنا ان ما ذكره في بيان انه ليس بصواب ليس بصواب كيف وقد صرح
الشيخ بان الانتظام وعدم الانتظام داخلان تحت غير المستوي
فكيف يمكن ان يقال انه اراد بكون الافراد نافعا عدم دخوله في الجنس
تحت جنس المستوي والمختلف وانه اراد بكونه غير صواب جعل التقسيم
الذاتي في مقابلة التقسيم العرضي فظهر ان تفسير ذلك لما فسره تفسير
للكلام بضد مفهومه بل المراد من هذا الكلام لو صح انه من الاصل ظاهر
وهو ان المراد بكونه نافعا كونه مفيدا لزيادة المعرفة في احوال النبض
واقسامها لما تقرر ان تقسيم الكلي الى ما تحته من الجزئيات طريق
في استنباط احكام ذلك الكلي وجزئياته فاذا قسمنا المختلف والمستوي
الى قسمين اخرين يندرجان تحت هذا الجنس وذكرناهما مع هذا الجنس
كان استنباط احكام النبض اسهل الا انه لا يكون صوابا لما عرفت
من دخول هذا الجنس تحت جنس المختلف وجعل الخاص قسيما للعام
ليس بصواب هذا ان ثبت هذا الكلام من الشيخ والظاهر ان ذلك مدلس
اذ ليس يقتضي سياق الكلام ذكر هذه الالفاظ ههنا لان ذلك قد سبق ذكره
في موضعه الاليق بذكره المبحث الثامن عشر في انواع الجنس
الماخوذ من الوزن قال رحمه الله واما الجنس الماخوذ من الوزن
الوزن هو ان يقيس شيئا بشيء ليعرف بذلك النسبة التي بينهما وذلك يظهر

في خمسة اجناس وهي الاجناس التي ذكرنا ان ظهور الاختلاف فيها اكثر وهي جنس مقدار الانبساط وجنس كيفية قرع الاصابع وجنس قوام العرق وجنس زمان الحركة وجنس زمان السكون والقياس قد يكون بين نبضه ونبضه وقد يكون بين اجزاء نبضة واحدة ثم ما نقايس بينهما قد يكونان من نوع واحد كما نقايس زمان الانبساط الى زمان الانبساط وقد يكونان مختلفين بالنوع متحدين بالجنس كما نقايس زمان الانبساط بزمان الانقباض وقد يكونان مختلفين بالجنس ايضا كما نقايس زمان الحركة بزمان السكون وهكذا يجب ان نفهم حال الوزن فهو بمقايسة مقادير نسب الازمنة الاربعة التي للحركتين في الوقفتين واعلم ان الوزن يكون بمقايسة مقادير نسب الازمنة وغيرها لكنا اذا قايسنا مقادير نسب الازمنة كان ذلك بمقايسة مقادير الازمنة الاربعة لكن ذلك انما يمكن لمن يدرك الامور الاربعة التي هي الحركتان والسكونان وحينئذ يمكنه المقايسة بين ازمنتها قال القرشي والمقايسة بين الازمان يمكن وقوعها على عشرة اوجه احدها مقايسة زمان الانبساط بزمان الانبساط وثانيها مقايسة زمان الانبساط بزمان الانقباض وثالثها مقايسة زمان الانبساط بزمان السكون الخارج ورابعها مقايسة زمان الانبساط بزمان السكون الداخل وخامسها مقايسة زمان الانقباض بزمان الانقباض وسادسها زمان الانقباض بزمان السكون الخارج وسابعها مقايسة زمان الانقباض بزمان السكون الداخل وثامنها مقايسة زمان السكون الخارج بزمان السكون الخارج وتاسعها مقايسة زمان السكون الخارج بزمان السكون الداخل وعاشرها مقايسة زمان

السكون

العرق ٩٥

السكون الداخل بزمان السكون الداخل هذا اذا امكن للجس ادراك الامور الاربعة وان قصر الحس عن ضبط ذلك كله اي ضبط مجموع الحركتين والسكونين قال القرشي فيمكن حينئذ وقوع المقايسة بين الازمان على ثلثة اوجه احدها مقايسة زمان الحركة التي هي الانبساط الى زمان الحركة وثانيها مقايسة زمان الحركة الى زمان السكون اعني السكون في الحس وهو الا يحس حركة وذلك هو الزمان الواقع بين الانبساطين وان كان فيه حركة وثالثها مقايسة زمان السكون بزمان السكون لكن اعتبر الوزن بمقايسة زمان ما يحس من الحركة الى الزمان الذي لا يحس فيه الحركة وذلك على تقدير الاحساس بالانقباض يكون باعتبار زمان كل واحدة من الحركتين الى الزمان المتخلل بينهما وعلى تقدير عدم الاحساس بالانقباض فباعتبار مقايسة زمان الانبساط الى الزمان المتخلل بين الانبساطين على ما قال فمقايسة مقادير نسب ازمنة الانبساط الى الزمان الذي بين كل انبساطين وبالجملة الزمان الذي فيه السكون قبل ان الشيء انما يقال له انه مثلث لهذا او ربع اذا كان مثله وعلى هذا كيف يصح اعتبار النسبة بين الحركة والسكون فانه ليس مثل الحركة بل هو عدمها او ضدها على اختلاف المذهبين واجيب بان الشيخ ما جعل الوزن عبارة عن اعتبار نسبة الحركة الى السكون بل عن اعتبار نسبة زمان الحركة الى زمان السكون والزمان طبيعة متشابهة وجوده وعلى هذا يصح ان يقاس زمان الحركة بزمان السكون قال المسيحي وهذه الازمنة الاربعة تختلف باختلاف الاسنان والبلدان والفصول وانواع

التدبير مثاله نبض الصبي حركة انبساطه اسرع من حركة انقباضه لا الطول على
ما قال ابو سهل المسيحي ولان مسافة الحركة واحدة وانما كانت اسرع لان
حاجته الى جذب النسيم اشد من حاجته الى دفع البخار الدخاني وقد
عرفت العلة في ذلك عند الكلام في امزجة الاسنان واذا كان انبساطه
اسرع فيكون زمان السكون الخارج اطول لان ما ينقص من زمان الحركة
يزيد في زمان السكون وبالعكس لان الفرض ان المسافة واحدة فيكون
حينئذ لزمان حركة الانبساط الى زمان حركة الانقباض في النقصان
نسبة ولزمان السكون الخارج الى الداخل في الزيادة نسبة فالوزن
هو اعتبار تلك النسب ومقايسة بعضها الى بعض فمتى كانت هذه النسب
محفوظة قيل لهذا النبض حسن الوزن وان لم تكن محفوظة قيل له سيئ
الوزن قال جالينوس في المقالة الاولى من النبض الكبير ولا ينبغي ان يقال
لهذا الصنف لا وزن له لان كل نبض له وزن ولذلك لم يكن ضد النبض
الذي له وزن النبض الذي لا وزن له بل النبض الحسن الوزن واحد
لا ينقسم واما سيئ الوزن فانواعه ثلثة مجانب كنبض الصبي اذا
شابه نبض الشاب ومخالف الوزن اذا شابه نبض الكهل وخارج
الوزن اذا لم يشابه نبض سن من الاسنان كما لو كان مثلا مرتعدا
او مرتعشا قال المسيحي وكذا القول في نبض كل واحد من الفصول و
البلدان وانواع التدابير فان لكل منها نبضا خاصا ولذلك النبض حركات
مخصوصة وسكنات كذلك ولكل واحد منها نسبة الى غيره بالزيادة
او بالنقصان فمتى كانت تلك النسب محفوظة سمي النبض بحسن الوزن
والا

والا بردي الوزن ثم قال وفي كل واحد من هذه الاقسام العشرة الاولى
والثلثة الثانية التي ذكرهما القرشي نظر من وجهين احدهما ان مقايسة
زمان الانبساط بزمان الانبساط وزمان الانقباض بزمان الانقباض
وزمان السكون الخارج بزمان السكون الخارج وزمان سكون الداخل
بزمان سكون الداخل لا يصح لانا قد قلنا ان لكل واحد من الاسنان و
البلدان والفصول وانواع التدبير نبضا خاصا كما في نبض الصبي واذا كان كذلك
فكيف يصح ان يقال ان زمان انبساطه يزيد على زمان انبساطه الثاني
او زمان انقباضه على زمان انقباضه الثاني وكذلك القول في زماني
السكون الخارج او زماني الداخل المتشابهين فانه ان لم يكن زمان
الانبساط الاول كزمان الثاني ولا زمان الانقباض الاول كزمان الثاني
ولا زمان السكون الخارج الاول كزمان نظيره الثاني ولا زمان السكون
الداخل الاول كزمان الداخل الثاني لم يكن لكل واحد من الاسنان نبض
خاص وتبطل القاعدة المذكورة وان كان زمان كل واحد واحد من
الانبساطين او الانقباضين مثل الآخر وكذا السكونين لا يقال له حسن
الوزن لان حسن الوزن معناه ان يكون في كل واحد من انواع الحركات
المذكورة والسكنات زيادة على الآخر ولتلك الزيادة نسبة الى غيره
المزيد عليه فمتى كانت هذه النسبة محفوظة قيل لمثل هذا النبض حسن
الوزن ومتى لم تكن محفوظة قيل سيئ الوزن واذا كان كذلك فما عدا
هذه هو المعتبر والمتفق عليه وثانيهما ان مقايسة زمان الانبساط بزمان
الانقباض وزمان الانبساط بزمان السكون الخارج او الداخل يغني عن

العكس لانه متى كان كل منهما زائدا على الاخر وناقصا منه لم يكن ذلك العكس يجدى
فايدة لانه ليس فيه تغير لا في جانب الزيادة ولا في جانب النقصان وكذلك
مقايسة السكون الخارج بالداخل وغير ذلك من المقايسات التي ذكرها وذكر
عكسها هذا ما قاله على العشر الاولى قال ويرد على الثلثة النظران المذكوران
هذا ما ذكره وفي النظرين نظران اما في الاول فلانا لا نسلم انه لو زاد انبساط
نبض الصبى على انبساطه الثاني لم يكن للصبى نبض خاص لان لنبض الصبى عرضا
يحده طرفا افراط وتفريط فما دام يتحرك في ذلك العرض وكان نسبة احد
الزمانين الى الاخر مثل المعتدل اذا كان في ذلك السن كان جيد الوزن
ويكون النبض في جميع هذه الانتقالات على ما يقتضى سن الصبى ولا
يخرج باختلاف زماني انبساطين او انقباضين عن مقتضى السن
سلمناه لكن لا نسلم ان حسن الوزن انما يكون اذا كان كل الحركات والسكونات
مختلفه بل انما يكون اذا لم يكن الكل متفقه والا وجبت السامة كما عرفت
فعلى هذا يجوز ان يكون بعض النسب التي بين الازمنه متفقه وان لم يكن
من النسب الموسيقاريه ولها نفع في الطب فانه اذا كان زمان ادخال
الهواء بالانبساط مثل زمان اخراج الدخان بالانقباض علم ان الحاجه
الى التطفيه مثل الحاجة الى التنقية وقد تقدم مثله واما في الثاني فلانه
ما ذكر في العشر عكس مقايسه تغني اصلها عن ذلك الاصل وفي فساد
النظرين في العشر تعرف فسادهما في الثلثه ولما كان الوزن عند الاطبا
عبارة عن مقايسة زمان احدى الحركتين بزمان الحركه الاخرى او احدى
او زمان احد السكونين بزمان السكون الاخر او زمان احدى الحركتين
بزمان

بزمان الحركه الاخرى او زمان احد السكونين بزمان السكون الاخر او زمان
احدى الحركتين بزمان احد السكونين او بالعكس قال من الذين يدخلون في
هذا الباب اي باب الوزن مقايسة زمان الحركة بزمان الحركة وزمان
السكون بزمان السكون فهم يدخلون بابا اي باب الاستواء والاختلاف
في باب اي في باب الوزن على ان ذلك الادخال جائز ايضا غير محال
الا انه غير جيد قال الامام في تقريره وذلك لانا لو اعتبرنا زمان احدى
الحركتين بالاخرى فذلك يكون اعتبار اختلاف الحركتين واستوائهما في السرعه
والبطوء ولو اعتبرنا زمان احد السكونين بالاخر فقد اعتبرنا الاستواء
والاختلاف فحينئذ يكون قد ادخلنا جنس الاستواء والاختلاف
في جنس الوزن وذلك هو المعنى من ادخال باب في باب هكذا صحح
الامام هذا الكلام وفيه نظر من وجهين احدهما ان المراد من الاستواء
على ما فسر الشيخ تشابه نبضات او اجزاء نبضة او اجزاء جزء واحد
من النبضة في الامور الخمسة او الثمانية والزمان خارج عن هذه الامور
كلها او جلها فلا يلزم من تشابه الحركتين في الزمان استواؤهما في الخمسه
او الثمانيه ولا من اختلاف الحركتين فيه اختلافهما وكذا من استواء زمان
السكونين واختلافهما لا يلزم تشابه والاختلاف وثانيهما ان اعتبار
احدى الحركتين بالاخرى في الجنس الماخوذ من الاستواء والاختلاف
هو اعتبار تشابههما واختلافهما من غير مقايسه الى المعتدل واعتبار
احدى الحركتين بالاخرى في جنس الوزن هو اعتبار المقايسه الى المعتدل
اي نسبة زمان احدهما الى الاخرى هل هي مثل نسبة زمان احدهما

الى الاخرى في المعتدل او على خلاف تلك النسبة من غير اعتبار انهما متشابهان
او مختلفان في الامور الخمسة او الثمانية ولهذا قال القرسي هذا الكلام
من الشيخ لا يستقيم وذلك لانه ظن ان مقايسة زمان الانبساط بزمان
الانبساط هو بعينه اعتبار الاستواء والاختلاف في السرعة ولاجل
ذلك جعل مقايسة الازمنة اذا قصر الحس عن ادراك الامور الاربعة
صنفا واحدا وهو مقايسة مقادير نسب زمان الحركة الى الزمان
الذي بين الانبساطين وليس الامر كما ظنه وذلك لانه فرق بين اعتبار
الاستواء والاختلاف في السرعة وبين مقايسة زماني الانبساطين
فان مقايسة مقادير ازمنة الانبساطين هو ان ننظر ما نسبة احدهما
الى الآخر وهل هي نسبة الضعف مثلا او الزائد نصفا او غير ذلك وذلك لا
محالة خارج عن الاستواء والاختلاف والنظام ومقابله هذا كلام

نسب مع

المعترض على كلام الامام وفيه نظر من وجوه اما اولا فلان الزمان
وان كان خارجا عن بعض هذه الامور فلا يضر اذا كان داخلا في بعضها
كالسرعة والبطوء فاذا تساوى زمانا الحركتين استوتا في السرعة وان
اختلفتا اختلفتا فيها واما ثانيا فلانه لا يلزم من تشابه الحركتين في الزمان
استواؤهما في الامور الخمسة او الثمانية فلم يدع احد هذا اللزوم حتى يقال
انه لا يلزم واما ثالثا فلان المذكور في الوجه الثاني هو فرق بين اعتبار
احدى الحركتين بالاخرى في جنس الاستواء والاختلاف وبين اعتبار
احديهما بالاخرى في جنس الوزن بان الاول غير مقيس بالنسبة الى المعتدل
والثاني مقيس بالنسبة اليه فان اراد انهما واحد بالذات ومختلفان بالاعتبار

حتى يلزم ادخاله فيه في باب فهو فاسد لانهما مختلفان بالذات وان اراد
غيره فلا يضر واما رابعا فلانا لا نسلم ان الشيخ ظن ان مقايسة زمان
الانبساط بزمان الانبساط هو بعينه اعتبار الاستواء والاختلاف في
السرعة ولئن سلمنا انه ظن ذلك فلا نسلم ان الامر كما ظنه لان الوزن
لا يمكن ان يعتبر الا في نسبة زمان الحركة الى زمان السكون لان النسب
الموسيقارية يمكن ان يقع في الوزن بهذا التفسير لان هذه النسبة في
المعتدل يمكن ان يكون احدى تلك النسب والمكن ان يقع في النسب الوزن
المعتبر باعتبار زمان الحركة الى زمان الحركة وزمان السكون بزمان
السكون لان المعتدل لا يختلف نبضه بل يستوي واذا استوى زمانا
الحركتين والسكونين فيكون نسبتهما نسبة التساوي وهي خارجة عن
النسب الموسيقارية فظهر مما ذكرنا ان غير نسبة زمان الحركة الى زمان
السكون سواء كان نسبة زمان الحركة الى زمان الحركة باي اعتبار
كان او نسبة زمان السكون الى زمان السكون لا يمكن ادخاله في باب
الوزن لان غير تلك النسبة من باب الاستواء والاختلاف فافهم
هذه المسألة على هذا الوجه واعتبرها مما يجيء من الكلام ولا يخفى بعد
ذلك معنى قول الشيخ والوزن هو الذي يقع فيه النسب الموسيقارية
يريد النسب التي ذكرناها في المبحث المتقدم ويشبه ان يكون ذكره للنسب
والمشابهة بين النبض والموسيقار وهو بعد هذا الكلام اذ لا معنى لذكر ذلك
في جنس النظام وغير النظام ويشبه ان يكون من قوله واما الجنس المأخوذ
من الوزن الى ههنا كان مكتوبا على الهامش الى الحاشية فخرج على

انه يكون معتمدا على ذلك فنقله النساخ الى هاهنا على سبيل الغلط هكذا قاله
القرشي وارتضاه المسيحي ويمكن ان يجاب عنه بانه لا غلط ولا تحريف
وذلك لان الشيخ لما فرغ من بيان جنس المنتظم وغير المنتظم واراد ان يشرع
في بيان جنس الوزن مهّد له مقدمة وقال ينبغي ان نعلم ان في النبض
طبيعة موسيقارية ولما فرغ من المقدمة بيّن اعتبار الوزن ثم عرّف
الوزن وبيّن الجيد والردي منه وهو كلام منتظم مرتب لا غلط فيه
ولا تحريف ولا تقديم ولا تاخير قال الامام في تفسير الوزن بما ذكره
شك لانه خصص الوزن بمقايسة زمان الحركة بزمان السكون والنسب
الموسيقارية انما تحصل بمقايسة زماني الحركتين وزماني السكونين فكيف
يمكن ان تختص النسب الموسيقارية بالوزن ثم قال ولعله ذكر ذلك في
الوزن هاهنا على مذهب من يُدخل مقايسة ازمنة الحركات وازمنة
السكنات في الوزن وهو حق ولا حاجة الى هذا الاعتذار فان النسب
الموسيقارية تقع بين الجميع اي بين زماني الحركتين وبين زماني السكونين
وبين زماني الحركة والسكون واذا كان كذلك جاز ان يفسر الوزن بانه الذي
تقع فيه النسب الموسيقارية وبانه الذي يقاس فيه زمان الحركة بزمان
السكون لان النسب الموسيقارية تقع فيه لجواز ان يكون زمان الحركة ثلثة
امثال زمان السكون او مثل ونصفا او مثل وثلث او مثل وربع و
قال الخونجي هذا التفسير يناسب اعتبار احدى الحركتين بالاخرى لان النسب
في الموسيقى هو باعتبار مقايسة بعض الحركات بالبعض
فالصحيح في الوزن هو مقايسة زمان احدى الحركتين بالاخرى اذ تقع

ذلك

ذلك في الطب اكثر من حيث انه اذا كان زمان الانبساط اكثر من زمان
الانقباض بالنسبة الى ما هو في المعتدل دل على ان الحاجة الى الترويح
اكثر من الحاجة الى التنقية فدل على حرارة ساذجة وعلى قلة امتلاء
ولو كان الامر بالعكس دل على ان الحرارة اقل والامتلاء اكثر ثم قال وان
الصحيح في مقايسة زمان الحركة بزمان الحركة فلا يكون مراد
الشيخ من الوزن الذي فسّره الوزن المراد في الطب بل الوزن المراد
في الموسيقى اي الوزن موضوع اولا لهذا المعنى وبينه وبين المعنى الذي
ذكرناه هاهنا مناسبة فنُقل اليه وفيه نظر لان تاليف النسب في الموسيقى
وان كان يكون باعتبار مقايسة بعض الحركات ببعض فقد يكون ايضا
باعتبار مقايسة السكونات بعضها ببعض وباعتبار مقايسة ازمنة
الحركات بازمنة السكونات وبالعكس فلا يكون اذن الصحيح في الوزن
هو مقايسة احدى الحركتين بالاخرى وان كان الصحيح ذلك فيجوز ان
يكون المراد بالوزن المفسّر هو هذا الوزن ويصح لان نسبة زمان
احدى الحركتين الى زمان الاخرى مما تقع فيها النسب الموسيقارية
لا الوزن المراد في الموسيقى على الوجه الذي قال الخونجي اذ ليس في
لفظ الشيخ ما يشعر بذلك مع انه لا حاجة الى ذلك كما عرفت قال
السامري الراي المشهور في الوزن هو نسبة الازمنة الاربعة التي
للحركتين والسكونين بعضها الى بعض والوزن على هذا الراي ينقسم
الى عشرة انواع لما عرفت ان التركيب بين الاربعة عشر واما
من لم يدرك الانقباض فيكون لكل نبضة زمانان زمان حركة وزمان

الوزن صح

سكون ولكل من الزمانين مقدار ونسبة الى الآخر فالوزن هو اعتبار تلك النسبة
وذلك بان نقيس زمان الحركة بزمان السكون وبالعكس ومن جعل قياس ازمنة
الحركات والسكنات بعضها الى بعض نسبة وزنية فينبغي ان لا نتعدى قياس
الحركة الداخلة بالحركة الخارجة اي حركة الانبساط بحركة الانقباض وبالعكس
ولا نتعدى قياس السكون الداخل بالسكون الخارج وهذا معنى ما قال الفاضل
جالينوس في المقالة الاولى من النبض الكبير والاشارة اليه لكن القياس هنا هي
ما كانت من جنس واحد بان نقاس زمان الانبساط بزمان الانقباض والسكون
الداخل بالسكون الخارج فهذه هي الاشياء المتجانسة ثم اورد سوالا واعتبر
في الوزن قياس حركة الى حركة وسكون الى سكون انه يدخل في الوزن
ما ليس منه لانك ان اعتبرت قياس حركة الى حركة فلا يخلو اما ان نعتبر مقدار
الحركة الى مقدار فيكون من ذلك العظيم والصغير او كيفية الحركة الى
كيفية الحركة فيدخل السريع والبطي وكذلك في باب السكون يدخل التواتر
والمتفاوت في الوزن فهذا معنى كلام الشيخ بدخلون بل في باب ومعنى
قوله ان هذا الادخال غير جيد الا انه جايز هو ان اعتبار احدى الحركتين
بالاخرى انما هو بانها مساوية لها في العظم والصغر او السرعة او مخالفة
لها وكذلك اعتبار احد السكونين بالآخر انما هو بانه مساو في التواتر والتفاوت
او مخالف فلو ادخلنا هذين الاعتبارين في الوزن لكنا قد ادخلنا في
جنس الوزن ما كنا ادخلناه اولا في جنس الاستواء والاختلاف وهذا غير
جيد لكنه جايز من حيث ان اعتبار دخولها تحت الاستواء والاختلاف
مغاير لدخولها في الوزن وبيان ذلك انا اذا اعتبرنا في الوزن قياس زمان
الحركة

له مو

الحركة الى زمان الحركة وفي السريع والبطي كيفية الحركة لا مجرد قصر الزمان
وطوله وفي العظم والصغير مقدار الحركة لا زمانها وان كانت الحركة لا تكون
الا في الزمان بقي الكلام في المتواتر والمتفاوت لان لقايل ان يقول اعتبار
السكون في التواتر والتفاوت هو بعينه اعتبار الوزن لانه يعتبر فيه قصر
الزمان وطوله لانه ان كان الزمان قصيرا كان متواترا وان كان طويلا
كان متفاوتا وهذه نسبة واقعة بين الزمانين وهو الوزن فان قيل
الفرق هو ان في التواتر والتفاوت اعتبر قصر الزمان وطوله وفي الوزن
اعتبر نسبه واقعه بين مقادير الازمنه وهذا الاعتبار غير الاعتبار
نجاب بان النسبة الواقعة بين مقادير الازمنة اعم فيندرج فيها نسبة قصر
الزمان وطوله فيعود المحذور وهو دخول المتواتر والمتفاوت في الوزن
فان قيل ان اعتبار التواتر والتفاوت من مقولة الكم واعتبار النسبة
الواقعة في الوزن من باب المضاف فهما غيران فالجواب ان نجعل
هذه القضيه جزئية وهو ان بعض الحركة في الوزن نقاس بحركة وبعض
السكون بسكون هذا كلامه بالفاظه وفيه نظر لان كلام جالينوس صحيح
لا يرد عليه شيء لان حاصله ان من لا يعتبر في الوزن نسبة زمان الحركة
الى زمان الحركة ولا نسبة زمان السكون الى زمان السكون بل يعتبر
نسبة الحركة الى الحركة والسكون الى السكون يلزمه ادخال باب هو باب
العظم والصغر والتواتر والتفاوت في باب هو باب الوزن وهو كلام صحيح
واما من يعتبر نسبة زمان الحركة الى زمان الحركة وزمان السكون بزمان
السكون لا السكون فلا دخل باب في باب على ما قاله الشيخ لانه من اقسام

كلامه م

الوزن واذا كان كذلك فكيف يكون معنى كلام الشيخ ما ذكره جالينوس بل هما
متنافيان اذ عند جالينوس ان لم يعتبر الزمان يلزمه ادخال باب في باب
وعند الشيخ ان لم يعتبر ذلك لزمه لا ادخال في بل احدهما في الآخر والى قوله
اجاب بان النسبة الواقعة بين مقادير الازمنة اعم فيندرج فيها نسبة
قصر الزمان وطوله لا الى التحته لان المراد من النسبة الواقعة بين مقادير
الازمنة هي النسب الموسيقارية الموجودة في النبض وهي ثلثه لا مثال
والضعف ومثل ونصف ومثل وثلث ومثل وربع ونسبة قصر
الزمان وطوله لا تندرج فيها والى قوله فالجواب المحرر الى آخره هذيان
محض اذ الحركة في الوزن تقاس بحركة والسكون فيه تقاس بسكون والا
لزم ادخال باب في باب اي بعض مرض من الحركة والسكون بل
المعتبر في الوزن هو اعتبار النسب الواقعة بين الازمنة فظهر بطلان
جميع ما ذكره وقد عرفت ما هو الحق فيه واذا علمت ذلك فاعلم ان
الجنس الماخوذ من الوزن ينقسم اولا الى نوعين لان الوزن اما ان يكون
طبيعيا ويسمى جيد الوزن او لا يكون كذلك ويسمى ردى الوزن وسيء
الوزن وانواع الردى الوزن ثلثة لانه اما ان لا يشبه وزنا طبيعيا
لسن البتة ويسمى الخارج عن الوزن والبعيد عن الوزن او يشبه وزن
سن ما فاما ان يكون ذلك السن سنا يلي سن صاحبه او لا يكون و
الاول يسمى المتغير الوزن والمجاوز الوزن وقد يسميه بعضهم بالخارج
عن الوزن والثاني يسمى المباين الوزن وقد يسميه بعضهم بمجانب الوزن
وبعبارة اخرى جيد الوزن هو الذي يكون نسبة احد الزمانين الى الآخر

مثل

مثل ما في سن من الاسنان في المعتدل والا يكون مشابها لشيء من
اسنان المعتدل كان ذلك خارج الوزن وان كانت مشابهة لشيء من
اسنان المعتدل فاما ان يكون شبيهة لسن يلي سن صاحبه او لسن
لا يلي سن صاحبه الى اخره والى ما ذكرنا اشار بقوله ونقول النبض
اما ان يكون جيد الوزن واما ان يكون ردي الوزن والردي
الوزن انواع ثلثه احدها المتغير الوزن ومجاوز الوزن وهو
الذي يكون وزنه وزن سن يلي سن صاحبه كما يكون للصبيان
وزن نبض الشبان والثاني مباين الوزن كما يكون للصبيان
وزن نبض الشيوخ والثالث الخارج عن الوزن وهو الذي
لا يشبه في وزنه نبضا من نبض الاسنان بان يكون مرتعشا
او مرتعدا مثلا وخروج النبض عن الوزن اكثره يدل على
حال تغير حال عظيم وذلك لانه كلما كان خروج الوزن اكثر
كان مزاجه ابعد عن مقتضى ذلك السن الذي فيه ويدل على ذلك
تغير عظيم لا سيما اذا كان خارج الوزن قال الامام ولنختم هذا
الفصل بفروق اربعة ولحن لما التزمنا ان نورد جميع ما اورده
الشارحون تابعناه واوردناه وان كان من المحتمل ان يكون بعضها
قد تكرر وبعضها ما يتكرر في موضع الفروق اذ لا مناسبة لذكر هذه
الفروق في هذا المقام الاول الفرق بين الصلب والقوي
وذلك بان القوي هو الذي له قوة ان يغمز اليد الجاسة والصلب
هو الذي له قوة ان لا ينغمز عن اليد الجاسة واحدهما غير الآخر

وقد ينفك كل واحد منهما عن الآخر مثل ان الريح والماء النازل لهما قوة
الدفع وليس لهما قوة عدم الاندفاع فهما مع قوتهما ليس لهما صلابة وكذلك
بالعكس مثل ان الحجر الواقف وسائر الاجسام الواقفة الصلبة كالحديد
ونحوه لها قوة عدم الاندفاع والانغماز وليس لها قوة الدفع فهي في تلك
الحالة صلبة غير قوية ولان الصلب يرض من يزيل والقوي يزيل من
غير ان يعرض الثاني الفرق بين العظيم والقوي لوقوع التشابه
بينهما واضح اذ يمكن الاحساس بالعظم بالبصر كما يشاهد في المهزول
من تحدب كثير في العرق عند انبساطه ولا يمكن الاحساس بالقوي
بالبصر بل بالمصافحة فالقوي هو الذي يدفع اليد في غير اعتبار ما يلقى من
الاصابع والعظيم هو الذي يلقى من الاصابع شيئا كثيرا من غير اعتبار انه
يدفع اليد او لا يدفعها الثالث الفرق بين الصغير والسريع اذ قد
يشتبهان من حيث انه يقل زمان الحركة فيهما والفرق ان السريع
قد يكون مع قلة زمانه مسافته كثيرة والصغير لا يتصور ان يكون مسافته
كثيرة لكن قد يكون زمان حركته كثيرا والسريع لا يتصور فيه ذلك الرابع
الفرق بين العظيم والممتلي فانهما قد يشتبهان من حيث اشتراكهما في كثرة
ما يلقى اليد منهما والفرق ان الممتلي اصبر على الغمز من العظيم ويشارك
القوي ايضا في مصابرة الغمز والفرق بينهما ان الممتلي اذا غمزت عليه
وجدت العرق كانه تنحى شيء من موضع الغمز الى جانبيه كما تشاهد
في الزق المنفوخ عند الغمز من انحطاط موضع الغمز واشراف جانبيه
والقوي لا يوجد فيه ذلك والفرق بين العظيم والممتلي ان كثرة ما يلقى

من

من اليد في العظيم بالحركة لا بجرم العرق وفي الممتلي بجرم العرق لا بالحركة
وهو واضح واذا عرفت ذلك فاعلم ان جالينوس ذكر في المقالة الاولى من
النبض الكبير المناسبة الموجودة بين جنس الوزن وجنس التواتر والتفاوت
في النبضة الواحدة في اجزاء شتى من العرق وقال ان اجزاء الشريان
في النبضة الواحدة اما ان تتحرك معا وتسكن معا وتبتدئ بالحركة الثانية
معا او لا تكون كذلك والاقسام ثمانية احدها ان يكون معا معا معا والثاني
ان يكون معا معا غير معا والثالث ان يكون معا غير معا معا والرابع ان
يكون معا غير معا غير معا والسادس ان يكون غير معا معا معا والسادس
ان يكون غير معا معا غير معا والسابع ان يكون غير معا غير معا معا
والثامن ان يكون غير معا غير معا غير معا وانما احتيج الى ذكر مبدا
الحركة الثانية ليتحدد به زمان السكون من الطرف الآخر اذ هو متحدد
الاول بانقضاء الحركة الاولى فيصير متحددا في طرفيه وقال في التركيب
الاول معا معا معا اي يبتدئ فيه اجزاء الحركة الاربعة معا وتنتهي
معا وتبتدئ بالحركة الثانية معا وكذلك تاويل لفظة معا في كل قسم ومنه
يعلم تاويل لفظة غير معا فاذا وضعت هذه التراكيب الثمانية في مقادير
ازمان السكون خاصة تعرف منها التساوي في التواتر والاختلاف
فيه حتى اذا كانت المقادير متساوية قال متساو او متفق في التواتر والتفاوت
واذا كانت مختلفة قال هو مختلف في التواتر والتفاوت والناظر في نسبة
ازمان السكون المذكورة الى ازمان الحركة التي قبلها ان وجدها النسبة المتوقعة
من ذلك النبض طبعا في سنه قال هو حسن الوزن وان وجدها لا على

تلك النسبة فاما هو سبق الوزن فالاول وهو معًا معًا معًا متفق في الجنسين
اما في التواتر فلتساوي ازمنة السكنات لسكونها معًا ولم تحركها معًا واما
في الوزن فلان زمان الحركة والسكون لكل جزء مساو لزمان الحركة
والسكون للجزء الآخر والثاني وهو معًا معًا غير معًا مختلف في الجنسين
لان الحركات الاول متفقه والسكنات مختلفه واذا اختلفت السكنات
بطل الاتفاق في التواتر وكذا في الوزن لانه لا تتم اذا قيست حركات
متفقه بسكنات مختلفه لان نسبة كل حركة الى سكونها غير نسبة الحركة
الاخرى الى سكونها والثالث وهو معًا غير معًا معًا مختلف في الجنسين
لان نهاية الحركة الاولى مختلفة وبداية الثانيه متفقه فيختلف
زمان السكون بالضرورة واذا اختلف زمان السكون بطل الاتفاق
في التواتر والوزن ولنفرض بطريق المثال ان مبلغ زمان الحركة
عشر ساعات ولكن الجزء الاول تحرك ساعة وسكن تسعة
والثاني تحرك ساعتين وسكن ثمانية والثالث تحرك ثلثا وسكن
سبعًا ولاختلاف زمان السكون سقط الاتفاق في التواتر وكذا
في الوزن لان نسبة الواحد الى التسعة ليست كنسبة الاثنين الى
الثمانيه والرابع وهو معًا غير معًا غير معًا يمكن ان يتفق في
الجنسين وذلك انا اذا فرضنا الاجزاء ابتدأت بالحركة معًا ولم
تسكن معًا حتى يكون الجزء الاول قد تحرك واحدًا والثاني اثنين
والثالث ثلثا وكلها تسكن خمس ساعات ولا تبتدي بالثانيه معًا
لكن الجزء الاول يبتدي من السابعة والثاني من الثامنه والثالث

من

من التاسعة فيتفق في التواتر لتساوي ازمنة السكونات ويختلف في
الوزن لاختلاف نسبة زمان الحركة الاولى الى زمان سكونها فاما ان
كان الجزء الاول تحرك ساعة وسكن ساعتين والثاني تحرك ساعتين
وسكن اربعة والثالث تحرك اربع ساعات وسكن ستا فيختلف في
التواتر لاختلاف ازمنة السكون ويتفق في الوزن لان نسبة الواحد
الى الاثنين كنسبة الاثنين الى الاربعة والخامس غير معًا معًا معًا يتفق
في جنس التواتر لتساوي فيه ازمنة السكنات ويختلف في جنس
الوزن لاختلاف ازمنة الحركات وتساوي ازمنة السكنات فلا تكون
نسبة كل حركة الى سكونها متساوية والسادس غير معًا معًا غير معًا
وهذا لا يتفق في الجنسين اما في التواتر فلاختلاف ازمنة السكنات
واما في الوزن فلاختلاف ازمنة الحركات والسابع غير معًا غير
معًا معًا لا يتفق في شيء من الجنسين لان زمان السكون فيه يختلف
ان اتفقت الحركة الاولى مثال ذلك ان نفرض الجزء الاول ابتدأ بالحركة
في الساعة الاولى والثاني في الثانيه والثالث في الثالثة والرابع في
الرابعة وتحركت باسرها وسكنت وابتدأت معًا بالحركة الثانية
ولتساوي الحركات الاول واختلاف سكوناتها يمتنع وجود وفاق
في الجنسين جميعًا لما عرفت والثامن غير معًا غير معًا غير معًا
فهو قد يتفق في جنس الوزن والتواتر مثال ذلك ان تتحرك الحركة الاولى
في الساعة الاولى والثانيه في الثانيه والثالثة في الثالثة والرابعة في
الرابعة وتتحرك باسرها ثلث ساعات وتسكن ساعتين وتبتدي بالحركة

الثانية على اختلاف فلتساوى ازمنة السكون يعرض في التواتر ولان نسبة زمان
كل حركة الى زمان سكونها كنسبة الحركة الاخرى الى سكونها قال جالينوس واعلم ان
هذه المناسبات توجد اذا اخذنا النبضة تتم بحركة واحدة وسكون واحد
ومثلها توجد عندما نفرض النبضة مولفة من حركتين وسكونين قال
رحمه الله الفصل الثاني في النبض المستوي والمختلف لما كانت انواع
جنس الاستواء والاختلاف كثيرة خصص الشيخ لها هذا الفصل والذي
بعده وقال يقولون اي الاطباء القائلون بادراك هذه الامور ان النبض
المختلف اما ان يكون اختلافه في نبضات كثيرة او نبضة واحدة و
المختلف في نبضة واحدة اما ان يختلف في اجزاء كثيرة اي في موضع
اصابع متباينة او في جزء واحد او في موضع اصبع واحدة وهذا ظاهر
غني عن البسط واما قوله والمختلف في نبضات كثيرة فيفتقر الى بسط
وذلك لان اقسامه ثلثة لانه اما ان يكون اختلافه في النبضات متدرجا
او لا يكون والمتدرج اما ان يكون في تدرجه جاريا على الاستواء او لا يكون
والذي يكون اختلافه اما متدرجا لكنه غير جار على الاستواء كلاهما
لا ينضبط اقسامها فلذلك اقتصر الشيخ على ذكر القسم الاخير وهو المتدرج
في اختلافه الجاري في تدرجه على الاستواء وعلى بيان اقسامه وقال
منه المختلف المتدرج الجاري على الاستواء وهذا على قسمين لان تدرجه
اما ان يكون من حالة الى ان يزيد منها والى ان ينقص بعدد واستواء بان يكون زيادة
الاولى على الثانية او نقصانها منها كزيادة الثانية على الثالثة او نقصانها منها
على هذا ولسنا نعني بان يزيد او ينقص ههنا ما يختص بجنس المقدار بل ما
يعم

غير متدرج اصلا

يعم كل جنس يقع فيه زيادة ونقصان فلا يخرج من ذلك سوى ثلثة اجناس
وهي جنس الاستواء والاختلاف وجنس النظام وغير النظام وجنس الوزن
وقول الشيخ او متراجعا من صغره انما هو على سبيل المثال لا انه مختص
بالعظم والصغر ولا شك ان ما يكون تدرجه الى الزيادة في الحالة التي
هي افضل والنقصان في الحالة التي هي اردى فلا بد من انتهائه الى الامر
الطبيعي في ذلك واما ما يكون تدرجه الى الزيادة في الحالة التي هي اردى
والنقصان في الحالة التي هي افضل فلا يلزم ان ينتهي في ذلك بل قد يبلغ الى
ان يبطل النبض بالكلية فلذلك يكون هذا على قسمين لانه اما ان ينتهي
الى حالة او لا ينتهي ولم يذكر الشيخ هذا لانه ليس بعام لكل زيادة ولكل
نقصان وما ينتهي الى حالة ما فهو ينقسم الى قسمين لانه اما ان يبقى على
تلك الحالة او يفارقها ولم يذكر الشيخ الباقي على تلك الحال لان ذلك لا يصير
مختلفا وكلامه فيما هو بعد مختلف والذي يفارقها على قسمين لانه
اما ان يفارقها الى الجهة التي ابتدا منها او الى الزيادة على الغاية التي
انتهى اليها من زيادة او نقصان ولم يذكر الشيخ هذا القسم لان ذلك في
الحقيقة يكون باقيا على تدرجه ولم ينته بعد لكن تدرجه اختلف
وكلامه انما هو فيما يكون تدرجه على الاستواء او لان تفسيره للمتدرج
الجاري على الاستواء لا يحتمله هذا والذي يفارق تلك الحالة الى
الزيادة في الغاية التي انتهى اليها على قسمين لانه اما ان ينقطع ذلك بعد
ان يقف او لا يكون والذي يفارقها الى الجهة التي ابتدا منها على قسمين
لانه اما ان يكون انتقاله الى تلك الجهة بتدرج او بغير تدرج والمنتقل

اليها بتدريج اما ان يكون تدرجه في ذلك متشابها او لا يكون والمنتقل بتدريج
متشابه اما ان يكون تدرجه متشابها للتدريج الذي في المأخذ الاول او
لا يكون وعلى هذه الاقسام كلها اما ان يكون ذلك بعد وقوف على الغاية التي
انتهى اليها او لا يكون ولم يذكر الشيخ هذا التقسيم الاخير لما ذكرناه في التفسير
وعلى كل واحد من هذه الاقسام فاما ان يكون عوده الى تلك الحالة التي فارقها
او لا فقط او يجاوزها او يقصر عنها دونها والذي يقصر دونها اما ان ينقطع
عنها الحركة تقع فيه حيث يتوقع فيه سكون او يسكن حيث يتوقع فيه
حركة او لا يكون كذلك بل اما ان يقف على الحالة التي ينتهي عندها سواء كانت
محمودة او مذمومة او يرجع فيتحقق فهذه اقسام الاختلاف في نبضات
والى بعض هذه الاقسام اشار بقوله وهو ان تأخذ في نبضة منتقل
الى ازيد منها او انقص لان الطبيعة قد يتدارك بالحركة من نبضة ما اما
عظيمة او صغيرة ثم تأخذ في الصغر او في العظم على تدريج متشابه وينتهي
الى حد ولذلك يسمى ذنب الفار لان احد طرفيه دقيق والآخر غليظ
ويستمر على ذلك النهج اي نهج الازدياد والانتقاص على وتيرة واحدة
بنظام واحد من نسبة واحدة او مقدار واحد او غيرهما مما يحتمل الزيادة
والنقصان حتى يوافي اي ينتهي غاية في النقصان اي ان كان المبدأ
من العظم او غاية في الزيادة اي ان كان المبدأ من الصغر متدرج متشابه
اي حافظ لنظام واحد كما ذكرنا منقطع اي ما كان يستمر عليه من
الازدياد والانتقاص لما دفعة واشار اليه بقوله عائدا الى العظم الاول
واما متدرج بتدريج يسير اعلى ما يشعر به قوله او متراجعا وهو

الرجوع

الرجوع عن ذنب الفار من صغره وهذا وان كان مشعرا بان الانتهاء لا
يكون الا عند حد معين في الصغر حتى يعود الى العظم الاول دفعة او
يتراجع اليه بالتدريج وذلك يدل على انه يجب ان يكون الاخذ من العظم
الى الصغر وقد قال انه يكون بالعكس ايضا لكن الجواب عنه ما تقدم
وهو ان ذلك ذكره في احد القسمين بطريق المثال حتى يظهر في القسم
الاول ويعرف به انه قد ينقطع عائدا الى الصغر الاول او متراجعا
من عظمه بالتفصيل الذي ذكره في هذا القسم تراجعا متشابها وفي
بعض النسخ متشابها وهذا اولى من وجهين احدهما انه اوفق مع قوله
مخالفا وثانيهما لوجود اللام في قوله للمأخذ في الحالين جميعا اي في حال
الرجوع من العظم الى الصغر او من الصغر الى العظم للمأخذ الاول وذلك
بان يكون عوده على مثل الاختلاف الاول او مخالفا اي للمأخذ الاول
وذلك بان لا يكون عوده على مثل الاختلاف الاول بل على ما هو ازيد
او انقص منه او بعد ان يكون متوجها من ابتداء بهذه الصفة الى انتهاء
بهذه الصفة اي ليس من شرط هذا القسم الا ان يأخذ من حد في الزيادة
الى حد في النقصان او بالعكس بالتدريج على الاستواء حتى يكون النبض
ذنب الفار مع تجويز ما ذكرنا من عودها دفعة وتراجعها متدرجا
على تلك الاختلافات او على غيرها الى سائر التفاصيل التي ذكرناها
وربما وصل اي بعد التراجع الى الغاية اي الى قصدها وهي الى ابتدائه
منها وربما انقطع دونها اي دون الغاية وذلك بان لا يصل اليها وربما
جاوزها اي الغاية قيل لا يجوز ان يرجع الى ازيد من العظم الاول

لانه لا يجوز ان يوجد في الطبيعي ما هو اعظم الا ان يكون الاعظم خارجا عن الطبع ولولا ذلك لكان جالينوس لم يذكر الراجع الى ازيد من العظم الاول في النبض الصغير وحين ينقطع فربما ينقطع في وسطه بفترة وقد يفعل خلاف الانقطاع وهو ان يقع في وسطه وذو الفترة من النبض هو المختلف الذي حيث يتوقع فيه حركة يكون سكون هذا هو النبض المسمى عند الاطباء بذي الفترة لان في مثل هذا النوع يقف الحركة في وسط المسافة ويحصل سكون ليس لمركزي ولا محيطي بل سكون حصل في وسط المسافة لعائق عاق الطبيعة عن تمام الحركة فسكنت ثم تحركت عند زوال العائق لانتهاض القوة والواقع في الوسط هو المختلف الذي يتوقع فيه سكون بل يكون حركة مثل هذه الحركة ليست من المركز الى المحيط ولا بالعكس بل حصولها لامر محوج للطبيعة ان تتحرك في زمان الراحة الذي هو السكون واذا عرفت ذلك فاعلم ان الاختلاف الخاص الذي يعتبر به ذنب الفار هو ان يكون في العظم والصغر لانه اوفق لهذا الاسم فانه اشتق من ذنب الفار وحيث ان مقداره من الاصل الى الراس مختلف بالعظم والصغر على التدريج الا انه يعتبر في سائر الاقسام ايضا اذ قد ياخذ من قوة الى ضعف وبالعكس ومن سرعة الى بطوء وبالعكس ومن تواتر الى تفاوت وبالعكس ومن صلابة الى لين وبالعكس اذا كان الاخذ متدرجا ومنتظما ومن ذلك يعرف ان النبض قد يكون من باب ذنب الفار في قسم واحد وقد يكون من باب ذنب الفار في اقسام كثيرة فان كان الاول فاقسامه سبعة عشر لان الاخذ من العظم الى الصغر مثلا اما ان لا ينتهي الى حد

معين

معين من الصغر بل لا يزال ينقص حتى تخرج الحركة عن الاحساس ويسمى ذنبا منقضيا واما ان ينتهي الى حد من الصغر وحينئذ اما ان يقف على ذلك الحد ويسمى ذنبا ثابتا او يعود الى العظم ويسمى ذنبا راجعا ولا داؤه المنقضي ودونه الواقف واجوده الراجع وهذا هو القسم الاخير وينقسم الى خمسة عشر صنفا لانه اما ان يعود الى العظم دفعة او يسيرا يسيرا فان عاد دفعة فاما ان يعود الى العظم الاول او ازيد او انقص وهي ثلثة اقسام وان عاد يسيرا يسيرا فان كان من غير نظام فلذلك ايضا يقع على ثلثة اقسام لانه اما ان يبلغ العظم الاول او يتجاوزه او ينتهي دونه وان كان بنظام فذلك اما ان يكون باختلاف موافق او ازيد منه او انقص منه و على التقادير الثلثة فاما ان يبلغ الى عظم مساو للاول او ازيد منه او انقص فهذه تسعة اقسام ومع الستة المتقدمة تكون خمسة عشر ومع الذنب المنقضي والثابت سبعة عشر كما قلنا وذهب المسيحي الى ان فروع ذنب الفار عشرون قال وذلك لان ذنب الفار عند الاطباء ينقسم الى المنقضي والواقف وكل واحد منهما تارة يرجع الى حركته وتارة لا يرجع فيكون ههنا انواع اربعة الواقف الغير الراجع والواقف الراجع والمنقضي الغير الراجع والمنقضي الراجع ثم الراجع منه ما هو تام الرجوع ومنه ما هو ناقص الرجوع ومنه ما هو زائد الرجوع فيكون انواع الراجع من الواقف والمنقضي ستة وكل واحد من هذه الستة اما ان يكون رجوعه على النبضات التي تحرك عليها اولا او على نبضات اصغر من تلك او اعظم فيبلغ الانواع الى ثمانية عشر

ومع الواقف والمنقضي الغير الراجعين يبلغ فروع ذنب الفار الى عشرين
والخفي ان الاقسام لنا زادت لان لجعله كل واحد من الواقف والمنقضي
قسمين احدهما راجع والآخر غير راجع والامر فيه سهل هذا واذا
كان ذنب الفار في جميع الاقسام فاما ان يكون جميعها ذنبا منقضيا
او ثابتا او يختلف الحال فيكون في بعضها ذنبا منقضيا وفي بعضها ثابتا
وفي بعضها راجعا وتكثر الاقسام جدا لكنا نعتبرها على طريق كلي ونقول
للذنب الفاري اما ان يكون ذنب الفار في قسم واحد من الاقسام الخمسة
وذلك خمسة اقسام وفي كل واحد منها اما ان يكون منقضيا او ثابتا او
راجعا ويحصل خمسة عشر قسما او في قسمين وذلك يقع على عشرة اوجه
لانك قد عرفت قبل ان التركيب الثنائي من الخمسة عشرة وكل واحد
من العشرة يقع على تسعة اقسام لانه اذا كان ذنب الفار في العظم
والصغر والقوة والضعف فاما ان يكون منقضيا في الاول والثاني
او منقضيا في الاول راجعا في الثاني او منقضيا في الاول ثابتا في الثاني
او راجعا في الاول منقضيا في الثاني او راجعا فيه او ثابتا فيه او ثابتا
في الاول وهكذا الكلام في التسعة الباقية من الثنائيات حتى يصير
الاقسام الحاصلة من ذنب الفار من الثنائيات تسعين قسما
واما اذا كان النبض ذنب الفار في ثلثة اقسام وقد عرفت
قبل ان الثلاثيات عشرة كالثنائيات لانه كلما تعدد الاثنان تعددت
الثلثة الباقية ويقع كل واحد من هذه العشرة على سبعة وعشرين
قسما لانها اما ان يكون ثابتا في الاول او منقضيا فيه او عائدا فيه وعلى

كل

كل واحد من التقادير الثلثة فاما عائد في الثاني او منقض فيه او ثابت فيه
فيحصل تسعة اقسام وعلى التقادير التسعة اما منقض في الثالث
او عائد فيها او ثابت فيه فيحصل سبعة وعشرون قسما في
كل واحد من الاقسام الثلثة الثلاثية العشرة ويكون مجموعها مائتين
وسبعين قسما من ذنب الفار واما اذا كان النبض ذنب الفار في
اربعة اقسام وقد عرفت ان التركيب الرباعي خمسة وكل واحد منها
يقع على احد وثمانين قسما لانه اذا كان ذنب الفار في اربعة اقسام
فاما ان يكون ثابتا في الاول او منقضيا فيه او راجعا فيه وهذه
ثلثة اقسام وعلى كل واحد من هذه التقادير الثلثة فالثاني ايضا على
احد الاقسام الثلثة حتى يحصل من اعتبار الاول مع الثاني تسعة اقسام
وعلى كل واحد من التقادير التسعة فالثالث ايضا يقع على احد الانحاء
الثلثة من كونه منقضيا وثابتا وعائدا او يصير الاقسام سبعة وعشرين
وعلى كل واحد من هذه التقادير فالرابع ايضا على احد الانحاء الثلثة
ويصير الاقسام احدا وثمانين قسما في كل واحد من الاقسام الخمسة
الرباعية ويكون مجموعها اربعمائة وخمسة اقسام واما اذا كان النبض
ذنب الفار في جميع الاقسام الخمسة فيقع ذلك على مائتين وثلثة
واربعين قسما لانه اذا كان النبض فاريا في جميع الاقسام فاما ان
يكون منقضيا في الاول وثابتا فيه او عائدا فيه وعلى كل واحد
من التقادير الثلثة فالثاني ايضا على احد الانواع الثلثة ويصير الاقسام
ثلثة تسعة وعلى كل واحد من التقادير التسعة فالثالث ايضا

على احد الانحاء الثلثه وتصير الاقسام سبعة وعشرين قسمًا وعلى تقدير كل
واحد منها فالرابع ايضا على احد الانحاء الثلثه وتصير الاقسام احدًا وثمانين
وعلى تقدير كل واحد منها فالخامس ايضا على احد الانحاء الثلثة ويكون
المجموع مائتين وثلثة واربعين قسمًا من ذنب في الاقسام الخمسة فقد

الفارسي

ظهر مما ذكرنا ان اقسام النبض الفاري اذا كان ذنب الفار في قسم واحد
فهي خمسة عشر واذا كان في قسمين فهي تسعون واذا كان في ثلثة اقسام
فهي مائتان وسبعون واذا كان في اربعة اقسام فهي اربعمائه وخمسة
اقسام واذا كان ذنب الفار في جميع الاقسام الخمسة فهي مائتان وثلثه
واربعون قسمًا ويكون مجموع اقسام ذنب الفار الفا وثلثه وعشرين قسمًا
فهذا كله اقسام النبضات المختلفه اذا كان اختلافها على نهج واحد ونظام
محفوظ واما اذا كان اختلافها بغير نظام فليس لشيء منها اسم الا القسمين
احدهما ما يحس بالحركة حين ما يتوقع فيه سكون ويسمى ذلك الواقع في
الوسط والثاني ضده وهو ان تبطل حركتها في الزمان الذي يتوقع فيه الحركة
ويسمى ذلك ذا الفترة هكذا قاله الامام وفيه نظر اذ لا يعتبر فيهما ان لا يكون
للنبضات المختلفه نظام استوا في الاختلاف بل كلما احس في النبضات
في زمان سكونها حركة سواء كانت مختلفة بالتشابه والنظام او غير
مختلفة بها فهو الواقع في الوسط وكل ما احس فيه بالسكون في اوان
الحركة كان ذا الفترة سواء كان اختلاف النبضات بنظام او لم يكن
وفي كلام الشيخ دلالة على ما ذكرنا لان قوله وربما انقطع دونها يتعلق
بالنبض الفاري وقوله وحين ينقطع يرجع الى ذلك الانقطاع وعلى هذا

يكون

يكون ذا الفترة والواقع في الوسط من اقسام الفاري وذلك ينافي ان يكون شرطهما ان
يكون النبضات غير منتظمة والشيخ فسره مطلقا من غير تقييد كما عرفت
فظهر ان اخراج الامام اياهما عما اختلافه نظام محفوظ وادخالهما
لا نظام اختلافه اصلا لا يوافق قول الشيخ كما علمت وقال جالينوس في النبض
الكبير ان مستوى الاختلاف اردا من مختلف الاختلاف لان الاول يدل
على تمكن السبب المؤذي والثاني يدل على تعلقل السبب ولما تكلم في سبب
الاختلاف قال ان كان سبب الاختلاف قويا كان اختلافه غير لازم
للترتيب وان كان دون ذلك كان الاختلاف لازمًا للنظام والترتيب
وعلى هذا يكون مستوى الاختلاف اقل رداءة من المختلف الاختلاف
وهذا كالمناقض لما ذكره قال السامري وجوابه ان مختلف الاختلاف

هو

قد يكون اقل رداءة اذا اندفعت المادة الى عضو خسيس وقد يكون اخطر
اذا اندفعت المادة الى عضو اشرف فلم يكن هذا جيدًا على الاطلاق
واما بالنظر الى قوة السبب وضعفه فمختلف الاختلاف اردى لان
سببه اقوى وهذا الجواب في غاية الضعف ولم يدفع التناقض عن
كلام الرجل على ما لا يخفى والصواب في الجواب ان يقال ان مختلف
الاختلاف وان كان اردى لقوة السبب فمستوى الاختلاف ايضا
كان اردى لتمكن السبب وعلى هذا يندفع التناقض اذ كل منهما اردى من
الآخر من وجه لا مطلقا ليناقض الكلام واذا عرفت ذلك فاعلم ان الاختلاف
في نبضة واحدة لا يخلو اما ان يكون ذلك في جزء واحد منها او في اجزاء
كثيرة منها وكلاهما يندر وقوع ذلك الاختلاف فيهما في جنس الامتلاء والخلاء

ومن جنس كيفية اللمس وقد تقدم بيان سببه واختلاف النبضة في اجزاء
كثيرة اكثر وقوع ذلك الاختلاف في وضع اجزائها او في حركة اجزائها او فيهما
معا واشار الشيخ الى الاولين بقوله واما اختلاف النبض في اجزاء كثيرة من نبضه
واحدة وهي الاجزاء المحسوسة تحت اكثر من موقع اصبع واحدة اما في وضع
اجزائها او حركة اجزائها ولم يذكر القسم الثالث لان اكثر ما يذكر ههنا هو الاقسام
البسيطة وهذا اي الثالث مركب من القسمين الاولين ومثال ذلك ما يعرض
في النبض المشارفي والنبض الموجي من الاختلاف في وضع الاجزاء معا حتى يكون
البعض مرتفعا والبعض منخفضا وحركة البعض قبل حركة البعض وقد يقسم
هذا بوجه آخر وهو ان يقال المختلف في اجزاء كثيرة من نبض واحدة اما ان
يكون متصل الحركة واما ان يكون منفصل الحركة وقد يقال ايضا اما ان يكون
اختلافه متصلا او منقطعا فان كان متصلا فاما ان يدرك باصبعين
ويحدث ستة اختلافات هي الباقية من التسعة الحاصلة من تركيب
السرعة والبطوء والاعتدال بعد سقوط الثلثة المتشابهة وهي سريعان
وبطيان ومعتدلان بينهما او بثلث اصابع في مبدا الحركة ووسطها
واخرها وسيجي ذكر اقسامه والمنفصل الحركة هو ان تتحرك تحت الاصبع
الاولى وتسكن تحت الثلث او يتحرك تحت الاولين وتسكن تحت الاخريين
او يتحرك تحت الثلث وتسكن تحت الرابعة وهذا النوع يسمى المنفصل
للمبتر اما الاختلاف في وضع الاجزاء فهو اختلاف نسبة اجزاء العرق
الى الجهات وذلك بان يكون بعضها مايلا الى جهة اخرى كما يكون بعضها مايلا
الى فوق وبعضها الى اسفل كما يكون في النبض الموجي وان الجهات اي

سوار

سواء كانت حقيقية كالفوق والتحت الغير المتبدلين او اضافية غير حقيقية
كاليمين والشمال والقدام والخلف لتبدلها ستة فلذلك ما يقع فيها من الاختلاف
اي يكون ستة بحسب ميل اجزاء العرق الى الجهات الست وانما كانت ستا
لان كل جسم فهو ذو اقطار ثلثة وهي الطول والعرض والعمق ولكل واحد
من هذه طرفان هما جهتان لذلك القطر فلذلك كانت ستا واما الاختلاف
في الحركة اي في حركة الاجزاء فيمكن تقسيمه اولا الى قسمين وذلك لان حركة
الاجزاء اما ان يكون جميعها محسوسة او لا يكون ولم يعرض الشيخ للقسم
الثاني وهو الذي يكون حركة بعض اجزائه غير محسوسة لان الاجزاء التي
لا تحس حركتها ان كانت في طرف من النبض او في طرفيه كان ذلك النبض
قصيرا وان كانت في وسطه بان يكون حركة الطرفين محسوسة وحركة
الوسط غير محسوسة فذلك مما يندر وقوعه جدا واما القسم الاول وهو
ان يكون حركة جميع الاجزاء محسوسة فاختلافها يكون بان يكون كيفية
حركة بعض الاجزاء مخالفة لكيفية حركة الاجزاء الاخرى وهذا يكون
في امور اربعة وهي السرعة والبطوء والتقدم والتاخر والقوة والضعف
والعظم والصغر واما التواتر والتفاوت فلانهما مع التقدم والتاخر
متلازمان اما لزوم التواتر والتفاوت للتقدم والتاخر فلان اختلاف
حركة الاجزاء بالتقدم والتاخر هو ان تتحرك جزء قبل وقت حركته او
بعد وقت حركته وانما يكون ذلك بان ينقص زمان سكون المتقدم الحركة
عن المتاخر الحركة فيكون حركة المتقدم الحركة متواترة بالنسبة الى المتاخر
الحركة واما لزوم العكس فلمثل ما ذكرنا قال الجوزجاني قول الامام ان الاختلاف

في التواتر والتفاوت كانه عائد الى الاختلاف في التقدم والتاخر ولهذا اما
اعتبره الشيخ واسقطه من البين ضعيف لان الجزئين قد يكونان
مختلفين في التواتر والتفاوت ولا يكونان مختلفين بالتقدم والتاخر وذلك
بان يكون المتقدم اسرع فيتحرك المتواتر قبله فيلحقه ويظهران للحس
دفعة وكذلك بالعكس فقد يكونان مختلفين بالتقدم والتاخر غير مختلفين
بالتواتر والتفاوت وذلك بان يكون زمان سكونهما واحدا واحدهما اسرع
فيظهر للحس قبل الاحساس بالبطيء فعرفنا ان الاختلاف بالتواتر
والتفاوت لا يدخل تحت الاختلاف بالتقدم والتاخر وفيه نظر
لان المثالين الموردين لا يوجبان تخلف التواتر والتفاوت عن التقدم
والتاخر ولا تخلف التقدم والتاخر عن التواتر والتفاوت الا مرة واحدة
من مرات حركة النبض والكلام ليس في هذا بل فيما يكون له مرات
وعلى هذا لا يوجد في الوجود احدهما دون الآخر ولذلك قال كانه عائد
الى الاختلاف المذكور واختلاف حركة الاجزاء في السرعة والبطوء هو
بان يكون بعضها اسرع حركة من بعض وهذا قد يعتبر بحسب طول
الشريان بان يكون مثلا حركة ما تحت السبابة اسرع من حركة ما
تحت غيرها من الانامل وقد يعتبر بحسب جملته بان يكون اجزاء
انبساط جملة الشريان اسرع من باقي الانبساط او ابطا اي يكون
اول الانبساط مثلا اسرع من غيره وقد يعتبر بحسبهما معا واما اعتبار
ذلك في عرض الشريان فانه غير ممكن واختلاف حركة الاجزاء بالتقدم
والتاخر لا يمكن اعتباره الا بحسب طول الشريان فقط واما اختلاف

حركه

حركه الاجزاء بالقوة والضعف فذلك بان يكون حركة بعض اجزاء الشريان
اقوى وبعضها اضعف وهذا كله نادر اذ اختلاف القوة في مثل هذا
العضو الصغير مما يبعد وقوعه واما اختلاف حركة الاجزاء في العظم
والصغر فذلك بان يكون انبساط بعض الاجزاء اعظم من بعض ويلزم
ذلك لا محالة اختلاف الاجزاء في الوضع اذ يلزم الجزء الذي يكون شهوقه
اكثر ان يكون ميله الى فوق اكثر واعتبار هذا العظم والصغر قد يكون
في جميع الاقطار وقد يكون في واحد منها او اثنين وايضا اختلاف
اجزاء النبضة اما ان يكون على ترتيب مستو او لا يكون كذلك وذلك اما
ان يكون في جزوين او ثلثة او اربعة والى ما ذكرنا اشار بقوله فاما
في السرعة والابطاء واما في التقدم والتاخر اعني ان يتحرك جزء
قبل وقت حركته او بعدها وقتها واما في القوة والضعف واما
في العظم والصغر وذلك كله اما جار على ترتيب مستو او مختلف
بالتزيد والتنقص وذلك اما في جزءين او ثلثة او اربعة اعني مواقع
الاصابع وهذا انما يكون اذا كانت الاجزاء معتبرة بحسب طول
الشريان وهو واضح وعليك التركيب والتاليف واذ فوض الشيخ
التركيب والتاليف الينا فنقول اختلاف النبض في اجزاء اكثر من نبضة
واحدة اما ان يكون في وضع اجزائها او في حركة اجزائها او فيهما معا
فهذه ثلثة اقسام والقسم الاول هو ان يذهب ما تحت كل اصبع
الى جهة اخرى ولما كانت الجهات ستة كانت الاختلافات الحاصلة
باعتبارها ايضا ستة والثاني على وجهين لانه اما ان يكون الحركة

متقطعةً او متصلة والمنقطعه الحركة ان يحس بالحركة في بعض الاصابع
دون البعض واقسامه ظاهرة فانه اما ان ينقطع الحركة تحت اصبع واحد
وذلك اربعة اقسام او تحت اصبعين وذلك ستة اقسام او تحت ثلث
اصابع وهي اربعة اقسام والمتصل الحركة هو ان يكون كيفية الحركة التي تحت
بعض الاصابع مخالفة لكيفية الحركة التي تحت ~~بعض الاصابع~~ البعض الاخر
وذلك في احد امور ستة احدها العظم والصغر والثاني القوة والضعف والثالث
السرعة والبطوء والرابع الصلابة واللين والخامس التقدم والتاخر وقد عرفت
معناه والسادس التواتر والتفاوت وبعضهم يعتبرونه مع التقدم والتاخر
لما سبق ثم الاختلاف اما ان يكون من جزوين او ثلثه او اربعة والاختلاف
بين الجزوين يقع على ستة اقسام وبين الثلثة اربعة اقسام وبين الاربعة
على م
قسم واحد وهو احد عشر قسمًا والاقسام الستة الثنائية يقع كل
واحد منها على مائة وستة وعشرين قسمًا لانه اذا كان الاختلاف بين
الخنصر والبنصر مثلا فاما ان يكون الاختلاف بينهما في مجموع الامور الستة
وهو قسم واحد او في خمسة منها وهو ستة اقسام او في اربعة وذلك
خمسة عشر قسمًا او في ثلثه وذلك عشرون قسمًا او في اثنين وذلك
خمسة عشر قسمًا او في واحد وذلك ستة اقسام والمجموع ثلثه وستون
قسمًا وعلى تقدير كل واحد من هذه الاقسام اما ان يكون الخنصر ازيد من
البنصر في الامر الذي اختلفا فيه او بالعكس فتضاعف الاقسام ويبلغ
المجموع مائة وستة وعشرين قسمًا وهكذا كل واحد من الاقسام الستة
الثنائية حتى يكون الاقسام في الثنائيات من مواقع الاصابع سبعمائة

وستة

وستة وخمسين قسمًا والثلاثيات يقع على مائتين واثنين وخمسين قسمًا
لان كل واحد من الاربعة الثلاثيه اما ان يكون الاختلاف من الثلثه منها في مجموع
الامور الستة او في بعضها اما بسيطا او مركبا تركيبا ثنائيا او ثلاثيا او رباعيا
او خماسيا ويبلغ ذلك ثلثه وستين قسمًا بالتفصيل الذي مر ويبلغ الكل
مائتين واثنين وخمسين قسمًا والرباعي قسم واحد وهو ثلثه وستون
قسمًا ايضا ويصير الكل الفا واحدًا وسبعين قسمًا واليه الاشارة بقول
الشيخ وعليك التركيب والتاليف ولكن يجب ان تعلم ان كل واحد من
الثلاثيات يقع على اقسام كثيرة لانه اذا اختلفت الخنصر والبنصر والسبابة
فاما ان يختلف في واحد من الامور الستة وذلك على ثمانية واربعين
قسمًا بحسب القسمة العقلية الحاصلة من ضرب الستة في الثمانية لانه اذا كانت
مختلفة في العظم مثلا فاما ان يكون الخنصر اعظم من البنصر او اصغر منه وعلى
كلا التقديرين فاما ان يكون السبابة اعظم من كل واحد منهما او اصغر من كل واحد
منهما او اعظم من الخنصر واصغر من البنصر او على العكس والمجموع يبلغ ثمانية اقسام
وباعتبار الوجود على ستة وثلثين قسمًا هي الحاصلة من ضرب الستة التي
هي اقسام اختلافات الواحد من الامور الستة في ستة من الامور الثمانية
لسقوط اثنين منها اذ على تقدير ان يكون الخنصر اعظم من البنصر يستحيل
ان يكون السبابة اعظم من الخنصر واصغر من البنصر وكذا على تقدير ان يكون
البنصر اعظم من الخنصر يستحيل ان يكون السبابة اعظم من البنصر واصغر من
الخنصر وهو واضح وليكن هذا على ذكرك حتى لا تحتاج الى تكراره ان مست
الحاجة الى ذكره بل نكتفي بالاشارة اليه وتختلف في شيئين من الامور الستة

وذلك تسعمائة وستون قسمًا اذا اختلفت الاصابع الثلث في العظم والقوة مثلا
فباعتبار اختلافها في كل واحد من الامرين يحصل ثمانية اقسام واذا اعتبرنا تركيب
احدهما مع الآخر صارت الاقسام اربعة وستين قسمًا في كل واحد من الاقسام
الثنائية وهي خمسة عشر قسمًا ويكون مجموع الاقسام ما يحصل من ضرب
خمسة عشر في اربعة وستين وذلك تسعمائة وستون قسمًا وهذا ايضا
بحسب القسمة العقلية لان الثمانية انما حصلت بحسبها واذا صارت
الثمانية بحسب الوجود ستة لسقوط اثنين ينقص من الاقسام عما ذكرنا ولا
يتعذر عليك حسابه واعتبر هذا فيما بعد حتى لا نحتاج الى الاشارة اليه و
اذا اختلفت الاصابع الثلث في ثلثة امور من الاشياء الستة فباعتبار
اختلافها في كل واحد من الامور الثلثة يحصل ثمانية اقسام واذا اعتبرنا تركيب
الاول مع الثاني حصل اربعة وستون قسمًا واذا اعتبرنا تركيبهما مع الثمانية
الحاصلة من الامر الثالث صارت الاقسام خمسمائة واثنا عشر في كل
واحد من الاقسام الثلاثية وهي عشرون حتى يبلغ مجموع الاقسام ما
يحصل من ضرب عشرين في خمسمائة واثني عشر فيبلغ المجموع عشرة
آلاف ومائتين واربعين قسمًا واذا اختلفت في اربعة امور من
الاقسام الستة حصل باعتبار كل واحد منها ثمانية اقسام ويحصل
باعتبار تركيب ثلثة منها خمسمائة واثنا عشر قسمًا وباعتبار تركيبها
مع الثمانية الباقية من الامر الرابع اربعة آلاف وستة وتسعون
وهو الحاصل في كل واحد من الاقسام الرباعية وذلك خمسة عشر
قسمًا فاذا ضربنا المبلغ الاول في خمسة عشر حصل احد وستون الفًا

واربعمائة

واربعمائة واربعون قسمًا واذا اختلفت في خمسة امور من الستة حصل
باعتبار كل واحد منها ثمانية اقسام ويحصل من تركيب اربعة منها اربعة آلاف
وستة وتسعون فاذا اعتبرنا تركيبها مع الثمانية الحاصلة باعتبار الامر الخامس
بلغ اثنين وثلثين الفا وسبعمائة وثمانية وستين قسمًا وهو الحاصل في كل قسم
من الخماسيات لكن الخماسيات ستة فيكون الكل ما يحصل من ضرب المبلغ
المذكور في ستة حتى يبلغ الكل مائة وستة وتسعين الفا وستمائة وثمانية
اقسام واذا اختلفت الاصابع الثلث في مجموع الامور الستة فيحصل باعتبار
كل واحد منها ثمانية اقسام ويحصل باعتبار تركيب خمسة منها كما علمت
اثنان وثلثون الفا وسبعمائة وثمانية وستون قسمًا واذا اعتبرنا تركيبها
مع الثمانية الباقية مع الامر السادس بلغ الكل مائتين واحدًا وستين
الفا وسبعمائة واربعة واربعين قسمًا ويكون الاقسام الحاصلة في
اختلاف الخنصر والبنصر والسبابة خمسمائة واحدًا وثلثين الفا ومائة
وثمانية وتسعين قسمًا وهذا كله اذا كان التركيب الثلاثي للاصابع فيما
يكون بين الخنصر والبنصر والسبابة وهكذا يحصل في كل واحد من الثلثة
الباقية من الثلاثيات اعني ما يكون الاختلاف بين الخنصر والبنصر والوسطى
وبين الخنصر والسبابة والوسطى وبين البنصر والسبابة والوسطى ويكون
المجموع من ثلاثيات الاصابع الفي الف ومائة واربعة وعشرين الفا وثلثمائة
واثنين وتسعين قسمًا واذا كان الاختلاف بين الاصابع الاربع حصل
اقسام كثيرة واذا ضممت الى الاول يكون المجموع كثيرًا جدًا لكن لعسر ضبط
هذه الاقسام باسرها لم نشتغل بتفصيل اعدادها فيما ذكرناه كفاية والمعتبر

هو ما ذكرناه من سبعمائة واثنين وعشرين قسما والاولى ان نحذف الصلابة و
اللين والتواتر والتفاوت ان كانا داخلين في التقدم والتأخر ليبقى من الامور
الستة اربعة ثم نقسم هذا اقسام النبض اي كان اختلافه في اجزاء كثيرة من
نبضة واحدة اي في مواقع اصابع متباينة ولنذكر امثلة لمركبات هذا
القسم ليقاس عليها الباقي فانها مما ينتفع بها الطبيب انتفاعا عظيما اما
تركب صنف مع صنف فيه اعني في المختلف في اجزاء كثيرة من نبضة
واحدة فان يتحرك جزء واحد من العرق الى فوق وحركة اسرع والجزء
الآخر الى اسفل وحركة ابطأ وعلى هذا فقس هذا صنف واحد من اصناف
الاختلاف في الوضع مركب مع صنف واحد من اصناف الاختلاف
في الحركة ومع صنفين فان يتحرك الجزء الاول الى فوق وحركة اسرع واشد
تفاوتا تقدما والجزء الثاني الى اسفل حركة ابطأ واشد تأخرا ومع اصناف
فان يتحرك الجزء الاول الى فوق وحركة اسرع واشد تقدما واكثر تواترا والجزء
الآخر الى اسفل حركة ابطأ واشد تأخرا واكثر تفاوتا ولو فرضنا الجزء الاول
يتحرك يمنة والآخر يسرة والباقي بحاله صار صنفان من اختلاف الموضع
مع صنف من اختلاف الحركة في المثال الاول ومع صنفين منه في الثاني
مع ثلثة اصناف في الثالث ولو فرضنا الجزء الاول يتحرك الى قدام والآخر
الى خلف والباقي بحاله صار ثلثة اصناف من اختلاف الموضع مع صنف
ومن اختلاف الحركة في الاول ومع اثنين في الثاني ومع ثلثة في الثالث
ومن هذا يعلم امثلة اختلاف النبضة في جزء واحد لان كل مثال
مما ذكرناه يشتمل على مثالين لهذا وذلك لاشتمال كل على الواقع تحت

اصبعين

اصبعين او الواقع تحت كل اصبع هو مثال لذلك القسم من اختلاف النبضة في جزء
واحد فاعرفه فانه دقيق نفيس وقس عليه واستخرج من نفسك امثلة ما
اردت من مركبات كل قسم **واما اختلاف النبض في جزء واحد** اي
في اصبع واحدة من النبضة وانواعه ثلثة على ما قال **فمنه المنقطع ومنه
العايد ومنه المتصل** وذلك ان الجزء الواحد المخالف لباقي اجزاء النبضة
اما ان يكون مندرجا في اختلافه عن حالة الجزء الذي يليه حتى يكون الفصل
بينهما فيما ينتقل اليه غير محسوس وذلك هو المتصل او لا يكون كذلك بل يكون
الانفصال بينهما متميزا فاما ان يعود ذلك الجزء الى حال باقي الاجزاء قبل انقضاء
النبضة الاولى وذلك هو العايد او لا يكون كذلك وهو المنقطع فيكون المنقطع
هو الذي ينفصل منه جزء واحد عن حال باقي الاجزاء الى ان يتم تلك النبضة
وذلك الجزء قد يكون اطرافه مختلفة وقد لا يكون على ما قال **والمنقطع هو
الذي ينفصل في جزء واحد بفترة خفيفة والجزء الواحد المفصول
منه بالفترة قد يختلف طرفاه بالسرعة والبطوء والتشابه** اي يختلفان
في انهما يتساويان تارة ويختلفان بالسرعة والبطوء اخرى وتلك الاطراف
قد يعتبر بحسب طول الشريان وقد يعتبر بحسب عمقه واما اعتبارها
بحسب عرض الشريان فمما يقل جدا لعسر ادراك ذلك ومخالفة الجزء
المنقطع لباقي الاجزاء اعم من ان يكون ذلك في السرعة وغيرها بل قد يكون مخالفتها
لها بالصلابة وقول الشيخ هو الذي ينفصل في جزء واحد بفترة خفيفة انما
خصص فيه ذلك الانفصال بالفترة لان ذلك هو الاكثر والعايد هو الذي يكون كذلك
لكن ذلك الجزء يرجع الى موافقة باقي الاجزاء في تلك النبضة بعينها قبل

موقعه

حصول الثانية وقول الشيخ واما العايد فان يكون نبض عظيم رجع صغيرًا
في جزء واحد ثم عاد عودة ثانية انما خصص ذلك فيه بالعظيم لان اكثر
ما يكون كذلك وذلك لان النبض كثيرا ما يعرض له ان يتأخر انبساط جزء منه ولذلك
يكثر عروضه للوجع والمشاركة ولما كان المتفاوت اكثر وقوعه اذا كانت مخالفة
الجزء الواحد في العظم بان يكون ذلك الجزء اصغر والمنقطع اكثر وقوعه اذا كانت
مخالفة ذلك الجزء في السرعة بان يكون ذلك الجزء ابطأ وذلك لان العظم يبطله
ادنى سبب لانه يحتاج في حصوله الى شرايط كثيرة سنذكرها في موضعه فاذا عرض
للجزء الواحد ما يبطل عظمه فذلك العارض ان كان قويا ففي الاكثر يعم جميع الاجزاء
ويخرجها عن كونها عظيمة وان كان ضعيفا ففي الغالب تبطله طبيعة الشريان في
طلبها الكمال الانبساط قبل فراغ تلك النبضة لشدة استيلائها عليه لضعفه ولا
كذلك السرعة فانها لا تبطل الا بسبب قوي فلذلك لا تبطل ذلك السبب الا بعد زمان
تنقضي فيه تلك النبضة وايضا فان الفاعل لكمال بسط الشريان هو طبيعة الشريان
واما الموجب للسرعة فليس يجب ان يكون قوة في الشريان واذا كان كذلك كانت
ازالة المانع من العظم عن ذلك الجزء اسهل واعجل من ازالة المانع من السرعة عنه
لان المزيل لمانع العظم هو القوة الطبيعية التي في الشريان نفسه ومن الفروق بين
المنقطع والعايد ان المنقطع تكون مبدا حركة الانبساط الثاني فيه حادثا عن منتهى
السكون الذي في الوسط واما القرعة الثانية من ذي القرعتين فانها تحدث عن
انفصال الحركة الاولى قبل ان يحدث الانقباض بل ساعة ما تنقضي الاولى يثب الشريان
وثبة او وثبتين او ثلاثا ومنها ان المنقطع الحركة فيه عن القوة والحركة الثانية
في ذي القرعتين عن وثبة الشريان ومنها ان المنقطع يكون في الجنس المأخوذ

من

من كمية الانبساط واما ذو القرعتين فيوجد في جميع اجناس النبض لان القرعة
الاولى قد تكون عظيمة وقد تكون صغيرة وقد تكون الاولى سريعة والثانية
بطيئة وقس على هذا باقي الاجناس ما بينه جالينوس في النبض الكبير خلافا
لارسطراس حيث ذهب الى ان ذا القرعتين لا يوجد الا في الجنس
المأخوذ من كمية الانبساط قال جالينوس وما ابالي كيف اسميه انقباضا او
اجتماعا او تراجعا وقد يسمي بعضهم بالمنقطع والعايد والمتصل غير ما
ذكرناه ولا نزاع في التسميه ومن هذا النوع اي العايد النبض المتداخل
وهو ان يكون نبض لنبضتين بسبب الاختلاف وهو ان يتحرك جزء منه بعد تحرك
الباقي لانما ذا تحرك كذلك فقد يظن بذلك انه نبضتان بسبب انه يحس منها بقرعتين
او نبضتان كنبض لتداخلها وهو ان تتحرك في النبضة الاولى بعض اجزائه و
انقطع الباقي ويتحرك في النبضة الثانية البعض الذي انقطع في الاولى وانقطع الذي
تحرك فيها فيظن بسبب ذلك انها نبضة واحدة عادة وعلى حسب رأي
المختلفين في ذلك فان الاطباء اختلفوا في ذلك لتعارض ما يدل على كونه نبضة
او نبضتين على ما ذكرنا واحتج القايل بانه نبضتان بعد الاستدلال عليه انه
تقرع اليد دفعتين بانه يوجد في جميع اجناس النبض ولهذا يجب ان يكون اكثر
من نبضة واحدة والقايل بانه نبضة واحدة نقض حجة الخصم وقال ليس كلما
تقرع اليد دفعتين يكون نبضتين والا لزم ان يكون للمنقطع نبضتين وهم يقرون
بانه نبضة واحدة بعد تسليم انه تقرع اليد دفعتين وايضا كل واحد من اجناس
النبض انما يتم عن قوة والقرعة الثانية من ذي القرعتين ليست عن قوة بل عن
وثبة الشريان فليس ذو القرعتين نبضتين واما ان القرعة الثانية ليست عن

القوة فلانا نجدها ابدا اصغر من الاولى ولو كانت عن قوة لكانت تارة مساوية للاولى
وتارة اصغر وتارة اعظم لكنا نجدها دائما اصغر من الاولى فحركتها ليست عن
القوة بل هي كحركة الغصن اذا جذب وخلي فان البعد الذي يرجع اليه ثانيا انقص
من الاول من قبل ان الاولى كانت عن القوة والثانية عن جنبه وقبل ان يصل
يراجع ويعود الى ان يستقر وفيه نظر فان قلت ما الذي يسمى بعضهم
بالمنقطع والعايد والمتصل غير ما ذكرتم قلت الاوائل قد ذكروا فيها
عبارات شتى فمنها ما نقل الامام وارتضاه الامام والخونجي والسامري
وهو ان الحركة تحت الاصبع الواحدة اذا اختلفت اجزاؤه فاقسامها
ثلثة لان الجزئين المختلفين اما ان ينفصل احدهما عن الاخر بسكون او لا و
الثاني هو المتصل والاول هو المنفصل وهو على قسمين لانه بعد ان عرض
له السكون اما ان لا يعود الى جانب المركز اصلا بل يتم الانبساط بعد ذلك
وهو المسمى بالمنقطع واما ان يعود الى جانب المركز قليلا ثم قبل وصوله الى
المركز يعود فيتم الانبساط وهو المسمى بالمعاود وذي القرعتين والمطرقي
لان ما عرض لها من القرعتين شبه ما يعرض من ضرب المطرقة على
السندان فانها تنبو عنه وترتفع ثم تضربه مرة ثانية وقال الخونجي
فانها تضرب ضربة خفيفة ثم تردف بضربة عظيمة وزعم جالينوس
انه شاهد في هذا النبض معاودتين ثم قال الامام ولهذا النوع من الحركة
خواص اربعا احدها انه لا يحصل الا عند عظم النبض وقوته والثانية ان
انبساطه يعود مع ارتعاش وارتعاد والثالثة ان انبساطه لا يكون بسكون
والرابعة ان انبساطه لا يكون في جميع الجهات بل تختص حركته في العلو
فقط

فقط والخامسة انه اذا قوي هذا العارض في النبض انتقل الى المختلف في اجزاء كثيرة
بحيث يرتفع العرق وينحط بعض اجزائه قبل البعض ثم ان الاطباء اختلفوا
في ان هذا النوع من النبض هل هو نبضة واحدة او نبضتان والحق ان هذا
الخلاف لفظي لانا لو اشترطنا في النبضة الواحدة ان يحصل فيها انبساط
تام لم يكن ذو القرعتين نبضتين اذ ليس فيه انبساطان تامان ولا انقباضان
كذلك وان لم نشترط ذلك كان ذو القرعتين نبضتين واذا عرفت ذلك فنقول
ان ذا القرعتين نبضة واحدة فهي شبيهة بنبضتين لان فيه انبساطين و
انقباضين وان لم يكونا تامين وان قلنا انه نبضتان فهي شبيهة بنبضة
واحدة لان الحاصل من مجموع الانبساطين انبساط واحد تام واما المتصل
فهو ما يكون اختلافه متدرجا من سرعة الى بطوء او اعتدال او بالعكس
قال فهذا شرح هذه الاقسام الثلثة لكن يقع تحت اقسام كثيرة يأتي بيانها
بعد تقديم مقدمتين الاولى انه ثبت في الطبيعيات ان الحركة محتملة الانقسامات
غير متناهية ولكنها بالقوة والخروج تلك الانقسامات من القوة الى الفعل
لا لاحد امور ثلثة القطع واختلاف عرضين والتوهم والقطع انما يحصل
بالسكون واختلاف العرضين بان يختص احد جزئي الحركة بكيفية من
السرعة او البطوء او غيرهما خلا عنها الجزء الاخر واما التوهم فغير
معتبر فيما نحن فيه واذا عرفت ذلك فنقول ان حركة الجزء الواحد من
النبضة انما يقع فيها الاختلاف اما بان ينفصل احد الجزئين عن الاخر بسكون
يتخللها واما بان يختص احد الجزئين بكيفية لا تكون في الاخر والانفصال احد
الجزئين عن الاخر بالسكون في حركتي المنقطع والعايد لا يحتاج ان نصف

ان يتصف احدهما بالكيفية بكيفية دون الآخر بخلاف المتصل فانه لعدم انفصال
احد جزويه عن الآخر بالسكون لو لم يكن احدهما مخالفا للآخر في الكيفية لم يكن
هناك حركتان بل حركة واحدة وحينئذ لا يكون في تلك الحركة شيء من الخلاف
اصلا وقد فرض كذلك هذا خلف فظهر ان المنقطع والعايد يمكن ان يكون
كل واحد من جزويه مساويا للآخر في جميع الكيفيات واما في المتصل فذلك
غير ممكن فيه المقدمة الثانية هو انه لا يلزم من كون جزئي الحركة سريعا
تساويهما في السرعة اذ السريع الاول يمكن ما هو اسرع منه والاسرع مخالف
للسريع وان كانا مشتركين في السرعة فعلى هذا السريعان يمكن ان يكونا
متماثلين مطلقا ويمكن ان يكونا مختلفين بان يكون احدهما اسرع من الآخر
وبعد هذا نقول النبض المختلف تحت موقع اصبع واحدة اما ان يكون
فيه تغير واحد او تغيران او اكثر فان كان له تغير واحد يحصل من
المنقطع تسعة اقسام لان الجزء الاول من الحركة اما ان يكون سريعا او
بطيئا او معتدلا وكذا الجزء الثاني فيحصل تسعة اقسام وكذا في المعاود
واما المتصل فاقسامه لا تزيد على الستة السريع مع البطيء ومع المعتدل
والبطيء مع السريع ومع المعتدل والمعتدل مع السريع ومع البطيء واما
السريع مع السريع والبطيء مع البطيء فلا يمكن في هذا القسم لان الجزئين
اذا تساويا في السرعة والبطوء وساير الامور الاربعة او الخمسة او الستة
ولم يكن بينهما سكون كانت الحركة واحدة غير منقسمة ولم يكن في ذلك النبض
اختلاف اصلا ولا تزيد اقسامه على الستة بناء على جواز كون احد السريعين
اسرع من الآخر وكون احد البطيئين ابطأ من الآخر على ما ذكره الامام لان

السريع

السريع بالنسبة الى الاسرع بطيء والبطيء بالنسبة الى الابطأ سريع فيكون حكمهما حكم
المختلفين في السرعة والبطوء المتفقين فيهما مآلا وليس لشيء من هذه الاقسام اسم الا
لقسم واحد وهو البطيء مع السريع في المنقطع فانه يسمى غزاليا تشبيها له بوثبة الغزال
لانه يثب وثبة خفيفة ثم يقف لحظة ثم يثب وثبة قوية ثم قال فهذه
عدد هذه الاقسام بحسب العقل واما بحسب الوجود فاقل من ذلك لانه لا يوجد
انبساط يبتدئ من غاية السرعة وينتهي الى غاية البطوء ولا بالعكس فيسقط
هذان القسمان وفيه نظر لان هذين لم يكونا من الاقسام بحسب العقل ليسقطا
عنها بحسب الوجود ثم قال هذا كله اذا كان في النبض تغير واحد واما اذا
كان تغيران صارت الحركة ذات ثلثة اجزاء وحصل في المنقطع سبعة و
عشرون قسما وفي المعاود مثله وفي المتصل ايضا على التفصيل المذكور ولم
نزد على هذا وانا اقول في بيانه اذا كانت في النبضة ثلثة اجزاء
كل واحد منها اما سريع او بطيء او معتدل يحصل من تركيب احدى
الثلثة مع الاخرى تسعة ومن تركيب التسعة مع الثلثة الباقية
سبعة وعشرون في كل واحد من المنقطع والمعاود واما في
المتصل فلا تزيد الاقسام على اثنى عشر لما عرفت ان كل واحد منها
ان كل واحد منها لا ينضم مع جنسه مثلا السريع لا ينضم الى السريع
الا اذا تفاوتا بان يكون احدهما اسرع وحينئذ يكون السريع بالنسبة اليه
بطيئا وعلى هذا ينضم كل واحد من الاقسام الى غير جنسه حتى تكون الاقسام
المركبة اثنى عشر واما اذا زاد التغير على اثنين فتزيد الاقسام بحسب
ما قلناه والمراد من الجزء الواحد ان يكون مبدأ حركة الانبساط تحت

موقع اصبع واحد مثلا مخالفا لوسطها ولاخرها ومن التغيرين ان يكون
المبدا مخالفا للوسط والوسط للاخر ولهذا قال الامام واذا كان تغيران
صارت الحركة ذات اجزاء ثلثة اي المبدا والوسط والاخر ولجواز
كون الحركة في كل واحد منها اما سريعة او بطيئة او معتدلة صارت
اقسام كل واحد من المنقطع والعائد سبعة وعشرين واقسام المتصل
اثنى عشر لسقوط المتجانسات عن اقسامه لما عرفت ومنها ما قاله
المسيحي وهو ان اختلاف النبض في جزء واحد ينقسم الى ثلثة اقسام
المنقطع والعايد والمتصل اما المنقطع فهو يبتدى بسرعة ويعرض
له قبل ان تقرع الانملة فترة وسكون ليس بحقيقي ثم يبطى في تمام انبساطه
او يبتدى بابطا ثم يعرض له الوقفة ثم يسرع في تمام انبساطه او يبتدى
باعتدال ويعرض له فترة ثم تبطى في تمام انبساطه ومن هذا النوع
النبض المسمى بالغزالي واما العائد فهو الذي يقرع اليد مرتين وربما قرعها
مرة ثالثة ورابعة ايضا حسب ما حكم به جالينوس غير ان هذه
القرعات ليست هي من المركز الى المحيط ولا من المحيط الى المركز
بل هذا القدر يحصل من الطبيعة وهي في المسافة قبل ان تسكن احد
السكونين المذكورين وهذا النبض لما كان فيه حركات وسكنات
حاصلة للطبيعة في المسافة اختلف الاطباء في انه نبضات او نبضة
وهذا هو الحق لانك قد عرفت ان النبضة عبارة عن حركتين من المحيط
الى المركز ومنه الى المحيط وسكونين هما الداخل والخارج والنبض المذكور
لما لم يكن حاله كذلك كان اشبه بالنبضة من النبضتين قال وانواع

المتصل

المتصل تسعة باعتبار الثلثة المتجانسة من الاقسام ثم قال ولعلم ان هذا
الاختلاف الكاين في جزء واحد من اجزاء العرق لا يمكن وجوده
في الجنس الماخوذ من مقدار الانبساط ولا في الماخوذ من ملمس الشريان
ولا من قوامه ولا ما يحويه فانه من المستحيل ان يكون بعض اجزاء العرق
غليظا والبعض صغيرا او البعض حارا والبعض باردا او البعض
صلبا والبعض لينا او البعض ممتليا والبعض فارغا وقد تقدم بعض
هذا ولا باس بالتكرار فانه مما يفيقه بعض الاحرار لكن قوله لا يمكن
وجوده في الجنس الماخوذ من مقدار الانبساط باطل ومناقض لقوله فيما
تقدم عليه بسطرين ان المنقطع هو الذي يبتدى بسرعه
ثم يعرض له قبل ان تقرع الانملة فتره والخفي بعد الاطلاع على
ما ذكرنا ان كلام الشيخ في المتصل يشتمل على مثالين احدهما من باب
السرعه والاخر من باب العظم وكل منهما يشتمل على ستة اقسام و
انما مثل بهما دفعا لتوهم من يتوهم ان هذا مخصوص بالسرعه
والبطوء لمثل الاطباء بهما فلنذكر لفظ الشيخ ونبين شموله على
ما ذكرنا واما المتصل فهو الذي يكون اختلافه متدرجا على اتصال غير محسوس
الفصل فيما يتغير اليه من سرعة الى بطوء هو احد الستة او بالعكس اي من
البطوء الى السرعة وهو ثانيها او الى الاعتدال اي من السرعة اليه وهو
ثالثها او من البطوء اليه وهو رابعها والاول مذكور بالفعل والثاني بالقوة
او من اعتدال فيهما اي في السرعة والبطوء الى شيء ينتقل اليه وهو السرعة
او البطوء فالانتقال من الاعتدال الى السرعة هو خامسها والى البطوء

سادسها فهذه هي أمثلة المتصل من باب السرعة والبطوء وهي ستة بلا اعتبار
للمجانسات كما تقدم واما الستة التي من باب العظم فاشار اليها بقوله او من
عظم وصغر او اعتدال فيها اي في العظم والصغر الى شيء ما ينتقل اليه
لان قوله من عظم الى ما ينتقل اليه وهو الصغر او الاعتدال ومن صغر الى
ما ينتقل اليه وهو العظم او الاعتدال ومن لا اعتدال فيها الى ما ينتقل اليه وهو
العظم او الصغر والعجب من الشارحين انهم مع تطويلهم الكلام في هذا
المقام على ما نقلنا عنهم انه ما حام احد منهم حول هذا المثال والحوالي
بعض الحال وهذا اي المتصل المتدرج الاختلاف على الاتصال قد
يستمر على التشابه وهو ان يبتدئ من سرعة وينتهي بسرعة او من
بطوء وينتهي به وهذا يشعر باعتبار المجانسات في التركيب ولهذا
ولهذا اعتبرها المسيحي ايضا وقد يتفق ان يكون مع اتصاله في بعض
الاجزاء اشد اختلافا كما اذا ابتدأ بسرعة وانتهى ببطوء وفي بعضها
اقل كما اذا ابتدأ بسرعة وانتهى باعتدال قال رحمه الله

الفصل الثالث في اصناف النبض المركب المخصوص باسامي

على حدة ان اكثر المذكور في الفصل المتقدم من اقسام النبض المختلف هي
الاقسام البسيطة اعني التي يكون الاختلاف فيها باعتبار جنس واحد واما
التي يذكرها ههنا فاكثرها هي الاقسام المركبة اعني التي يكون الاختلاف
فيها باعتبار جنسين فصاعدا وهذه الاقسام كثيرة جدا يعسر حصرها
ويطول جدا وهي تركيب اما من جنس وجنس واما من جنس واجناس
واما من اجناس واجناس ومن هذه المركبات انواع محصورة ذات

اسماء

اسماء وقد ذكر الشيخ منها ههنا اربعة عشر نوعا احدها الغزالي وثانيها الموجي
وثالثها الدودي ورابعها النملي وخامسها المنشاري وسادسها ذنب الفار و
سابعها المسلي وثامنها ذو القرعتين وتاسعها ذو الفترة وعاشرها الواقع في
الوسط وحادي عشرها المتشنج وثاني عشرها المرتعش وثالث عشرها
الملتوي ورابع عشرها المتواتر فمنه الغزالي وهو المختلف في جزء واحد منه
واحدا اذا كان بطيئا ثم ينقطع فيسرع المشهور ان الغزالي هو نوع من
النبض المسمى بالمنقطع الاثنا الذي هو نوع من المختلف في جزء واحد
والحق انه ليس كذلك بل هو نوع من العايد لان لحوق حركة الجزء المخالف
لباقي الاجزاء منه قبل انفصال حركة باقي الاجزاء والمراد بقوله ثم ينقطع
فيسرع انه يكون بطيئا فيختلف جزؤه الواحد بان ينقطع بسرعة اي ان
جزءه الواحد ينقطع عن باقي الاجزاء في بطئها بان يكون سريعا فان قيل
فاذا كان الغزالي هو ذلك فكيف يكون مركبا قلنا قد قال جالينوس
ان النبض الغزالي مركب من الاختلاف في جزء واحد من العرق اذا انقطعت
الحركة في السرعة وفي القوة وبيان ذلك ان ذلك الجزء الظاهر انه لم يسرع
في حركته الا وقوته اسلم واقوى من قوة باقي الاجزاء ولفظه في جوامع الاسكندرانيين
هكذا والنبض الغزالي يكون من الاختلاف العارض في جزء واحد في العرق
اذا انبترت الحركة وحدوثه يكون في الجنس الذي من كيفية الحركة وفي الجنس
الذي من جهة القوة قال المسيحي وهذا النوع يبتدئ فيه الطبيعة بالحركة
ثم تسكن ثم تتم الحركة وتكون الثانية اسرع من الاولى ومثل هذا السكون
ليس بمركزي ولا محيطي بل يحصل لها في وسط المسافة ويسمى هذا النوع من

الاختلاف غزاليا لمشابهته الغزال في حال وثوبه من الارض فانه عند
ذلك يثب صاعدًا الى فوق ثم يقف في الجو زمانا ما ثم يهبط وينزل ويكون
هذه الحركة منه اسرع من الاولى ولذلك سمي الغزالي ثم قال ولنا جعل
الشيخ هذا النوع مركبا من ذلك لان هذه الاختلاف في جنس واحد وهي
السرعة والابطاء فان الحركة الثانية لا بد وان يكون اسرع من الاولى
والا لم يكن غزاليا وفيه نظر لان المركب اقله يكون من جنسين وليس ههنا
الا جنس واحد وهو السرعة والبطوء كالسرعة والقوة كما قال جالينوس
وثانيها الموجي وثالثها الدودي ورابعها النملي وهذه الثلثة في الحقيقة من نوع
واحد لانها مشتركة في الاختلاف في العظم في اجزاء كثيرة من العرق وفي
التقدم والتاخر في مبدا حركة العرق لكنها مختلفة الاصناف اذ الموجي
لعظمها والدودي اصغر واضعف منه واشد تواترًا والنملي اشد في ذلك
كله من الدودي والى الثاني اشار بقوله ومنه الموجي وانما سمي به تشبيها بموج
البحر اذا القي فيه شي صلب فانك ترى فيه دوايرًا في دواير الداخلة اصغر
من الخارجة وابطا في الحركة وهو المختلف في عظم اجزاء العرق
وصغرها وشهوقها اي شهوق اجزائها وفي العرض وفي التقدم والتاخر
في مبدا حركة النبض فان طرف العرق الذي يلي الخنصر اشد تقدمًا في
الحركة واكثر فوقية والجزء الذي بعده دون ذلك من الفوقية والتقدم و
كذلك الذي يلي هذا الجزء كموج البحر مع لين فيه ولهذا لا يتصل حركة
اجزائه لقبولها الانفصال بسرعة وليس بصغير جدًا اي كالنملي وله عرض
ما بخلاف الذي لصغره وكانه امواج يتلو بعضها بعضًا على استقامة
اى

اي على ترتيب متسق كما مثلنا بالدواير مع اختلاف بينها اي بين الامواج
التي هي اقرب او بين الاجزاء التي هي ابعد كلاهما جايز والظاهر ان الابعد
اقرب في الشهوق والانخفاض والسرعة والبطوء قال المسيحي هو
نبض مختلف في وضع الحركة بمعنى ان البعض يكون يمينا والبعض يسارا والبعض
الى فوق والبعض الى تحت ومع ذلك فلا بد من التقدم والتاخر وما ذكره
الشيخ اعم فايدة وكلام الجوامع شبيه بما قاله المسيحي وهو ان كل واحد
من هذه الثلثة يكون من الاختلاف الذي يكون في مقادير الانبساط في
اجزاء من العرق كثيرة ومن الاختلاف الذي يكون في التقدم والتاخر في الحركة
اجزاء العرق هي الاول والثاني والثالث والرابع لانه اذا كان النبض موجيا
ودوديا كانت حركته شبيهة بحركة الامواج بعضها يتحرك الى جانب
على التاريب وبعضها على استقامة ومنها ما يكون له في اليسير من
الطول اشراف كثير ومنها ما يكون له في الطول الكثير اشراف يسير ومنها
ما يكون كثير العرض او قليله ومنها ما يكون متساويا في السرعة ومنها
ما يكون غير متساو في السرعة والى الثالث اشار بقوله ومنه الدودي
وانما سمي به تشبيها بالدود الكثير الارجل والحركة وهو شبيه به اي بالموجي فيما
ذكر فيه الا انه يفارق الموجي بامور احدها انه صغير بخلاف الموجي فانه ليس
بصغير وثانيها انه شديد التواتر يوهم تواتره سرعة وليس بسريع انما كان
الدودي ليس بسريع لان السرعة انما تكون مع قوة ما وذلك لا يكون في الدودي
والا لم يكن صغيرا وانما انه يكون شديد التواتر فلما بيّنه وهو ان القوة اذا
كانت ضعيفة والحاجة شديدة فلا بد وان يكون النبض متواترا وان ذلك

تزداد بزياده الضعف وكذلك النملي اشد تواترا من الدودي لان القوة فيه
اضعف واما ان تواتره يوهم السرعة فلان النقرات اذا وردت في ازمنه
متقاربة ظن ان ذلك بسبب سرعة قطع مسافة الحركة وانما لا نظن ذلك
في النملي لانه مفرط الصغر وقد علم ان ذلك الجامع السرعة وبالجملة ان حركة
اجزاء الدودي عند التموج اضعف من حركة الاجزاء عند التموج في
النبض الموجي والنملي وانما سمي به تشبيها بالنمل في حركته ودبيبه
اصغر جدا واشد تواترا كما ان الدودي شبيه به الموجي فكذلك النملي يشابه
الدودي لكنه يفارقه في ان الحركة ههنا اخفى في الظهور وفي التقدم و
التاخر وان التواتر ههنا ابلغ قال جالينوس في اوله النبض الكبير قد
ذهب قوم الى هذا النبض سريع قال وليس هو بسريع قال صاحب
الكامل والقائل بهذا ارخيجانس وهو خطاء وذلك لان السرعة مفتقر
الى مزيد القوة والقوة ههنا ضعيفة قال جالينوس في الموضع المذكور وهذا
نبض في غاية الضعف وفي غاية الصغر وفي غاية التواتر واعلم
ان الموجي ينتقل الى الدودي عند ضعف القوة وعجزها عن تمام الحركة
فاذا تراجعت القوة عادت الى الموجية والذي يصير نمليا اذا ضعفت
القوة غاية الضعف فان كانت تلك الصيرورة قليلا قليلا كما في الادب
فلا يمكن الرجوع الى الدودية الى ما هو اقوى منها البتة وان كانت
الصيرورة دفعة كما في الهيضة فان الرجوع ممكن والدودي والنملي
اختلافهما في الشهوق وفي التقدم والتاخر اشد ظهورا في الحس
من اختلافهما في العرض بل عسى ذلك الاختلاف في العرض

ان م

ان

ان لا يظهر وذلك لان الانبساط في كل نبض في عمق الشريان اكثر وهو
وهذا ظاهر بالحس ولذلك ظن قوم ان الشريان لا ينبسط بل يرتفع و
ينخفض وهو باطل لما مر ولما سنشير اليه في اخر هذا البحث وذلك لان
مقدار الشريان الطبيعي هو ان يكون سمكه اعظم من عرضه فلذلك يكون
انبساطه في السمك اكثر وانما ظنوا كذلك لوجهين احدهما ان تجذب
الهواء البارد يكون بالانبساط في السمك اكثر من العرض وثانيهما ان الاعضاء
التي عن جانبي الشريان في عرض الساعد اكثر من التي فوقه فتحتاج ان
توسع لها المكان بتضييق الشريان واذا كان الانبساط في العرض في
اصناف النبض كلها اقل فعند كون النبض صغيرا جدا لا يكون لذلك
الانبساط مقدار محسوس واذا لم يكن له مقدار محسوس لم يدرك التفاوت
بين قليله وكثيره ولذلك يكون ظهور الاختلاف في الشهوق في الدودي
والنملي اكثر من ظهوره في العرض فيهما واما ان الاختلاف فيهما في التقدم
والتاخر اكثر اظهر فذلك ظاهر لان التقدم والتاخر يكون في قطر
الطول وهو اعظم اقطار الشريان وخامسها المنشاري وهو يشبه
الموجي من حيث ان الاختلاف فيهما في العظم في اجزاء كثيرة وفي التقدم
والتاخر ومن حيث ان الاختلاف فيهما في نبضة واحدة في جزء واحد
من العرق في ارتفاع البعض وارتفاع وانخفاض البعض على ما
قاله المسيحي لان الاختلاف فيهما وان كان في نبضة واحدة لكنه
ليس في جزء واحد من العرق بل في اجزاء كثيرة منه الا انه يفارق
الموجي لما ذكره المسيحي من انه مختلف في نفس الحركة والموجي

الوضع لان الاختلاف فيها واحد على ما سبق بيانه آنفا بل بانه صلب وايضا
بانه مختلف الاجزاء في الصلابة ايضا وايضا بان الحركة هيهنا اسرع وانما وجب
ان يكون المنشاري مع تواتره سريعا دون الموجي وذلك لان القوة في
المنشاري لا بد وان تكون قوية والا لم تقدر على تعظيم بعض الاجزاء مع الصلابة
ولا كذلك الموجي فان الالة لينة مطاوعة للحركة فادنى حركة قوة تحركها
ولذلك لا تصغر بعض اجزائه الا والقوة ضعيفة وايضا بانه لا عرض له الخلاف
الموجي فان له عرضا ما وسمي هذا النوع بهذا الاسم لمشابهته اسنان المنشار
في الارتفاع والانخفاض الا انه فيها قال ابن مطران في بستان
الاطباء تعريب العرب تقول ميشار بالياء المعجمة تحتها بنقطتين والفراء
بالنون ابدلا قال الجوهري اشرت الخشبة بالميشار مهموز قال
لقد عيل الايتام طعنة ناشرة انا شر لا زالت يمينك آشرة اي مأشورة
مثل عيشة راضية اي مرضية واما ان المنشاري مركب فلان الاختلاف
فيه مركب من جنسين بل من ثلثة العظم والصلابة والتقدم والتاخر ومنه
يعلم فساد قول الخونجي وهو ان هذا النبض مركب لانه مركب من الاختلاف
في نبضة وفي الارتفاع والانخفاض لانه ليس مركبا من الاختلاف في نبضة
بل من اقسام الاختلاف وفي نبضة لكن اختلافا مركبا مما ذكرنا قال جالينوس
وقد نقل عنه في الجوامع النبض الموجي والدودي والنملي داخلة في الاختلاف
العارض في العظم في اجزاء كثيرة من العرق ومن الاختلاف العارض
في تقدم بعض اجزاء العرق في الحركة وتاخر بعضها والى ما ذكرنا اشار بقوله
ومنه المنشاري وهو شبيه بالموجي في اختلاف الاجزاء في الشهوق والعرض

صح

و ع

وفي التقدم والتاخر الا انه صلب ومع صلابته مختلف الاجزاء في صلابة
فالمنشاري نبض سريع متواتر صلب مختلف الاجزاء في عظم الانبساط
والصلابة واللين واما ما وعدت ان اشير اليه من ادلة الانبساط فقد
قال ابن مطران في بستان الاطباء ما هذه حكايته كتاب اسحق بن
عمران في النبض البراهين المهيمنة الدالة على وجود الانبساط خمسة
الاول لو لم يكن انبساط لم تكن نرى النبض مرة عظيما مرة ومرة صغيرا الثاني
لو لم يكن انبساط لو جد في الحس المأخوذ من مقدار الانبساط سبعة و
عشرون قسما على ما بينه جالينوس وقد اشرنا اليه فيما تقدم الثالث
لو لم يكن انبساط لكان العرق النابض متى لمسناه باطراف الاصابع الاربع
وجدناه مستوي الحركة في العظم الرابع لو لم يكن انبساط لكان العرق
النابض اذا جس يقع تحت اطراف الانامل كالنبض المرتعش الخامس
لو لم يكن انبساط لما ادرك بالبصر في المهزول كما سبق تقريره مفصلا وفي
بعض هذه الوجوه نظر وجلها بل كلها قد تقدمت فلا يؤاخذ بالتكرار
فان في الكتب المطولة يقع مثلها كثيرا ومنه ذنب الفار وهو ما يسمى
وهو الذي يتدرج في اختلاف عظما كان او صغرا وقوة كانت او
ضعفا وسرعة او بطوا الى غيرها اخذا من نقصان الى زيادة او من
زيادة الى نقصان وذنب الفار قد يكون في نبضات كثيرة وقد تقدم مثاله
وقد يكون في نبضة واحدة في اجزاء كثيرة ومثاله اذا كان الاختلاف
في العظم هو ان يكون ما تحت الاصبع الاولى على حد من العظم وما تحت
الثانية انقص من ذلك وما تحت الثالثة انقص مما تحت الثانية وانقص

من ذلك ما تحت الرابعة او ما يكون بعكس ذلك وقس على هذا ذات الاختلاف
في السرعة او غيرها او في جزء واحد مثل ان يكون مبدا الانبساط اعظم
او اقوى او اسرع ثم بالتدريج يصغر او يضعف او يبطئ او يكون بعكس ذلك
واختلافه الاخص هو الذي يتعلق بالعظم لان ذلك اولى بالمشابهة لذنب
الفار لان ذنب الفار بعضه غليظ وبعضه دقيق والغلظ والدقة يشابهان
العظم والصغر لا السرعة والبطء وقد يكون اي اختلاف ذنب الفار باعتبار
البطء والسرعة والقوة والضعف ومثاله ان يكون ما تحت الاصبع الاولى
بطيئا او قويا وما تحت الثانية اقل بطأ او قوة وعلى هذا حتى يكون الثالثة
اقل من الثانية في البطء او القوة واكثر من الرابعة فيهما او يكون بالعكس و
لانك قد عرفت فيما تقدم ان اختلاف حركة الاجزاء في العظم والصغر
يكون لكون انبساط بعض الاجزاء اعظم من بعض وان ذلك يلزمه لا محالة
اختلاف الاجزاء في الوضع اذ يلزم الجزء الذي شهوقه اكثر ان يكون ميله الى
فوق اكثر فلا يخفى عليك ان الاختلاف في ذنب الفار يكون مركبا من الاختلاف
في حركة الانبساط ومن اختلاف الاجزاء في الوضع ومنه المسلي وهو
سابعها وهو الذي ياخذ من نقصان الى حد في الزيادة ثم يتناقص على التوالي الى ان
يبلغ الحد الاول في النقصان فيكون كذنبي فارين متصلان عند الطرفين
الاعظمين وفي بعض النسخ الطرف الاعظم والمعنى واحد ومثال
ذلك ان يكون مبتديا من مبدا الاصبع الاولى الى منتهى الرابعة في
الزيادة ومن ذلك الى منتهى الرابعة في النقصان فيكون اعظم الوسط
واصغر الطرفين ويسمى المايل الى الوسط والمايل الوسط ايضا وهذا

اكثر

اكثر والمنجذب وهو اولى الاسماء به وعكسه وهو الصغير الوسط العظيم
الطرفين يسمى العميق والمنحني والمايل الطرفين والى الطرفين ايضا
ولم يذكره الشيخ لقلته اذ يقل ان تكمل القوة بسط الطرفين طرفي ما يحس
من الشريان مع قصور وتعجز عن تتميم ذلك في وسطه واما عكس هذا
وهو المسلي فيقع كثيرا لان بسط وسط الشريان اسهل على القوة من
بسط طرفيه ضرورة ان بسط مكان واحد اسهل من بسط مكانين
ولان اعلى العروق لحمه كثير فيكون مانعا للقوة عن بسطه واخره بعيد عن
مبدا الحركة وذلك مانع عن تتميم الحركة بخلاف وسطه ولان المسلي
كذنبي فار فيكون اختلافه مركبا من الاختلاف في حركة الاجزاء ومن
الاختلاف في وضع الاجزاء ومنه يعلم فساد ما ذكره المسيحي من ان
المسلي انما صار مركبا لانه مركب من الاختلاف في نبضات او نبضة مع
الارتفاع والانخفاض وكذا ما ذكره من ان ذنب الفار مركب من الاختلاف
في نبضات او في نبضة واحدة في اجزاء شتى او في جزء واحد وما ذكره من
الاختلاف المستوي ومن غير ذلك واما الذي اشار اليه بقوله وما ذكرنا فهو انه
ذكر فيما سبق ان اختلاف ذنب الفار يوجد في المقدار الماخوذ والثالثة
الثانية بمقدار ما نقصت الثانية عن الاولى وهكذا الى اخره وكذلك يتخيل
وجوده في الخالي والممتلي واما الكاين في نبضة واحدة فتارة يكون في مواقع
الاصابع الاربع وتارة يكون في موقع اصبع واحدة والاول منها ما هو متصل
الحركة ومنه ما هو منقطع الحركة والاول منها اختلافه طولا ومنه ما
اختلافه في جميع الجهات وللاول على اقسام المنحني والمايل والمنشاري

والثالث والثاني على اقسام الموجي والدودي والنملي واما المنقطع الحركة فان يتحرك
تحت اصبع ويسكن في الثاني او تحت اثنين ويسكن تحت الآخرين او تحت
ثلث ويسكن تحت الرابعة والكائن بحسب موقع اصبع واحد على
ثلثه اقسام متصل الحركة ومنفصلها ومعاود الحركة والمتصل هو ان يبتدى
تحت بعض الانملة سريعا ثم يبتدى بحركة بطيئة او بالعكس وقد يبتدى باعتدال
وينتهي الى احدهما وقد يكون بالعكس والمنفصل الحركة هو ان يبتدى بسرعه
ويعرض له قبل ان يتم الانامل فترة ثم يتم الحركة ببطوء وقد يكون بالعكس
ومن هذا النوع من الاختلاف الغزالي الواقع في الوسط وذو الفترة والمعاود
هو المطرقي ويسمى ذا القرعتين هذا كلامه وليس فيه ما يدل على ان اختلاف
ذنب الفار مركب من اي جنسين واما انه مركب من الاختلاف في نبضه
ومن الاختلاف المستوى وغير ذلك فلا طائل تحته لان الكلام في ان الاختلاف
المستوى الذي في هذا النبض مركب من اي جنسين لا ان هذا النبض مركب
من الاختلاف في نبضة ومن الاختلاف في نبضه ومن الاختلاف المستوى
فانه قول مصروف عن الحق ومنه ذو القرعتين وهو ثامنها وهو الذي
يقرع الاصابع والكف به فيتم باخرى والاطباء مختلفون فيه فمنهم من جعله
نبضة واحدة مختلفة في التقدم والتاخر وهو الذي اختاره الشيخ لكن
يجب ان نعلم ان هذا الاختلاف بالتقدم والتاخر الذي في ذي القرعتين
انما هو باعتبار اجزاء الشريان في السمك لا في الطول لان التقدم في الطول
انما يعرض عند لين الآلة لتطاوعه في ذلك وفي هذا النبض لا يكون الآلة الا
صلبة على ما ستعرفه واحتج القائلون بانه نبضة واحدة بانه لو كان

نبضتين

نبضتين لكان زمانه زمانا يمكن فيه نبضتان وليس كذلك وبيان الملازمة ظاهر
لان النبض حركة وكل حركة ففي زمان وبيان انتفاء التالي بالتجربة ومنهم من
يقول انهما نبضتان متلاحقتان واحتج على ذلك بانه يحس فيه بقرعتين
فوجب ان يكون نبضتين والا كذب الحس وهذه الحجة مغالطة فانه انما يلزم
كذب الحس اذا كان يحس فيه بنبضتين واما اذا كان يحس فيه بقرعتين فقط
لم يلزم ذلك ولهذا رد الشيخ عليهم بانه ليس كل ما يحس فيه بقرعتين يلزم ان
يكون نبضتين والا لكان المنقطع الانبساط العايد نبضتين ولان ذلك انما يلزم ان لو كان
نبضتين والحق انه اذا انبسط ثم انقبض ثم انبسط وليس كذلك بل الحق ان يكون لما انبسط
اولا قرع الاصابع ثم لما تم الانبساط احس بقرعة اخرى وسيحقق هذا ويذكر اقسامه
عند كلامنا في اسباب النبض والى ما ذكرنا اشار بقوله وبالجملة ليس الزمان بينهما
اي بين النبضتين بل القرعتين بحيث يسع انقباض الانبساط ولو كان نبضتين
لوجب ان يكون الزمان بحيث يسع لهما لما سبق في بيان الملازمة فهو اذن اشارة
الى الدليل المذكور وقوله وليس كل ما يحس منه قرعتان يجب ان يكون نبضتين
والا لكان المنقطع في الانبساط العايد نبضتين اشارة الى فساد حجتهم وبالاتفاق
هو نبضة قال المسيحي هذا العائد هو الغزالي فان الطبيعة فيه لا تبتدى
بالحركة الثانية من المركز بل من نهاية الحركة الاولى وهي في المسافة نفسها
كذلك الحال في النبض واما ان النبض مركب فلانه من الاختلاف في جزء
واحد ومن قرعات مختلفة وفيه ما عرفت واما لم يجب ان يعد نبضتين
اذ ابتدا فانبسط ثم عاد الى العمق منقبضا ثم صار مرة اخرى منبسطا لكنه
ليس كذلك لان الزمان الذي بين القرعتين لا يفي بزمان انبساطين وانقباض

واذا عرفت ذلك فاعلم ان جالنوس قال في المقالة الاولى من النبض الكبير الكلام في
هذه المسئلة مبني ان الانقباض هل هو محسوس او ليس بمحسوس فمن قال انه ليس
بمحسوس قال انه نبضتان وذلك لان النبضة عنده مركبة من قرع ووقوف
ولا شك ان بعد القرعة في ذي القرعتين يحصل سكون يسير ثم بعده قرعة
ثانية ونقول ان هذا النبض مختلف في التواتر ومن قال انه محسوس قال
انه نبضة واحدة ويكون حدوثه شبيها بحركة المطرقة للسندان اذا عاودت
من غير قصد من الضارب فان الضربة الاولى تهبط من مسافة بعيدة وتقرع قرعا
قويا والثانية تهبط من مسافة ليست بالبعيدة فلذلك تقرع السندان قرعا اضعف
من الاول وعلى هذا الى ان تسكن المطرقة سكونا تاما وكما يعرض لغصن الشجرة
اذا جذب ثم ترك فانه يعود الى موضعه الاول ثم لا يلبث فيه بل يعود
الى الناحية التي جذب اليها ثم الى موضعه ثم الى الناحية المذكورة ثم الى موضعه
لكن تكون حركته في كل ميل دون حركته في الميل الاول الى ان يسكن في موضعه
الاول كذلك هذا فان الطبيعة عندما تحرك حركة الانبساط يعوقها عائق
وستعرفه فيوقفها ثم انها تبتدئ بالحركة من المسافة التي انتهت اليها اولا ثم
يعوقها العائق عن تمام قطعها ثم تتم الحركة من المسافة التي انتهت اليها ثانيا
الى ان تقطع المسافة بالانبساط التام ثم يسكن السكون الخارج ثم تبتدئ
بالانقباض ثم بالسكون الداخل ثم بالانبساط الثاني فان اتفق لها عائق من العوائق
التي سنذكرها كانت الحركة فيه كما في الانبساط الاول والا تحركت الحركة المذكورة
بالتمام ثم قال ويفرق بين هذا وبين المختلف في الكثرة من نبضة واحدة تنحي
العرق الى ما وراءه فانه في هذا النوع تنحي نحيا مصالحة بحيث انه لا يكون

بين

من هذا التنحي وبين الانبساط الاول سكون البتة لكن عند ذلك التنحي يهبط قليلا
ويقرع اليد ثم تنحى تنحيا ثانيا ثم يهبط ويصادم اليد قال وربما حصلت
المعاودة مرة ثالثة ورابعة وبعض رجوعها قليلا قليلا حتى يسكن
سكونا تاما فالذي يعرض في النبض ذي القرعتين من الحركة شبيه
بهذا ومنه ذو الفترة والواقع في الوسط المذكوران اما الاول وهو تاسعها
اعني ذا الفترة فهو المختلف الذي يقع فيه سكون حيث تتوقع الحركة تماما
بين المسافة مثلا وهو ظاهر وفي المركز بعد تمام السكون الداخل لعائق
يعوق عن الانبساط الثاني فيقع سكون اخر متصل بالاول او في المحيط
بعد تمام السكون الخارج لمثل ما ذكرنا وهو مع وضوحه خفي فليتامل
فيه وبيان انه مركب انه عندما تفتر بالسكون لا شك ان القوة حينئذ
تكون عاجزة عن الحركة فيكون فيه اختلاف بالقوة ايضا واما الثاني
وهو عاشرها اعني الواقع في الوسط فهو المختلف الذي يقع فيه حركة
حيث يتوقع السكون كما بين الحركتين ولذلك سمي الواقع في الاوساط لان
الحركة وقعت وسط الحركتين ولانه لا بد وان يكون قد عرض ما
يوجب الحركة حينئذ فيكون هناك اختلاف بوجه اخر فلذلك
يكون ذو الفترة والواقع في الوسط من الانواع المركبة لما ذكره المسيحي
من انه مركب من الاختلاف المذكور ومن وقوع الحركة في الزمان
المذكور ان فيه ما عرفت والفرق بين الواقع في الوسط وبين الغزالي
ان الغزالي يلحق فيه الثانية قبل انقضاء الاولى وذلك لانا بينا انه
نوع من العائد واما الواقع في الوسط فيكون النبضة الطارية فيه

في زمان السكون وانقضاء القرعة الاولى قال القرشي وبينهما فرق اخر وهو
ان الواقع في الوسط قد يكون النبضة اللاحقة فيه في جميع اجزائه ولا
كذلك الغزالي فانها تكون في جزء واحد وفيه نظر ومن هذه الابواب اي
الانواع المركبة التي لها اسماء على حدة النبض المتشنج وهو حادي عشرها
وهو نبض يكون فيه حركة شبيهة بحركة المتشنج والمرتعش وهو
ثاني عشرها وهو اظهر من ان يحتاج الى تفسير قيل في الجوامع والنبض
المرتعش والمتشنج هما من الاختلاف العارض في وضع اجزاء العرق
ومن الاختلاف العارض في التقدم والتأخر والملتوي وهو ثالث عشرها
هو النبض الذي كانه خيط يلتوي وينفتل وهي اي هذه الثلثة التي هي المتشنج
والمرتعش والملتوي من باب الاختلاف في التقدم والتأخر اي في تقدم
بعض الاجزاء في الحركة وتأخر البعض وفي الوضع اي حركة الاجزاء الى
الجهات والعرض اي والاختلاف في العرض بحيث يقل ويكثر وهو من
باب الضيق والسعة والمتوتر وهو رابع عشرها جنس من جملة الملتوي
شبه المرتعد كخيط يجذب من جانبين الا ان الانبساط في المتوتر
اخفى اي مما هو في الملتوي وكذلك الخروج عن استواء الوضع في الشهوف
في المتوتر اخفى اي مما هو في الملتوي واما التمدد فهو في المتوتر واضح
وربما كان الميل فيه اي في المتوتر الى جانب واحد فقط وهذا لا يكون
في الملتوي البتة وهذه الاربعة مشتركة في انها مختلفة الاجزاء وفي التقدم
والتأخر والوضع واما ان تركب هذه الاربع من الاختلاف وبما
ذكرناه على ما قاله المسيحي ففيه ما عرفت والذي نعرض امثال

المتوتر

المتوتر والملتوي والمائل الى جانب واحد لما تعرض في الامراض اليابسة
لان سوء المزاج اليابس موجب لهذه الاصناف والامراض الموجبة لها على
ما ستقف ان شاء الله تعالى ومن مركبات النبض اصناف زائدة على ما هي
على ما اشرنا الى بعضها ولا اسماء لها وهو ظاهر والشيخ رحمه الله
الفصل الرابع من اصناف النبض وانما لم يقل من انواع النبض وان
كان بعض اقسام الاجناس انواعا وقد عبر الشيخ عنها بالانواع لان
اكثر الاقسام اصناف كما سبق بيانه فغلب الاكثر وعبر عن الجميع بالاصناف
وهي على نوعين منها ما يقتضي تفاوتا في زيادة ونقصان ومنها ما لا
يقتضي ذلك فما كان من القسم الاول فالطبيعي منها هو المعتدل على ما
قال كل واحد من الاجناس المذكورة التي يقتضي تفاوتا في زيادة ونقصان
فالطبيعي منه هو المعتدل والعلة في ذلك ان الطبيعة لما كانت من
شانها حفظ كمالات ما هي طبيعته وجب ان يكون كل ما هو افضل لذلك
منسوبا اليها ولا شك ان الافضل في الاجناس التي يقتضي تفاوتا في الزيادة و
النقصان هو المعتدل لانه تابع للاعتدال الذي به تحفظ تلك الطبيعة كمالات
ما هي طبيعته الا القوي فان الطبيعي فيه هو الزائد في القوة لكن
يجب ان تعلم ان زيادة القوة قد تكون عن استظهار الفاعل وقد تكون
عن مبالغته في الفعل لاحتياجه والمراد ههنا هو الاول اعني قوة القوة
فانها انما تكون اذا كانت الطبيعة على افضل حالاتها وذلك انما تكون
اذا لم تكن هناك ميل عن الاعتدال اللائق بتلك الطبيعة وبعبارة اخرى
النبض اذا ساوى النبض الذي للمزاج حالة الاعتدال والصحة فيدل على

مساواة هذا المزاج لذلك المزاج وذلك المزاج صحي بالنسبة الى هذا البدن
فيكون للمزاج الحاصل حالة الاستدلال بالنبض صحيا وعلى افضل ما ينبغي ان
يكون عليه وهو المراد بكونه طبيعيا الا القوة فانها لو زادت على الحالة التي
عرفت فيها كون المزاج ايضا صحيا كان افضل ما اذا ساوتها لان القوة كلما كانت
اقوى كانت الافعال اكمل وافضل فيكون الزائد في هذا القسم اولى من المعتدل
قال ابن جميع في تنقيح القانون فاضل الاطباء جالينوس يسمي هذا النبض الزائد
في القوة الشديد والناقص فيها الخامل ويقول ان بعض من تقدمه كان يرى
ان النبض الشديد هو الطبيعي من هذا الجنس لا الوسط بين الشديد والخامل
لانه كان يرى ان جهة القوة وصحة القوة امر طبيعي وان بعضهم يعترفون
بذلك الا انهم لا يسلمون ان النبض الطبيعي من هذا الجنس هو الذي قد بلغ الغاية
من الشدة بل قد يوجد نبض غير طبيعي اشد منه فان ذلك يظهر حسا في
اوقات الغضب وعند شرب الشراب ونحوهما وان هولاء قد عورضوا
بان ظنهم انه قد يوجد في هذا الجنس ما هو اشد من النبض الطبيعي لا حقيقة
له وجالينوس يميل الى الراي الثاني ويقول قد امتحن ذلك بالحس وصح عنده
انه صح
انه قد يوجد نبض اشد من النبض الطبيعي عند شرب الشراب كما قد ذكروا
في احوال اخرى كالبحرانات المحمودة وغيرها وبالجملة عندما يعرض للقوة ما
يزيدها او يهيجها فينهض لاستفراغ وسعها ويحد النبض الشديد بانه
الذي يدافع الاصابع والخامل بانه الذي يدافعه الاصابع والمتوسط
بينهما بالحقيقة بانه الذي لا يدافع الاصابع ولا تدافعه ويرى ان المتوسط
بين الشديد والخامل على هذا الوجه ليس بطبيعي بل حكمه في الخروج عن

الحال

الحال الطبيعية حكم الخامل فاذن الحاصل من قوله ان الطبيعي من هذا الجنس وسط
من الشديد والخامل الا انه ليس بوسط على الاطلاق بل منحرف الى جانب
الشدة فانه بهذا يخالف النبض الطبيعي من ساير الاجناس الاخر التي يوجد فيها
زيادة ونقصان لان كل واحد من تلك الاجناس الطبيعي منه هو المتوسط بين
طرفيه بالحقيقة وهذا ليس كذلك بل الطبيعي منه منحرف عن الوسط الى احد
الطرفين فهو وسط باعتبار وجود ما هو ازيد منه شدة وطرف باعتبار
انحرافه عن الوسط الحقيقي الى جانب الشدة واما الرئيس فان الظاهر من
امره انه يوافق على ان القوة اذا طرا عليها ما يغلبها ويهيجها ويضطرها
الى مقاومته سقطت واشتد فعلها الا ترى انه ان ذلك انما يوجب زيادة
في التحرك فيجعل الحركة اعظم مسافة واقصر زمانا ومما يدلك على ذلك
قوله في نبض الاوجاع والوجع اذا كان في اوله هيج القوة وحركها
الى المقاومة والدفاع والهب الحرارة فيكون النبض عظيما سريعا
ولم يقل قويا وجالينوس يقول انه يكون اعظم واقوى واسرع وان
كان شيء من الاصناف الاخرى انما زاد تابعا للزيادة في القوة
فصار اعظم مثلا كالعظيم فهو طبيعي لاجل القوي اي لاجل انه قوي
لا لاجل ان الحاجة شديدة او الالة لينة فانه ليس طبيعيا من هاتين
الجهتين وانما يكون طبيعيا من هاتين الجهتين لو اعتدلت الالة
والحاجة هذا وما كان منها من القبيل الثاني وهو الاجناس التي
لا يعرض تفاوتات في الزيادة والنقصان على ما قال واما الاجناس التي
لا تحتمل الازيد والانقص فلا شك ان الافضل منها هو ما يكون عند كون الطبيعة

على اعتدالها واستقرار احوالها فلذلك اختار من جنس المستوى والمختلف المستوى
وقال فان الطبيعي منها هو المستوى لاستمرار فعل الطبيعة على نهج واحد
وعدم معاوقة العوارض العائقة اياها عن الاستمرار على فعلها واختار
من جنس المنتظم وغير المنتظم للمنتظم وقال والمنتظم اذ لقلة الاختلاف
فيه يكون بعده عن الطبيعي اقل وفي قول المسيحي ان جعله المنتظم من نوع
الافضل فيه نظر فانك ستعرف ان المختلف الغير المنتظم اجود من المختلف
المنتظم لدلالة الاول على تقلقل السبب الموجب للاختلاف ودلالة
الثاني على تمكن السبب الموجب واستقراره حتى صار ما يحدث عنه
منتظما نظرا ان غير المنتظم وان كان لتقلقل سببه اجود من المنتظم
لتمكن سببه لكنه اردا منه لقوة سببه على ما نص عليه جالينوس
ونقلنا عنه فيما سبق وهو ان سبب غير المنتظم اقوى من المنتظم و
تمكن السبب الضعيف لا يقاوم قوة السبب غير المتمكن فلهذا يكون
المنتظم افضل من غير المنتظم نعم لو قيل ان المنتظم وغير المنتظم لا يمكن
ان يكون شيء منها طبيعيا اذ الطبيعي هو المستوى فيكون كل واحد من
المنتظم وغير المنتظم لكونه مختلفين غير طبيعي لكان قويا والمخلص عنه
الا ان يقال المراد من كونه طبيعيا كونه اولى الاقسام وبذلك الجنس بكونه
طبيعيا ولا شك ان المنتظم في جنسه اولى من غير المنتظم وجيد الوزن
فان حدوثه وكذا حدوث المستوى انما يكون عند كون الطبيعة على افضل
احوالها وكون النبض على ما يقتضي سنه اى سن صاحبه ان يكون عليه
على ما فسر به جيد الوزن ولانه قد يفسر ايضا بانه الذي يكون نسبة

زمان

زمان حركته الى زمان سكونه مثل ما ينبغي للعقل فيدل جيد الوزن بهذا التفسير
على موافقة مزاجه لذلك وعلى التفسيرين يكون افضل من غيره قال
رحمه الله الفصل الخامس في اسباب انواع النبض المذكورة سبب
النبض اما ان يكون داخلا في تقويم وجوده اولا والاول يسمى الماسك لان مقوم
وجود الشيء ماسك له اى حافظ اياه والثاني وهو ما لا يكون داخلا في تقويم
وجوده اما ان يكون لازما اولا والاول يسمى باللازم والثاني بالمغير على الاطلاق
وعلى هذا الحصر يوافق كلام الشيخ لا ما ذكره القرشي وهو ان سبب النبض
اما ان لا يكون لازما ويسمى المغير على الاطلاق او يكون لازما فاما ان يكون
ذاتيا للنبض ويسمى الماسك او لا يكون ويسمى اللازم فانه مع كونه غير مناسب
لكلامه مشتمل على تخصيص احد قسمي اللازم به دون الآخر وعلى كون الماسك
ذاتيا للنبض وهو خطاء لان الماسك مقوم لوجود النبض لا لماهيته ولذلك
قال يحيى النحوي في شرح النبض الصغير لجالينوس كل ما يكون ان كان
جسما فيحتاج في كونه الى اربعة اسباب هي الفاعل والمادة والآلة والغاية
وان كان عرضا فيحتاج في وجوده الى ثلثة اشياء فقط الآلة والفاعل
والغاية ولان النبض حركة فيحتاج في وجوده الى هذه الثلثة حتى يكون
هذه الثلثة مقومات لوجوده لا لماهيته على ما ظن القرشي وكيف يكون
ذلك ولا شيء منها داخلا في ماهيته فالثلثة عرضية لماهية النبض وذاتية
لمقوم وجوده وفيه نظر لان المتكون غير منحصر في الجسم والعرض لجواز
ان يكون صورة جسمية من الجسم في تكونه لا يحتاج الى الآلة بل الى الصورة
وكذا النبض فلنتامل فيه وقيل في الجوامع اصناف فمنها مشتركة ومنها

سابقه ومنها باديه والمبقية هي التي بها قوام امر النبض اعني القوه الفاعلة للنبض
والآلة هي العروق والمنفعة التي بسببها احتيج الى النبض وهي الحرارة الغريزيه
وهذا الحفظ يكون بامرين احدهما خروج البخارات الدخانية المتولدة في
القلب وذلك يكون بانقباض العروق والاخر دخول الهواء البارد المطفي عن
هذه الحرارة وذلك يكون بانبساط العروق واما السابقه فهي كثرة الاخلاط
وغلظها وحدتها واما البادية فهي برد الهواء وحره والتعب وما اشبه
ذلك ونقول ان اسباب النبض منها ما هي سبب لتولده ومنها ما هي سبب
لتغيره والثاني هي الاسباب السابقه والاسباب البادية والاول هي الاسباب
المثبتة التي عليها مدار امره اعني القوة التي بها يكون النبض اما قويا واما ضعيفا
والآلة التي بها يكون النبض اما صلبا واما لينا واما معتدلا والمنفعه وهي
امران احدهما كثرة الحرارة التي تحتاج الى التبريد والتطفية وثانيهما فناء الروح
النفساني وتحلله الذي تحتاج الى الزيادة فيه والنبض يصير بسبب ذلك عظيما
سريعا متواترا قال ابن مطران في بستان الاطباء اشارة اعلم ان الاسباب
المغيرة للنبض منها ما هي معروفه محدودة عند الطبيعة وهذه فمنها
ما هي محدودة عند الطبيعة نوعها وكميتها وكيفيتها كالجنس والسن والمزاج
واوقات السنه والسحنة وهذه تسمى طبيعية ومنها ما حدت الطبيعه
نوعها فقط ولم تحد كميتها ولا كيفيتها كالرياضه والاستحمام والماكل
والمشارب وهذه تسمى ما ليست بطبيعيه ومنها ما ليس بمعروف عند
الطبيعة ولا محدود عندها وتسمى خارجة عن الطبيعه وقيل في الجوامع
الاسباب المغيرة للنبض منها ما هي في الطبع مثل السن والنوم ومنها

ماليست

ماليست في الطبع بمنزلة الرياضة والاستحمام ومنها ما هي خارجة عن الطبع
بمنزلة الحميات والاورام ونحوهما واقول لما كان النبض بابا عظيما
في تعريف احوال بدن الانسان لاسيما في احوال القلب الذي هو الرئيس
على الاطلاق والمدبر للبدن ومنبوع الحيوة وآلتها التي هي الحرارة الغريزية
لانه اول عضو يتكون واول تعلق النفس الناطقه به احتجنا الاكل الى
معرفته ولان معرفته تتوقف على معرفة اسبابه واسبابه المغيرة
له لكاد ان يخفى لكثرة سلك جالينوس طريقا صناعيا حصرها في ثلثه
اجناس كلية احدها الامور الطبيعيه كالسن والمزاج وثانيها الامور
الخارجة عن الطبيعة كالمرض وثالثها الامور التي ليست بطبيعيه ولا
غريبة منها كالاستحمام وانما احتاج الى حصر الاسباب المغيرة للنبض
في عدد معلوم لان جميع الناس مع اختلاف احوالهم لا يمكن ان يوقف
على نبض كلهم فاحتال جالينوس بطريق صناعي حتى جعلهم تحت
دستور عام اي قانون كلي يعرف به نبض جميعهم وذلك ان للرجال
نبضا يعمهن وكذلك لكل واحد من المزاج الحار والبارد والعبل والقضيف
نبض اكثري يعمهم وقلما يوجد بخلافه فانه قلما توجد امرأة اعظم
واقوى من جنس الرجال وعبل اسخن من جنس القضاف حتى ينقلب
نبضه على الضد واذا وقف الانسان على ذلك امكنه اذا وجد في
حال المرض من لم يشاهد نبضه في وقت الصحة ان يقيس التغير الوارد
عليه النبض بالذي وجب ان يكون له في الاصل وللعالم في هذا الباب
الفضل على الجاهل لان عنده القانون الذي يقف به على نبض من لم

يشاهده في وقت الصحة والجاهل ليس عنده نبض من لم يشاهده في حال صحته
ولا يعرف الا نبض من شاهده حينئذ ولما كان ذلك كذلك ضم الاطباء اقتداء
بجالينوس الاسباب المغيرة الى الامور الطبيعية والى التي ليست بطبيعية والى
الامور الخارجة عن المجرى الطبيعي قال المسيحي ولعل ان في ادخاله الامور
الخارجة عن المجرى الطبيعي في هذا القانون نظرا وهو ان الغرض من القانون
المذكور وفيه نظر قال الاطباء والامور الطبيعية تسعة اقسام المزاج والذكورة
والانوثة والسحنة والسن واوقات السنة والبلد وحال الهواء الجزئي
والنوم واليقظة والحمل في النساء قال ابن ابي صادق وانما سميت هذه
امورا طبيعية لان وجودها من الطبيعة وفيه نظر لانه لا يخلو اما
ان يريد بالطبيعة المدبرة للبدن او المدبرة للعالم او مطلق الطبيعة والاول
باطل لان من جملة الامور المذكورة اوقات السنة والهواء الجزئي وليس وجودها
من الطبيعة المدبرة للبدن وكذا الثاني والثالث من وجهين احدهما ان الطبيب
ليس له نظر في الطبيعة المطلقة والتي المدبرة للعالم وثانيهما انه لو كان المراد
بالطبيعة ذلك كانت الامور التي ليست بطبيعية والتي هي خارجة عن
المجرى الطبيعي طبيعية لانها حادثة عن الطبيعة بذلك المعنى واذا عرفت
ذلك فنقول المراد بالامور الطبيعية هي التي ليست بغريبة عن البدن
ولا صادرة عن الارادة لاشتراك التسعة المذكورة فيما ذكرنا فانها متى
استقريت وجدت على هذه الصورة واما التي ليست بطبيعية فهي
امور صادرة عن الارادة وتشركه من الطبيعة في بعضها وذلك بان
تميل اليها وتروم اعتدالها وهي اربعة الرياضة والاستحمام والاطعمة

والاشربه

والاشربة واما الامور الخارجة عن المجرى الطبيعي فهي امور كان البعض
منها طبيعيا غير انه صار خارجا عن المجرى الطبيعي بالمقدار كالنوم و
اليقظة وكان البعض منها ليس بطبيعي ثم انه صار خارجا عن المجرى
الطبيعي بالافراط في كميته وكيفيته كالاطعمة والاشربة وكان البعض منها
خارجا عن المجرى الطبيعي بذاته كالامراض والاسباب والاعراض
ثم هذه مع كثرتها تنحصر في نوعين احدهما الذي يثقل على القوة ويضغطها
كالامراض الامتلائية وثانيهما ما يحلل القوة وينفشها كالامراض
الاستفراغية والالم الشديد ولا يخفى بعدما ذكرنا فوايد القيود التي ذكرها
الشيخ في الاسباب الماسكة حيث قال اسباب النبض منها اسباب
عامة اذ النبض لا يخلو عن احد من الثلثة بخلاف غيرها من الاسباب فان النبض
قد يخلو عنها واذ ليس كل عام ضروريا اي ممتنع الانفكاك عن الشيء كسواد
الزنجي وبياض الرومي وكانت هذه الاسباب العامة ممتنعة الانفكاك
عن النبض قال ضرورية اي ممتنعة الانفكاك واذ ليس كل ممتنع الانفكاك
ذاتيا فان زوايا المثلث ممتنعة الانفكاك عنه وليست بذاتية له مع ان
هذا الممتنع الانفكاك عرضي قال ذاتية ولان الذاتي قد يكون مقوما للماهية
ويعبر عنه بانه داخل في ماهيته وقد يكون مقوما لوجود الشيء ويعبر
عنه بانه داخل في تقومه ولما كان المذكور مقوما لوجود النبض لا لماهيته
قال داخلة في تقويم النبض اي تقوم وجوده ولم تقل في النبض اي في ماهيته
لانها خارجة عنها كما بينا وبعضهم فهموا هذا ومنهم القرشي على ما اشرنا اليه
ثم صرح وقال وانا نعسر على اثبات ان هذه الثلثة داخلة في

حقيقة النبض وكيف لا يعسر عليه ما تعذر على الغير امتناع اثبات الشيء
الخارج عن الشيء انه داخل وسبب الغلط اشتباه مقوم الوجود بمقوم
الماهية لديهم وتسمى الماسكة لما ذكرنا ومنها اسباب غير داخلة في تقويم
النبض اي تقويم وجوده وهي ما عدا الفاعل والآلة والغاية وهذه اي غير
الداخلة في تقويم وجوده على قسمين فمنها لازمة مغيرة بتغيرها لاحكام النبض
لانها بتغير متغير وكانه قال المغيرة لاحكام النبض بتغيرها وتسمى الاسباب
اللازمة وهي الاسباب الطبيعية والغير الطبيعية اللتين جعلها الاطباء من
الاسباب المغيرة للنبض بتغيرها لا بذاتها كالاشياء الخارجة عن المجرى الطبيعي
التي ذكروا وعبّر الشيخ عنها بقوله ومنها غير لازمة وتسمى المغيرة على
الاطلاق لانها لا تغير بشرط كتغير الاسباب اللازمة بشرط تغيرها لانها
تغير بذاتها وغير وساطة وفيه دقة فاعرفه ولهذا اشتبه على القرشي
وقال واما الاسباب اللازمة فلم يبينها الشيخ ويشبه ان تكون هي الاسباب
الستة الضرورية واما الاسباب المغيرة على الاطلاق فلم يبينها ايضا ههنا
وهي جميع الاسباب التي ليست بضرورية هذا كلامه وقد عرفت ما هو الحق
في ذلك والاسباب الماسكة ثلثه لما عرفت انها مقوم وجود العرض
هذه الثلثة احدها السبب الفاعلي المشار اليه بقوله القوة الحيوانية
المحركة للنبض التي في القلب وقد عرفتها في باب القوى الحيوانية و
الثاني الآلة وهي العرق النابض اي السبب القابلي وقد عرفته في
ذكر الاعضاء وقال القرشي الثاني هو الآلة المتحركة وهي القلب والشرايين
ولم يذكر الشيخ ههنا القلب وعلى اصولهم يجب ذكره لان النبض عندهم

هو

هو حركة القلب والشرايين وهذه مواخذة سهلة لان النبض عنده وان سلم انه
عبارة عن حركة القلب والشرايين لكن لما كان في المشهور عبارة عن حركة
الشرايين فقط تبع المشهور في هذا الاطلاق او نقول هذا الفصل في بيان
اسباب انواع النبض المذكورة وانواعها هي الطويل والسريع والمتواتر وكلها
صفة العرق فيكون مادة هذه الانواع اي العلة القابلية لهذه الاعراض
العرق فقط لا القلب لان القلب لا يتصف بشيء من هذه الاعراض فلو ذكر
القلب ههنا كان غلطا وهذا الجواب اولى من الاول والثالث الحاجة الى
التطفئة وهو السبب الغائي واما السبب الصوري فهو ما يحصل من الفاعل
في القابل وهو اي الاحتياج الى التطفئة لا الآلة الحاجة عليه او الثالث وهو
الحاجة المستندة على مقدار معلوم من التطفئة ويتحدد اي ذلك المقدار بازاء
حد الحرارة في اشتعالها او طفوها او اعتدالها وذلك لانها متى كانت حارة
ثائرة كانت الحاجة داعية الى هواء متكاثر ومتى كانت ناقصة كانت داعية
الى هواء قليل وان اعتدلت الحرارة اعتدلت الحاجة وبحسب اختلاف
احوال هذه الاسباب الثلثة وافعالها تختلف احوال النبض والاسباب اللازمة
والمغيرة على الاطلاق فانما تغير النبض بوساطة تغيرها لهذه الثلثة والى
ما ذكرنا اشار بقوله وهذه الاسباب الماسكة تتغير افعالها بحسب ما
تقترن بها من الاسباب اللازمة والمغيرة على الاطلاق والحصول فيه ان
القوة والآلة والحاجة ان كانت على ما ينبغي كان النبض على ما ينبغي
ولا يكون به قلبه ولو تغير غيرها من الاسباب اللهم اذا كان تغيرها
موجبا لتغير احد هذه الثلثة وحينئذ يصير سببا موجبا لتغير النبض مثلا

متى حصل من خارج حر يزيد في الحاجة او يبس يصلب الآلة او استفراغ يضعف
القوة فالحر يغير النبض لتغييره الحاجة واليبس لتصليبه الآلة والاستفراغ لتضعيفه
القوة فظهر ان تغيير الاسباب الغير الذاتية للنبض انما هو بواسطة تغييرها
للاسباب الذاتية وهو المطلوب قال رحمه الله الفصل السادس
في موجبات الاسباب الماسكة وحدها قال القرشي على هذه الترجمة
يشكل لان قوله وحدها اما ان يقرا مشدد الدال حتى يكون تقدير الكلام
في موجبات الاسباب الماسكة وفي حدها وهذا لا يصح لانه لم يذكر
في هذا الفصل حد الاسباب الماسكة واما ان يقرا مخفف الدال مشتقا
من الوحدة حتى يكون تقدير الكلام في موجبات الاسباب الماسكة لا
غير وهذا لا يصح ايضا لانه ذكر باقي الاسباب في هذا الفصل والمسيحي
اخذ منه هذا وذكره في شرحه وزاد عليه بانه لو اقتصر على اول الترجمة
من غير ان يقول وحدها فهذا لا يصح ايضا لانه ذكر الاسباب الماسكة
ايضا ولم يقتصر على موجباتها فقط ولهذا كان الواجب عليه ان يقول
فصل في ذكر الاسباب الماسكة وموجباتها وانا اقول لا اشكال على هذه
الترجمة لان الشيخ ذكر للنبض اسبابا ثلثه الماسكة واللازمة والمغيرة
وفي هذا الفصل ما ذكر موجبات الاسباب اللازمه والمغيره لان
موجباتها ذكرها في الفصول التي بعد هذا فقوله في موجبات الاسباب
الماسكة وحدها اي دون موجبات الاسباب اللازمه والمغيره فانها
مذكورة في الفصول الاخرى وهو كلام صحيح مستقيم لا غبار عليه وقول
المسيحي لو قال في موجبات الاسباب الماسكة لما صح ايضا لانه ذكر

الاسباب

الاسباب الماسكة ايضا ولم يقتصر على موجباتها فقط لا طايل تحته لاستحالة
ذكر موجبات الاسباب الماسكة بدون ذكرها فقوله في موجبات الاسباب
الماسكة لا ينافي ذكر الاسباب بل يستلزمه لما ذكرنا واما ان الواجب على الشيخ
كان ان يقول فصل في ذكر الاسباب الماسكة وموجباتها فخطاء لان الفصل
ليس معقودا لذكر الاسباب الماسكة لانه ذكرها في الفصل المتقدم بل هو معقود
لذكر موجباتها وتكرار ذكر الاسباب وقع ضرورة لما قلنا واذا عرفت ذلك
فاعلم ان هذا الفصل يشتمل على مباحث المبحث الاول في تاثير
الاسباب الماسكة في العظم والسرعة والتواتر ومقابلاتها قال
رحمه الله اذا كانت الآلة مطاوعة بلينها اي بسبب لينها والقوة قوية
والحاجة الى التطفيه شديدة كان النبض عظيما العظم انما يتم باجتماع
ثلثه اشياء احدها قوة قوية يمكنها التحريك الى غاية كمال الانبساط وثانيها
آلة لينة لتكون قابلة لفعل القوة غير عاصية عليها وثالثها حاجة تدعو الى
استيفا كمال الحركة واذا كان العظم انما يتم بحصول هذا المجموع فان عدم واحد
من هذه الثلثه فقد لزم ذلك فقدان العظم وحصول ما يقابله وهو الصغر
ان كان فقدان احد الثلثه لحصول ضده او الاعتدال في العظم والصغر
ان كان فقدانه لحصول المتوسط في ذلك مثال ذلك اذا لم تكن القوة
قوية وان كانت ضعيفه كان النبض صغيرا وان كانت متوسطه
كان النبض متوسطا في العظم وكذلك الآلة اذا لم تكن لينه وان كانت
صلبة كان النبض صغيرا والا متوسطا في العظم وكذلك الحاجة اذا لم تكن شديدة
لانبساط عظيم وان كانت قليلة كان النبض صغيرا والا متوسطا

كان

العظم وكلما كان شيء اقوى في ايجاب حاله من آخر فضلته اقوى في ايجاب ضد
الآخر وايجاب قوة القوة للعظم اقوى من ايجاب لين الآلة لان الفاعل لذلك
في الحقيقة هو قوة القوة واما لين الآلة فانما توجبه بانه لا ممانع ولا شك ان
احداث المقتضي للشيء اقوى من احداث الذي لا مانع فيه واذا كان كذلك
كان ايجاب الضعف للصغر اقوى من ايجاب الصلابة له وكذلك ايجاب لين الآلة
للعظم اقوى من ايجاب شدة الآلة الحاجة له وذلك ان الآلة اذا كانت لينة كفى
في تعظيم النبض ادنى قوة وان لم تكن الحاجة شديدة جدًا واما اذا كانت صلبة لم
يمكن ان تعظم النبض وان كانت القوة قوية والحاجة شديدة لعدم القبول
ولان فقدان الحاجة بالكلية مع بقاء الحيوة محال فلا بد وان يكون مع الآلة
اللينة حاجة ما واما وجود صلابة الآلة المانعة من التحرك مع بقاء التحرك
فليس بمحال فيجوز ان يكون الحاجة شديدة والقوة قوية ولا حركة في النبض البتة
والحركة اصلا لاجل الصلابة واما ان الآلة تكون لينة والقوة قوية فلا يحال فانه لا بد من
حاجة تستدعي وليس لا بد من لين قابل واذا كان كذلك فايجاب الصلابة للصغر
يكون لا محالة اقوى من ايجاب عدم الحاجة له وقول الشيخ والحاجة اعون
الثلثه على ذا لا يلزم منه ان يكون ايجابها للعظم اقوى لعله اكثر من ايجابها فانه
فرق بين المعين للشيء وبين الموجب له وهو ما يكون الشيء معلولا له او لازما
فان الموجب للعظم القوة والمعين الحاجة ومزيل المانع اللين وايجاب الموجب
ابلغ من ايجاب المعين والمزيل ومما يؤكد ما ذكرنا قوله بعد هذا بسطيرات واشد
من هذه الثلثة اي ضعف القوة وقلة الحاجة وصلابة الآلة يوجب الصغر
مبلغ ايجاب الضعف لما بيّنا ويمكن ان يفرق بين هذه الاسباب الموجبة
للعظم

للعظم وهو انه متى كان الموجب له قوة القوة كان النبض عظيما زائدا على القدر ويكون
مع ذلك يعقب طعام او شراب معتدل في الكمية والكيفية فيغذو البدن
ويقوى القوة وان كان الموجب لين الآلة كان جرم العرق لينا جدًا او
يوجد بعقب استحمام او شراب كثير المزاج وان كان قد يعدم ذلك حركات
مفرطة لشدة الحاجة وايضا لا شك انه اذا كان اثنان من هذه الثلثه فهو
على حال يوجب العظم والآخر على حال يوجب الاعتدال كان ميل
النبض لا محالة عن الاعتدال الى العظم اكثر مما اذا كان الامر بالعكس الا ان
يكون ايجاب نوع ذلك الواحد للعظم اكثر من ايجاب الآخرين كما اذا كانت
القوة قوية جدا وكانت الحاجة والآلة معتدلين فان النبض حينئذ يكون
اعظم مما اذا كان بالعكس وايضا مهما كان اثنان من هذه الثلثه على حال
يوجب العظم وكان الآخر على حال يوجب الاعتدال فلا شك ان النبض
يكون ميله الى العظم اكثر مما اذا كان ذلك الآخر على حال يوجب الصغر
وكذلك اذا كان احد هذه الثلثه على حال يوجب العظم والآخران على
حال يوجب الاعتدال فان النبض يكون اميل الى العظم مما اذا كان
على حال يوجب الصغر وليس يلزم ان يكون اذا كان اثنان منها على
حال يوجب العظم والآخر على اعتداله ان يكون النبض حينئذ اميل الى
العظم مما اذا كان اثنان آخران على حال يوجب العظم والآخر على
حال يوجب الصغر اذ قد يكون شيء من ايجاب اعتداله للصغر اكثر من نقصان
آخر له اذا لم يكن نقصان الآخر له مفرطا ولذلك فانه اذا كانت الآلة
لينة والحاجة شديدة لكن القوة متوسطة فان العظم يكون اقل مما اذا

كانت القوة قوية والآلة لينة لكن الحاجة قليلة اذا لم تكن قلة الحاجة مفرطة
وايضا مهما امكن القوة استيفاء الواجب بحسب الحاجة بالعظم تعدل الى
السرعة ومهما امكن استيفاء ذلك بالسرعة لم تعدل الى التواتر وذلك
لان حصول الغرض بذلك اسرع فان مثل القوة في هذا الوقت مثل من
يمشي في حاجة مهمة فانه يوسع خطاه اولا ليكون ما يقطعه من مسافة
الطريق في كل خطوة شيئا كثيرا فان كانت الحاجة اهم من ذلك اسرع تلك
الخطا فان كانت اهم من ذلك سارعت بين الخطوات اكثر ومثل هذا يقال
له العدو فان العدو يجمع بين سعة الخطا وسرعتها وتواترها فان نقصت
الحاجة عن ذلك نقص ما حصل اخيرا وهو التواتر وان نقصت اكثر من ذلك
زالت السرعة وبقي العظم بحاله فان نقصت الحاجة عن ذلك خرج
النبض عن كونه عظيما وستعرف ذلك ولما كان كذلك لان العظم سابق
على السرعة وهي على التواتر لما عرفت ان الماشي في مهم يوسع الخطا اولا
ثم يسرعها ثانيا ثم يواتر بينها ثالثا وكل ما كان اشد تأخرا كان اثقل مما قبله و
الطبيعة متى فعلت افعالا لاجل الضرورة فاذا زالت الضرورة فكل ما كان
اثقل كان اعراضها عنه قبل اعراضها عن الاخف واذا ثبت ذلك فلا ان
اول ما يحصل عند الخروج عن الاعتدال العظم ثم السرعة ثم التواتر فعند
العود الى الاعتدال اول ما يزول التواتر ثم السرعة ثم بعد ذلك يزول العظم ولكن
لا يجب حصول الصغر فان القوة متى كانت باقية على حالها فانها تحفظ في
افعالها المقدار الطبيعي لانه اخف المقادير عليها ولو حاولت تنقيصها لكان
عليها كلفة ومشقة والطبيعة لا تختار المشقة من غير سبب ومثاله انا

احتجنا الى المشي الى موضع بعيد في زمان قليل وسّعنا الخطا ثم اذا استغنينا
عن ذلك لا نجعل الخطوات اصغر من مقاديرها الطبيعية فكذلك هاهنا ومن
قاعدة الاطباء في النبض وقد صححها بالاستقراء وما تمسكوا به من القياس
وهو التمسك بالنظير الذي ذكره الشيخ من حال فانه اذا كان يحتاج الى حمل
شيء له مقدار من الثقل في زمان معين فان كان له قدرة على حمله جملة او مقدارا
كبيرا منه بحيث يتم الفعل في الزمان المعلوم بحركة بطيئة حمل مقادير
كبارا ونقلها ببطوء ويريث بين كل نقلتين زمانا وان كان لا يقدر على
حمل مقادير كبيرة حمل مقادير صغارا ونقلها بسرعة ويريث بين كل
نقلتين وان كان ضعيفا لا يتأتى منه الاسراع في الحركة حمل مقدارا صغيرا
كل مرة ونقله ببطوء الا انه لا يريث بين كل نقلتين اصلا حتى ينقل المقدار
المعلوم في الزمان المعلوم وان كان ضعيفا جدا بحيث يحتاج الى الريث
بين كل نقلتين مع صغر حمله وبطوء حركته فلا شك انه لا ينقل المقدار المعلوم
في الزمان المعلوم واذا كان قويا يقدر على حمل مقدار كبير لكن المقدار
الذي يجب نقله اكثر من ان ينقل في الزمان المعلوم بالحركة البطيئة اسرع الحركة
وراث بين كل نقلتين وان زاد على ذلك لم يريث بين النقلتين ايضا فعلمنا ان
الطبيعة التي يستند اليها الافعال هي بحيث لو خليت وطباعها كان تأتي
الفعل منها على الترتيب المذكور فهكذا في النبض اذا احتيج الى مقدار معلوم
من الهواء البارد فان كانت القوة بحيث يتأتى منها العظم فعلت وحده
ان كانت الحاجة تندفع بالمقدار المجتذب بالنبض العظيم او مع السرعة ان
ازدادت الحاجة او مع التواتر ان كثرت الحاجة جدا وان لم تقو على فعل

العظم فان قويت على فعل السرعة فعلت السرعة اما وحدها ان اندفعت الحاجة
بها او مع التواتر ان ازدادت الحاجة ثم ان لم تقو على السرعة ايضا فان قويت
على التواتر فعلت التواتر حتى تكثر المرار وتقوم مقام المرة الواحدة العظيمة
او مرتين سريعتين ان اندفعت الحاجة بذلك والا بقيت الحاجة ماسة
الى التطفيه واوجب الهلاك وذلك يكون عند اشتداد الحاجة وضعف
القوة بحيث لا يتاتى منها العظم ولا السرعة وان لم تقو على التواتر ايضا وكانت
الحاجة قليلة جدا بحيث يندفع مع صغر النبض وبطوئه وتفاوته رجي الخير
والا فالهلاك مشرف وهذه قاعدة يبنى عليها كثير من مباحث النبض وعرفنا
ان قوة القوة ولين الآلة وشدة الحاجة تقتضي اما عظما مع البطوء والتفاوت
او عظما مع السرعة والتفاوت او عظما مع السرعة والتواتر بحسب اشتداد
الحاجة وبعد الاطلاع على ما ذكرنا لا يخفى معنى قوله فان كانت القوة
ضعيفة تبعها صغر النبض لا محالة فان كانت الآلة صلبة مع ذلك
والحاجة يسيرة كان اصغر وقد عرفت علة ذلك والصلابة قد تفعل
الصغر ايضا لما علمت الا ان الصغر الذي سببه الصلابة ينفصل عن الصغر
الذي سببه الضعف بانه اي بان الذي سببه الصلابة يكون صلبا ولا يكون
ضعيفا ولا يكون في القصر والانخفاض مفرطا بل يكون له شهوق وطول ما
كما يكون عند ضعف القوة فانه يكون ضعيفا ومفرط القصر والانخفاض
ولا يكون له صلابة ولا مصابرة على الانغماز والانكفاف بل الواجب ان يجس
هذا النوع مصافحة بخلاف الكائن لصلابة الآلة فان صلابتها تكون
ظاهرة قال المسيحي الكائن من الضعف عرضه اعظم من الكائن من

الصلابة والكائن من الصلابة شهوقه اظهر مما في الضعف وفيه نظر وقلة
الحاجة ايضا تفعل الصغر والمراد لكن هناك ضعف وقد عرفتها
ولا سيما من هذه الثلثة توجب الصغر مبلغ وفي بعض النسخ مبلغ بالنصب
على المصدر اذ الاصل ان لا يفعل شيء من هذه الثلثة توجب الصغر ايجاب
الضعف فزاد المبلغ مقامه وانتصب انتصابه فصار مبلغ ايجاب الضعف
وقد عرفت هذا ايضا وصغر الصلابة مع القوة ازيد من صغر عدم الحاجة
مع القوة لان القوة مع عدم الحاجة لا تنقص من المعتدل شيئا كثيرا اذ
لا مانع له اي القوة مع عدم الحاجة وكانه انما ذكر الضمير نظرا الى مجموعها
او غلب التذكير عن البسط يعني الصلابة وانما تميل اي القوة مع عدم
الحاجة الى ترك زيادة الاعتدال لكثرة الحاجة اليها واذا لم تنقص
القوة مع عدم الحاجة شيئا او شيئا كثيرا من المعتدل والصلابة تنقص
شيئا كثيرا من المعتدل فيكون نقصان الصلابة ازيد من نقصان عدم
الحاجة وهو المطلوب فان كانت الحاجة شديدة والقوة قوية
والآلة غير مطاوعة لصلابتها للعظم اي غير مطاوعة للعظم
لاجل صلابتها فلابد من ان تصير سريعا ليتدارك بالسرعة ما يفوت
من العظم وفي بعض النسخ ما يفوت بالصلابة اي بسبب الصلابة
من العظم والاول هو الاكثر وهذا هو الاظهر وان كانت القوة
ضعيفة فلم تتات لا لعظم النبض ولا احداث السرعة فيه اي
في النبض فلابد من ان تصير متواترا ليتدارك بالتواتر ما فات من
العظم والسرعة فيقوم المرار الكثيرة مقام مرة واحدة كافية

عظيمة او مرتين سريعتين وقد يشبه هذا حال المحتاج الى حمل شي ثقيل
فانه ان كان يقوى على حمله جملة جملة فعل كذلك القوة اذا كانت تقوى على
احداث العظم فعلت وان لم تقو عليه فعلت السرعة لتنجذب بالسرعة
في مرتين كل مرة في غاية العجلة القدر الذي لا يجذب بالعظم بمرة واحدة
وان لم تقو على احداث السرعة فعلت التواتر ونظير الاول من فعل
الحمال قوله والاقسمه بنصفين واستعجل ونظير الثاني قوله والاقسمه
اقساما اكثر فيحمل كل قسم كما يقدر عليه بتؤدة او بعجلة ثم لا يوشي بين
كل نقلتين وان كان بطيا فيها اللهم الا ان يكون في غاية الضعف فيريث
وينقل بلادة وبعود ويبطي فان كانت القوة قوية والالة مطاوعة
لكن الحاجة شديدة الزم الشدة المعتدلة فان القوة تزيد مع العظم
وان كانت الحاجة اشد فعلت مع العظم والسرعة التواتر وكل
ذلك معلوم مما تقدم ويجب ان تعلم معا قد علمت ان لعظم النبض سببا رابعا
وهو قلة الروح النفساني على ما اورد في جوامع الاسكندرانيين من النبض
الكبير لجالينوس وهو ان النبض العظيم يكون اما من حرارة كثيرة واما
من قوة قوية واما من آلة لينة واما من قلة الروح النفساني ولم يذكر
جالينوس هذا السبب في النبض الصغير ولا في شي من كتبه التي وقعت
الينا وقال امين الدولة بن التلميذ في حواشيه انما يكون قلة الروح النفساني
من اسباب عظم النبض لانه من جملة الحاجة الداعية اليه لان الحاجة
اما تعديل الروح واما توليد الروح النفساني فاذا قل كثرت الحاجة الى
توليده فيعظم النبض لا الا لشدة الحاجة الى التوليد كما تعظم النبض

لشدة

لشدة الحاجة الى التواتر الترويح هذا كلامه وهو حسن فان قلت كيف
يكون حركة القلب والنبض سببا لتوليد الروح النفساني الذي عند الاطبا في
الدماغ قلت قد سئل عن الشيخ هذا السوال بعينه فاجاب بانه
اذا تولد الروح الحيواني في القلب نفذ منه الى الدماغ روح من جوهره
يستحيل مزاجه في الدماغ ويصير ابرد وارطب واشبه بمزاج الدماغ
فيصير نفسانيا فيكون القلب هو المولد الاول للروح ثم يفيض منه الى
غيره كالدماغ فيستحيل منه هناك الى طبع اخر كما ان الكبد مولد الدم و
منبع له فاذا وصل نصيب الدماغ اليه استحال الى مزاج دماغي
هذا لفظه في الجواب رحمه الله قال ابن مطران في بستان الاطباء
هذا موضع عظيم وذلك ان الغاية للنبض هو ترويح الروح الحيواني
وتوليد الروح النفساني فكما ان الروح الحيواني اذا سا مزاجه الى
حرارة نحوج الى الترويح عظم النبض فكذلك اذا نقص الروح النفساني
احتيج الى توليد روح كثير حيواني يتولد منه النفساني فيعظم النبض
بذلك السبب وكانت هذه الحاجة عديلة الحرارة المفرطة الا ان
الواجب عندي ان نشترط في هذه الحاجة وفور الحار الغريزي
بعد اشتراطنا ان الحالة الصحية موجودة كاملة والا فلو تبين لنا ان المزاج
سا الى برد او ان الالة صلبة او ان القوة ضعيفة لم يصح لنا هذا وبالجملة
اقول انه سبب رابع يصح به بعد كمال الثلثة الاخرى المحمودة ولا
خاص اخص من وفور الروح الحيواني لانه ملاك الامر وعماد المسلة
لانه اذا كان كثيرا استعملت منه الطبيعة في توليد الروح النفساني

شططًا اذا قدر واحتاج بل احتاجت الى ترويح لحفظ الحيواني وتنمية النفساني
معظم ضرورة و المعين فيه قوة القوة ولين الآلة ولنت تعلم ان قوة القوة
تابع لما اشترطناه من وفور الحار الغريزي ويبقى لين الآلة فقط وفيه نظر
واذا عرفت ما ذكرنا فلنعد انواع النبض بحسب زيادة كل واحد من
الاسباب الماسكة ونقصانه وتوسطه وننظر ما حكم تلك الانواع في العظم
والصغر والسرعة والبطء والتواتر والتفاوت على حسب اصول
للاطباء التي قررناها وقد ذكر الشيخ احكام بعض تلك الانواع وحذف الباقي
اتكالا على الفهم فنقول القوة اما ان تكون قوية او ضعيفة او متوسطة و
على التقادير اما ان تكون الآلة لينة او صلبة او متوسطة فهذه اقسام تسعة
وعلى كل واحد منها اما ان تكون الحاجة زائدة او ناقصة او متوسطة فهذه
سبعة وعشرون قسمًا الاول قوة قوية وآلة لينة وحاجة زائدة تكون
النبض عظيما لوجود علته وهو مجموع الامور الثلثة متوسطا في السرعة
والتواتر لان الوطر يقضى بالعظم الا ان تكون زيادة الحاجة كثيرة فتكون
مع ذلك سريعا فان كانت الحاجة ازيد جدًا كان مع ذلك متواترا الثاني
قوة قوية والة لينة وحاجة متوسطة تكون النبض متوسط المقدار
الى عظم لان قوة القوة ولين الآلة مع نقصان الحاجة لا ينقص عن
المعتدل شيئا مع توسط الحاجة يميل الى عظم بطيا شديد التفاوت
لتوسط الحاجة واندفاعها بذلك القدر من العظم فلا يحتاج الى سرعة
وتواتر فيصير بطيا متفاوتا الثالث قوة قوية والة لينة وحاجة ناقصة
تكون المقدار بحاله لوجود قوة القوة ولين الآلة لكنه اقل عظما والثاني

تكون

تكون الحاجة هنا ناقصة وفي الثاني متوسطة واشد بطوا واكثر تفاوتا من الثاني
لنقصان الحاجة واندفاعها بالعظم القليل الرابع قوة قوية وآلة متوسطة
وحاجة زائدة تكون في العظم متوسطا واقل من الثاني لتوسط الآلة
هنا ولينها واما في الاخريين فتكون سريعا لزيادة الحاجة وربما تواتر
ان كانت الحاجة مفرطة الخامس قوة قوية وآلة متوسطة وحاجة
متوسطة واقل من الرابع لقليل اللين في الآلة ثم وتوسطها هنا متفاوتا لتوسط
الحاجة واندفاعها بالمقدار المتوسط متوسط السرعة لتوسط الحاجة
السادس قوة قوية وآلة متوسطة وحاجة ناقصة تكون صغيرا لنقصان
لين الآلة وزيادة الحاجة لاجل المقصود فوق القوة بطيا شديد التفاوت
لنقصان الحاجة السابع قوة قوية وآلة صلبة وحاجة زائدة تكون في الصغر
كالسادس لاستركابها في قوة القوة وكون صلابة الآلة وزيادة الحاجة هناك
كتوسط الآلة ونقصان الحاجة ثم لكنه سريع لزيادة الحاجة وربما تواتر
ان كانت زيادة الحاجة كثيرة الثامن قوة قوية وآلة صلبة وحاجة
متوسطة تكون في المقدار اصغر من السابع بقليل لتوسط الحاجة هنا
وزيادتها ثم مائلا الى السرعة قليلا والى تفاوت قليل لتوسط الحاجة التاسع
قوة قوية وآلة صلبة وحاجة ناقصة تكون في المقدار والسرعة اقل
من الثامن لنقصان الحاجة هنا وتوسطها ثم وازيد منه تفاوتا لما ذكرنا
من نقصان الحاجة العاشر قوة متوسطة وآلة لينة وحاجة زائدة تكون
في المقدار متوسطا واقل عظما من الرابع سريعا متواترا اقل سرعة
من السابع واكثر تواترا منه الحادي عشر قوة متوسطة وآلة لينة وحاجة

متوسطة يكون مقداره متوسطا واقل من العاشر ومتوسط السرعة والتواتر
الى قليل بطوء وتفاوت الثاني عشر قوة متوسطة وآلة لينة وحاجة ناقصة
يكون الى صغر وبطء شديد التفاوت الثالث عشر قوة متوسطة وآلة
متوسطة وحاجة زائدة يكون في المقدار كالثاني عشر وسريعا متواترا اقل
سرعة من الرابع واكثر تواترا منه الرابع عشر قوة متوسطة والة متوسطة
وحاجة متوسطة يكون في المقدار اصغر من الثالث عشر متوسطا في السرعة
والتواتر الى يسير سرعة الخامس عشر قوة متوسطة والة متوسطة و
حاجة ناقصة يكون صغيرا متفاوتا الى بطوء السادس عشر قوة متوسطة
والة صلبة وحاجة زائدة يكون صغيرا جدا سريعا ومتواترا في الصغر اكثر
من الخامس عشر وفي السرعة والتواتر اكثر من الثالث عشر السابع عشر
قوة متوسطة والة صلبة وحاجة متوسطة يكون اصغر من السادس
عشر واقل سرعة وتواترا الثامن عشر قوة متوسطة والة صلبة و
حاجة ناقصة يكون صغيرا اكثر صغرا من السابع ومتوسطا في السرعة
والتواتر لانه لصغره لا يفي بالحاجة وان قلت بدون التوسط في السرعة
والتواتر التاسع عشر قوة ضعيفة والة لينة وحاجة زائدة يكون صغيرا
متوسطا في السرعة متواترا جدا اما صغره فازيد من السادس عشر
واما توسطه في السرعة فلانه لا يحوج الى قوة العشرون قوة ضعيفة والة
لينة وحاجة متوسطة يكون صغيرا متواترا الى بطوء في صغره ازيد من
التاسع عشر وفي تواتره ازيد من السابع عشر الحادي والعشرون
قوة ضعيفة والة لينة وحاجة ناقصة يكون صغيرا بطيئا متوسط التواتر

في

في صغره ازيد من العشرين الثاني والعشرون قوة ضعيفة والة متوسطة وحاجة
زائدة يكون صغيرا متوسط السرعة متواترا في صغره كالحادي والعشرين
في تواتره ازيد من التاسع عشر الثالث والعشرون قوة ضعيفة والة متوسطة
يكون صغيرا ازيد صغرا من الثاني والعشرين وبطيئا متواترا الرابع والعشرون
قوة ضعيفة والة متوسطة وحاجة ناقصة يكون صغيرا بطيئا متوسط
التواتر اما صغره فازيد من الثالث والعشرين وكذلك بطوءه واما توسطه
في التواتر فلان صغره يحوج الى ذلك وان قلت الحاجة الخامس
والعشرون قوة ضعيفة والة صلبة وحاجة زائدة يكون صغيرا جدا
اصغر من الرابع والعشرين ومتوسط السرعة لاجل زيادة الحاجة
وشديد التواتر جدا اكثر من الثاني والعشرين السادس والعشرون
قوة ضعيفة والة صلبة وحاجة متوسطة يكون في صغره ازيد من
الخامس والعشرين ومع بطوء وتواتر ازيد من الثالث والعشرين السابع
والعشرون قوة ضعيفة والة صلبة وحاجة ناقصة يكون صغيرا جدا
ازيد صغرا من السادس والعشرين بطيئا جدا ومتوسط التواتر لان الحاجة
وان قلت الا ان افراط الصغر والبطوء يحوجان الى ذلك ولتعلم انا
لا نعني بالقوة الضعيفة ما هي في الضعف بالغة جدا والا لم يكن يظهر
نبض اللينة وصغر الضعف ينفصل عن صغر الصلابة بان النبض يكون
في صغر الضعف ضعيفا منخفضا وفي صغر الصلابة اقل عرضا من
الضعف وازيد طولا وشهوقا منه اما قلة عرضه فلان الصلابة تكون
اما عن يبوسة او برودة وكلاهما يوجبان التجمع واما عن سبب ملدد

هنا صح

الشريان طولا فيقال له العرض واما زيادة اشرافه وطوله عنه فلان
حول القوة الضعيفة تعسر عليها رفع ما له ثقل وان قل ولذا لم يرتفع لم تظهر
طوله والفرق بين التواتر الذي سببه زيادة الحاجة وبين الذي سببه الضعف
انه في الاول يكون مع عظم وسرعة ولا كذلك الاخر واعلم ان الامام في
هذا المقام اشتغل بما لا يعنيه فلهذا فاته ما يعنيه اما الاول فلانه ذكر
الازدواجات الثنائية بين الاقسام الثلثة وذلك غير محتاج اليه
لان كل واحد من الاقسام التسعة الثنائية لا يتم بيان حكمه الا بتفصيل
ما ينضم اليه من الاقسام الثلثة الباقية من القسم الاخر وحينئذ تعود احكامها
الى احكام الثلاثيات واما الثاني فلانه لم يستوعب الثلاثيات باسرها
كما استوعبناها نحن لابتناء اكثر المباحث النبضية عليها واذا عرفت
ذلك فاعلم ان القرشي لما ذكر بعض ما ذكرناه قال وهذا الذي ذكرناه هو
تفريع على اصولهم واما التفريع على الاصول الحقة التي قررناها فنقول
قد علمت ان الانبساط فاعله هو انما طبيعة الشريان لتعيده
الى مقداره الذي كان قد فارقه بالانقباض واذا كان كذلك كان المقدار
الطبيعي للشريان هو المقدار الذي ينتهي اليه الانبساط فلو زادت القوة
اية زيادة كانت لم يوجب ذلك زيادة على ذلك المقدار لان جوهر القوة
لا يوجب الخروج عن الامر الطبيعي ولو زادت الحاجة لم يزدد ذلك
المقدار ايضا بفعل تلك القوة لما قلناه لكنه قد يزداد حينئذ بوجه اخر
وهو ان يكون ذلك الانبساط الزائد بالقسر ايضا وهذا يكون بان يكون زيادة
الحاجة مفرطة جدا حتى يكون المزاج حارا جدا فان ذلك يلزمه

لتحلل

لتحلل جوهر الروح والدم وذلك يلزمه زيادة حجمها جدا وحينئذ قد يبلغ
الى الحد المخل لتجويف الشريان اذا كان على مقداره الطبيعي فيضطر
الى زيادة انبساط تمديد بجرم الروح والدم لا بالقوة الطبيعية وحينئذ
يصير النبض اعظم من المقدار الطبيعي خصوصا اذا كان الشريان لينا
فيكون اقبل للتمديد وخصوصا اذا كانت قوة الشريان اضعف لان
ممانعتها عن التمديد القوي يكون اقل ولكن هذا لا يدوم ولا يكون القوة معه (حينئذ)
قوية اما انه لا يدوم فلان الروح يعرض لها حينئذ ان تتحلل بسبب
سخونة المزاج وبسبب مزاحمتها للشريان فتخرج من مسامه
لممانعته اياها عن التمديد ولان ذلك يلزمه امتناع نفوذ الهواء
اليها لان الانبساط حينئذ يكون على قدر جرم الروح والدم فقط
فلا يتسع لورود الهواء ويلزم ذلك افراط سوء المزاج الحار وذلك
موجب لزيادة التحليل واذا افرط التحليل نقص جرم الروح فيزول الموجب
لذلك العظم الزائد واما انه لا يمكن ان يكون القوة معه قوية فلان سوء
المزاج المفرط لا بد ان يوجب الضعف ولو فرضنا ان القوة مع
هذا كانت قوية مع ان هذا الفرض محال لوجب ان يكون العظم
اقل لممانعة القوة القوية عن التمديد القسري فان قيل ان
الوجود بخلاف ما ذكرتموه فانا نجد زيادة الحاجة اذا لم تكن مفرطة
وكانت القوة قوية ان النبض يكون حينئذ عظيما فاذا افرطت الزيادة
في الحاجة حتى اضعفت القوة صغر النبض عن المقدار الطبيعي حتى
قد يبلغ في ذلك الى ان يصير دوديا ونمليا كما يكون عند سقوط القوة

في الحميات المحرقة ولو كان الحق ما ذكرتموه لوجب ان يكون النبض حينئذ
مفرط العظم قلنا ان عروض الصغر ههنا بالعرض وذلك لما يلزم فرط
الحرارة من تحلل الروح وعجز القوة بسبب ضعفها عن البلوغ في الحركة
الغاية الطبيعية ولذلك كلما اشتد الضعف كثر العجز حتى تعجز عن
التحريك البتة فيسقط النبض هذا واما زيادة لين الآلة فلا توجب زيادة
على المقدار الطبيعي الا على احد وجهين احدهما كما قلنا وهو ان يكون ذلك
بتمديد الروح والدم في الكثرة وثانيهما بالرطوبة المفرطة المحدثة للين فان
الشريان يزداد مقداره حينئذ كما يزداد مقادير الاعضاء الظاهرة
في الحمام وسبب ذلك نفوذ الرطوبات في جرم العضو ولتعلم
ان الصلابة يمكن ان تحدث الصغر بوجهين احدهما بالذات وهو
ان القوة حينئذ تعجز عن البسط المقدار الطبيعي بسبب عسر قبول
الصلب لذلك وثانيهما بالعرض وهو بسبب الامر المحدث للصلابة
كيبس فيقدد الشريان طولا فان ذلك ينقص عرضه وشهوقه وقد يلزم
ذلك نقصان ذلك في الحس بسبب قلة الاشفاق الموجب لزيادة
الاحساس به وكالبرد واليبس الموجبين للصلابة فانهما يوجبان
تكاثف الشريان ونقصان مقداره الطبيعي واما قلة الحاجة فانما
توجب الصغر بالعرض وذلك بسبب المزاج البارد المقلل للحاجة
فانه يوجب الصغر بوجهين احدهما باضعافه فلا يقوى على التحريك
المقدار الطبيعي وثانيهما بتكثيف جرم الشريان فيصلب وينقص
مقداره الطبيعي فلا يكون في الحقيقة وذلك يكون في حالتين احدهما

طولا ع

عند

عند افراط الهزال وثانيهما عندما يعرض عارض يوجب شهوق النبض بجملته
كما عند الغضب فان الشريان يعرض له حينئذ كما يعرض لسائر الاعضاء
الظاهرة من البروز الى خارج ولذلك تنتو العين حتى هذا كلام القرشي
وهو مبني على اصوله مع ان بعضه لا يستقيم عليها وقد يعلم الكلام عليها
المبحث الثاني في اسباب عظم كل واحد من الاقطار الثلثة
وحده ونقصانه وتوسطه قال رحمه الله والطول اما زيادة
كل واحد من الاقطار مع زيادة الباقي ونقصانه مع نقصان الباقي و
توسطه مع توسط فذلك هو العظم والصغر والتوسط بينهما وقد عرفت
اسباب ذلك في البحث الماضي والذي نريد ان نتكلم فيه الآن هو ما اذا
كان ذلك باعتبار قطر واحد او قطرين فقط وسبب الطول اما ان يكون
بالحقيقة وهو ان يكون سببا لظهوره ولوجوده واما ان يكون بالعرض وهو
ان يكون سببا لظهوره دون وجوده والى الاول اشار بقوله والطول لعله
اما بالحقيقة فاسباب العظم وقد عرفت انها ثلثة وان سببه الحقيقي
هو قوة القوة مع زيادة الحاجة دون لين الآلة وهو المراد بالاسباب
ههنا على ما يدل عليه سياق الكلام اذا منع مانع عن الاستعراض
والشهوق فيتوفر ذلك السبب على الجانب الطول فقط لما عرفت
من ان ما ينقص من قطر من اقطار النبض يزيد في قطر اخر كصلابة
الآلة مثلا المانعة عن الاستعراض قال الامام ان الصلابة لا تختص
منعها بالعرض لانها تمنع الشهوق ايضا بل المختص بمنع العرض هو كون
الفضاء الذي بين جانبي العرق مملوا من اللحم والشحم والماء والرطوبات

حتى لم يمكن العرق من انبساطه عرضا قلنا هذا مسلم لكن الشيخ ما ادعى
ان كل مختص بالعرض ليمنع وقال القرشي وههنا اشكال وهو ان سبب
العظم على رايهم هو ان يجتمع مع قوة القوة لين الالة وزيادة الحاجة وذلك
يستحيل ان يكون الالة معه صلبة واذا كان كذلك كان فرض صلابة
الالة مع وجود اسباب العظم محالا قلنا مسلم ان فرض صلابة الالة
مع وجود مطلق اسباب العظم او جميع اسبابه لا يصح لكن فرضها مع
اسباب العظم الحقيقية التي هي قوة القوة وزيادة الحاجة دون لين الالة
على ما عرفت من قبل او مع بعض اسباب العظم يصح اذ معظم الشيء
يطلق عليه اسم ذلك كما قال الحج عرفة فكذلك يجوز ان يطلق الاسباب
على معظمها والحاصل انه يريد باسباب العظم بعض اسبابه وهما قوة
القوة وزيادة الحاجة على ما دل عليه سياق كلامه والمصحح لاطلاق
الجمع المضاف مع استغراقه وارادة البعض التاويل المذكور ولثافة اللحم
والجلد اي اللذين فوق الشريان المانعة عن الشهوق اقول لا يبعد ان
يكون ذلك اللحم ثخنا يوجب مزاحمة الشريان على المكان الذي يستحقه
مقداره الطبيعي والا لم يكن بها نقا من الانبساط الى ذلك المقدار وقد
يكون ذلك لسبب جذب لجلد انسي الساعد عرضا كما يكون عند
ورم عظيم يعرض على وحشي الساعد واما بالعرض فيتعين عليه اي
على الطول لا وجوده بل ظهوره الهزال اي هزال اللحم الكائن حول
العرق فانه يصير سببا للطول اي لظهوره بنقصان ما يستر العرق
ويحجب اطرافه عن ادراك الحاسة لا الوجود لان الحركة في قطر الطول

لا نزيد

لا نزيد بالهزال بل تظهر والعرض يفعله اما خلاء العروق فيميل الطبقة
العالية على السافلة فيستعرض اي الطبقة العالية او العروق
قال القرشي واعلم ان هذا انما يكون اذا ضعفت طبيعة الشريان
جدا حتى نزلت الطبقة العالية من الشريان بالثقل وذلك مما يبعد
وجوده مع وجود الحيوة وفيه نظر لان هذا ليس مما يبعد وجوده
مع وجود الحيوة اذ بمقدار ما يخرج الروح والدم من العرق يميل
الطبقة العالية على السافلة لا سيما عليها بالثقل ليستبعد وجوده
مع وجود الحيوة وهو ظاهر او شدة لين الالة واعلم ان لين الالة انما
يوجب زيادة العرض لاجل سبب اللين وهو فرط الرطوبة البالة
للشريان المغلظة لجرمه واما من جهة ما هو لين فقط فلا يوجب
زيادة العرض اما على مذهب القرشي فظاهر لان اللين من حيث
هو لين لا يوجب كون الانبساط اكثر من المقدار الطبيعي كما بيناه اولا
واما على مذهب الجمهور فلان اللين عندهم معد لزيادة الانبساط
فان كانت القوة قوية والحاجة شديدة لم تقتصر على زيادة العرض
فقط بل كان ذلك سببا للعظم وان لم يكن كذلك لم يكن ذلك سببا لزيادة
شيء من الاقطار واما الشهوق فلم يذكر سببه وقال في اخر هذا
الفصل ان سبب الشاهق والمنخفض ظاهر اقول وكانه انما قال
ظاهر لانه يمكن ان يعرف مما ذكر من الطول والعرض سبب زيادة
الشهوق ونقصانه وسبب نقصان كل من الاقطار وسبب الاعتدال
في كل واحد منها وذلك بان يقال سبب الشهوق اسباب العظم اذا

منع مانع من الطول والعرض وسبب القصر اسباب الصغر اذا منع مانع
من العمق والانخفاض كضعف القوة مع لين الآلة ورخاوة الجلد وسبب
الضيق اما امتلاء العروق او صلابة الآلة وسبب الانخفاض اسباب
الصغر اذا منع مانع من الضيق والقصر كضعف القوة ولين الآلة وكثافة
الجلد لكن يجب ان تعلم ان زيادة الشهوق وحده كانه قليل جدا
اذ في غالب الامر اذا زاد الشهوق لزم ذلك زيادة ظهور الطول فلم
يكن ذلك زيادة في الشهوق فقط وقد يمكن ان يزداد في الشهوق
وحده وذلك بان يكون الشريان في اصل الخلقة غائر الطرفين في
اللحم ويتفق له سبب العظم مع حصول مانع عن الاستعراض واما
سبب نقصان كل واحد من الاقطار مفصلا لا مجملا على ما علمناه من
كلام الشيخ فهو ان القصر قد يحدث لسبب اجتماع اجزاء الشريان
في الطول كما يعرض عند كرب البدن واما الضيق فقد يحدث لسبب
تمدد العرق طولا او عرضا انشهاق يوجب ظهور زيادة في الطول
كما يعرض عند التشنج واما الانخفاض فقد يحدث لعارض نفساني
يلزمه حركة الروح والقوى الى داخل كما يكون عند الفزع وهذا
يلزمه القصر الا اذا كان مع ذلك هزال يظهر للنبض في طوله مع
انخفاضه وكذلك قد يحدث عند سقوط القوى اذا كان هنالك هزال
لا يمنع الاحساس بكمال الطول ولم يكن في النبض جفاف يلزمه
نقصان العرض وعرض من ذلك ان سقطت الطبقة العالية من الشريان
على السافلة ولكن هذا كانه لم الا يوجد واذا عرفت اسباب زيادة كل

واحد

واحد من هذه الاقطار ونقصانه فقد عرفت من ذلك اسباب توسطه وذلك
اذا كان السبب الموجب للزيادة او الموجب للنقصان غير موجود وبالجملة
سبب الاعتدال في كل قطر هو الاعتدال بين سببي طرفيه واذا عرفت
اسباب البسائط امكنك معرفة اسباب المركبات السبعة والعشرين
مجملا ومفصلا اما انها سبعة وعشرون نوعا فلان الزائد في الطول
اما ان يكون زائدا في العرض او ناقصا او متوسطا وعلى كل تقدير فاما ان
يكون زائدا في العمق او ناقصا او متوسطا فهذه تسعة انواع من التركيب
في الزائد في الطول وكذلك يكون في الناقص فيه والمتوسط واما معرفة
اسباب المركبات مجملا فظاهر وذلك بان تركب سبب المركب من
اسباب بسائطه حتى يكون سبب الطويل العريض المنخفض مركبا من
سبب الطول والعرض والانخفاض وكذلك في سائر الانواع المركبة واما
معرفة اسباب المركبات مفصلا فنقول النوع الاول نبض طويل
عريض مشرف هذا هو العظيم وقد عرفت سببه الا انه يجب ان
يكون مقايسته بالمعتدل مع مساواته اياه في السمن فربما كان
اهزل من المعتدل فيظن ان نبضه مثل المعتدل في العظم ويكون
اصغر منه او ازيد منه ويكون مساويا له وربما كان اعبل منه
فيظن نبضه صغيرا او معتدلا ومع هذا يكون عظيما الثاني نبض
طويل عريض منخفض هذا يكون للمهزول اذا سقطت قوته ولم يجف
النبض جفافا ينقص عرضه فيكون طويلا للهزال وعريضا لعدم
الجفاف ومنخفضا لسقوط القوة فتسقط الطبقة العالية من النبض

على السافلة قال الامام وهو نادر جدًا وسببه استرخاء ما فوق العرق
من الجلد حتى نزل على العرق ومنع الشهوق وهذا خلاف ما قاله
الشيخ فانه جعل المانع من الشهوق كثافة ما فوق العرق من اللحم والجلد
لا رخاوة ما فوقه الثالث نبض طويل عريض متوسط العمق هذا انما
يعرض للنبض العظيم ان يمدد الجلد الذي فوقه عرضا فيمنعه تمام
الشهوق وقال الامام سببه الاسترخاء المذكور وهو الكثافة على ما قال
الشيخ الرابع نبض طويل ضيق مشرف هذا انما يعرض للنبض العظيم
مانع عن الاستعراض كرطوبات تحتقن بجانبيه او صلابة في الآلة
الخامس نبض طويل ضيق منخفض هذا يكون عند صغر النبض مع
الهزال او مع اسباب العظم مع المانع عن الحركة في القطرين الاخرين
كثيرا السادس نبض طويل ضيق متوسط العمق هذا انما يعرض للنبض
المتوسط ان يكون معه هزال ويعرض مانع عن الاستعراض
او للنبض العظيم مانع عن العرض كثيرا وعن الشهوق باعتدال
السابع نبض طويل متوسط العرض مشرف هذا انما يعرض للعظيم
اذا منعه مانع ليس بالقوي جدا عن كمال الانبساط عرضا كضغط ما على
جانبي العرق اياه قليلا الثامن نبض طويل متوسط العرض منخفض
هذا انما يعرض للنبض المعتدل المقدار مانع عن الشهوق مع الهزال
التاسع نبض طويل متوسط العرض والعمق هذا اذا كان النبض معتدل
المقدار مع الهزال فقال الامام هذا النبض يكون في نفسه صغيرا الا انه
يظهر فيه زيادة في الطول بسبب الهزال وفيه نظر لان هذا النبض

هو

هو الذي ذكره في الكتاب وهو من افراد الطول وقد ذكر سببه وهو سبب
الاعتدال في العظم مع الموجب للطول بالعرض وهو الهزال او سبب العظم
اذا منع مانع عن العرض والشهوق منعًا باعتدال على ما صرح به في
الكتاب لا اسباب الصغر مع الهزال والا كان مع طوله ناقصًا في
القطرين الاخرين لا معتدلا فيهما العاشر نبض قصير عريض مشرف هذا انما
يعرض للنبض الغاير الطرفين في اللحم خلقةً اسباب العظم واما
انه اما خلقي واما للتوتر العرق واما للسمن على ما ذكره الامام فغير
معلوم الحادي عشر نبض قصير عريض منخفض هذا انما يكون عند كون
اليد منكبة وقال الامام سببه اسباب الصغر مع لين الآلة او خلا
العروق وهو قريب الثاني عشر نبض قصير عريض متوسط العمق هذا
انما يعرض للنبض الغاير الطرفين اسباب العظم فيمنعه عن الشهوق مانع
ضعيف الثالث عشر نبض قصير ضيق مشرف هذا انما يعرض للنبض الغاير
الطرفين في اللحم خلقةً اسباب العظم فيمنعه مانع عن الاستعراض
وكما يكون النبض الصغير في حال الغضب قال الامام وسببه اسباب
العظم اذا منع مانع من الطول والعرض او اسباب الصغر اذا منع
مانع من الانخفاض الرابع عشر نبض قصير ضيق منخفض هذا هو
الصغير وقد عرفت اسبابه الخامس عشر نبض قصير ضيق متوسط
العمق هذا انما يعرض للنبض الغاير الطرفين اسباب التوسط في المقدار
فيمنع مانع عن الاستعراض السادس عشر نبض قصير متوسط العرض
مشرف هذا انما يعرض للنبض الغاير الطرفين اسباب العظم فيمنع مانع

عن تمام الاستعراض ولما ان سببه اسباب لاختلاف الوضع مع اسباب
الاشراف على ما قال الامام فمحال ان نظر السابع عشر نبض قصير متوسط
العرض منخفض هذا كما يعرض للنبض الغاير الطرفين اسباب المتوسط
فمنع مانع عن الشهوق وقال الامام سببه اسباب الصغر مع خلاء
العروق او لينه لكن لا بافراط الثامن عشر نبض قصير متوسط العرض و
العمق هذا كما يعرض للنبض الغاير الطرفين اسباب التوسط وقال
الامام سببه اسباب الاعتدال مع مانع للطول او اسباب الصغر اذا منع
مانع عن الضيق والانخفاض التاسع عشر نبض متوسط الطول
عريض مشرف هذا كما يعرض للنبض الغاير الطرفين باعتدال اسباب
العظم قال الامام وهو نادر وسببه خلقي بان يكون طرفا العرق
غامرين ووسطه ناتيا قال الخجندي وقد يكون ذلك لاسباب العظم
مع المنع الطول فقط كالسمن مع رخاوة ما فوق الجلد وخلاء العرق
ولينه مع زيادة القوة والحاجة حتى ينقص النبض في قطر الطول
وهو سبب العشرون نبض متوسط الطول عريض منخفض هذا
كما يعرض للنبض الغاير الطرفين باعتدال اسباب العظم فمنع
مانع من الشهوق وقال الامام سببه اسباب الاعتدال في
العظم مع لين الالة او خلاء العرق وكثافة العرق العالي على
الجلد كثيرا الحادي والعشرون نبض متوسط الطول عريض
متوسط العمق هذا كما يكون في النبض الغاير باعتدال اذا عرضت
له اسباب العظم فمنع مانع من الشهوق منعا غير تام قال الامام
ان

ان هذا النبض معتدل في الاقطار الثلثة ولو قلب اليد ظهر لذلك الا
انه يزداد الشهوق بوضع اليد على جنب قال الخجندي والمعتبر احوال
النبض ما يكون على هذا الوضع الا اذا قلب اليد وسببه اعتدال اسباب
العظم مع زيادة لين الالة الثاني والعشرون نبض متوسط الطول
ضيق مشرف هذا كما يعرض للنبض الغاير الطرفين بغير افراط اسباب
العظم فمنع مانع من العرض وقال الامام هو اما خلقي او العرق
منضغط عن جانبيه مع اسباب الاعتدال في العظم ورخاوة
الجلد جدا الثالث والعشرون نبض متوسط الطول ضيق منخفض
هذا كما يكون النبض الصغير في ابدان المهزولين لاجل قال الامام
وسببه اسباب الاعتدال اذا منع مانع من الاستعراض والشهوق
الرابع والعشرون نبض متوسط الطول ضيق متوسط العمق هذا
كما يعرض للنبض المتوسط مانع من العرض وقال الامام سببه اسباب
الاعتدال مع انضغاط العرق من جانبيه الخامس والعشرون نبض
متوسط الطول والعرض مشرف هذا كما يعرض للنبض الغاير الطرفين
باعتدال اسباب العظم فمنع مانع من العرض بغير افراط قال
الامام سببه يكون خلقيا او غؤور العرق في جانبي الطول و
العرض وقال الخجندي وقد يكون ذلك لاسباب العظم اذا منع مانع
من الطول والعرض السادس والعشرون نبض متوسط الطول
والعرض منخفض هذا كما يعرض للنبض المتوسط مانع عن الشهوق
السابع والعشرون نبض متوسط الطول والعرض والعمق

مما هو النبض المعتدل المقدار واسبابه اسباب الصغر اذا كانت ضعيفة

المبحث الثالث في اسباب السرعة والبطوء والتوسط

في ذلك النبض السريع عند الجمهور يحتاج الى قوة قوية صحيحة والى
حاجة تدعو الى اكثر مما يفي به الانبساط سواء كان عظيما وذلك
انما يكون لزيادة في الحاجة كثيرة او لم يكن عظيما وذلك المانع يمنع القوة
عن تكميل الانبساط كما اذا كانت القوة قوية والالة صلبة فان النبض
حينئذ يجب ان يسرع وان لم تكن الحاجة في نفسها زائدة على المقدار
الطبيعي واذا كان حصول السرعة متوقفا على هذين الشيئين فايهما فقد
كان سببا للبطوء ان وجد ضده والا التوسط ان لم يكن كذلك وعند
اصحاب شدة الحاجة ان كانت الى الترويح كانت السرعة في الانبساط
وان كانت الى دفع الدخانية كانت السرعة في الانقباض واما على
مذهب القرشي فان كل واحد من هذين الشيئين سبب مستقل في احداث
السرعة اما قوة القوة فلانها اذا كانت قوية كانت مليئة بتتميم
فعلها في الزمن القصير ليبلغ الى الغاية بسرعة هكذا قال وفيه نظر
لان السرعة امر غير طبيعي لا يصدر عن قوة القوة وحدها على ما صرح
به قبل هذا بقوله قوة القوة لا توجب الخروج عن الامر الطبيعي
وعلى هذا يبطل جميع ما ذكره بناء على كون قوة القوة مستقلة في
احداث السرعة ثم قال واما شدة الحاجة فلان ذلك يحرك الطبيعة
على تتميم الفعل باسرع ما يمكن ولكن ذلك انما يمكن اذا كانت القوة ضعيفة
فاذن ايجاب قوة القوة للسرعة لا يعتبر فيه عنده حال الحاجة واما

ايجاب

ايجاب شدة الحاجة للسرعة فمشترط فيه ان لا تكون القوة ضعيفة
واذا كان كل واحد من هذين السببين وهما قوة القوة او شدة الحاجة
مع كون القوة غير ضعيفة موجبا للسرعة وجب ان يكون البطوء
انما يتحقق اذا انتفيا اذ لو وجد احدهما لاوجب السرعة لكن ضعف
القوة يوجب البطوء وان كانت الحاجة متوسطة لان القوة
الضعيفة لا تتمكن من فعلها بسرعة فلو كانت الحاجة مع الضعف
شديدة فربما كان النبض في السرعة متوسطا لان شدة الحاجة تحوج
القوة وان كانت ضعيفة الى ذلك واما قلة الحاجة فانما توجب
البطوء بشرط كون القوة ضعيفة فلو كانت متوسطة كان النبض متوسطا
فيكون اذن ايجاب الضعف للبطوء اقوى واشد من ايجاب قلة الحاجة
فيكون ايجاب القوة للسرعة اقوى واشد من ايجاب شدة الحاجة
وعلى هذا القوة والضعف ان كان في قوة الشريان كان ما ذكرناه
من السرعة والبطوء هو باعتبار الانبساط وان كان في قوة القلب
كان ذلك باعتبار الانبساط وان كان في قوة القلب كان ذلك باعتبار
الانقباض لان سبب الانقباض عنده اعني القرشي هو انبساط
القلب وجذبه للروح حتى يحوج استحالة الخلاء الى الانقباض
واما الانبساط فهو بقوة الشريان نفسه لكن ايجاب قوة القلب
لسرعة الانقباض ليس كايجاب قوة الشريان لسرعة الانبساط
وذلك لان القلب لا ينازع في انبساطه ولا يقاومه وطبيعة الشريان
تنازع القلب في انقباض الشريان لانه له غير طبيعي فيلزم من ذلك

انه اذا كانت قوة الشريان مساوية لقوة القلب بالنسبة الى ما يستحقه
كل واحد منهما كان الانبساط اسرع من الانقباض وان اختلفتا فان
كانت قوة الشريان اقوى كان الانبساط اسرع من الانقباض بكثير
وان كانت قوة القلب اقوى لم يلزم ذلك ان يكون الانقباض اسرع
الا ان يكون التفاوت بين القوتين كثيرا جدا

البحث الرابع

في اسباب التواتر والتفاوت والتوسط في ذلك قال رحمه الله

والتواتر سببه ضعف او كثرة حاجة لحرارة سبب التواتر هو
كون الحاجة اشد مما يكتفى فيه بمقدار الانبساط والسرعة سواء كانت
القوة قوية والنبض عظيما او لم يكن لكنه اذا كان عظيما لم يمكن حصول
ذلك الا عن حاجة مفرطة جدا لان النبض العظيم لا بد وان يكون
قوته قوية فمحال ان يتواتر الا وقد سبق ذلك حصول السرعة لما
عرفت من القاعدة المقتضية لتقدم العظم على السرعة وتقدم
السرعة على التواتر فاذا كان مع ذلك متواترا دل على كون الحاجة
اعظم مما يكتفى فيه بالعظم والسرعة واما اذا لم يكن النبض عظيما
ولا سريعا لم يلزم ان يكون حصول التواتر لزيادة في الحاجة على
ما هو الطبيعي بل قد يكون الحاجة قد نقصت عن ذلك لكنه لما
صغر النبض وابطا كانت تلك الحاجة بالنسبة الى ذلك النبض
اشد واكثر فيضطر الى التواتر وهذا التواتر سببه ضعف القوة اذ
لو كانت القوة قوية لفعلت العظم اولا ثم السرعة ثم التواتر للقاعدة
المشهورة الملكية والتفاوت سببه قوة بلغت الحاجة في العظم

او

او برد شديد فقللت الحاجة او غاية من سقوط القوة ومشارفة
الهلاك وانما انحصر في الثلثة لان النبض مع التفاوت ان كان عظيما
وسريعا فالتفاوت بسبب القوة وانفاتها بالعظم والسرعة واستغنائها
عن التواتر وان كان صغيرا بطيئا فان لم يكن الحاجة ماسة فهو لبرد
المزاج وان مست الحاجة ولم تقدر القوة على التواتر ايضا فهو غاية
سقوطها والهلاك قد اشرف لاحتياج الروح الى التطفئة وعدم حصولها
حتى تختنق ويمكن ان يجعل سببه منحصرا في امرين بان يقال التفاوت
يكون لاحد امرين وذلك اما لان الحاجة بالنسبة الى حال ذلك النبض
قليلة او لان القوة ساقطة بالكلية فلا يمكنها التحريك مع الحاجة اليه
والاول يشمل السببين الاولين لان الحاجة في كل منهما بالنسبة الى
حال نبضه قليلة اما في الاول فلانه لولا قلتها بالنسبة الى ما يحصل
بالعظم لفعلت القوة مع العظم السرعة واما في الثاني فلانه لولا
قلتها بالنسبة الى ما يحصل بالتفاوت لفعلت القوة التواتر وهذا
الثاني يلزم ان يكون النبض فيه صغيرا جدا بطيئا لان القوة اذا عجزت
عن التحريك فعجزها عن تتمة الانبساط وسرعة الحركة اولى واما
الاول وهو ما يكون الحاجة بالنسبة الى حال ذلك النبض قليلة فلا
يلزم فيه ذلك بل قد يكون عظيما لعظم ما يستحقه تلك الحاجة وقد
يكون مع ذلك سريعا وهذا انما يكون اذا كانت القوة قوية حتى
يكون متمكنة لفعلها بسرعة وان لم يكن الحاجة شديدة وقد يكون صغيرا
وبطيئا ايضا مع الصغر ولكن ذلك انما يكون اذا كانت قليلة جدا

واذا عرفت سبب التواتر والتفاوت عرفت سبب التوسط بينهما
وهو ان يكون سبب الحاجة زيادة على المقدار الذي يفي به العظم
والسرعة زيادة متوسطة وفي هذا المبحث راي القرشي وراي
الجمهور الاخر شي قليل وهو ان هذه الحاجة عنده معتبرة بحسب
القلب لان القلب اذا افتقر الى حركات متتابعة لزم ذلك كون
حركات الشرايين كذلك وعندهم بحسب الشرايين لان حركة الشرايين
عندهم لقوة فيها وليست تابعة لحركة القلب **المبحث الخامس**
في اسباب ضعف النبض وقوته وتوسطه قال رحمه الله
واسباب **ضعف النبض من المغيرات** ضعف النبض على وجهين
احدهما حقيقي وهو ما يكون سببه ضعف القوة فلا تقوى على التحريك المقاوم
للجاس وثانيهما ضعف في الحس وهو ما يكون بسبب فرط صلابة الشريان
فلا تقوى القوة على تحريكه حركة مقاومة للجاس وان كانت في الاصل
غير ضعيفة وما ذكره الشيخ من الاسباب المغيرة لا شك انها توجب
كل واحد من الضعفين اما الاول فبتحليلها الارواح واما الثاني فبتحليلها
الرطوبات وقد حصرها الشيخ في ما نبه **الهم** فانه يردد القوة لتردد
الارواح والقوى والحرارة الغريزية من داخل الى الخارج وبالعكس
وذلك مما يلزمه تحليل القوى واشتغال النفس بذلك عن تدبير الغذاء
واصلاحه **والارق** وهو السهر المفرط منه يضعف القوى
بفرط التحليل واشتغال الطبيعة بما يرد على الحواس عن تدبير الهضم
وتجويده **والاستفراغ** وذلك لما يتبعه من استفراغ الارواح و

الحرارة

والحرارة الغريزية فان الاستفراغ سواء كان لمواد صالحة او لمواد فاسدة
فانه لا بد وان يعقبه شيء من ذلك غير ان الاستفراغ متى كان من المواد
الصالحة كان الضعف اكثر وقد اختلف الاطباء في تعليل ضعف القوى
عند الاستفراغ المفرط للمواد المؤذية دفعة واحدة قال جالينوس في تفسير
قول ابقراط في سادسة الفصول من كوى او بط من المتقيحين او المستسقين
فجرى منه من المدة او من الماء شيء كثير دفعة فانه يهلك لا محالة المواد
الردية المستفرغة لا تخلو اما ان يكون مادة قيحية كما في الجراحات
او فضلة مائية كما في الاستسقاء الزقي فان كانت الفضلة من القبيل
الاول فمثلها يكون فيها قوة بورقية جلائية فعندما يكون ستفتح
بعض الشرايين الكائنة في ذلك الفضول لذلك ولمزاحمة المادة ايضا فاذا
كانت المدة محتبسة سدت فم العروق المتفتحة اذا استفرغت
دفعة واحدة خرج من الروح شيء كثير ويتبع خروج الروح
خروج القوى والحرارة الغريزية وذلك مما يجلب الموت قال
واما الماء في بطون المستسقين قال فانه يحمل ثقل الورم الكبدي
فاذا استفرغ دفعة عدمت الكبد ما كان يحمل ثقل ورمها فيجذب
ورمها الى اسفل وينجذب معها الحجاب وايضا فان الماء يسد
افواه الشرايين فيمنع الروح من الخروج والتحلل فاذا استفرغت
المائية دفعة تحللت الارواح والقوى قال الرازي في شكوكه
على جالينوس في تفسير هذا الفصل العلة في ذلك ان الاستفراغ
المذكور يخرج معه بخار كثير فيقل لذلك الحرارة الغريزية لان الغالب

على الجوهر الحارى للحرارة المذكورة وعند ذلك تصير الحرارة القلبية عاجزة
عن تدبير البدن وذلك ما يجلب الموت قال ابن ابي صادق في شرحه
لهذا الفصل السبب في ذلك ان الدم الذي كان يغذو البدن ويولد الروح
ممن هذا حاله يصير في بدن المستسقي الى المائية او الى الصديدية وفي المتقيح
الى المدة فينهك البدن لعدم الغذاء ويقل الروح في الاعضاء وتضعف
فاذا استفرغت تلك المادة ضربة تبعها نزع الروح والحرارة الغريزية
في تلك المواضع التي كانت فيها تلك المواد الخارجة لضرورة الخلاء وهما
في الاصل كانا قليلين لما قلنا فيصير الامر عند ذلك الى الغشي اذ لا معنى
للغشي الا انحلال القوة الحيوانية وانا اقول مع كل هذا التطويل
ما شرح احد الفصل كما ينبغي وشرحه ان المراد بالمتقيحين الذين
انصب القيح الى فضاء الصدر منهم وكانوا يعالجون ببط الصدر وكية
حتى يخرج القيح ولا يحدث السل واذا خرج من ذلك القيح او
من ماء الاستسقاء شيء كثير دفعة فان صاحبه يهلك لا محالة
لان كل رطوبة في البدن فلا بد وان تكون الطبيعة متصرفة فيها
لئلا تفسد ان كانت صالحة او لئلا تشتد فسادها ان كانت
فاسدة واذا كان كذلك فلا بد وان تكون مخالطة الارواح تقوم
بها القوى المتصرفة فيها فاذا خرج منها شيء كثير دفعة لزم ذلك
خروج ارواح كثيرة لان الارواح والقوى في الموضع المتقيح اكثر
من ساير المواضع لتوجهها اليه لاصلاحه فاذا خرجت دفعة
تبعها ساير الارواح والقوى القايمة بها لضرورة الخلاء وذلك يلزمه

ابن سه

الهلاك

الهلاك والنحول وهو الهزال وفعله نحل جسمه بالفتح والكسر والفتح
افصح ينحل نحولا والحله الهم وهذا لا يوجد في بعض النسخ وانما تضعف
لانه يكون لعدم الغذاء وعلى التقديرين تقل الارواح في الاعضاء وتضعف
والخلط الردي فان اجتماع مثله في البدن مما اضعف القوى البدنيه
والحرارة الغريزية لانه يغمرهما فان قيل ان القوى البدنيه سارية في جميع
رطوبات البدن وتتبع سريانها سريان الحرارة لانها آلتها وان سريانها
في ذلك على نوعين تارة يكون بانها مادة لها تغتذي منها وتارة يكون بانها تروم
اصلاحها كما لها في المواد الفاسدة واذا كان كذلك فكيف يصح قولكم ان الاخلاط
الرديه تغمرها قلنا اذا كثرت الاخلاط الرديه وقلت المواد الصالحه
لا تكون مضادة لها وصارت الرديه غامرة للصالحة مستولية عليها ولاجل ذلك
تصير الحرارة الغريزية والقوى البدني مقهورة للردية مغمورة بها والرياضه
المفرطة لان المعتدلة منها وهي الحركة المعتدلة في الكمية والكيفية
لا تنبها ضعف القوى البته واذا كانت مفرطة في ذلك فانها تخلخل
مسام البدن وتلطف مواده وترققها وعند ذلك تتهيأ الحرارة الغريزية
والارواح للتحلل والقوى للضعف واعلم ان الظاهر وان كان ان
المفرطة صفة الرياضة لكن الحق انه صفة لجميع ما تقدم لان الضعف
هو المفرط منه لا غير وعلى هذا يجب ان يحمل تانيث المفرطة
على انه صفة للامور الستة التي آخرها الرياضة لا على انها صفة
للرياضة فاعرفه فانه من الدقائق التي غفلوا عنها وبه يسقط اعتراض
المسيحي وغيره ان الواجب على الشيخ كان ان يذكر كلا من المذكورات

امام

بالمفرطة كما قيد الرياضة بها منقول لا نسلم انه قيد الرياضة بها بل قيل الجميع
بها كما قررنا وحركات الاخلاط ومالاقتها الاعضاء شديدة الحس او
مجاورة للقلب لانها تغير نظم القوى في افعالها والحرارة الغريزية في
تاثيراتها فان كانت مع ذلك فاسدة حصل الضرر من وجوه اخر فمنها
انها تعم القوى وتكثر فضلات العضو لذلك ومنها انها ربما فتحت
بعض افواه العروق المتصلة به ومنها انها ربما انصبت الى بعض
الاعضاء فتورمها فان اتفق حركتها الى اعضاء قوية الحس واعضاء
قريبة من القلب كان تاثيرها اعظم سيما ان كانت المادة الفاسدة
شديدة الكيفية وجميع ما يحلل لانه يحرك المواد ويعدها لقبول التحلل
المستتبع لتحلل الارواح والقوى الموجب للضعف واذا كان
سبب ضعف النبض ضعف القوة او صلابة الالة فاذا لم يكن ولا واحد
منها لم يكن النبض ضعيفا فيكون حينئذ اما متوسطا او قويا فاذن
النبض القوي انما يكون بان يكون القوة قوية والالة مواتية والمتوسط
متوسط القوة والالة وهو ظاهر المبحث السادس في اسباب
صلابة النبض ولينه وتوسطه قال رحمه الله واسباب
صلابة النبض يبس جرم العرق او شدة تمدده او شدة برد مجمد
وقد يصلب النبض في البحارين لشدة المجاهدة اي بين الطبيعة والمرض
وتمدد الاعضاء لها اي لشدة المجاهدة نحو جهة دفع الطبيعة اسباب
صلابة النبض ثلثة لان سببها اما ان يكون مزاجيا اولا والثاني كشدة
تمدد الشريان فيعسر انغمازه لان الانغماز يحوج الى زيادة تمديد ليطول

الجل

لاجل الانغماز فانه قد ثبت في الهندسة ان اقصر الامتدادات الواصلة
من نقطتين هي المستقيمة والاول اما ان يكون ذلك بازالة السبب الملين
وهو الرطوبة وذلك كشدة يبس العرق او لا يكون كذلك وذلك لشدة البرد
المجمد وانما كان اليبس يوجب الصلابة لانه يوجب عسر الانفعال
وانما كان البرد يوجب الصلابة لانه يجمد الرطوبة الكائنة في خلله
فيشبه الارضية في عسر القبول وكثرة امتلاء العرق وان كانت
قد يكون سببا للصلابة فانما لم يذكرها لدخولها تحت التمدد وقد
تمسك في الحصر بالاستقراء وبانه لولا احد الثلثة يبقى النبض رطبا غير
بارد مسترخيا وحينئذ لا يكون صلبا وفيه نظر اذ لا يلزم من كونه
غير يابس ان يكون رطبا لجواز ان يكون معتدلا وكذا لا يلزم من كونه
غير بارد مجمدا ان يكون باردا غير مفرط البرد ولا من كونه غير
متمدد ان يكون مسترخيا لجواز ان يكون معتدلا وذهب المسيحي
الى ان الاسباب اربعة هذه الثلثة والمجاهدة البحرانية وهو باطل
لان المجاهدة انما تصلب النبض بتمدد الاعضاء فيكون داخلا في التمديد
لا ان يكون سببا اخر اللهم الا ان يقال تمدد الاعضاء هو سبب شدة
تمدد جرم العروق لا هو فيكون اخر فان قيل المجمع عليه عند
الاطباء ان النبض يصير موجيا في البحران والموجي يكون لينا لا صلبا
قلنا البحران يكون على انواع وموجية النبض انما تحصل عند كون
البحران عرقيا واما عندما تندفع المادة بالقيء او بالاسهال او بالرعاف
فان النبض صلب لما ذكره الشيخ واسباب لينه اي لين النبض الاسباب

المرطبة لان الرطوبة توجب سهولة القبول ولان كل ترطب يعرض للبدن فاما ان يكون طبعيا او مرضيا او لاطبعيا ولامرضيا فالا المرطبة
او المرطبة المرضية كالاستسقاء اى اللحمى ان الزقى والطبلى وان رطبا العروق بالابتلال كالحمى لكنها الشدة ما يعرض فيها فان يكون البطن يوجبان
تمديد الشريان وذلك موجب لصلابته ولينه غير وهو السرسام البارد
او التى ليست بطبعية ولامرضية كالاستحمام فانه متى استعمل وكان
ماء عذب وباعتدال فانه يرطب جرم الشريان ويرخيه واذا عرفت
ذلك فيكون سبب توسط النبض فى الصلابة واللين هو اعتدال مزاجه
مع عدم الاسباب الممددة فان قيل الاسباب الممدده للعرق مع
اعتدال مزاجه غير متصور ولنا المراد اعتداله فى اليبوسة والرطوبة وبعض
وبعض اسباب التمدد متصور مع هذا الاعتدال كما فى البحارين المبحث
السابع فى اسباب اختلاف النبض واستوائه قال رحمه الله
وسبب اختلاف النبض اما ان يكون مع ثبات القوة او لا يكون
كذلك والاول اما ان يكون لان الشريان لا يطاوع فى الحركة بسهولة فيعجز
القوة عن التحريك المستوى وان كانت قوية او لا يكون كذلك فان كان
كذلك فذلك اذا كانت الالة صلبة وانما لم يذكر الشيخ هذا لانه معلوم
من اسباب النبض المطرقى وان لم يكن كذلك فلا بد من مانع معاوق
للقوة والا استمر فعلها على نهج واحد لقوة القوة وعدم المانع وذلك
هو الثقل فان ثقل المتحرك لا شك انه يعاوق القوة المحركة وهذا الثقل
انما يكون عن شئ مثقل وذلك المثقل اما ان يكون وروده على البدن من

زمان

زمان قريب او من زمان بعيد والاول مثل الطعام والشراب اذ الادوية
الصرفة لا تستعمل منها مقدار يثقل لخلافها ولهذا متى زاد على المقدار
المعتدل اوجبا الاختلاف لان الطبيعة تقبل على هضمها وتنصرف عن
فعل النبض فيكثر الحاجة ثم تنصرف اليه وتكثر من فعلها فيعرض الاختلاف
والى ما ذكرنا اشار بقوله وسبب اختلاف النبض مع ثبات القوه
ثقل مادة من طعام وانما لم يذكر الشراب لانه لخفته وسرعة تحلله
بسبب لطافته لا يكثر الجاذبة للثقل والثانى هو الخلط سواء كان مورما
او غير مورم والجاذب للورم للثقل اكثر لما تضعف من العضو ولما يدوم
ثقله فى موضع واحد واذا كان للخلط المحدث للثقل فى الشرايين
كان الجاذبة للاختلاف اكثر لان الاختلاف الثقل فى نفس الالة المتحركة
وخصوصا اذا كان ذلك بقرب القلب لان الثقل حينئذ يكون قريبا
من مبدا القوة والحيوة والى ما ذكرنا اشار بقوله او خلط وانما يوجب
للاختلاف لان الطبيعة تتوجه الى انضاجه وتنصرف عن فعل النبض
فيكثر الحاجة فتقبل على النبض وتجتهد فى فعلها فيعرض الاختلاف
لكن هذا الاختلاف لا يظهر ظهورا بينا الا اذا ورد على البدن ما
ثنا سبب ذلك الخلط والثانى وهو الاختلاف الكائن مع ضعف القوة
فقد جعل الشيخ سببه مجاهدة العلة والمرض على ما قال و مع ضعف
القوة مجاهدة العله والمرض وليس المراد بذلك انه لا يكون الا عن ذلك
فانه لا يمتنع ان يكون مع ذلك عن ثقل مادة بل المراد بذلك ان هذا هو
سببه الخاص به اى الذى لا يكون البته مع ثبات القوة وانما كان ذلك موجبا

للاختلاف لا اشتغال الطبيعة به عن التحريك المستوي ومن اسباب الاختلاف
امتلاء العروق من الدم جميع المواد توجب الاختلاف اذا افرطت
في كميتها او كيفيتها لانها تصير بذلك منافية للطبيعة البدنية وعند ذلك
تقاوم كل واحد منهما الآخر فان الطبيعة تطلب قهر ذلك المؤذي وهو
ايضا يروم قهرها وغمرها ولذلك تتهيج تظهر في حركات النبض اختلاف
في العظم والصغر والقوة والضعف بحسب غلبة احدهما على
الآخر يكون عدم النبضات المستوية مثاله ان كانت القوة اظهر
كانت النبضات العظيمة والقوية اكثر عددا من النبضات الصغيرة
والضعيفة لكن يجب ان نعلم ان الدم اولى بذلك لا بمعنى كونه اولى بوقوع
الاختلاف منه دون غيره فان كل واحد من المواد متى خرجت عن
ذلك اوجبت الاختلاف بل بمعنى كونه اولى بكثرة وقوع هذا الاختلاف
منه لان اكثر ما يكون ذلك اذا كان ذلك الخلط هو الدم لان الصفراء
للطافتها وخفتها وقلة مقدارها بالنسبة الى الدم لا توجب ثقلا وان
اوجبت فلا يكون ثقلا يعتد به فلذلك لا توجب اختلافا يعتد به واما
البلغم والسوداء فيقل وجودهما في الشريان اما البلغم فلمجانبته و
اما السوداء فلغلظها ووجود البلغم هناك اقل واما السوداء وان وجد
مقدار يعتد به فليس ايجاب ذلك القدر للثقل كايجاب مثله من الدم
ولان اثقال الخلط الرطب للاعضاء اكثر من اثقال الخلط اليابس لان
الرطب يوجب ارخاء العضو فيكون انفعاله عن المثقل اكثر ومثل
هذا اي هذا الاختلاف تزيله الفصد لازالته سببه لان الفصد يزيل

الاختلاف

الاختلاف الدموي لكن بشرط ان يكون موجب الاختلاف خروج
الدم في كميته لانه متى كان في كيفيته لم يكن ذلك مزيلا له بل المزيل له ما يبدل
مزاجه فان قيل قول الشيخ امتلاء العروق من الدم لا يحتمل
الامتلاء بحسب القوة حتى يشترط بما اشترط بخروج هذا قلنا قوله
وان لم يحتمل هذا لكن الاختلاف الدموي يحتمله فلهذا قلنا الفصد يزيل
الاختلاف الدموي ولكن بالشرط المذكور ولذا يزيل ايضا الامتلاء الكلي
وهو ترك الغذاء وتجفيفه فان ذلك يقوم مقام الاستفراغ وسبب
ذلك ان الطبيعة اذا لم تجد غذاء تهضمه وتخلف به على الاعضاء عوض
المتحلل منها عطفت على ما في الشرايين وهضمته واغتذت باجود ما
فيه ودفعت ما لا يصلح لذلك فتقوت بما يصلح على ما لا يصلح غير ان
هذا لا يصح الا اذا فرضنا خروج الدم في المقدار فقط مع بقاء كيفياته
التي له على ما ينبغي اما اذا كان خروجه فيهما جميعا فالمسيحي لم يكن
بحسب الغذاء موجبا لنقصانه من هذا الوجه بل من وجه آخر
وهو ان الطبيعة اذا لم تجد عائقا يعوقها عن فعلها في مقاومة المادة
التفتت الى جانبها وقاومتها على اتم وجه واكمله وعند ذلك تشرع
في دفعها اولا فاولا وفيه نظر لان هذا الوجه ليس وجها بل هو
ذلك الوجه والمختلفان الا في العبارة والشيخ انما ذكر الفصد وترك
امر الغذاء في تنقيص الدم لان تنقيص الغذاء اسهل والعجل واشدهما
توجبا اي امتلاء العروق من الدم الاختلاف ان يكون الدم اي
الذي في الشرايين لزجا خانقا للروح المتحرك في الشرايين لا شكل

اخرم

ان الجابه للاختلاف يكون اكثر لما يمنع ذلك من نفوذ الروح وجريانها فى
الشرايين وذلك مما يوهن القوة وخصوصًا اذا كان هذا التراكم اى
الامتلاء بالقرب من القلب لان الجابه للاختلاف يكون اكثر لقربه
من مبدا القوة والحيوة ولما لم يذكر الشيخ الاختلاف الكاين عن امتلاء
العروق من الدم فى قسم الاختلاف الكاين مع ثبات القوة لانه فى الغالب
يضعف القوة بزيادة ثقله وخصوصًا اذا كان لزجًا خانقا للروح ومن
اسبابه اى اسباب الاختلاف التى توجبه اى توجب الاختلاف
فى مدة قصيرة امتلاء المعدة اى من الطعام اما انه يوجب الاختلاف
النبض فى حاضر الوقت فلان الطبيعة تكون فى مثل هذا الوقت
كالمجاهدة والمقاومة له فهو فى بعض الاوقات يبهرها لكثرته فيضعف
النبض وتكون الحركات النبضية ضعيفة ثم ان الطبيعة تروم هضمه
وتقوى عليه فيقوى النبض وتكون الحركات قوية وتعود على التوالى الى
حين ما تستولى الطبيعة عليه وتهضمه وتحدره عن المعدة واما قصر
مدته فلانها انما تكون بمقدار ما ينهضم الطعام وينحدر عن المعدة بخلاف
الخلط فانه يلبث الى ان ينتقض عن البدن والهم وفى بعض النسخ
والغم وهما متقاربان فيما مثل به لان الغرض اشتغال الطبيعة بما
يصرفها عن التحريك المستوى والفكر وكل ما يوجب توجه الطبيعة
الى معنى ينصرف عن النبض وتكثر الحاجة فتتوجه اليه وتكثر الفعل
حتى يحدث الاختلاف واما قصر مدة هذا الاختلاف فلانها انما تكون
بمقدار ما يشتغل الطبيعة بموجب الهم والفكر ونحوهما عن التحريك

المستوى ولان ضعف القوة يوجب الاختلاف ايضا لانها لا تقدر
ان تفعل فعلها الا فعلا قليلا وحينئذ تكثر الحاجة جدا ولذلك تجتهد فى
تدبيرها وتعرض الاختلاف فلا يبعد ان يقال سبب الاختلاف اما انصراف
الطبيعة الى جهة اخرى او ضعف القوة لانهما لا يحرسها استمرار فعل الطبيعة
على نهج واحد وهذان السببان يتناولان ما ذكر الشيخ من
السببين وغيرهما وهذا اذا كان امتلاء المعدة من الطعام واما
اذا كان فى المعدة خلط ردى لا يزال اى لا يندفع ولا ينقص منها
دام الاختلاف لدوام سببه وفى اكثر النسخ فلا يزال دايم الاختلاف
وهذا اظهر والسبب فيه ان فم المعدة شديد الحس ويتاذى من
ادنى شى ولبقائه فى المعدة وعصيانه على الهاضمة يوجب دوام
الاختلاف وربما ادى الى الخفقان اى المعدى وصار النبض خفقانيا
وهو النبض الضعيف الصغير المتواتر المختلف المايل الى جهة واحدة
لكثرة الحاجة مع ضعف النبض وقيل المراد بالخفقان القلبى
اذ ربما تادى ضرر ما فى المعدة الى القلب ويوجب الخفقان و
الاول اظهر وسياتى تحقيقه وتفصيله فى باب الخفقان ان شاء الله
تعالى واذا عرفت السبب الموجب للاختلاف فعدمه يكون سببا
للاستواء لا بمعنى ان نفس عدمه يكون سببًا فاعليا للاستواء فان
الفاعل لذلك هو الطبيعة باذن خالقها تعالى ولكن بشرط ان يكون
هناك موجب الاختلاف سببًا للاستواء بمعنى انه شرط فيه ه
المبحث الثامن فى اسباب النبض المنشارى قال

رحمه الله وسبب المنشاري اختلاف المصبوب في جرم العرق في عفنه ونجاجته ونضجه ذكر الشيخ للمنشاري اسبابا ثلثة احدها هذا وتقريره ان نقول ان اختلاف المصبوب المذكور يوجب اختلاف اجزاء جرم العرق اي الشريان في الصلابة واللين واختلافها بالصلابة واللين يوجب المنشارية اما الاول فلان المصبوب في جرم العرق اذا كان مختلفا في العفونة او النضج فما كان منه باقيا على فجاجته فهو وما كان منه قد عفن واستحكمت عفونته فهو يوجب اللين وما كان منه لم يعفن او لم يستحكم عفونته فهو يوجب الصلابة و كيف ما كان يلزم ان يختلف اجزاء الشريان في الصلابة واللين واما الثاني فلانه اذا اختلف اجزاء الشريان في الصلابة واللين لا كيف اتفق بل في القدر المحسوس منه عند الجس لزم اختلاف اجزايه في قبول الحركة وكان الجزء الصلب انبساطه ابطأ واصغر والجزء اللين انبساطه اسرع واعظم فيعرض ان يكون ذلك النبض مختلف الاجزاء في الصلابة واللين والعظم والصغر والتقدم والتاخر وذلك هو النبض المنشاري واختلاف احوال العرق في صلابته ولينه هذا ثانيها وقد عرفت تقريره آنفا ومنه يظهر ان السبب القريب للمنشاري هو هذا الثاني لا الاول لانه بعيد لكونه سبب السبب وورم الاعضاء العصبانية هذا ثالثها وانما قيد الاعضاء بالعصبانية لان المنشاري لازمه لورم تلك الاعضاء وغير لازمة لورم غيرها الا انها تحدث عن ورمها ولا تحدث عن ورم غيرها فانها قد تحدث عن ورم غيرها اذا نفذ

شيء من مادة الورم في الشريان وكانت مختلفة في العفونة والنضج فانها توجب المنشارية كما عرفت وانما لم يذكر الشيخ هذا لان الجالبة للنبض المنشاري ح السبب الاول وهو اختلاف المصبوب في جرم العرق فيكون داخلا فيه فلو ذكر لتكرر وفيه دقة فليتامل واما لزوم المنشارية لورم الاعضاء العصبية فقد علله بعضهم بان ذلك الورم من جهة ما هو ورم يوجب اللين بالرطوبة التي فيه وهي الخلط الموجب للورم ومن جهة ما هو في عضو عصبي يوجب الصلابة لان الاعضاء صلبة فوجب ان يختلف اجزاء الشريان فيكون الصلابة في بعضها واللين في بعضها والا لاجتمع الضدان في محل واحد واعلم ان هذا الكلام مع اصلاحنا له شعريت وذلك لان الشيء اذا كان سببا للصلابة وسببا للين لم يلزم ان يوجد عنه صلابة ولين بل ان كان موجبا لهما على السواء حصل عنه اعتدال في ذلك وان كان الجانبة لاحدهما اكثر كان ذلك هو الغالب مع انكسار بالآخر بل السبب في ذلك هو ان الشرايين كما بينا فيما سلف لحيط به غشاآن احدهما من خارج وهو غليظ والآخر من داخل وهو رقيق جدا حتى لا يظهر الا في الشرايين الكبار والاغشية كما علمت منتسجة من ليف عصبي وليف رباطي فاذا كان الورم في عضو عصبي تمددت الاعصاب التي فيه بسبب زيادة الورم في حجم العضو ولزم ذلك انجذاب الاعصاب المتصلة بها التي انتسجت منها اغشية الشرايين واذا انجذبت تلك الاعصاب ضاق ما تحت المنجذب منها من جرم الشريان فصغر تجويفه وعسر بسطه بسبب ممانعة تلك الاعصاب

للمجذبة عن كمال الانبساط الذي يلزمه تمددها فيكون ذلك النبض بعض اجزائه
اعظم واسرع حركة وهي الاجزاء التي لا تجذب الاعصاب المغشية لها
لعدم اتصالها بالاعصاب المتمددة بسبب الورم وبعض اجزائه اصغر وابطا
حركة واعسر بسبب انجذاب الاعصاب المغشية له لاتصالها بالاعصاب
المتمددة بالورم ويلزم ذلك ان يكون تلك الاجزاء من الشريان اصلب لتمددها
وذلك هو النبض المنشاري هذا تقرير الوجوه الثلثة التي ذكرها الشيخ قال
المسيحي ولعلم ان هذه الوجوه الثلثة لا يليق بالشيخ ان يذكرها لانها ليست
بشيء اما الاول فلان اوعية المواد العفنة غير اوعية الروح لان ما
تحويه اوعية الروح هو الروح وهو لا يعفن بل يسخن ويحدث عنه حمى
يوم واما الثاني فلانه مستحيل الوقوع اذ لا يمكن ان يكون جزء من اجزاء
العرق في الصلابة بحيث يقبل التمديد والتحريك من المحرك الى فوق
حتى يكون منخفضا وجزء آخر يقبل ذلك حتى يكون مرتفعا واما
الثالث فمثل ذلك اي مستحيل الوقوع وذلك لان محل الحركة النبضية غير
محل الورم فانه اذا كان في عضو عصباني كان الشريان خاليا من الورم
واذا كان كذلك فكيف يحدث فيه النبض المذكور ثم قال والذي
نقوله نحن في هذا الباب ان الذي ظهر لنا من كلام الفاضل جالنوس
في كتابه المعنون في النبض الكبير حيث تكلم في اسباب النبض ونقل صاحب
الكامل عنه وهو ان الورم سواء كان في عضو لحمي او عصباني فانه يحدث
منشارية في النبض وذلك بالتمديد وكيفية حصول هذا التمديد هي ان الاعضاء
المذكورة تشارك الشريان بشظايا من العصب على ما ذكره الفاضل

جالنوس

جالنوس في الموضع المذكور من النبض الكبير فمتى كان محل الورم مختلف
القوام كالغشاء كان قبول الاجزاء اللينة منه لتمديد الورم اكثر من قبول
الاجزاء الصلبة فيكون تمديد الاجزاء الصلبة لجرم العرق اكثر من تمديد
الاجزاء اللينه وايضا فان مشاركة الاجزاء الصلبة للشريان بشظايا العصب
اكثر فيكون تمديدها ابلغ واذا كان كذلك فيكون تمدد الشريان تمددا غير
متشابه في جميع اجزائه ويلزم الاجزاء الشديدة التمدد الانخفاض
والاجزاء القليلة التمدد الارتفاع بالنسبة الى تلك فيكون بعض اجزاء العرق
مرتفعا والبعض منخفضا ولا معنى للنبض المنشاري الا ذلك هذا اذا كان محل
الورم مختلف القوام كالغشاء واما متى كان عضوا متشابه القوام كالعصب
فان التمدد يكون متشابه الاجزاء قال الاطباء وهذا هو المتوتر وان كان
العضو لحميا فان التمدد المذكور يكون حاصلا لكنه غير محسوس ليحكم عليه
باللين بالنسبة الى ما ذكرناه وسماه الاطباء الموجي هذا كلامه بالفاظه
وهو ليس بشيء ويليق به ان يذكره لا ما ذكره الشيخ حتى لا يليق به ان
يذكره وانما قلنا انه ليس بشيء اما ما اورده على الوجوه الثلثة فلان الجواب
عن الاول ان اوعية الروح وان كان فيها الروح وهي لا تعفن لكن
فيها الدم الكثير والسوداء والصفراء والبلغم وان كان البلغم اقل منها
وكل هذه تعفن وتختلف في العفن والنضج واذا اختلفت فيها لزمت
المنشارية كما بينا وعن الثاني انا بينا كيفيته ووقوعه فلا يكون مستحيل
الوقوع وعن الثالث انه استبعاد وقد ازلنا استبعاده بما بيناه
ما نقله عن جالنوس ان لم يصح فلا يفيده اصلا وان افاد فيكون جوابا

عن الثاني والثالث واما ما نقله عن جالينوس فليس فيه ما يخالف قول الشيخ
لانه قال ومن اسباب المنشاري ورم في الاعضاء العصبانية كالغشاء وجالينوس
ايضا يقول ذلك وبيّن كيفية ايجابه المنشارية والشيخ ما تعرّض لبيانه وهذا
لا يكون اشكالا ولا ابطالا لكلام الشيخ بل بيانا له بوجه اخر غير الذي ذكرنا واما
ما نقل عنه انه قال الورم في كل عضو لحمي يحدث منشارية النبض فبهتان
اذ كيف يقول عاقل فضلا عن فاضل مثل جالينوس ان الورم في العضو
اللحمي يوجب المنشارية مع ان ورم الكبد وهي لحمية لا توجبها وكذا اورام
المغابن وهي لحوم رخوة واورام اللحوم الغير الحساسة وغيرها من الاجسام
كثيرة لا توجب منشارية وان كانت لحوما فالورم في غير العضو العصباني
انما يوجب المنشارية بالوجه الذي ذكرنا ولهذا يتخلف المنشارية عن الورم
في غير العضو العصباني ولو لزمته كما لزمت العضو العصباني لاطلق الاطباء
القول بان المنشارية يلزم الورم وحيث خصّصوا لزومها الورم العضو
العصباني علم ان مطلق الورم لا يستلزمها ثم الدليل الذي ذكره اخص من الدعوى
لانها عامة في ورم العصباني وغير العصباني والدليل خاص بورم العصباني
دون ورم اللحمي واما ان التمدد المذكور يكون حاصلا في ورم اللحمي لكنه غير
محسوس فهو هذر لان الكلام فيما يحس لا فيما لا يحس واما انه اذا كان
حاصلا ولا يحس فالاطباء يسمونه موجبا فممنوع فظهر مما ذكرنا بطلان
جميع ما اورده على الشيخ وكذا بطلان ما اورد عليه في الحواشي العراقية
وهو ان السبب في منشارية نبض صاحب ذات الجنب ونحوه ليس
ما ذكره بل السبب ارتفاع اجزاء الحاجة وانخفاض اخرى للالم ولا انفعال

ما

ما يوجب منشارية الشرايين التي تنبض في نفس الورم ثم تتعدى تلك الحركات الى
ساير الشرايين لان فاعل الانبساط والمنفعل بالاذى في الجميع واحد وهو
القوة الحيوانية ووجه بطلانه انه لا عضو من الاعضاء غير العظام
الا وفيه شرايين حتى اللحوم وعلى هذا الوجه ما ذكره لوجب ان يوجب
المنشارية ورم كل لحم فيه شريان وبطلان الثاني لما عرفت يستلزم
بطلان المقدم وهو المطلوب المبحث التاسع في اسباب
ذي القرعتين قال رحمه الله وذو القرعتين سببه شدة القوة
والحاجة وصلابة الآلة فلا تطاوع لما تطلبها القوة من الانبساط دفعة
واحدة كمن يريد ان يقطع شيئا بضربة واحدة فلا يطاوع اي ذلك الشيء
فيلحقه اي الشيء باخرى اي بضربة اخرى وخصوصا اذا تزيدت الحاجة
دفعة قال جالينوس في رابعة عشر النبض الكبير هذا النبض يكون من
ثلثة اسباب احدها ما ذكره الشيخ وهو ان يكون القوة قوية والحاجة
شديدة والآلة صلبة فلا تطاوع في كمال الانبساط بل ينقطع دون الغاية
ثم شدة الحاجة تدعو القوة الى تمام فعلها وخصوصا اذا اشتدت الحاجة
عند الوقفة اما لاجل الوقفة واما لسبب اخر اتفق حصوله حينئذ
فان لم توافق الآلة في تمام الغرض ينقطع ويحصل وقفة اخرى ثم القوة
تتم الانبساط ومن هذا يعلم ان السكون الحاصل بين الحركتين في هذا النبض
ليس سكونا مركزيا بل هو حاصل في المسافة وهذا يكون النبض فيه صلبا وقويا
وسريعا ايضا لاجل القوة والحاجة وقد يمكن ان تتم القوة الانبساط لا
لاجل الحاجة بل لتبلغ الشريان كماله في مقداره وثانيها ان يكون القوة

ضعفه فلا تقوى على بسط الشريان جملة واحدة وان كان لينًا بل تعرض
لها وقفة للاستراحة وبهذا الوجه تقع المطرقى في ذات الرئة على ما
ذكره جالينوس في ثمانية عشر النبض الكبير وهذا يكون النبض فيه ضعيفا
وبطيا بسبب الضعف وثالثها ان يعوق للقوة شاغل عن كمال الانبساط
كما تعرض عند الفزع المفرط فيعوقها عن كمال البسط الى ان يزول العائق
وحينئذ يتم القوة الحركة ولهذا تقع النبض المذكور في ليثرغس الذي هو
النسيان على ما ذكره جالينوس في ثمانية عشر النبض الكبير ايضا قال
ابن مطران في بستان الاطباء انما كان النبض في ليثرغس اي النسيان
يكون ذا قرعتين وهو مرض رطب ونبضه موجي لان الرطوبة ربما كثرت
فمددت غشاء الدماغ ولانه من جنس الدماغ العصب تتبع تمدده
صلابة فيصير النبض لذلك ذا قرعتين ثم قال وقد قال جالينوس ان
هذا انما يحدث في الندرة وانه عندي مناسب للممتنع وقال ابن جميع
ما ذكره الشيخ هو سبب النبض المرتعد كما علمنا فاضل الاطباء جالينوس
في العاشر من النبض فهذا النبض يعني المرتعد يكون اذا كانت القوة
قوية والآلة صلبة والحاجة تدعو كثيرا ومتى نقصت واحدة من
هذه فليس يكون النبض مرتعدًا وقد ذكره الرئيس بعد هذا و قال النبض المرتعد
قد ينبعث من قوة والة صلبة وحاجة شديدة ومن دون ذلك يجب
ارتعاده ثم قال وقد لخص فاضل الاطباء اسبابه هنالك وقال ان
النبض ذا القرعتين مرة يكون عن سوء مزاج عظيم وصلابة يسيرة
في العرق الذي يتحرك بهذه الحركة ومرة يكون من صلابة عظيمة يكون

مع

مع ضعف ما او مع غلظ او كثرة اخلاط وكثرة تخم ثم قال وهذا غير ما
ذكره الرئيس من اسباب ذي القرعتين وفيه نظر فان قيل لو كان
لما مر كما قلتموه لم يكن وقوف القوة عن الانبساط في جزء من المسافة
اولى من غيره فلو وقفت في جزء منها دون غيره كان ذلك ترجيحا من
غير مرجح وهو محال قلنا ان ذلك الوقوف ان كان بسبب حصول
شاغل للقوة فالترجيح لجزء معين ظاهر وهو الجزء الذي اتفق عنده
حصول ذلك الشاغل وان لم يكن كذلك بل كان للضعف او للصلابة
فان ذلك الجزء الذي يكون عنده الوقوف هو الجزء الذي ينتهي عنده وصول
الروح الى الشرايين فان الانبساط الى هنالك اضطراري وهو بسبب ما
يصل اليه من الروح ثم تقف للاستراحة فاذا حصلت الراحة بالوقوف
امكن التحريك الى تكميل مقدار الشريان فتكمل مقداره وتجذب الهواء
البارد لاجل الحاجة قال القرشي وههنا اشكال وهو انه اذا كانت
حركة الشرايين تابعة لحركة القلب كما هو مذهبكم وحركة القلب غير
منقطعة فلذلك يجب ان يكون حركة الشرايين ولذا كان كذلك لم يمكن
وجود ذي القرعتين على انه نبضة واحدة بل لابد ان يكون نبضتين من قطع
بسبب تواترهما انهما واحدة وليس كذلك ثم قال والجواب عنه انه ما
كان من ذي القرعتين سببه عروض الشاغل فان ذلك الشاغل يشغل
عن حركة القلب ايضا فيكون وقوف الشرايين تبعا لوقوف القلب
وما كان من ذلك سببه صلابة الآلة او ضعف القوة فلم يلزم ان يسكن
القلب بل يكون ذلك الوقوف العارض للشرايين بعد كمال انقباض القلب

واذا عرفت ذلك فاعلم ان كل واحدة من الحركتين قد يكون مساوية للاخرى
وقد يكون الاولى اعظم وقد يكون بالعكس وعلى التقادير الثلثة قد يكون الاولى
اسرع وقد ابطا وقد يتساويان فاذا انواع ذى القرعتين يجب ان يكون
بحسب ذلك تسعة وقد يكون نبض ذا ثلث قرعات وهو نادر جدا فيكون انواعه
بحسب ذلك سبعة وعشرين واما السبب في كون الاولى اعظم او الثانيه
فانه ان كان عروض ذى القرعتين بسبب الشاغل للطبيعة عن الانبساط
فيكون السبب في ذلك هو الوقت الذى يوجد فيه ذلك الشاغل واما ان
لم يكن كذلك كانت الاولى دايما اعظم لان نسبتها الى الثانيه يكون على نسبة
مقدار الدم والروح الواصل من القلب حالة انبساط الشراين الى الهواء
المجتذب بتمام انبساطها وذلك اعظم لامحالة من ذلك الهواء والافسد مزاج
الروح وقوامها بكثرة الهواء الذى يخالطها واما السبب في اختلافهما
وتساويهما في السرعة والبطوء فليعلم ان مذهب القرشي يلزمه ان يكون
اخر الانبساط في اكثر الامر اسرع من اوله وذلك لان كل متحرك بالطبع الى
غاية فانه اذا وصل الى قرب تلك الغاية فان حركته حينئذ تسرع كحركة
الحجر الهاوى اذا قارب وجه الارض ولا شك ان اول الانبساط يكون
موافيا لانقباض القلب وانقباض القلب هو لنفض الدخان المحترق
من جوهر الروح وللهواء الذى قد تسخن وبطلت فايدته فان كانت
حاجة القلب الى ذلك شديدة جدا حتى كانت حركة انقباضه اسرع
من اخر انبساط الشراين بطبعها وبمعاونته للحاجة الى ترويح
الروح التى فيها الروح كانت القرعة الاولى اسرع من الثانية والا

مساوية

مساوية او ابطا بحسب شدة حاجة القلب الى ذلك وضعفها والاول
اقل في الوجود جدا والاكثر هو الثالث المبحث العاشر في اسباب
النبض الفاري قال رحمه الله وسبب النبض الفاري ان
تكون القوة ضعيفة فتاخذ عن اجتهاد الى استراحة بتدريج وفي
بعض النسخ متدرجا وهما متقاربان ومن استراحة الى اجتهاد
وفي بعض النسخ او بتدريج من استراحة الى اجتهاد وليس بشيء ولتعلم
ان ذنب الفار يدل على اجتهاد القوة واستراحتها فلذلك ينقص تارة ويزيد
اخرى فبما ينقص يدل على الضعف وبما يزيد يدل على القوة والثابت
اى والنبض الثابت على حالة واحدة اى اذا كانت القوة ضعيفة لان
التقدير ذلك ادل على الضعف اى من غير الثابت على حالة واحدة من
الضعف كالاخذ من الضعف الى القوة او من القوة الى الضعف سواء كان
بتدريج ونظام كذنب الفار او بغير تدريج ونظام وهو الذى عبر الشيخ
عنه بقوله وما يشبهه ضرورة ان الضعف في جميع الاوقات يكون ادل
من الضعف في بعض الاوقات والقوة في بعضها وهذا الثابت ليس هو
الذنب الثابت على ما ظن لان الاول هو الثابت على حالة الضعف
والثاني هو الثابت على الحالة التي هو بها ذنب الفار ولو كان اياه ما صح
قوله وذنب الفار وما اشبهه ادل على قوة ما وعلى ان الضعف ليس
في الغاية للزوم كون الشيء وهو ذنب الفار اقوى من بعض اصنافه
وهو الذنب الثابت وهو باطل وهذه مزلة قدم قد زلت فيها بعض
الراسخين في هذا العلم وانما نبهت عليها لئلا تزل اقدام الناظرين في

اقدام م

هذا الموضع كما زلت اقدام غيرهم والسر فيه ان الفارى اعم من ذنب الفار
لان الفارى قد يكون بتدرج وقد لا يكون والاول هو ذنب الفار والثانى
لا اسم له مختصا به ومعنى قوله الثابت على حالة واحدة ان الفارى الذى
يبقى الضعف فيه على حالة واحدة وهو ان ينتقل من القوة الى الضعف
دفعة ويبقى على حالة الضعف على ضعف الطبيعة والحار الغريزى
فاذا استقرت هذه الحالة خشى منه ان لا يعود النبض من الضعف الى
القوة فيهلك صاحبه وعلى الجملة هذا الكلام لا يتضح كما ينبغى ولا يستقيم
الا بجعل الفارى اعم من ذنب الفار وهو الحق فليتامل فيه واصنافه
يلتئم وارداه اى اردا ذنب الفار الذنب المنقضى وهو ان يبتدى نبضه
بضعفه ثم بما هو اضعف وهكذا يستمر فى النقصان الى ان يسقط ويعجز
عن الحركة ولهذا كان اردا الاصناف ثم الثابت اى الذنب الثابت
وهو الباقى على حاله الذى هو بها ذنب الفار وانما كان اقل رداءة لابقاء
القوة بالحركة اليسيرة ثم الذنب الراجع اى عن تلك الحالة وهى الفارية
الى التشابه ولهذا كان اسلم الاصناف لدلالته على رجوع القوة واعلم
ان سبب متساوى الرجوع قوة مساوية للقوة المحركة للحركة الاولى وسبب
الناقص الرجوع قوة اضعف من الاولى وسبب الزايد الرجوع قوة
اقوى من الاولى ومثل هذا يدل على قهر المقاوم والمتحرك فى الحركة الثانية
على النبضات الاول يدل على بقاء القوة على حالها وعلى نبضات اصغر
تدل على ضعف القوة وعلى نبضات اعظم تدل على قوة القوة **المبحث**
الحادى عشر فى اسباب النبض المعروف بذى الفترة قال

رحمه الله

لانه يدل

رحمه الله **وسبب ذى الفترة اعياء القوة واسترواحها فان القوة**
عند الاعياء تطلب الاستراحة **او عارض مفاجئ يصرف الى النفس**
والطبيعة دفعة ويترك فعل النبض كما فى الفرح المفرط قد علمت ان ذا
الفترة هو الذى يقع فيه سكون حيث يتوقع الحركة وانما يمكن ذلك
بان يكون النبض لما تم انقباضه استمر على ذلك مدة ازيد من العادة او يكون
بعد ان انبسط انبساطا ما انقبض مرة اخرى وعلمت ايضا ان الواقع فى
الوسط هو الذى يقع فيه حركة حيث يتوقع سكون وانما يمكن ذلك بعد
ان ياخذ النبض عن الانبساط الاول الى الانقباض ولكنه لا يتمه بل ينبسط
قبل ذلك فيقع فيه حركة حيث يتوقع السكون وبهذا ظهر الفرق بين
الواقع فى الوسط وبين ذى القرعتين وذلك ان القرعة الثانية فى الواقع
فى الوسط بعد تمام الانبساط الاول لكنه قبل تمام انقباضه والقرعة
الثانية فى ذى القرعتين جزء من الانبساط الذى القرعة الاولى اوله
وامكان حصول هذين النبضين على مذهب الجمهور لان انبساط الشرايين
وانقباضها عندهم بنفسها غير متعلقة بحركة القلب فيمكن ان يعرض
لها انبساط وانقباض فى غير وقتها لعارض يعرض لها ولا يكون حركة
القلب كذلك واما على مذهب القرشى فانما يمكن ذو الفترة بان
يكون القلب لما انبسط بقى على انبساطه مدة ولم يتحرك فيها ولم يتحرك
فيها الى الانقباض وحينئذ لا يلزم ذلك انبساطا ظاهرا فى الشرايين
ثم انبسط قبل ان يتم ذلك واما الواقع فى الوسط فانما يمكن اذا بان
يكون القلب بعد ان انقبض انبسط وحينئذ لا يلزم ذلك انقباض

ظاهر في الشرايين ثم انقبضت وانبسطت الشرايين مرة أخرى من غير ان يكون قد
مضى على ذلك زمان يمكن ان يكون فيه انقباض تام مع السكون الداخل
واما السبب في حصول مثل هذا القلب حتى يحصل عنه ذو الفترة والواقع
في الوسط فهو الامران اللذان ذكرهما الشيخ وهما اعياء القوة واسترخائها
او عارض مغافص كما يكون عند الفزع ولتعلم ان سبب الواقع في الوسط
على ما ذكره جالينوس حرارة قوية وحرارة شديدة تحوج الطبيعة الى
ان تتحرك في غير وقت الحركة وهو وقت السكون وههنا بحث لابد ان نذكره
لاشتماله على فوايد وهو ان الشيخ قال في ثالث القانون عند ما تكلم في علامة
المرض المسمى ليثرغس وهو النسيان ويقع في نبض صاحبه هذا المرض
الواقع في الوسط قال والعلة في هذا ان القوة الحيوانية في هذا المرض
قوية والحمى ضعيفة لبعد الآفة عن القلب والسبات كثير فان قيل
هذه امور توجب بعد وقوعه لانه انما يكون عن قوة الحرارة الغريبة
المحوجة الى الحركة في زمان السكون وهي لا تجتمع مع تلك الامور ولهذا
قال جالينوس رح بانه عشر النبض الكبير واما نبض اصحاب العلة التي
تسمى النسيان فهو بان يسكن وقت الحركة احرى بان يتحرك وقت السكون
وهكذا قال في النبض الصغير قلنا ان السبب في وقوع النبض المذكور في العلة
المذكورة امور ثلثة احدها انه لما كان محلها عضوا رييسا كان اهتمام الطبيعة
به اشد من اهتمامها بغيرها من الامراض البلغمية الحاصلة في غيره ولشدة
الاهتمام به ربما تحركت في غير وقت الحركة وثانيها انك قد عرفت
ان الدماغ له شركة في النفس لان حركة النفس انما تصدر عن قوة ارادية

وقوة

وقوة طبيعية ولتالم الدماغ تشتغل الطبيعة به عن دفع الابخرة الموجودة
في القلب دفعة واحدة واذا اجتمع فيه ابخرة كثيرة احوجت الطبيعة
ان تتحرك في غير وقت الحركة وثالثها ان لتوفر النوم في هذا المرض تجتمع الابخرة
كثيرة حوالي القلب ولان القوة الحيوانية قوية والابخرة موذية فربما تحركت
لدفعها في غير وقت الحركة ولا معنى للواقع في الوسط الا هذا واذا عرفت
ذلك فقول الشيخ القوة الحيوانية في هذا المرض قوية قلنا ولاجل هذا
تحركت في غير وقت الحركة لدفع الابخرة عند اجتماعها واذيتها للطبيعة
قوله والحمى ضعيفة لبعد الآفة عن القلب قلنا ولاجل هذا لم تحصل
السرعة والتواتر قوله والسبات كثير قلنا ولاجل هذا تجتمع الابخرة
الحافزة للطبيعة والباعثة لها على الحركة في غير وقتها وما ذكرنا ظهر
معنى كلام جالينوس رح وذلك لان الآفة لما كانت في عضو رييس انصرفت
الطبيعة الى جهته طلبا لمقاومة الآفة فيشغلها ذلك عن الحركة في وقتها
او السكون في وقته فلهذا ربما تحركت في وقت السكون لدفع الابخرة و
ربما سكنت في وقت الحركة لحصول الاعياء وهذا راجح عند جالينوس
ولهذا قال فهو بان يسكن وقت الحركة احرى بان يتحرك وقت السكون

المبحث الثاني عشر في اسباب النبض المشنج قال

رحمه الله وسبب النبض المشنج حركات غير طبيعية في قو
بعض السبب من ولكل وجه في القوة ورداءة قوام الآلة اي مع رداءة
في قوام الآلة لان المجموع سبب واحد لا كل واحد منهما فان الحركات
الغير الطبيعية من القوة لا تكفي في حدوث ذلك والا لكان ما ذكرناه

اصناف النبض التي فيها حركات غير طبيعية من القوة متشنجا وكلا برداءة قوام
الآلة يكفي في حدوث ذلك لمثل ما ذكرنا ومنه يعرف فساد ما ذكره الخونجي وهو
ان هذه حركات غير طبيعية وهي اما ان يكون بسبب القوة حتى يفعل حركات
غير طبيعية او بسبب رداءة الآلة اي القابل وهي ان لا يقبل الفعل الطبيعي
وهذا النبض اجزاؤه مختلفة في التقدم والتاخر والوضع مع صغرها وصلابة
ويندر لحدوث تشنج على ما قال جالنوس من ان هذا النبض يدل على
حدوث تشنج قريب فان قيل لو كان القلب مبداء للعصب لم يكن
حدوث التشنج يعقب توتر الشريان عجبا واذا لم يكن كذلك فباي سبب
يحدث التشنج يعقب توتر الشريان قلنا السبب هو تشنج الاجزاء
العصبية التي في الغشائين المحيطين بالشريان فيعسر على القوة بسط ما بين
تلك الاجزاء بسطا متشابها في جميع اجزائه ويصغر ويحس صلبا ويختلف
وضع اجزاء الشريان بسبب اختلاف وضع تلك الاجزاء العصبية و
جهات تشنجها ولا شك ان ذلك التشنج يكون من حركات غير طبيعية
ويلزمه رداءة في قوام الآلة فان قيل لو كان كذلك لكان وجود
النبض المتشنج بعد وجود التشنج وحينئذ فلا يكون منذرا به قلنا
التشنج الذي يجب ان يسبق هذا النبض هو تشنج الالياف الصغيرة
من العصب وذلك لا يظهر للحس في الاعضاء الظاهرة واما تشنج
الاعصاب الكبار التي يظهر تشنجها للحس فيجب ان يكون من هذا النبض
سابقا عليه فلذلك يكون منذرا به المبحث الثالث عشر
في اسباب النبض المرتعد قال رحمه الله والنبض المرتعد

سبب

سببه من قوة ومن آلة صلبة وحاجة شديدة لسبب شدة الحاجة
القوة على زيادة الانبساط والآلة لا تطاوعها للصلابة فيعرض لها اهتزاز
وارتعاد ولهذا قال ومن دون ذلك اي ومن دون المذكور وهو العلة
الموجبة ارتعاده واعلم ان هذا النبض قد اشترك مع ذي القرعتين في
ان كل واحد منهما يحصل عن قوة قوية وآلة صلبة وحاجة شديدة
لكن في ذي القرعتين يكون الانبساط في جميع طول العرق متشابها
وجملة واحدة وانما تقع فيه وقفة في تمام العرق لما عرفت ان
السكون الحاصل في هذا النبض ليس سكونا مركزيا بل مسافيا لحصوله
في وسط المسافة واما في المرتعد فان الانبساط يكون فيه مختلفا في
طول العرق ويعرض فيه كالوقفات الكثيرة كالحال في العضو المرتعش
فلذلك لا يجب ان يكون عجز القوة فيه عن التحريك اكثر وذلك اما لانها اضعف
او لان الآلة اصلب اقول ويجوز ايضا ان يكون النبض مرتعدا وان
لم يكن الآلة صلبة وذلك اذا كانت القوة ضعيفة جدا فلا تقوى على
تحريك الشريان جملة حركة متشابهة بل كما يكون حركة اليد المرتعشة
المبحث الرابع عشر في اسباب النبض الموجي قال
رحمه الله والموجي قد يكون سببه ضعف القوة في الاكثر فلا تتمكن
ان تبسط اي القوة الآلة وفي بعض النسخ ان تنبسط والاول هو الصحيح
الاشيا بعد شيء ولين الآلة قد يكون سببا له وان لم تكن القوة شديدة
الضعف لان الآلة الرطبة اللينة لا تقبل الهز والتحريك النافذ في
جزء جزء قبول اليابس الصلب كما هو مشاهد في العود الرطب واليابس

فان السوسه يهتز للهز والارعاد والصلب اليابس يتحرك لحمه
يتحرك وفي بعض النسخ وتحريك ولكل وجه اوله واما الرطب اللين
فقد يجوز ان يتحرك منه جزء ولا ينفعل عن حركته جزء آخر لسرعه
قبول للانفصال والانثناء والخلاف في الهيئه وهي اختلاف اجزاء
الرطب اللين في كثرة اللين وقلته لا شك ان القوة اذا كانت ضعيفة
او كانت الآله مفرطة اللين وان لم تكن القوة شديدة الضعف فقد لا
تقوى القوة على التحريك جملة واحدة بل جزا بعد جزء فيحدث من ذلك
النبض الموجي قيل الفرق بين الموجي وبين المنقطع انبساطه بسكون هو ان
اطراف اجزائه لا ينقطع بسكون لكنها تقرب من السكون ويبقى فيها حركه
يسيره والفرق بين الموجي وذنب الفار ان الموجي يتقدم حركة بعض الاجزاء
وقرعها للاصابع ويتاخر بعضها وفي ذنب الفار تتحرك كلها معًا
المبحث الخامس عشر في اسباب النبض الدودي
والنملي قال رحمه الله وسبب النبض الدودي والنملي شدة
الضعف حتى يجتمع ابطاء وتواتر واختلاف تام في اجزاء النبض
لان القوة لا تستطيع بسط الآلة دفعة بل شيئا بعد شيء يجب ان يكون
القوة في النبض الدودي والنملي اضعف كثيرا منها في النبض الموجي لان آلة
الموجي عظيمة ورطبة فتعجز القوة على تحريكها جملة لا بد لها على شدة ضعفها
لوجود المانع من تكون الحركة كذلك ولذلك يمكن القوة فيه ان تفعل العظم
واما الدودي والنملي فالآلة مع صغرها ليست برطبة جدًا فلم تعجز
القوة عن تحريكها جملة حركة متشابهة الا لافراط في الضعف ولهذا

صار

صار النبض فيه بطيئا متواترا قيل الفرق بينها وبين الموجي من وجهين
احدهما من جهة القوة وهي انها فيها اضعف منها في الموجي وثانيهما من جهه
الآلة وهي انها في الموجي الين منها فيها المبحث السادس عشر
في اسباب رداءة الوزن قال رحمه الله وسبب النبض الرديء
الوزن قد عرفت فيما سلف ان رداءة الوزن هي ان تتغير النسبة
الطبيعية التي يجب ان يكون بين زماني الحركه والسكون اذا كانا
على اعتدالها وتغير هذه النسبة اما ان يكون لنقصان زمان السكون
عما يجب او لنقصان زمان الحركه عما يجب فان كان الاول فسببه
زيادة الحاجة الى تكثير مرات النبض على ما قال واما ان كان النقص
اي النقصان في احوال زمان السكون فهو زيادة الحاجة وان
كان الثاني وهو نقصان زمان الحركة عما يجب فهو على راي الشيخ اما
الضعف او عدم الحاجة على ما قال واما ان كان في احوال زمان
الحركة فهو اما زيادة الضعف او عدم الحاجه واما على راي جالينوس
فان كانت الزيادة في الانبساط دل على مزاج حار ساذج وان
كانت في الانقباض دلت على الامتلاء وكثرة البخار الدخاني وقلة
الحاجة الى الترويح واما نقص زمان الحركة بسبب سرعة الانبساط
فهو غير هذا قد علمت مما سبق من القول ان نقصان زمان الحركة يكون
تارة بسبب قصر مسافة الحركة وهذا لا يكون فيه النبض عظيما البتة لا
ان يكون صغيرا لا محالة على ما قال القرشي اللهم الا اذا اريد بقصر المسافه
القصر في جميع الاقطار فانه يصح ويكون تارة بسبب سرعة الحركه وان

لم يكن المسافة قصيرة وهذا قد يكون النبض فيه عظيما وكلا الوجهين موجب
للخروج عن النسبة الطبيعية التي يجب ان يكون بين الزمانين اي زماني
الحركة والسكون اذا كانا على اعتدالهما على ما قلنا لكن الخروج عن تلك
النسبة بالوجه الثاني ليس بمنكر لانه يدل على القوة فلذلك قال الشيخ
فهو غير هذا اي فهو خارج عن ان يعدّ في الوزن الردي وذلك بسبب
انه محمود وان كان الوزن فيه ليس على الامر الطبيعي فان قيل
ما ذكره الشيخ غير منحصر لجواز ان يكون تغير النسبة بالزيادة في زمان
السكون او في زمان الحركة وكان الواجب ان يذكرهما كما قال المسيحي
ان ردي الوزن تارة يكون النقصان او الزيادة في السكون وتارة يكون
في الحركة فان كان الاول فهو لزيادة الحاجة او نقصانها فان الحاجة
الى جذب الهواء البارد والى دفع البخار الدخاني فمتى كانت ضعيفة
طال زمان الحركة الحاجة ومتى كانت تلك الحاجة شديدة قصر زمان
تلك الحركة وان كان الثاني فسببه احد امرين احدهما ما ذكرناه
من امر الحاجة والثاني قوة القوة او ضعفها فانها متى كانت قوية
تحركت حركة الانبساط حركة تامة وكذلك حركة الانقباض قلنا
لو ذكرهما لزم التكرار لان نقصان زمان السكون يستلزم زيادة زمان
الحركة ونقصان زمان الحركة يستلزم زيادة زمان السكون لان
المسافة واحدة ثم قوله فمتى كانت الحاجة ضعيفة طال زمان حركة
تلك الحاجة ومتى كانت شديدة قصر زمان تلك الحركة باطل من وجهين
احدهما ان الكلام في القسم الاول الذي هو النقصان او الزيادة في

السكون

السكون لا في الحركة فكان ينبغي ان يقول فمتى كانت ضعيفة طال زمان تلك
الحاجة ومتى كانت شديدة قصر زمان تلك الحركة على ما ذكره ليصح ويطابق
كلامه والثاني ان ما ذكره فاسد لانه يخالف الحق وهو ما ذكره الشيخ صريحا
وايضا قوله وان كان الثاني فسببه احد امرين باطل ايضا اما ما ذكره
من امر الحاجة فلما مر واما ما ذكره من امر القوة فلان حركتي الانبساط
والانقباض اذا كانتا على ما ينبغي كان زمانهما كذلك واذا كان زمان
الحركتين على ما ينبغي لزم ان يكون زمان السكونين كذلك والا لم يكن
زمان الحركتين كما ينبغي واذا كان كذلك لزم منه جودة الوزن
لا رداءته فظهر فساد جميع ما ذكره مع عدم الاحتياج الى اعتبار
الزيادة لان ما ذكره الشيخ تام لا يحتاج الى زيادة لانه اذا لم ينقص
زمان السكون ولا زمان الحركة عن الواجب كانت نسبة
الزمانين على ما ينبغي وحينئذ يكون النبض جيد الوزن لا ردي الوزن
وذلك لانه اذا لم ينقص السكون عما يجب لم يزد زمان الحركة على
ما يجب لما عرفت وكذلك اذا لم ينقص زمان الحركة عما يجب
لم يزد زمان السكون على ما يجب واذا كان زمانا السكون و
الحركة لم ينقصا عما يجب ولم يزيدا على ما يجب انحفظت النسبة
بين زماني الحركة والسكون وكان جيد الوزن ويظهر منه ان رداءة
الوزن يكون اما النقصان زمان السكون او النقصان زمان الحركة
كما ذكره الشيخ ولان نقصان زمان السكون يستلزم زيادة زمان
الحركة ونقصان زمان الحركة يستلزم زيادة زمان السكون فلو قيل

ان رداءة الوزن يكون اما لزيادة في زمان السكون او في زمان الحركة لصح ابعا
لما ذكرنا وسبب الممتلي والخالي والحار والبارد والشاهق والمنخفض
ظاهر اما الشهوق والانخفاض فقد عرفنا اسبابها فيما سلف واما الاصناف
الباقية وغيرها مما لم يذكرها الشيخ فنقول اما النبض الممتلي فامتلاؤه اما ان
يكون من كثرة الروح واما ان يكون من كثرة الدم واما ان يكون منهما معًا و
الفرق بين الروحي والدموي من وجوه خمسة احدها ان الامتلاء الروحي
يكون الشريان فيه اخف فيمكن القوة المتوسطة تحريكه على التمام ولا
كذلك الامتلاء الدموي وثانيها ان الامتلاء الروحي يحس فيه انتفاخ النبض
كانتفاخ الزق المنفوخ وفي الدموي يحس كانتفاخ الزق المملوء رطوبة
ما كانت او غيره وثالثها ان النبض في الامتلاء الروحي يكون عظيما اذ القوة
لا عايق لها عن كمال البسط ولان زيادة الروح تمدد الشريان وتحوج
الى مكان اوسع ولا كذلك الامتلاء الدموي فان القوة فيه يكون مثقلة ممنوعة
من زيادة البسط وكماله وزيادة الدم ابلغ الى حد يمدد الشريان لان
اختناق القلب يسبق ذلك ورابعها ان النبض في الامتلاء الروحي
يكون متشابها لخفة الروح وفي الدموي يكون مختلفا لاثقال الدم له و
للقوة ولذلك يكون النبض في الامتلاء الدموي منضغطا وخامسها ان النبض
في الامتلاء يكون لينا بسبب ترطيب الدم وبلة الشريان ولا كذلك في
الامتلاء الروحي واعلم انه لا يلزم من كثرة الدم في البدن كثرته في الشريان
ولا بالعكس عند ذلك لانه قد يكون ممتليا من دم غليظ لا يصلح مثله للنفوذ
في الشريان فيكون مع ذلك دم الشريان قليلا وقد يكون بالعكس

واذا

واذا عرفت ان امتلاء النبض يكون تارة من الدم وتارة من الروح فخلوه
لا يتصور الا بنقصان كل واحد منهما الذي اذا زاد اوجب الامتلاء واما
النبض الحار والبارد فسببهما حال ما يحويانه من الروح والدم في انها
اسخن من الطبيعي المعتدل او اقل سخونة منه واما الذي في النبضة
الواحدة فسببه ان يكون موضع ظهور الحركة من العرق اقرب الى
الاعتدال وموضع خفائها ابعد عنه واما الدقيق الطرفين الغليظ
الوسط فسببه في الاكثر ضعف القوة مع نحول لحم ما حول الوسط
حتى تقوى القوة على اشالة ذلك الجزء او اختلاف المصبوب واما الغليظ
الطرفين الدقيق الوسط فسببه في الاكثر ضعف القوة مع نحول لحم
الوسط او اختلاف المصبوب واما المختلف في جزء واحد فاذا ابتدأ
بالسرعة وانتهى بالبطوء فابتداؤه بالسرعة يدل على الحاجة والقوة وانتهاؤه
بالبطوء يدل على عروض مانع اما بسبب العرق وما فيه او لامر آخر
واذا ابتدأ بالبطوء وانتهى بالسرعة فابتداؤه بالبطوء يدل على كلال
القوة وضعفه وانتهاؤه بالسرعة يدل على شدة الحاجة واذا عرفت
هذه القاعدة امكنك معرفة ساير الاقسام واما المنتظم فقال جالينوس
الانتظام يدل على ان السبب الفاعل للاختلاف اي سبب كان ثابت
متمكن والانتظام خاص بالطبيعة بمنزلة الاستواء اعترض الرازي
على قول جالينوس بان قوله الانتظام يدل على ان سبب الاختلاف
ثابت متمكن يوهم ان عدم الانتظام خير منه وهذا يناقض قوله
والانتظام خاص بالطبيعة واجيب عنه بان عدم الانتظام وان

لم يكن السبب الفاعل له ثابتا متمكنا فان الطبيعة تكون ضعيفة مستقلة عن
فعلها ولم تفعل في سبب الاختلاف شيئا اذ لو كانت قد عملت فيه عملا
وان لم يكمل كان النبض سيكون منتظما وان لم يكن مستويا كما انه لو تم فعلها
لكان سيكون مستويا وفيه نظر لان الواجب عند تمام عمل الطبيعة
في سبب الاختلاف ان يكون مستويا الا ان سيكون كذلك وان سلم
ذلك فكيف يمكنه نفي التالي وكذا الحكم في التالي في قوله سيكون منتظما وان
لم يكن المراد منه انه يكون منتظما فبطل ايضا اذ لا يلزم من عمل الطبيعة
في سبب الاختلاف عملا ما ان يجعله منتظما وانا اقول ان جالينوس
قال في ثانية تقدمة المعرفة من النبض الكبير وقد يظن ان المنتظم
اجود من غير المنتظم في جنسه قال وانما قلت في جنسه لانه
قد يكون غير منتظم في جنس اجود من المنتظم في جنس آخر فان الذي
ليس بمنتظم في العظم اجود من المنتظم في ذي الفترة لان الاول يدل على
ان القوة قوية والثاني على انها ضعيفة وقوة القوة اجود من ضعفها قال
اما اذا كانا من جنس واحد فربما يظن ان المنتظم خير من غير المنتظم وقيل
ان النظام ملائم للطبيعة والشيخ قد ذكر هذا ايضا حيث ذكر الطبيعي
من اصناف النبض وقال واما الاجناس التي لا تحتمل الزيادة والنقصان
فان الطبيعي منها هو المستوي والمنتظم وجيد الوزن قال جالينوس
ثم انه ينبغي ان نفهم هذا مطلقا وهو ان المنتظم اجود من غير المنتظم فان
كل واحد منهما اردأ من الآخر بوجه واجود بوجه لما غير المنتظم فانه
وان كان السبب الموجب متعلقا غير ثابت وهو من هذا الوجه جيد

من

من قبل انه يدل على ان القوة البدنية قوية قاهرة له والا لكان منقهرا
غير انه ربما تحرك وانصب من عضو خسيس الى عضو نفيس او شريف
فهو من هذا الوجه ردي ولذلك قال جالينوس ان الدلائل الماخوذة من
غير النظام على شيء ليس هو موثوقا به اي ليس انه يدل على امر ثابت
فيه واما النظام فانه يدل على ان السبب الموجب للمرض قد استقر
وتمكن بحيث انه قهر القوة الخاصة بالعضو وهو ردي من هذا الوجه
غير انه لم يبق فيه خوف من ان ينصب المادة الى مكان آخر اشرف
من الذي انصبت منه وهو جيد من هذا الوجه قال المسيحي والذي
اقوله انا في هذا الباب هو ان المنتظم وان كان ملائما للطبيعة من
قبل ان افعالها وحركاتها على نمط واحد وان الموجب للاختلاف انما
هو مجاهدة الطبيعة لامر موذ وارد على البدن غير ان الاطباء
اتفقوا على ان سوء المزاج على نوعين مختلف ومتفق ويقال له المستوي
واتفقوا على ان المستوي اردأ من المختلف واذا كان كذلك فيكون
نبض المستوي اردأ من نبض المختلف والذي يلزم سوء المزاج المستوي
من النبض هو المختلف المنتظم واما الاختلاف فلمجاهدة الطبيعة
مع السبب الموذي الوارد على البدن واما النظام فلان الموجب
له وان كان منافيا غير انه في هذه الصورة تمكن واستقر ولما
كان حاله كذلك صار كانه المزاج الاصلي صار يفعل افعالا شبيهة
بافعال الطبيعة وهو النظام وهو ان تحرك النبض حركات متشابهة
مستمرة على نمط واحد قال فهذا هو الحق في هذا الباب وفيه نظر

قال رحمه الله الفصل السابع في نبض الاسنان والذكران وفي
بعض النسخ والذكور والاول انسب بما قبله وهو الاسنان لفظا لكونه
على زنته والثاني بما بعده وهو قوله والاناث لان الذكور مع الاناث اكثر
استعمالا من الذكران مع الاناث ولقوله ونبض الذكور وفي بعض النسخ
نبض الذكور والاناث ونبض الاسنان وهذا اصح لانه يوافق الترتيب
الذي ذكره الشيخ من تقديم حكم نبض الاجناس على حكم نبض الاسنان ومن هاهنا
شرع الشيخ في ذكر الامور المغيرة للنبض وابتدا بالامور الطبيعية لانها اشد
ملايمة للبدن واكثر عددا واضبط وقد ذكر الشيخ منها هاهنا امرين احدهما
الاسنان والثاني الذكورة والانوثة وقد علمت ان مزاج الذكر احر
وايبس ومزاج الانثى ابرد وارطب وهو مع ذلك اكثر حركة واشد رياضة
وذلك يلزمه شدة الحاجة الى توليد الروح والى جذب الهواء المصلح ودفع
الدخان المفسد فيكون نبضه عظيما قويا على ما قال نبض الذكور لشدة
قوتهم وحاجتهم اي ولشدة حاجتهم اعظم واقوى كثيرا اي من نبض الاناث
اما قوة نبضهم فظاهر لانهم اقوى قوة اما من حيث اللمية فلانها تزيد وتنمو
لمكان شدة الحركة وكثرة الرياضة واما من حيث الانية فبدلالة كمال
سائر افعالهم واما عظمه فعلى راي الجمهور فلان قوتهم اقوى وحاجتهم
اشد والتهم مواتية وعلى راي القرشي فلان تجاويف اعضائهم التي
هي ذوات التجاويف اوسع ولذلك صدورهم اوسع واذا كان تجويف الشريان
بالطبع اوسع كان الانبساط اعظم لان الانبساط عنده هو حركة الشريان
الى الوصول الى مقداره الطبعي فان جالينوس في حادية عشر النبض الكبير

وهذا

وهذا القول من الاطباء بحسب الاكثر وغالب الامر والا فقد يوجد في
النساء من هي احر من بعض الرجال قال والسبب في ذلك ان الابدان
لا تمتزج في اول الامتزاج على نسبة واحدة وبعد ذلك لا تتصرف في الاعمال
والتدابير تصرفا واحدا ولذلك صار الحكم الكلي في ذلك حكما فاسدا واذا
كان كذلك فقد يمكن ان توجد في وقت من الاوقات امراة نبضها
اعظم فانه اذا كان رجل بلغمي المزاج وقاطن في بلد بارد [illegible] و
قليل الحركة وكثير الاستعمال الاغذية مبردة مرطبة وامراة بخلاف
ذلك وذلك بان تكون صفراوية المزاج وقاطنة في بلد حار وكثيرة
الحركة والاستعمال الاغذية مجففة كان نبض المراة المشار اليها اعظم
من نبض الرجل المشار اليه اما اذا تساويا في جميع ما ذكرنا ما خلا نفس
الذكورة والانوثة فان نبض الذكر اعظم واقوى من نبض الانثى وذلك من
وجوه خمسة احدها ان الذكر بالطبع اسخن من الانثى على ما بان وحرارة
المزاج الجاذبة لما ذكرنا ابلغ من ايجاب البرودة له وثانيها ان الذكر
كثير الحركة وذلك مما يعين على تحليل الفضلات المضعفة للقوة و
ثالثها ان الذكر اشد تخلخلا وذلك مما يعين على تحليل الفضول التي اذا
اجتمعت غمرت القوة ومنعتها عن كمال فعلها ورابعها ان عروق
الذكر اوسع من عروق الانثى وذلك مما يعين على حدوث ما ذكرنا
وخامسها ان وجود ضغط العرق المانع عن الانبساط التام في
بدن الذكر اقل من وجوده في بدن الانثى فان بدن الانثى في الاكثر
اكثر لحما من بدن الذكر وذلك مما يمنع العرق من الانبساط المذكور

لانه ليس هناك له فضاء يتحرك فيه كما له في بدن الذكر فان قيل ان آلة
النساء اليق التفاوت بينهما في اللين اكثر من التفاوت في القوه والحاجه
وذلك يقتضي تساويهما في العظم وكون نبض النساء اعظم قلنا لا نسلم
ان التفاوت بينهما في اللين اكثر من التفاوت في القوة والحاجة بل
الامر بالعكس فان كل واحد من القوة والحاجة ابلغ في اقتضاء العظم
فكيف اذا اجتمعا على ان عروق المراة وان كان لينها اكثر لكنها
اشد نفوذا في اللحم فيكون منضغطة باللحم غير قابلة للانبساط التام
ولان الامور المقتضيه لكون نبض النساء غير عظيم اكثر عددا واكثر
مقدارا واشد كيفية مما يقتضي عظم نبضها وهو لين الآلة على ان لينها
في النساء ليس اكثر من لينها في الرجال بكثير بل بقليل جدا قال
جالينوس ليس بدن الرجل ايبس من بدن المراة مثل ان يقال ان الخزف
في المثل ايبس من الطين قال المسيحي لقايل ان يقول اسباب العظم
متى نقص منها واحد وزاد آخر جبر الزايد نقص الناقص كما جبرت
قوة القوة في الذكورة نقصان الالة في قبول الحركة وذلك يوجب
تساوي نبضي الذكوره والانوثه في العظم وهذا نقض ما حكم به اولا
ثم قال فنقول الجواب عنه انا قد بينا فيما تقدم ان الطبيعة اذا امكنها
استعمال العظم استغنت به عن السرعه لتقوم لها ذلك في جذب
الهوا البارد مقام العظم ولما كان نبض الذكوره اعظم من نبض الاناث
كان ابطا من نبضهن ويلزم من ذلك ان يكون شديد التفاوت فانه
لو كان متواترا كان سريعا لان السرعة قبل التواتر وانما كانت كذلك

لانها

لانها ماخوذه من الحركة والتواتر من السكون والحركة متقدمة لانها
مطلوبة بالذات والسكون بالعرض لانه انما كان اما للضروره على راي
الحكيم واما للاستراحة على راي الطبيب وفي توجيه هذا الجواب نظر
والظاهر ان الجواب سقط من قلم الناسخ فان المذكور انما يصلح تعليل
لقوله ولان حاجتهم ثم بالعظم فنبضهم ابطا من نبض النساء واشد
تفاوتا بل الامر الاكثر وانما قيد بالاكثر ولم يقل مطلقا لما عرفت ان من
الجايز ان توجد امراة احر من رجل ومثل هذه المراة يكون نبضها ابطا
واشد تفاوتا لان نبضها نبضها يكون عظيما قويا وهما يقتضيان البطو
والتفاوت والجواب الحق ان يقال لا نسلم ان اسباب العظم متى
نقص واحد وزاد آخر جبر الزايد نقصان الناقص او اكثر اما لو كان اقل
منه فلا سلمنا انه اذا نقص واحد وزاد واحد يكون كذلك لكن لا نسلم انه
متى نقص اثنان وزاد واحد يكون كذلك اللهم الا بالشرط المذكور وتلك نبض
يثبت فيه القوة ويتواتر فيجب ان يسرع لا محالة لان السرعة قبل
التواتر لما عرفت فلذلك كان نبض الرجال ابطا ولذلك هو اشد تفاوتا
لانه لو كان اشد تواترا لكان اسرع لان كل نبض تكون القوه فيه قويه ويكون
متواترا يكون سريعا لان سبب التواتر اما الضعف واما زيادة الحاجه
على العظم والسرعة فاذا كانت القوة مع التواتر قويه كان النبض
سريعا لا محاله واذا ثبت ان كل نبض ثبت فيه القوه ويكون متواترا
كان سريعا لزم ان كل ما لم يكن سريعا وكانت القوة فيه ثابتة لم يكن متواترا
فعلم بان القوة اذا كانت قويه والنبض بطيا وجب ان يكون متفاوتا

وتبين ان نبض الرجل اشد بطوا من نبض المراة مع زيادة القوة فوجب
ان يكون اشد تفاوتا ثانيها ونبض الصبيان لما فرغ من الكلام على نبض
الاجناس شرع في الكلام على نبض الاسنان وابتدا بالصبي وذكر في
نبضه امورا خمسة احدها اللين وهو ظاهر وذلك للين عروقهم بسبب
رطوبة امزجتهم لما عرفت ان الرطوبة في ابدانهم كثيرة المقدار وذلك
لتفي لحفظ الحرارة الغريزية وبالزيادة في النمو وثانيها ضعف قواهم
لانها لم تستكمل بعد ولانها مغمورة برطوباتهم واليها اشار بقوله ونبض
الصبيان الين للرطوبة واضعف اى من نبض المستكملين لما قلنا و
ثالثها ورابعها شدة السرعة والتواتر لشدة حاجتهم لقوة حرارتهم
على ما قال ابقراط ان الذين في النشو الحار الغريزي فيهم اكثر ما يكون
واليه اشار بقوله واشد تواترا وكانه انما لم يتعرض للسرعة لانها تكون
قبل التواتر او لانه سيتعرض لها لان الحرارة قوية والقوة ليست بقوية
اذ لو كانت قوية مع ان الحاجة داعية والآلة مواتية لاوجبت
العظم واندفعت الحاجة به واستغنت القوة عن احداث السرعة
والتواتر فانهم غير مستكملين اى غير كاملين بعد والا فهم سيتطاولون
بعد الى سن الوقوف ولان صغر عروقهم لا يفي لما يحتاج اليه من
عظم الانبساط لشدة الاحتياج الى الترويح فتلافى بالسرعة والتواتر
غير ان التواتر فيه اكثر من السرعة لانهم ضعاف بعد وخامسها
العظم ولا خلاف في ان نبضهم بالقياس الى نبض الشبان ليس بعظيم
اما عند الجمهور فلضعف قوى الصبيان واما عند القرشي فلان

شرايين

عام

شرايين المستكملين اعظم كما في اعضائهم وقد ذكر ان القوة انما تحرك
الشريان عند الانبساط الى حين يصل الى مقداره الطبيعي واما بالقياس
الى مقادير اجسامهم فجعله الشيخ عظيما على ما قال ونبض الصبيان
على قياس مقادير اجسامهم عظيم لان آلتهم شديدة اللين وليست قوتهم
بالنسبة الى مقادير ابدانهم ضعيفة لان ابدانهم صغيرة المقدار الا ان
نبضهم بالقياس الى نبض المستكملين ليس بعظيم لما قلنا من سببه على
المذهبين ولكنه اسرع واشد تواترا للحاجة فان الصبيان يكثر فيهم
اجتماع البخار الدخاني لكثرة هضمهم وتواتره اى تواتر هضمهم فيهم
لانهم يتناولون الغذاء ساعة فساعة ولذلك احتاجتهم الى اخراجه
والى ترويح حارهم الغريزي وان عظم نبضهم لاجل حاجتهم فانه
وان كان بالقياس الى ابدانهم عظيما الا انه صغير بالقياس الى مقدار
حاجتهم لكثرتها فلذلك صار اسرع واشد تواترا وقال جالينوس في
حادية عشر النبض الكبير وليس نبض الصبيان بعظيم والا لانت
قضيت عليهم بحسب مقادير عروقهم وذلك لان قواهم بعد
لم تبلغ غاية الشدة ولا صفاقة عروقهم ضعفت بسبب انها لينة بعد
ناعمة وهذا هو الحق فانه لو كان بالغا في العظم اللائق الى حد الكمال
اللائق لما وقع فيه السرعة والتواتر والاقرب ما اشار اليه جالينوس
في الموضع المذكور وهو ان نبضهم ليس بعظيم ولا بصغير بل هو معتدل
هذا كلامه في النبض الكبير وقد ذكر ابن مطران في بستان الاطباء ان
جالينوس قال فاما نبض الصبيان فهو اعظم قليلا من النبض المتوسط

وقال يحيى النحوي في تفسيره الصبي وان كانت سنه بعيدة عن سن الشباب
الا ان تباعدها منها ليس كتباعدها عن سن المشايخ وذلك لان سن
الصبيان حارة ولذلك يقول بقراط ان الذين في النشو الحار الغريزي
فيهم على اكثر ما يكون واما في العظم فان نبضهم يكون بحسب الحرارة
الطبيعية ثم قال ابن مطران هذا شرح يحيى لهذا الفصل وهو حسن
غير اني ارى انه ينبغي ان يقال فيه ان نبض الصبيان يجب ان يكون
اعظم من نبض الشبان على قولي بقراط وجالينوس وذلك ان بقراط
يصرح بان الحار الغريزي في ابدان الذين هم في النشو اكثر ما هو في
ساير الاسنان ونعلم ان الالة الين في هذه الابدان ما هي في ابدان الشبان
والابخرة الحارة المحتاجة الى الترويح كثيرة فاسباب العظم الثلثه
موجودة على الكمال والتمام واما في الشبان فالالة ليست لينة
كلينها في الصبيان بل تعلها الى الصلابة ما هي الا ان تقاومها السخنة
وان كانت الابخرة الدخانية في الشبان اكثر منها في الصبيان
غير انك ان اجدت النظر في عظم النبض علمت ان فعل لين الالة
في العظم اكثر من فعل تراكم الابخرة وكثرتها اذ هذا يوجب التواتر
اكثر مما يوجب العظم هذا واما على راي جالينوس في تساوي
الحرارتين في السنين فجالينوس مصرح بان الالة اللينة اعون على
عظم النبض من كثرة الابخرة الدخانية وما اغفلنا امر القوة ولكن لا
حاجة الى ذكرها اذ كانت في كل واحدة من السنين قادرة على
ان تفي بايجاد العظم وليس فضل القوة في الشبان بموثر كثير اثر فان

السن

النبض في الصيف اعظم منه في الشتاء والقوة فيه اضعف منها في الشتاء هذا
كلام ابن مطران وفيه نظر من وجوه اما اولا فلان المنقول عن جالينوس ليس
من النبض الكبير ولا من النبض الصغير اني فتشته من اوله الى اخره وما
وجدته فيه مع ان نسبة شرحه الى يحيى النحوي يشعر بانه منه لانه
شرح النبض الكبير الصغير واما ثانيا فلانه استحسن شرح يحيى مع انه لا
طايل تحته واما ثالثا فلان قوله واسباب العظم الثلثه موجودة على التمام
والكمال فاسد لان ملاك الامر في ايجاب العظم القوة وهي غير موجودة
واما رابعا فلانا لا نسلم ان فعل لين الالة في العظم اكثر من فعل تراكم الابخرة
واما خامسا فلانا لا نسلم ان القوة في كل واحدة من السنين قادرة
على ان تفي بايجاد العظم واما سادسا فلانا لا نسلم ان فضل القوة في
الشبان ليس بموثر كثير اثر واما ان حركة الانبساط فيهم اسرع ام حركة
الانقباض فالذي لاح لي من كلام المتاخرين مثل ابي سهل المسيحي وابن
ابي صادق والشيخ في غير هذا الموضع من هذا الكتاب ان حركة الانبساط
فيهم اسرع من حركة الانقباض قبل وذلك لان حاجتهم الى جذب الهواء
البارد اشد من حاجتهم الى اخراج البخار الدخاني والاشتغال بجذب
الهواء بالانبساط ودفع البخار الدخاني بالانقباض قبل ولذلك كان الانبساط
فيهم اسرع واما ابو سهل المسيحي فانه مع اعتقاده هذا عبر بعبارة
ردية في مطلوبه وقال ان الانبساط في الصبيان اقصر من الانقباض
وهذا خطا لان المسافة التي تتحرك فيها الطبيعة في الحركتين مسافة
واحدة وهي من المركز الى المحيط ومن المحيط الى المركز وقد ذكر جالينوس في

المقالة المذكورة ان انقباض عروقهم على الاكثر مساوٍ لانبساطها قال وذلك
لان حرارتهم لما كانت ليست باليسيرة صاروا محتاجون من الجوهر المطفي
لها الى مقدار ليس باليسير فهم محتاجون الى سرعة الانبساط ولما كانت الاخلاط
التي في ابدانهم تتحلل وتتلاشى دايما من قبل انها ليست تصرف في غذايهم فقط
بل في نشوهم ولهذا لهم ايضا صار يجتمع في ابدانهم من نضج هذه الاخلاط و
انهضامها فضل كثير بخاري ودخاني فهم لذلك محتاجون الى ان يكون انقباض
عروقهم في غاية العظم وانما انهم محتاجون الى زيادة جوهر الروح
النفساني واذا كان كذلك فهم ايضا محتاجون لذلك الى انبساطات
كثيرة وانقباضات مثلها قال والصبي وان كان ينقص عن الشاب
في افراط حدة الحرارة بانه يفضل عليهم في الحاجة الى توليد الروح النفساني
فلذلك هم محتاجون الى ان يكون حركتا نبضهم كلتاهما في غاية العظم
والسرعة هذا حاصل كلام الفاضل جالينوس في هذه المسئلة وقول
الشيخ ههنا قريب من قول جالينوس لان المفهوم من قوله وتكثر
لذلك حاجتهم الى اخراجه اي اخراج البخار الدخاني والى ترويح حارهم
الغريزي ان حركة الانبساط في الصبيان مساوية لحركة الانقباض
في السرعة لان سببها كثرة الحاجة الى الدفع وكثرة الحاجة الى الجذب
هذا هو الظاهر من هذا الكلام لكن لو حملناه عليه يناقض كلام الشيخ
لان هذا يدل على تساوي الحركتين وكلامه في غير هذا الموضع والباب
يدل على ان حركة الانبساط اسرع فالاولى ان يمنع دلالة هذا الكلام
على تساوي الحركتين ويسند بانه انما يلزم تساويهما لو تساوت الكثرتان

لكنها

لكنها غير متساوية لان كثرة الجذب ازيد من كثرة الدفع وذلك لانا بينا في
اوايل الكتاب ان حرارة الصبيان اكثر كمية من حرارة الشبان وغير انها الين
كيفية وكيف لا يكون كذلك وموادهم رطبة لدنة وذلك يلزمه قلة الابخرة
الدخانية التي هي حركة الانقباض تابعة لها في الكثرة والقلة واذا كان كذلك
فحركة الانبساط في الصبيان اسرع من حركة الانقباض كما قال في الموضع
الاخر من الكتاب من غير لزوم تناقض في كلامه قال الامام ان الشيخ
لم يذكر حال وزن نبضهم ونحن نذكره ونقول ان الانبساط والانقباض
قريبان من التساوي فيهم لكثرة الاحتياج الى الترويح والتنقية وهو
قريب من كلام جالينوس وظاهر كلام الشيخ وقد عرفت الحق
فيه واما نبض الشبان فزايد في العظم وذهب الجمهور الى ان نبضهم
اعظم بالقياس الى جميع الاسنان وذلك لقوة قوتهم وشدة حاجتهم وفيما ذهبوا
اليه نظر لان الوجود دل على خلاف هذا فانا نجد النبض في الكهولة بل
في اول سن المشايخ ليساوي نبض الشبان في العظم بل الحق ان عظم
نبضهم انما هو بالقياس الى الصبيان او البالغين في الشيخوخة وذلك
لانا بينا ان القوة متى كانت غير ضعيفة جدا فانها تبلغ بالانبساط
المقدار الطبيعي للشريان والمقدار الطبيعي بعد سن النمو واحد في
جميع الاسنان الا اذا استولى الهرم جدا حتى نقص له مقدار الشريان
وذلك انما يكون عند الامعان في سن الشيخوخة واذا كان كذلك يجب
ان يكون نبض الشبان اشد سرعة من نبض الكهول والذين هم في اول
سن المشايخ لزيادة حاجة الشبان والحق ان يكون اشد تواترا

من نبض الكهول فان حاجتهم وان كانت اشد الا ان قوة القوة تبلغ بالسرعة
مقدار زيادة حاجتهم على حاجة الكهول الا انه اشد تواترا ومن نبض الذين
هم في اول سن المشايخ اذ هؤلاء لم ينتقص بعد قوتهم حتى لا تفي بالعظم و
السرعة نقصانا كثيرا وحاجتهم قد نقصت نقصانا كثيرا فيكون اذن
نبض الكهول مساويا لنبض الشبان في العظم والتواتر وناقصا عنه
في القوة وفي السرعة ونبض الذين هم في اول سن المشايخ مساويا له
في العظم وناقصا في السرعة والتواتر والقوة واما نبض المشايخ المعنين
في السن فيجب ان يكون صغيرا لان مقدار نبضهم الطبيعي قد نقص لتجمع
الشريان بسبب الذبول وقوتهم قد نقصت جدا فلذلك يجب ان
يكون نبضهم ضعيفا ويجب ان يكون بطيئا بسبب ضعف القوة عن
احداث السرعة فان كانوا في اول الامعان كان نبضهم متواترا ليتدارك
بذلك ما فات بالعظم والسرعة واما ان كانوا ممعنين في الشيخوخة
جدا فان نبضهم يصير مع شدة صغره وبطوه متفاوتا لقلة حاجتهم بسبب
فرط برد مزاجهم وهذا هو الحق المتفرع على الاصول الحقة والمشاهد
في الاستقراء وليس زائدا في السرعة بل هو ناقص فيها جدا وفي التواتر
وذاهب الى التفاوت هذا تفريع على مذهب الجمهور وهو ان نبض الشبان
اعظم من نبض جميع الاسنان فيكون عندهم ذلك العظم مغنيا عن السرعة
التي تدعو اليها حاجتهم وعن التواتر وهو خلاف ما نشاهده من نبض
الشبان فان نبض الشبان يبلغ من سرعته ان يظن متواترا لكن
نبض الذين في اول الشباب اعظم لان الآلة في ذلك الوقت الين مما هي

في

في وسط السن بسبب قرب العهد بسن النمو وقد علمت انها من
مقومات العظم قال القرشي هذا ليس بشيء فان مقدار الشريان
الطبيعي من اول الشباب يكون قد كمل وزيادة اللين قد بينا انها
لا توجب زيادة في الانبساط اكثر من المقدار الطبيعي فلا يكون نبضهم اعظم
وفيه نظر لابتنائه على اصوله ونبض الذين هم اوسط الشباب اقوى
وهو ظاهر لاستكمال القوة وذلك لان قوة الذين في اول الشباب قريبة
من قوة الذين هم في آخر سن النمو وهي اضعف من قوة المتوسطين
في الشباب ولقائل ان يقول ان القوة اذا كانت اقوى في وسط
الشباب كان النبض اعظم لان القوة ابلغ من الآلة ولذلك كان الشبان
اعظم نبضا من الصبيان وان كانت آلتهم اصلب اللهم الا ان يقال
ان التفاوت بين الزمانين في صلابة الآلة كثير وفي القوة يسير وقد
كنا بينا ان الحال في الصبيان والشبان قريبة من المتساوية وفي
بعض النسخ من المتشابهة وانما قال قريبة من المتساوية او المتشابهة
اي فيما يتعلق بامر النبض على ما يدل عليه قوله ويكون الحاجة فيها
متقاربة ولم يقل انها متساوية او متشابهة وهذه دقيقة من دقائق
هذا الكتاب نفيسة شريفة فليتأمل فيها لكن القوة في الشبان زائدة
اي على قوة الصبي لاستكمالها لخروجها عن انغمازها بكثرة الرطوبات
فتبلغ اي القوة الزائدة بالعظم اي في جذب الهواء البارد ما يغني عن
عن السرعة والتواتر وملاك الامر بالكسر والفتح والكسر اكثر ما يقوم
به ذلك الامر ومنه يقال القلب ملاك الجسد في بحاب العظم هو القوة

لانها العلة الفاعلة للحركة والموجبة لها واما الحاجة فداعية واما الآلة
فمعينة على ما عرفتها فيما سبق ونبض الكهول اصغر وذلك للضعيف
لانهم اخذون في الانحطاط فتكون قواهم ضعيفة وكذا حرارتهم والتهم
غير مواتية فلو تاتها فيما قبل فلذلك يصغر واقل سرعة لذلك ايضا اى
للضعف ولعدم الحاجة اى ولقلتها لضعف حرارتهم وهو اى نبض
الكهول الذلك اى لكونهم اقل حاجة اشد تفاوتا هذا بناء على مذهب
الجمهور وقد عرفت ان الوجود تخالفه ولقائل ان يقول ان سلمنا ان الوجود
تخالفه فلا يكون ذلك من حيث الكهول بل يكون بسبب اخر وعلم عن ان السبب
السبب لا يوجب بطلان الحجة وهى ان الضعف وعدم الحاجة توجبان
الصغر وقلة السرعة وشدة التفاوت ونبض الشيوخ المعمرين في السن
صغير متفاوت بطيء لما كانت هذه طرف مقابل للطرف الذى
في سن الصبيان كان النبض فيه مقابلا لما هو في الطرف الاخر ولا
شك ان طرف سن الصبى لما كان اخذا في الزيادة في القوة ونمو الحرارة
وقوة الاعضاء كان النبض فيها على ما ذكرنا اى عظيما سريعا متواترا فيكون
في الشيخوخة مقابلا لذلك فيكون صغيرا بطيئا متفاوتا والحاجة الى الانقباض
في المشايخ ناقصة اذ كان تولد الفضول المتولدة عن احتراق الاخلاط
فيهم في غاية القلة بل ليس هو موجودا فيهم البتة وذلك بسبب ضعف
حرارتهم واما الحاجة الى الانبساط فانها وان لم تكن شديدة فهى على
كل حال باقية لاحتياج حرارتهم الغريزية الى الترويح وربما كان اى
نبض الشيوخ المعمرين في السن لينا بسبب الرطوبات الغريبة لا

العزيزيه

الغريزية وهو ظاهر قال الامام اما الوزن فحاجة المشايخ الى الانقباض
اقل من حاجتهم الى الانبساط على ما قلنا ثم قال وقد بقى من هذا الفصل
ابحاث ثلثة الاول ان نبض الطفل يكون صغيرا للضعف سريعا متواترا
لكثرة الحاجة ثم كلما امعن في السن ازداد العظم وانتقص السرعة و
التواتر الى حد الشباب حتى يبقى النبض عظيما بطيئا متفاوتا بالاعتدال
ثم ياخذ القوة والحاجة بعد ذلك في النقصان فينتقص حينئذ العظم والسرعة
والتواتر بازدياد الامعان في السن حتى يصير النبض حين ما يكون شيخا
فانيا صغيرا ضعيفا بطيئا متفاوتا لغاية الضعف وقلة الحاجة والثانى
انه يلزم من هذا ان السرعة تاخذ من اول العمر الى اخره في الانتقاص
والعظم ياخذ في الزيادة الى حد الشباب ثم ياخذ في النقصان وكذلك
القوة واما التواتر فياخذ في النقصان من اول العمر الى اخره وقد ياخذ
النبض من حد الشيخوخة حين ما لا يفى القوة بالعظم والسرعة
المروحة في التواتر مرة اخرى ويعرف من ذلك ان اعظم الاسنان
نبضا اول الشباب واصغرها نبضا الشيخ الفانى والصبى متوسط بينهما
ويعرف من ذلك حال القوة واشد الاسنان سرعة وتواترا الطفل
واقلها فيهما هو الشيخ الفانى والشاب متوسط بينهما والثالث
الشيخ لم يذكر نبض السحنات ويليق ذكره ههنا ليكون الكلام في لوازم الامور
الطبيعية مجموعا في فصل واحد فنقول اصحاب الابدان النحيفة الغير
المرضية اعظم نبضا من العبلة واكثر تفاوتا وليس باقوى اما العظم فلان
النحيف يكون الفضاء الذى حول عروقه اوسع وما يعلوه اخف وذلك

يزيد في العظم واما التفاوت فلان الحاجة متى كانت بحالها وازداد العظم
وجب ان يقل التواتر لمقدار زيادة العظم واما انه ليس باقوى فلان
القوة واحدة في الحالتين والذي يظهر من زيادة القوة فليس ذلك لازدياد
القوة بل لاجل ان ما عليه اخف ويظهر ما ذكرنا امران الاول ان
نبض الحبل اصغر واشد تواترا ان كانت الحمولة لحمية كان
التواتر اشد وان كانت شحمية كان اقل الثاني انه ليست الحمولة ولا
الحادثة مقتضية لازالتها سرعة وبطوا قال رحمه الله الفصل
الثامن في نبض الامزجة هذا هو الامر الثالث من الامور الطبيعية المغيرة
للنبض وهو ما يتعلق بالمزاج وقد علمت انه على نوعين طبيعي وغير
طبيعي وكل منهما يوجب في النبض نوعا من التغير مخالفا للنوع الذي
يوجبه الاخر والمزاج الحار اما ان يكون سوء مزاج او طبيعيا فان
كان سوء مزاج كثرت الحاجة فان ساعدها الامران الاخران
كان النبض عظيما لما عرفت واليه اشار بقوله المزاج الحار اشد حاجة
فان ساعدت القوة والالة كان النبض عظيما وان خالف احدهما
اي القوة او الالة كان على ما فصل فيما سلف وهو ان القوة مع شدة الالة
ان كانت قوية والالة صلبة كان النبض صغيرا سريعا متواترا وان
كانت الالة لينة والقوة ضعيفة كان صغيرا بطيئا متفاوتا ان كان
الضعف بالغا ومتواترا ان لم يكن بالغا وقد عرفت هذه الاقسام وتراكيبها
بالتفصيل لكن يجب ان تعلم انه كيف ما كان فان الانقباض اسرع من
الانبساط عند وجود الحرارة المذكورة لان الحاجة في مثل هذه الصورة

الى

الى اخراج البخار الدخاني حاجة شديدة لان الحرارة المذكورة نارية لذاعة
فيكون البخار الدخاني عندها متوفرا وان كان المزاج الحار طبيعيا على
ما قال وان كان الحار ليس سوء مزاج بل طبيعيا كان المزاج قويا
صحيحا والقوة قوية جدا ويكون النبض قويا سريعا في الحركتين
عظيما اما في قوته فلان هذه الحرارة هي المدبرة على ما عرفت فمتى كانت
متوفرة قويت القوة فيكون النبض قويا ولان هذه الحرارة ليس من شانها
تجفيف البدن بل ترطيبه بسبب كثرة الهضم والنضج فيكون الالة
موائمة ولا شك انها توجب زيادة الحاجة الى جذب الهواء البارد
لترويح الحرارة والى اخراج البخار الدخاني لكثرة الهضم فيكون سريعا في
الحركتين ومتى اجتمعت هذه الامور الثلثة كان النبض عظيما ومتى
نقص احد هذه الامور كان النبض صغيرا او معتدلا على ما فصل
فيما سبق ولا تظنن ان الحرارة الغريزية توجب تزيدها انتقاصا
في القوة بالغة اي القوة في تزيدها ما بلغت وفي بعض النسخ بالغا
اي تزيدها ما بلغ وهما متقاربان بل يوجب اي تزيدها بالغا ما
بلغ القوة في جوهر الروح والشهامة اي الجلادة وذكاوة الفؤاد
يقال شهم بالضم شهامة فهو شهم على وزن سهم اي جلد ذكي الفؤاد
في النفس والحرارة التابعة لسوء المزاج كلما ازدادت ازدادت القوة
ضعفا قال الامام قوله ان الحرارة الغريزية توجب القوة في
جوهر الروح والشهامة في النفس بالغا تزيدها ما بلغ ليس على
اطلاقه وذلك لان الشيخ قد ذكر في فصل المزاج ان لكل نوع مزاجا

مخصوصًا وله طرفا افراط وتفريط لا يمكن لذلك النوع ان يتجاوز عنهما
واذا كان كذلك كان احتمال المزاج الانساني في التزيد في الاجزاء
الحارة ليس مطلقًا بل الى حدٍّ لو تعدّاه لم يكن مزاج انسان بل
مزاج اسد او غيره ولعل المراد ان الحرارة الغريزية التي يحتملها بدن
الانسان وان كانت محصورة بين الطرفين ولكنها متى كانت اميل الى
طرف الزيادة كانت القوة اقوى ولكن يبقى على ذلك اشكال وهو ان
الشيخ بيّن في فصل المزاج انّ اقرب الامزجة من الاعتدال ما يكون
وسطًا من افقي المزاج النوعي واشكل ان الحرارة الغريزية لذلك الوسط
اقلّ مما هو للشخص الذي يكون في الغاية التي يحتملها مزاج الانسان
وكان الجبن في الشخص الذي هو في الوسط ان يكون اقل شهامةً وقوةً
من الذي هو في الطرف الحار ويلزم منه ان يكون الذي في غاية الاعتدال
ناقصًا عن الذي في الافق الحار وهو فاسد وليس لاحد ان يقول الذي
هو في الافق الحار مزاجه غير صحيح فان ذلك يقتضي ان يكون المزاج
الصحي هو الذي يكون وسطًا بين الافقين وما عداه يكون مرضيًا وذلك
باطل على ما اصّله الشيخ هناك هذا كلامه بالفاظه وهو كلام رخو
ضعيف لابتنائه على ان الحرارة الغريزية هي الحرارة المزاجية وهو
باطل لتغايرهما وكيف لا والغريزية تحدث بعد تمام المزاج لانها
كما علمت في غير موضع من كتابنا هذا حرارة سماوية تفاض مع النفس
على الممتزج بعد تمام المزاج والمزاجية تكون بها الامتزاج لانها جزء
منه وللغريزية عرض غير عرض المزاجية ولهذا فان حدّ الزيادة

في

في الغريزية افضل وفي المزاجية غير افضل والوسط في المزاجية
افضل وفي الغريزية غير افضل فقوله ان لزيادة الاجزاء الحارة في
المزاج الانساني حدًّا لو تعدّاه لم يكن مزاج انسان بل مزاج اسد
او غيره باطل لان الحرارة الزائدة في حق الاسد هي الحرارة المزاجية
لانها بحسب زيادة الاجزاء الحارة على ما صرّح به لا الغريزية و
كلامنا في الغريزية وليست هي بحيث اذا زادت بالغة ما بلغت
خرج المزاج عن ان يكون مزاج انسان وكذلك قوله ولعل المراد
الى قوله كانت القوة اقوى باطل ايضا لان الحرارة المزاجية المحصورة بين
الطرفين غير الحرارة المزاجية على ما عرفت واذا كان كذلك فلا
يلزم من كون الممتزج مائلا الى طرف الزيادة في الحرارة المزاجية زيادة
الحرارة الغريزية حتى تكون القوة اقوى واوفر وكذا قوله ولكن يبقى على
ذلك اشكال الى قوله ويلزم منه ان يكون الذي في غاية الاعتدال ناقصًا
عن الذي في الافق الحار وهو فاسد لانا لا نسلم انه يلزم منه ما ذكر لانه
وان كان الحق ان كل نوع له مزاج مخصوص محصور بين حاصرين
وانه يلزم منه ضرورة ان الحرارة المزاجية في حق الوسط اقل مما هي
في الطرف الزائد في جانب الحرارة لكن لا يلزم من قوة الحرارة المزاجية قوة
الحرارة الغريزية ولا من ضعفها ضعفها لان الغريزية غير المزاجية وحينئذ
نقول لا يلزم ان يكون الشخص الذي في الوسط اقل شهامةً وقوةً من الذي
هو في طرف زيادة الحرارة لان الحرارتين متنافيتان فحيث كانت
احداهما قوية كانت الاخرى ضعيفة وبالعكس واشكل ان المزاجية

في الوسط اضعف مما هي في طرف الزيادة في الحرارة فيكون الغريزية في
الشخص الكائن في الوسط في غاية التوفر وعلى هذا لا يلزم ما قاله وهو
ان يكون الشخص الذي في الوسط ناقصا في القوة والشهامة عن الشخص الذي
هو في الافق الحار بل يكون زائدا فيهما على الشخص المذكور لتوفر الحرارة
الغريزية واما قوله وليس لاحد ان يقول الى اخره فكلام حق فان الامزجة
الواقعة من الافقين كلها امزجة صحيحة الا انها متفاوتة الدرجات
فان صحة من في الطرف لا يكون في الغاية كصحة من في الوسط وهو ظاهر
والخونجي قرر اشكال الامام بانه قال المراد بازديادها بالغة ما بلغت
بلوغها الى طرف الزيادة من احد الحدين اللذين وجب انحصار المزاج
الانساني بينهما لان ازديادها على ذلك محال ويلزم من ذلك ان يكون طرف
الزيادة من المزاج النوعي افضل من الوسط وذلك محال لم قال وجوابه
ان الحرارة اذا بلغت الى ذلك الحد لم يكن غريزية لان الغريزية هي التي بها
تكمل الافعال فكلما زادت ازدادت القوة على فعلها وفي هذا الجواب
نظر وكذلك في تقرير اشكاله واما المزاج البارد اي سواء كان
طبيعيا او سوء مزاج ولهذا لم يفصل كما في المزاج الحار بل اطلق فيميل
النبض الى جهات النقصان لان سوء المزاج البارد ابلغ في ايجاب
الضعف لمضادته الغريزية من وجهين بخلاف سوء المزاج الحار
فانه يوافق الطبيعة في الكيفية ويناقضها من حيث افساد البدن
واذا كان سوء المزاج البارد موجبا للضعف كان اقتضاؤه للصغر
اكثر من البطء والتفاوت لانه قبلها ولهذا قيد الصغر وقال مثل

الصغر

الصغر الا انه ان كان سوء مزاج كان ابلغ في ايجاب ذلك لان الكيفية
الاصلية كيف كانت فمناسبتها للطبيعة اكثر من مناسبة التي
ليست بطبيعية وهي سوء المزاج والبطء لقلة الحاجة الى الاخراج
والتحريك جذب الهواء البارد لنقصان الحرارة والتفاوت لقلة الحاجة
الى اخراج الابخرة الدخانية لنقصانها قال الامام وههنا شك وهو ان
البارد المزاج يحتمل ان يضعف قوته بحيث لا تفي بما يحتاج اليه من
الترويح بالسرعة وحينئذ يحصل التواتر والشيخ يعترف بذلك فان
يلزم من المزاج البارد ان يكون النبض متواترا على كل حال وفيه نظر
من وجوه اما اولا فلانا لا نسلم ضعف القوة بالبرد مع وجود ما يحتاج
لاجله الى التواتر فان البرد اذا اوجب نقص القوة اوجب نقص الحرارة
ايضا واذا نقصت الحرارة والقوة صار النبض ضعيفا صغيرا بطيئا متفاوتا
واما ثانيا فلان الكلام في مقتضى المزاج مع قطع النظر عن غيره على
معنى انه لو تساوى المزاجان الحار والبارد في القوة وسائر الاسباب
وتفاوتا في الحار والبارد كان المزاج البارد اميل الى اطراف النقصان
واما ثالثا فلان اللازم مما ذكرنا لو سلم ما فيه انه لا يلزم من كون المزاج باردا
ان يكون النبض متفاوتا الا انه يلزم منه ان يكون النبض متواترا على
كل حال على ما قال القرشي هذا الكلام من الشيخ بناء على مذهبهم و
هو ان العظم انما يتم اذا كانت الحاجة شديدة والحق انه ليس كذلك فان
قلة الحاجة لا تمنع القوة عن ان يتم فعلها والبلوغ الى الغاية التي هي
المقدار الطبيعي اللهم الا ان يعرض افراط في البرد بحيث تضعف

القوى عن ذلك او تكثف جرم الشريان وتصغر مقداره الطبيعي او تصلبه بالتجمد
فلا تطاوع القوة على الانبساط وكل ذلك انما يكون اذا افرط البرد جدا وفيه
نظر فان كانت الآلة لينة اي مع المزاج البارد سواء كان اصليا او غريبا
كان عرضها وفي بعض النسخ عرضه اي عرض النبض ولكل وجه ايضا وذلك
لان فرط لين الآلة انما يكون لفرط رطوبة وتلك الرطوبة لا محالة تزيد في جرم
الشريان فيزداد مقداره الطبيعي وانما يكون ظهور ذلك في العرض اكثر لقلة
ازدياد السمك بذلك بالنسبة الى ما كان عليه وكذلك بطؤها وتفاوتها
على النسخة الاولى وكذلك بطؤه وتفاوته على النسخة الثانية والمشهور
عند الجمهور في تعليله ان الرطوبة سبب للين العرق وذلك احد اسباب
العرض واذا زاد العرض قلت الحاجة فيزداد البطؤ والتفاوت وقد
يعلل بان الرطوبة يلزمها قلة الحاجة ونقصان موجبها لان الارطب
ما ينبغي لجعل الشيء ابرد مما ينبغي قال القرشي اما ان المزاج البارد مع
لين الآلة يلزمه زيادة البطؤ والتفاوت فلان تحريك الرطب بافراط
اعسر على القوة المحركة ما لم يكن صلبا وذلك بسبب قبول الرطب
للانثناء والانحناء وبسبب ثقله بكثرة الرطوبة وهذا انما يكون اذا
كان اللين مفرطا والا لم يلزمه زيادة البطؤ والتفاوت على ما هو
الحق واما على رايهم فان النبض حينئذ يلزمه ذلك لانه يكون عندهم
اعظم وفيه نظر لان لين الآلة ليس سببا مستقلا للعظم عند احد فلا
يصير النبض بوجوده اعظم وان كانت اي الآلة صلبة كان اي ما
ذكرنا من جهات النقصان دون ذلك اي دون ما يوجبه الرطوبة ولكن

بشرط

بشرط ان يكون الصلابة معتدلة والا متى كانت مفرطة لم يلزم ان يكون ما ذكرناه
دون ذلك والضعف الذي يحدثه سوء المزاج البارد اكثر من الذي يحدثه
سوء المزاج الحار لان الحار اشد موافقة للغريزة وقد عرفت هذا حيث
قال في فصل المزاج وانت تفهم من هذا ان الاعتدال والصحة اشد
مناسبة للحرارة منها للبرودة ولهذا فانه متى كان مزاجان خارجان
عن الطبع احدهما الى الحر والاخر الى البرد وكان خروجهما عن الاعتدال
في الطرفين خروجا سواء بعد هذا في الحر عن الاعتدال كبعد
ذاك في البرد عنه كان نبض المحرور اقوى من نبض المبرود وان كانا
ضعيفين لخروجهما عن الاعتدال لان ملائمة المزاج الحار لقوى
البدن اشد من ملائمة المزاج البارد لها واما المزاج الرطب فيتبعه
الموجية والاستعراض لان الرطوبة ترخي جرم العرق وتهيئه لما ذكره
كما قررناه في النبض الموجي من ان الآلة الرطبة لا يتلازم اجزاؤها في
الحركة ولهذا يصير النبض معها موجيا واليابس يتبعه الضيق وذلك لما يلزم
اليبوسة من نقصان جرم الشريان لاجتماع اجزائه بعضها الى بعض
بسبب قلة الرطوبة والصلابة وذلك بسبب غلبة الارضية على الشريان
وفي بعض النسخ الصلابة والضيق والامر فيه سهل فان الواو لا توجب
الترتيب وقد نص عليه سيبويه في ستة عشر موضعا من كتابه
وقد يتبعه الصغر قال الرازي وذلك لاستحالة ان يجتمع قوة القوة مع صلابة
الآلة لان المزاج اليابس مناف للحياة لما عرفت من ان الحياة بالحرارة
والنشو بالرطوبة والسرعة ايضا وذلك لان الطبيعة لما لم يمكنها استعمال

العظم لما ذكرنا استعملت السرعة لا سيما في الانقباض فان مثل هذا
المزاج تكون حرارته حادّة لذاعة وان كانت قليلة في الاصل فتكون
حركة الانقباض اسرع من حركة الانبساط ثم ان كانت القوة قوية والحاجة
شديدة حدث ذو القرعتين وقد سبق بيان ذلك مستوفى فلا حاجة الى
اعادته والمتشنج وذلك لانا نلزم اذا كان ذلك اليبس مفرطا حتى يوجب
التشنج والمرتعش وذلك انما يكون اذا كانت الصلابة مفرطة لان القوة
حينئذ تكون عاجزة عن التحريك المستمر المتشابه وشدة الحاجة تحوج
القوة الى التحريك اكثر من طاقتها فتعرض في تحريكها كالرعشة ثم اى بعد
معرفتك نبض الامزجة من الحار والبارد والرطب واليابس اليك ان تركب
وتقول نبض المزاج الحار اليابس او الرطب والبارد اليابس او
الرطب كذا وكذا ولكن بشرط ان تكون التركيب على حفظ مثل الاصول
ليصح احكام المركبات وقد يعرض لانسان واحد ان تختلف مزاج
شقيه فتكون احد شقيه باردا والاخر حارا فيعرض له ان يكون
نبضا شقيه مختلفين الاختلاف الذى توجبه الحرارة والبرودة
فتكون الجانب الحار نبضه نبض المزاج الحار والجانب البارد
نبضه نبض المزاج البارد وبهذا يعلم ان النبض في انبساطه و
انقباضه ليس على سبيل مدّ وجزر من القلب بل على سبيل
انبساط وانقباض من جرم الشريان نفسه قد ذكرنا صدر الكلام
في النبض عند تعداد الاراء في حركة النبض ان الشرايين ان هذا احد
الادلة على ان حركة الشرايين الانبساطية والانقباضية ليست على

سبيل

سبيل مدّ وجزر من القلب بل من جرم الشريان نفسه وبيننا ان هذا غير
لازم لجواز ان يكون ذلك الاختلاف لاختلاف الشرايين التي في الجانبين
في سهولة قبول الحركة وعسر قبولها قال رحمه الله الفصل
التاسع في نبض الفصول هذا هو الامر الرابع من الامور الطبيعية
المغيرة للنبض وهو ما يتعلق باوقات السنة اما الربيع ونعني به ربيع
الاطباء لا ربيع المنجمين لان الكلام في الاول وهو جزء من الثاني وهو
الشهر الثاني منه على ما قال صاحب الكامل في النبض من قبل اوقات
السنة ينبغي ان تعلم ان النبض في وسط الربيع وهو الشهر الثاني من ربيع
المنجمين يكون معتدلا في السرعة والتواتر معتدلا وعلى هذا المثال يكون
النبض في وسط الخريف وكلما بعد من وسط الربيع نقص من عظم النبض
وقوته وزاد في سرعته وتواتره ثم اذا جاء الصيف صار النبض ضعيفا
صغيرا وكذلك الحال في الخريف فانه كلما بعد من وسطه فانه ينقص من
جميع هذه الاوصاف لان الكلام فيما يقتضيه الفصل بالذات وهو
الاعتدال في السرعة والتواتر والازدياد في القوة دون العظم لانه
لا يقتضيه بالذات بل انما يقتضيه بواسطة القوة وبهذا اعني بكون المراد
ما يقتضيه الفصل بالذات يندفع اعتراض القرشي وهو ان هذا الكلام
فيه اشكال فان النبض في الربيع يجب ان يكون عظيما اما على راينا
فظاهر اذ لا مانع للقوة عن تكميل فعلها في تتميم الانبساط واما على
رايهم فان القوة تكون فيه قوية بسبب اعتدال الهواء ولذلك يكون
النبض فيه زائدا في القوة والآلة فيه لينة بسبب سيلان الرطوبات

لحرارته اللطيفة والحاجة فيه ليست قاصرة عن القدر الموجب للعظم
ولذلك لو زادت الحرارة عليه كما في الصيف صارت موجبة لانحلال القوة
وايجاب الصغر ويكون المراد بالربيع ربيع الاطباء فسقط اعتراض المسيحي
وهو انك قد عرفت ان اول كل فصل شبيه باخر الفصل الماضي واخر
كل فصل شبيه باول الفصل التالي فيكون اول الربيع شبيها باخر الشتاء
واخره شبيها باول الصيف واذا كان كذلك فيكون النبض في اطرافه
شبيها بالنبض في اطراف الفصول المذكورة وعلى هذا لا يصح الحكم باعتدال
النبض في كل شيء كما في العظم والسرعة والتواتر في الربيع مطلقا بل
يجب ان يتقيد بوسط الربيع كما فعله جالينوس لكن لما كان المراد ربيع
الاطباء وهو الزمان المعتدل اعني الزمان الذي لا يحوج فيه الى
ادفاء يعتد به من البرد والى ترويح يعتد به من الحر صح ما ذكره
الشيخ اعني ما حكم به من امر النبض في زمان الربيع لكن يجب ان
نعلم ان قوله هذا انما يصح اذا اخذ بالنظر الى ما تقتضيه الفصل المذكور
لا بالنظر الى طبيعة الابدان مطلقا فان الربيع من شانه ان يسيل قوام
المادة ويرققها ولا شك انه متى فعل ذلك غمر القوة واثقلها وعند ذلك
لا يحدث شيئا مما ذكره من القوة والعظم التابع لها بل هذا الحكم المعتبر
في الربيع انما هو بالقياس الى الابدان الفاضلة الهيئة اي المعتدلة
النقية من المواد ولا شك ان هذا القدر حق وقد صرح به الفاضل
جالينوس في المقالة من الكتاب المذكور وهو ان النبض في وسط
الربيع يكون اقوى واعظم ما يكون في ساير اوقات السنة ويكون في

السّرعة

السرعة والتواتر معتدلا وذلك في الابدان المعتدلة فانها تكون فيه على
احسن حالاتها فيكون اقوى حرارة غريزية واعدل اذ كانت لا تبتل من
رطوبة فضلية ولا تيبس بتقشف زايد ولا تكتنز لفضل برد ولا تسترخي
لفضل حر فالنبض في وسط الربيع اقوى واعظم ما يكون في ساير الازمنة
اذا استوت جميع الاسباب وفي الصيف يكون سريعا متواترا للحاجة
وذلك لانك قد عرفت ان مزاج الهواء فيه مايل الى الحرارة واليبوسة
وعلمت ان ذلك موجب لافادة البدن حرارة غريبة نارية ولكثرة
التحليل فمن جهة تاثيره الاول يوجب السرعة والتواتر من وجهين
احدهما انك قد عرفت ان الطبيعة اذا لم يمكنها استعمال العظم استعملت
السرعة والتواتر وثانيهما لاجل تطفية الحرارة المحتدة ودفع ما تولد
عندها من الابخرة الدخانية فيكون للانبساط سريعا وكذلك الانقباض
ومن جهة تاثيره الثاني يوجب صغر النبض من وجهين احدهما
بتحليل الحرارة الخارجة للروح فيضعف القوة عن تمام الانبساط
وهذا اذا كان حارا حدا مفرطا وثانيهما بتخفيف الرطوبات وغلبة
اليبوسة على جرم الشريان فينقص مقداره الطبيعي وهذا انما يكون
اذا لم يكن هواوه رطبا بل كان هواوه يابسا وخصوصا اذا كانت
رياحه من جنس السموم وهذا انما يكون في البلاد الحارة اليابسة
ولهذا فان البلاد الرطبة لا يوجب صيفها صغرا في النبض وان
كانت حارة والى ما ذكرناه اشار بقوله صغرا ضعيفا لانحلال القوة
بتحلل وفي بعض النسخ بتحليل الروح للحرارة الخارجة المستولية المفرطة.

والاول اولى لاحتياج النائمة الى التدبير على ما قال القرشي لكون سخنته
كذلك وبيان معنى قوله بتحليل الروح للحرارة اى بتحليله لاجل الحرارة هذا
ما في الكتاب وفيه تفصيل ذكره جالنوس وهو ان حرارة الصيف تنقص
عن عظم النبض اقل ما تنقص عن قوته فان الحرارة كما انها تضعف القوة
فهي تزيد في الحاجة وزيادة الحاجة سبب لزيادة العظم فالعظم
وان كان انتقص لنقصان القوة لكنه ازداد لازدياد الحاجة فلنقصان
العظم جابر وليس لنقصان القوة جابر فاذن نقصان العظم اقل من نقصان
القوة واما في الشتاء فيكون اشد تفاوتا وابطاء وذلك لان الغالب
على هوائه البرودة والرطوبة ومثل هاتين الكيفيتين اذا وردتا على
البدن بالاستنشاق والاحاطة نقصتا من احتدام الحرارة وعند
ذلك تبطؤ الحركة النبضية وتتفاوت اذ السرعة والتواتر انما هما لاجل
الحاجة الى جذب هواء بارد ودفع بخار دخاني فاذا انتفى الموجب
لهما انتفى وجودهما فاذن لاجل قلة الحاجة في الشتاء بسبب البرد
يكون النبض بطيئا متفاوتا ولاجل ان البرد مناف للحيوة وما كان
كذلك فهو مضعف للقوة يكون النبض في الشتاء ضعيفا صغيرا على
ما قال وضعيفا وفي بعض النسخ وضعيفا ولكل وجه مع انه
صغير لان القوة تضعف لكن هذا انما يكون اذا كان الشتاء باردا
جدا وذلك انما يكون في البلاد المفرطة البرد وبشرط ان يكون البدن
متخلخلا ضعيفا او بارد المزاج او شيخا واما اذا لم يكن كذلك بل كان
مستحصف المسام قوي البنية حار المزاج فان الحرارة الغريزية

تقوى

تقوى في الشتاء ولاجل تقوى الهضوم على ما قال الاوحد ابقراط في اول
الفصول الاجواف في الشتاء والربيع اسخن ما يكون بالطبع اما في الشتاء
فلامرين احدهما ان تقوية البرد الخارجي يمنع تحلل البخارات الحارة فتحتبس
وتسخن وثانيهما ان كل جسم برد ظاهره او سخن فلابد وان يكون باطنه
بضد تلك الكيفية وسبب ذلك ان القوة المسخنة او المبردة التي تكون
في الجسم يتوفر فعلها على الاجزاء الباطنة بمنع الكيفية الخارجية اياها
عن التاثير في الاجزاء الخارجية والمنفعل اذا قل قوى تاثير المؤثر فيه
واما ما يقال من هرب الحرارة او البرودة من ضدها فمن الخرافات
فان الاعراض يستحيل انتقالها من محل الى آخر وقد سبق تحقيق ذلك
في مسئلة تعاقب الحر والبرد وسخونة الاجواف في الشتاء بهذا الوجه
تكون طبيعية لانها من فعل الحرارة الغريزية ولهذا قال ابقراط اسخن
ما يكون بالطبع واما في الربيع فلان الهواء فيه لا يكون من السخونة بقدر
يبطل فعل الشتاء فتبقى سخونة الاجواف كما كانت في الشتاء او
اقل سخونة بقليل فان قيل البرد الذي يوجب قلة الحاجة و
ضعف القوة هو برد باطن البدن واما برد البرد الخارج فانه
يوجب في جميع الصور على ما يشعر به كلام ابقراط او في اكثرها
على ما هو الواقع سخونة الباطن لحصر الحرارة الغريزية فيه وازدياد
القوة لجودة الاستمراء وكثرة الهضم وعند ذلك تشتد الحاجة الى
استنشاق الهواء البارد وتقوى القوة وعلى هذا يكون النبض سريعا
متواترا قويا عظيما لا بطيئا متفاوتا ضعيفا صغيرا الجواب اجيب

عنه واستحسنه المسيحي وهو ان هذا يندفع عن الشيخ بقوله وفي بعض
الابدان يشتد ان تحتقن الحرارة في الغور فتجتمع وتقوى القوة لان
ذلك دائم او اكثري وهذا اقلي ولزوم كون الجميع او الاكثر كذلك لا يندفع بكون
الاقل كذلك بل يجاب بان الباطن في الشتاء وان كان اسخن الا ان الهواء
الواصل الى القلب في الشتاء يكون باردا جدا فيكون قليله مغنيا للقلب
في الترويح وفي الصيف يكون ذلك الهواء حارا فيقل فايدته في الترويح فلذلك
تشتد الحاجة الى كثرة تواتره وان كان باطن البدن اقل حرارة مما يكون
في الشتاء وذلك اذا كان المزاج الحار غالبا مقاوما للبرد لا ينفعل
عنه فلا يعوق البرد المفهوم من هذا الكلام ان الذين يضعفون في
الشتاء هو بسبب غوص البرد الى باطنهم لضعف حرارتهم عن مقاومته
وهذا هو التعليل المشهور لذلك ويمكن ان يعلل بوجه اخر وهو ان الهواء
المستنشق يحتاج اليه لامرين احدهما تعديل مزاج الروح وتنقية فضوله
وثانيهما تغذية الروح على مذهب الطبيب او بدرقتها على مذهب
الحكيم فعند ما يكون الهواء باردا يكون القدر اليسير منه كافيا في تعديل
مزاج الروح لكن ذلك القدر لا يكفي في التغذية او البدرقة فيضطر القلب
الى جذب هواء اكثر من ذلك لاجل تغذية الروح او بدرقتها ويلزم من ذلك
فرط تبريده لمزاج الروح والقلب وكان هذا الوجه اولى ولذلك كان
كثيرا من الناس يموت عند شدة البرد وان كان متدثرا ويسابق
الموت الى قلوبهم اولا فان قيل يلزم مما ذكرتم ان يكون برد الهواء
يوجب الصغر والضعف والبطوء والتفاوت مطلقا لما يلزم من

فرط

فرط تبريده لمزاج الروح والقلب قلنا هذا انما يلزم عند كون البرد
مفرطا جدا اما اذا كان معتدلا فكلا بل اللازم حينئذ انه ان صادف
بدنا متخلخل البنية ضعيف الحرارة لزم ما ذكره الشيخ اولا من الضعف
والصغر دون ما ذكره ابقراط من سخونة الباطن وان صادف بدنا
مستحصف البنية قوي الحرارة لزم ما ذكره ثانيا من قوة القوة وما قاله
ابقراط لانه لم يقل كل الاجواف في الشتاء والربيع يكون اسخن بل قال مهملا وهو
الاجواف لا يقال الجمع المعرف مستغرق واذا كان كذلك لم يكن
فرق بين الاجواف وكل الاجواف لانا نقول هذا مذهب بعض
الاصوليين ومذهب الاخرين انه غير مستغرق واختاره السكاكي
واستدل على ان اللام لا للاستغراق وان ذهب اليه اكثر النحاة واذا
كان كذلك فيجب ان لا يحمل على الاستغراق ليصح قول ابقراط في الفصل
المنقول عنه وكلام الشيخ فيما حكم به من امر النبض قال الامام الحاصل
ما ذكره الشيخ في الصيف والشتاء انهما يشتركان في ان النبض فيهما ضعيف
صغير وذلك لضعف القوة ويفترقان في ان نبض الصيف سريع متواتر
ونبض الشتاء بطيء متفاوت ثم ان نبض الشتاء والصيف وان اشتركا
في الضعف والصغر لكن الضعف في الصيف اكثر للتحليل والصغر
اقل لان الحرارة لاحتياجها تزيد في العظم واما في الشتاء فالصغر
اكثر لعدم الحاجة والضعف اقل لاجتماع الحرارة في الباطن فهذه
دقيقة لا بد من التنبه لها وهذا مما اخذه من ابي صادق حيث
قال في شرح المسايل النبض يوجد متفقا في وسط الصيف والشتاء

في الصيف والضعف وخلفه في السرعة والتواتر وذلك لانه في وسط الصيف
سريع متواتر وفي وسط الشتاء بطيء متفاوت والصغر في الصيف اقل لان الحاجة
امس والضعف في الشتاء اقل لان القوة اقل ضعفا واما اطراف هذه الاوقات
فيصير النبض فيها بحسب الفصل الذي يستقبله وفيها نظر اما فيما ذكره الامام
فلما بينا ان البرد اذا كان مفرطا بحيث يغوص في الباطن اضعف القوة وكان
الضعف الحاصل منه اكثر من الحاصل بسبب الحر وقد اعترف به على
ان الصيف اذا كان كثيرا كان مقللا للحاجة من وجه لان التحلل موجب
للبرد واما فيما ذكره ابن ابي صادق فلان نبض الابدان القوية الحرارة
المستحصفة المسام يكون في وسط الشتاء عظيما قويا لا صغيرا ضعيفا
لازدياد القوة بجودة الغذاء والاستمراء الجودة لقوة الحرارة الغريزية
باجتماعها في الباطن وسريعا متواترا لا بطيئا متفاوتا لقوة الحرارة في
الباطن وتوفر الهضم والطبخ الغذائي والروحي وكثرة الابخرة اللازمة
لذلك المحتاجة الى نفضها بالتواتر واما في الخريف فيكون النبض مختلفا
والى الضعف ما هو اي ومائلا الى ضعف ما اما اختلافه فبسبب
كثرة استحالة المزاج العرضي تارة الى الحر وتارة الى البرد والمراد بالمزاج
العرضي هو المزاج الذي يحصل للهواء بسبب لطافته فانه لذلك
يصير في وسط النهار حارا وفي وسط الليل باردا لا لانه كذلك في نفس
الامر فان الذي له في نفس الامر وهو المزاج الاصلي هو انه معتدل
في الحر والبرد ومائل الى اليبوسة والاختلاف هواته يصير فيه
النبض مختلفا فانه عند ظهور الحرارة في الهواء يصير سريعا متواترا

وعند

وعند ظهور البرودة يصير اقل سرعة وتواترا واما ضعفه فلوجهين
احدهما كثرة انقلاب المزاج العرضي فيه من الحر الى البرد وبالعكس وهو
سبب قوي للضعف لان المزاج المختلف بالغ في ضعف القوة من المستوي
وان كان رديا والى اشار بقوله فلذلك اي لكثرة الاستحالة اما في
المزاج المختلف في كل وقت اشد ثلاثة اي بالقوة من المتشابه المستوي
ان في بعض النسخ وان ولكل وجه فان رديا وقد تقدم بيان ذلك
في سوء المزاج المختلف وثانيهما ان الخريف زمان مضاد للحيوة واليه
اشار بقوله وان الخريف وهو عطف على قوله فلذلك لا على قوله فان و
هو ظاهر زمان مناقض لطبيعة الحيوة لان الحر فيه يضعف واليبس
شديد وما كان كذلك فهو مضعف للقوة لا محالة هذا ما ذهب اليه
الشيخ في نبض الخريف وهو الحق وان كان جالينوس وصاحب
الكامل على ما سبق ذهبا الى ان النبض في وسط الخريف يكون
معتدلا في السرعة والتواتر وزائدا في القوة والعظم كما هو في وسط
الربيع ولان هذه الاحكام التي ذكرها هي احكام اواسط الفصول لا
احكام اطرافها وهي اول الفصل واخره قال واما نبض الفصول التي
بين الفصول يعني اول الفصول واخرها فانه يناسب الفصول اي
نبض الفصول التي يكتنفها اي يكتنف الفصول التي بين الفصول حتى يكون
النبض في اول كل فصل شبيها بالنبض في اخر الفصل المتقدم وفي اخره
شبيها بالنبض في اول الفصل المتاخر وهو واضح قال
رحمه الله الفصل العاشر في نبض البلدان هذا هو الامر الخامس

من الامور الطبيعية المغيرة للنبض وهو ماخوذ من احكام البلدان ولان
من المعلوم ان التاثيرات التى ذكرنا للفصول فى النبض وغيره ليست لان الفصل
زمان فان الزمان من جهة ما هو زمان طبيعة متشابهة لا يختلف
فى شئ من الفصول فهى اذن لاجل الكيفيات اللازمه لتلك الفصول
بحيث لو تحققت تلك الكيفيات يجب ان يكون لها تلك التاثيرات ولذلك
يكون بعض البلاد ربيعية اى معتدلة وبعضها صيفية اى حارة وبعضها
خريفية اى يابسة وبعضها شتوية اى باردة ولهذا قال ومن البلدان
معتدله ربيعيه اى توثر آثار الربيع ومنها حارة صيفيه ومنها بارده
شتويه ومنها يابسه خريفيه والمعنى ما ذكرنا اى توثر آثار تلك الفصول
ولذلك قال يكون احكام النبض فيها اى فى تلك البلاد على قياس ما عرفت
من نبض الفصول حتى يكون النبض فى البلاد المعتدله معتدلا فى كل شئ
وزايدا فى القوة وفى الحارة سريعا متواترا صغيرا وفى اليابسة مختلفا ومايلا
الى الضعف فان قيل انكم لم تنسبوا التغير الذى يعرض فى النبض فى فصل
الخريف الى اليبس بل الى كونه مختلفا وحينئذ لا يلزم من كون البلد يابسا ان يكون
تاثيره فى النبض كتاثير الخريف وعلى هذا لا يستقيم قوله ومنها يابسة
خريفية لانا نقول كما قال المسيحى وهو ان الشيخ عند كلامه الاول
وهو ان التغير الحاصل من الخريف فى النبض لاجل اختلاف هوائه
لم يذكر انه لم يوثر باليبوسة واذا كان كذلك لم يكن بين كلاميه مناقضه
لانا نقول المناقضة ظاهرة لانه قال اولا ان التغير الحاصل من الخريف
فى النبض لاختلاف هوائه وقال ثانيا ان هذا التغير هو ليبوسة هوائه

بل

بل نقول ان اختلاف هواء الخريف انما كان لاجل يبوسته على ما قررناه
عند كلامنا فى الاسباب واذا كان كذلك وجب ان يكون البلد اليابس الهواء
مختلف الهواء ايضا فالسبب الذاتى لاختلاف النبض فى الخريف هو يبوسة
الهواء وسببه العرضى هو اختلاف الهواء فى الحر والبرد لانه ليس ذاتيا
له لانه معتدل بين الكيفيتين المذكورتين بل هو طار عليه للطافته المعلله
بيبسه فالشيخ اعتبر تاثيره اولا باعتبار الامر الطارى وثانيا باعتبار الامر
الذاتى ولا منافاة بينهما ويجب ان تعلم معنى قد علمت ان تاثير الفصل
يخالف تاثير البلد بشئ ما وهو ان هذا هواء الفصل يرد على البدن
بعد هواء آخر يخالفه فى الكيفية فيكون حكمه حكم الوارد الغير المالوف
ولا كذلك البلدان حكمه حكم الوارد المالوف على ما لا يخفى والشيخ
رحمه الله

الفصل الحادى عشر فى النبض الذى يوجبه التناول

اعلم ان الاسباب الطبيعية المغيرة للنبض هى الاشياء التى توجد للبدن
من جهة الطبيعة سواء كان موجودا داخل البدن او يرد عليه من
خارجه وهى بحسب ما حصرها جالينوس تسعة الاجناس
الاسنان والامزجة والفصول والبلدان النوم واليقظة والحبل والهواء
الوقتى السخنة وضبين جعل السبب التاسع الحركة والسكون وهو
خطاء لان هذين يفعلهما الانسان بارادته فلا يكون من جهة الطبيعة
وقد يستشكل فى النوم واليقظة بان الانسان باختياره ينام وليس كذلك
لان الانسان باختياره ينطرح ويستلقى او يغمض عينيه واما ان
ينتقل الى النوم ومن يقظته بالاختيار فلا وكذلك ليس يستيقظ باختياره

لكن من جهة الطبيعة فهذه الستة هي الاسباب الطبيعية المغيرة للنبض
واما الاسباب الغير الطبيعية المغيرة له فهي الاشياء التي توجد لا من جهة
الطبيعة بل من جهة الطبيعة بل من جهة الارادة كالتناول والاستحمام
او من جهة غيرها كسقطة او ضربة والشيخ لم يذكر جميع الامور الطبيعية
المغيرة للنبض لانه اخل بذكر السحنة والهواء الوقتي المسمى بالهواء الجزئي
ايضا ولا اورد ما ذكر منها على واجب ترتيبه وهو ان يذكر الامور الطبيعية
على حدة والتي ليست بطبيعية على حدة بل خلط البعض بالبعض لانه
ذكر من الستة خمسة بالترتيب وهي الاجناس والاسنان والامزجة
والفصول والبلدان ثم ذكر حكم التناولات وهي من الامور التي ليست بطبيعية
لان استعمال الانسان لها بارادته ثم ذكر النوم واليقظة وذلك من الامور
الطبيعية كما بينا وكذا الحبل من الامور الطبيعية على ما لا يخفى وعلى هذا
كان الاليق بالشيخ ان يذكر هذين قبل حكم المتناول ولم يذكر المتناول الى
اخره ولنذكر نحن اولا ما اهمل الشيخ ذكره من الامور الطبيعية وهي
السحنة والهواء الجزئي ثم نتكلم ثانيا على ما ذكره الشيخ منها اما السحنه
فاصحاب الابدان القضيفة نبضهم عظيم لانه ليس هناك شيء به ضغط
عروقهم وثقلها ومنعها عن عظم الانبساط غير انه بطيء وليس
هو بالقوي اما البطء فلان الحاجة تتم بالعظم ولقائل ان يقول
الحاجة انما تتم بالعظم الحقيقي لا العرضي واما انه ليس بالقوي فلان
القضافة تتبع فرط المزاج الحار واليابس وكل افراط فهو مؤذ
للقوة واما العبل منهم فنبضه صغير لوجود الضاغط والمزاحم

للعرق

للعرق سريع لانه اذا لم يوجد العظم استعملت الطبيعة السرعة عوضه ليقوم
لها مقام العظم في جذب الهواء البارد لا سيما اذا كانت العبولة من كثرة
اللحم ولقائل ان يقول الطبيعة انما تستعمل السرعة اذا لم يوجد العظم الحقيقي
وعدم وجدانه ممنوع قال ابن ابي صادق الضعف الكائن مع القضافه
اقل من الكائن مع العبولة لان القضيف حار المزاج والعبل بارد
المزاج والحرارة اقرب الى الطبيعة فهو اقوى لا كثيرا وهذا اضعف
لا كثيرا وهذا الكلام يحتاج الى تفصيل فان العبولة اللحمية ليس صاحبها
بارد المزاج بل حاره واذا كان كذلك فكيف يكون العبل مطلقا اضعف
من القضيف بل ما ذكره مختص بالعبولة الشحمية فاعرفه واما الهواء
الجزئي فان الهواء الحار يجعل النبض شبيها بالنبض في الصيف والبارد
يجعله كالذي في الشتاء والمعتدل يجعله شبيها بالذي في الربيع و
الخريف وكان الشيخ انما اهمل احكام نبض السحنة ونبض الهواء
الجزئي لان الاول يمكن ان يعلم من احكام نبض الامزجة والثاني
من احكام نبض الفصول والبلدان ولهذا فان ابن ابي صادق لما
شبه البلدان بالفصول حيث قال واما البلدان فان الحرور
حالها حال الصيف كالحبشه والنوبه والصرود حالها حال
الشتاء والبلدان المعتدلة حالها حال الربيع والخريف قال
فنبض ساكني هذه البلاد شبيه بنبض ارباب الفصول ثم قال
وعلى هذا ايضا تجري حال الهواء الجزئي فان الحار يجعل النبض
شبيها بالنبض في الصيف الى اخر ما ذكرنا واذا عرفت ذلك فلنرجع

الى حال المثل ونقول المتناول اما ان يكون غذاءً او شرابا او دواءً لكن
حكم الادوية معلوم من العلم بحكم تاثير الاغذية والاشربة بالكيفية فلذلك
اكتفى الشيخ ببيان حكم الاغذية والاشربة ونقول كل واحد من الاغذية
والاشربة تاثيره في النبض اما ان يكون بكيفيته او بكميته او بهما معًا ولم يتعرض
الشيخ لهذا القسم الثالث لانه يعلم من العلم بالتاثير الذي لكل واحد منهما وحده
فلذلك قال المتناول يغير حال النبض بكيفيته وكميته اي او كميته والتاثير
بالكيفية معلوم من العلم بما يوجبه الامزجة وذلك لانه ان كان حارا
واوجب في البدن حرارة غريزية جعل النبض عظيما سريعًا متواترا
وان اوجب حرارة غريبة جعل النبض ضعيفا سريعًا متواترًا وان
كان باردًا فقد عرفت مقتضى المزاج البارد من الصغر والبطوء والتفاوت
وكذا مقتضى المزاج اليابس والرطب والى ما ذكرنا اشار بقوله اما من
كيفيته فبان يميل اي المتناول الى التسخين او الى التبريد فيغير اي المتناول
النبض بمقتضى ذلك اي التسخين او التبريد كما ذكرنا وفي قول السامري ان انتفع
المتناول بهذا التسخين ازداد النبض قوة وعظما وان استضر به ازداد
ضعفا وصغرا وهو قريب مما ذكرنا لانه انما ينتفع به اذا اوجب حرارة
شبيهة بالغريزية ويستضر به اذا اوجب حرارة غريبة لكن يجب ان
تعلم ان المشروب يخالف الغذاء في ذلك لانه اسرع نفوذًا فيكون
تاثيره اسرع والشراب يخالف باقي المشروبات في نفوذها واما
من كميته اي كمية المتناول فلانه لا يخلو اما ان يكون قليلا او كثيرا او
متوسطا بينهما اي معتدلا ولكل واحد من هذه الثلثة احكام تخصه فان

كان معتدلا صار النبض زائدًا في العظم والسرعة والتواتر لزيادة
القوة وفي بعض النسخ وكذا في نسخة المسيحي لزيادته في القوة والاول
اكثر وافصح والحرارة وليس لا شبه ما ذكره الامام وتبعه المسيحي والسامري
وقال المحقق ما ذكره نظر لان هذه الامور انما يحصل عند انهضام الغذاء
فاما قبل ذلك فلا بد وان تتحرك الحرارة الغريزية الى عمق البدن لتشتغل بالهضم
والنضج وذلك يوجب ان يكون النبض في ذلك الوقت مائلا الى الصغر
والضعف بل الاشبه التفصيل وهو ان زيادة الغذاء المعتدل في القوة يمكن
ان يكون قبل انهضامه بل حين استعماله لان الطبيعة حينئذ تنوزع
اعني دافع مادة الغذاء ما كانت تتضرر بفقدها وبدل ما تحلل عليه
قوة الجائع الضعف عن الحركات على الافعال عقيب الاكل قبل ان
ينهضم انهضامًا جيدًا ويغذي تغذيةً صالحة واما غير ذلك من التاثيرات
المذكورة فلا يمكن فيها ذلك الا بعد انهضامه فانه اذا انهضم وصار دمًا زاد
في الحرارة لان الدم حار ويلزم ذلك ازدياد الحرارة المتوسطة لان حرارة
الدم ليست بقوية جدا او خارجة عن الطبيعة ولذلك يجب ان يصير
النبض سريعًا واما انه يصير متواترا فليس بلازم لان القوة حينئذ تكون
قوية والآلة لينة فيمكنها استيفاء الحاجة بالعظم والسرعة وخصوصًا
والهواء والحاجة ليست شديدة جدا واما ان عظمه يزداد فعلى مذهب
الجمهور ظاهر لما قلنا واما على مذهب القرشي فقال انه لا يمكن على رأينا
الا ان يكون ذلك الغذاء قد ورد بعد جوع مفرط جفت له الاعضاء
وضعفت القوة جدا حتى عجزت عن تكميل الانبساط وحينئذ

يكون الغذاء معينا للشريان الى مقداره الاول وعظم بالنسبة الى حاله في الجوع
واما اذا لم يكن كذلك بل كان الشريان على مقتضى طبيعته فانه دائه وبطلان
مذهبه فالا المسيحي الغذاء المعتدل المقدار لا يكون مقويا للقوة ولذا لامى
الحرارة الا اذا كان سخنا مرطبا قال وهذا الشرط لا بد من اعتباره
ولعل هذا هو المفهوم من كلام الشيخ لانه لما قال انه يزيد في العظم والسرعة
والتواتر وهذا لا يكون الا من الغذاء المذكور علم ان مراده من معتدل المقدار
ما يكون مع ذلك سخنا مرطبا وفيه نظر ويلبث هذا التاثير مدة
اما مطلقا لان الدم الذي يحدث ويوثر لا يثبت لغلظ قوامه بخلاف
الدم الحادث عن المشروب واما بالنسبة الى الطعام فانه ينهضم
ويتحلل اسرع من الطعام المعتدل لقلة مقداره ولذلك يبطل مقتضاه في
البدن اسرع من مقتضى المعتدل وان كان كثير المقدار جدا وهو ان
يعجز القوة عن هضمه وتغيره الى ما يراد منه صار النبض مختلفا بلا
نظام لثقل الطعام على القوة وكل ثقل يوجب اختلاف النبض
لان كل كثير عدو للطبيعة لان قوامها بالاعتدال وان لا امتلاء منافٍ
للطبيعة صارت تقاومه فتارة تنهض لانضاجه وتارة تعجز عنه فيقهرها
ولذلك يصير النبض مختلفا وكلما تناسبت النبضات اكثر كان الاختلاف
احمد وكلما كان بالعكس كان بالعكس واما كون الاختلاف بلا نظام
فلتقلقل السبب الموجب له وهو الثقل الكثير الذي تغلب تارة وتغلب
اخرى فان قيل ان الثقل الموجب للاختلاف انما يكون عند
ورود الغذاء الى المعدة لانه اذا انهضم وانحدر عن المعدة وصار دما

فتقهرها

فانه

فانه لا يوجب ذلك لان الثقل يزول بتميز الفضلات وانحدار كل فضلة الى
مغيضها وخروجه عنها واذا كان كذلك كان الواجب على الشيخ ان
يقول لثقل الطعام في المعدة على القوة ولان الثقل اذا حصل في
المعدة استمر الاختلاف الى حصوله في الكبد الى الاعضاء غير ان
الاختلاف الحاصل منه عند كونه في المعدة اظهر منه عند كونه في
غيرها لبقاء الفضلات المذكورة في المعدة ثم انه يقل لتميز هذه وانحدارها
الى مغايضها وانما قلنا باستمرار الاختلاف المذكور لان الطبيعة اذا لم تقدر
على هضم الغذاء المتعدي على ما ينبغي لم يتولد الدم كما ينبغي وان تولد كما
ينبغي فيكون مقداره كثيرا بالنسبة الى القوة الكبدية ثم العضوية وعلى
كلا التقديرين فلا بد من بقاء الاختلاف لوجود المقاومة اما من الاول
فلانه مناف بكيفيته واما من الثاني فلانه مناف بكثرة مقداره وزعم
ارلغانيس هكذا في اكثر النسخ وفي بعضها ومنه نسخة القرشي ارحجاس
وهو الصحيح على ما ذكره الفاضل جالينوس في حادي عشر النبض الكبير
واما ارحجاس فقال قولا هذه حكايته ان الطعام من طريق انه يضغط يجعل
النبض اشد ضعفا واكثر صغرا واشد سرعة مما يجعله اشد تواترا واليه اشار
بقوله ان سرعته حينئذ اي عند كون الطعام كثير المقدار جدا يكون اشد
تواتره وذلك لان القوة تكون قوية بعد واما لو كان الغذاء في الكثرة ازيد
من هذا حتى اخمد القوة واضعفها فان ذلك يلزمه بطلان السرعة
قال جالينوس واما انا فلا اقول كذلك بل اقول قولا مطلقا ان الطعام اذا
كان كثيرا حتى يثقل على القوة فانه يجعل النبض مختلفا غير منتظم قال

المسيحي وهذا الكلام اصحّ من كلام ابن ابي صادق فانه فرق بين ان يكون القوة ضعيفه
وبين ان يكون مثقلة ولا شك ان القوة في الحالة المذكورة لم يعرض لها ما اضعفها
بل ما اثقلها واذا كان كذلك فلا بد وان يقع في النبض نبضات قوية واما ما ذكره
من الصغر والضعف فهما من العلامات الدالة على انحلال القوة لا من العلامات
الدالة على ثقلها ثم نقول نحن وكيف يتصور ان يكون النبض سريعا في مثل
هذه الصورة والقوة مثقلة والنبض السريع يحتاج في وجوده الى قوة القوه
على ما عرفت هذا كلامه بالفاظه وفيه نظر اذ لا يلزم من كون
القوة مثقلة ان يكون ضعيفة على ما اعترف به من الفرق بينهما وعلى
هذا يجوز ان يكون مثقلة وقوية بحيث تحدث السرعة ويجوز ان
يكون مثقلة وضعيفة بحيث لا تحدث السرعة بل التواتر وهذا التغير وفي
بعض النسخ التغير والاول اكثر واظهر انما يحدث لان السبب ثابت
وذلك لان الغرض ان الكثرة زايدة جدا ومثل ذلك لا تمكن الطبيعة هضمه سريعا
فيبقى الثقل زمانا ويختلف ذلك باختلاف مقدار الكثرة فهذا تفسير
هذا الكلام لا ما ذكره المسيحي وهو انك قد عرفت ان كل تغير لا بد له من
سبب فوجوده لوجود سببه ثم السبب كلما كان اكثف واغلظ طال
زمان مقاومة الطبيعة له فطال زمان التغير ولذلك طال زمان نوبة
الحمى السوداوية على ما عرفت ولا شك ان الغذا جوهر غليظ فيطول
زمان مقاومته للطبيعة فلذلك طال زمان تغيره وقصر زمان تغير الكثير
من الشراب على ما سنقوله لان هذا انما يصلح تفسيرا لما سيقوله لا لما
قاله وهو واضح وان كان في الكثرة دون هذا اي دون الكثرة جدا

كان

كان الاختلاف منتظما لان الثقل يكون قليلا ولبث هذا التغير يكون اقل بسبب قلة
الكثرة وقول المسيحي ان انتظام اختلافه حق لانه لما كان دون الاول في الكثرة
استولت عليه الطبيعة وهضمته غير ان استيلائها عليه دون استيلائها على المعتدل
فلذلك قال لا بد وان يكون فيه اختلاف لكنه غير محسوس فلذلك ظهر لنا منه النظام
غير منتظم على ما لا يخفى وان كان قليل المقدار كان النبض اقل اختلافا وعظما
وسرعة وفي بعض النسخ اقل عظما وسرعة وهو الصحيح على ما اورد من كلام
جالينوس في جوامع الاسكندرانيين فاما ان كان الطعام معتدل المقدار فيصير
النبض بسببه عظيما قويا سريعا متواترا ويلبث هذه الاشيا فيه مدة طويلة
لانه يزيد في الحرارة وينميها ويزيد في القوة ويقويها واما ان كان اقل من المقدار
المعتدل صار النبض بسببه اقل عظما واقل سرعة ولم يلبث التغير الحادث عنه
في النبض الا مدة يسيرة والاول خطا لان القلة ههنا والكثرة انما هي بالنسبة الى
القوة وقد علمت ان الغذاء اذا كان معتدل المقدار مساويا للقوة عظم النبض
وقوى القوة واوجب السرعة ولم يوجب الاختلاف لان الغذاء مهما كان
غير زايد فانه لا يوجب الاختلاف لان الاختلاف انما يحصل عند المقاومة
ولا مقاومة عند كونه غير زايد واذا لم يكن اختلاف مع التساوي فعند كونه
قليلا اولى ان لا يوجب الاختلاف لان استيلا الطبيعة عليه يكون اقوى
من استيلائها على المعتدل وعند قوة استيلائها لا يكون اختلاف البتة واما
كونه اقل عظما وسرعة مما اوجبه المعتدل فظاهر لانه يزيد في القوة والحرارة
اقل مما يزيدهما المعتدل لكونه اقل مقدارا منه وبحسب ما ينقص من القوه و
الحرارة يقل العظم والسرعة وهو واضح قال القرشي لا احسن في هذا ان يجوز

هكذا كان النبض اقل اختلافًا وسرعة ومتطيئًا لان الغذاء الكثير بثقله على المعدة يقعد
الطبيعة عن تكميل الانبساط فيكون النبض صغيرًا واما اذا كان الغذاء قليلًا فانه لا
يثقل ولا يضعف بل يقوى تقوية اقلما اذا كان معتدلًا وذلك لا يوجب ان يكون
اقل عظمًا من الذي يكون عند كون الغذاء كثيرا اللهم الا ان يقال ان المراد بذلك اذا
كان الغذاء قليلًا جدًا حتى اوجب ضعف القوة وجفاف الآلة ولكن ذلك لا
يكون لاجل الغذاء القليل بل لاجل الخواء فيكون الخواء هو الموجب لذلك لا الغذاء
وايضا لو كان في القلة الى هذا الحد لم يوجب الاختلاف اصلا ولا السرعة على ان
الغذاء مهما كان غير زايد فانه لا يوجب الاختلاف فضلا عن القليل واما
اذا قرى على ما قلناه فيكون معناه وان كان الغذاء قليل المقدار بالنسبة الى
الغذاء الذي ذكرناه وهو المفرط الكثرة كان النبض اقل اختلافا وسرعة وذلك
لان الثقل يكون اقل وكان عظيما لان مثل هذا الثقل اليسير لا يمنع العظم
ومما يدل على ان المراد ما ذكرناه قوله والملبث وفي بعض النسخ والابث
والاول اكثر واظهر لانه انسب بما تقدم تغيره كثيرا لان المادة قليلة تنهضم
سريعًا وهذا يدل على ان المراد بذلك ان يكون التغير ليس بالخوا والنقصان
والا وجب ان يزداد بمرور الزمان لا ان الخوا ... هذا كلامه بالفاظه
وفيه نظر اما اولا فلانه توهم ان بقوله اقل عظما انما هو بالنسبة الى العظم
الذي يكون عند كون الغذاء معتدلًا على ما نقلناه في الجوامع وهو كلام صحيح كما
قررناه وكيف يجوز ان يعتبر قلته بقلته القليل بالنسبة الى نقصه بالمعتدل
ويعتبر الى قلة احد الثة العظم بالنسبة الى عظم الكثير دون المعتدل اذ الواجب
اعتبارهما بالنسبة الى شيء وهو المعتدل فيما نحن فيه واما ثانيا فلانه توهم ايضا

ان

ان يكون الغذاء قليل المقدار انما هو بالنسبة الى الغذاء المفرط الكثرة وهو خطاء ايضا
لان كونه قليلا انما هو بالنسبة الى المعتدل لانه احد الاقسام الثلثة لا الذي بالنسبة
الى مفرط الكثرة ولانه لا يجوز ان يكون المراد به هذا القليل لانه قد قال مرة وهو
قوله وان كان في الكثرة دون هذا كان الاختلاف منتظما واما ثالثا فلان
قوله والملبث تغيره كثيرا وان دل على ان تغيره ليس بالخوا فلا يلزم منه ان
يكون بالكثير الذي هو دون المفرط وفوق المعتدل لجواز ان يكون بالقليل الذي
هو دون المعتدل كما ذكرنا وقررناها من حارت القوة وضعفت بالاكثار
وبالاقلال لما كان نفاهي النبضان في الصغر والتفاوت لان خور القوة
وضعفها بسبب ذلك انما يكون اذا كان ذلك بالاكثار او الاقلال مفرطا جدا وذلك
يلزمه الصغر والتفاوت اما الاكثار فلانه يفرط في الثقل على القوة فيمنعها من
تتميم الانبساط ويوجب الصغر ولانه يخمد الحرارة الغريزية بالكثرة حتى تقل
الحاجة جدًا ويوجب التفاوت واما الاقلال فلانه يحفف الروح
وذلك يحصل خور القوة فيوجب الصغر لا محالة واما التفاوت فلان المزاج
يبرد بقلة الغذاء لفقدان مادة الحرارة الغريزية وانما لم يقل الشيخ نفاهي النبضان
في الصغر والابطاء والتفاوت لان الابطاء معلوم وذلك لانه يلزم من كون
النبض مع خور القوة متفاوتا ان يكون بطيئا وكذلك يلزم من كون النبض مع القوة
متواترا ان يكون سريعًا لان القوة القوية تفعل السرعة قبل فعل التواتر وكذلك
القوة الضعيفة تبطل السرعة قبل ابطال التواتر لان السرعة تحوج الى قوة قوية
ولا كذلك التواتر آخر الامر لان هذا التغير الحاصل بتقليل الغذاء بافراط لا يكون
في اول الامر بل اذا دام ذلك التقليل حتى تضعف القوة وتقل الحرارة الغريزية

حتى يبرد المزاج فان قيل كما ان هذا لا يكون عن القليل في اول الامر كذلك
لا يكون عن الكثير في آخر الامر لانه في آخر الامر يكون الغذاء قد انهضم وقوى
قلنا لا نسلم ان الغذاء في آخر الامر انهضم وقوى لانه اذا دام استعمال الكثير حتى اجتمع
في البدن شيء كثير ولم ينهضم فان امر النبض يؤول الى ما ذكره ولذلك قال فان
قويت الطبيعة على الهضم والاحالة عاد النبض معتدلا لان النبض بعد الغذاء
انما يكون بسبب الخواء ومن قلة الغذاء بسبب الخواء ومن كثرة الغذاء بسبب ما اجتمع
في البدن من رطوبات كثيرة لم تقدر الطبيعة على هضمها فاذا قويت لقوتها وهضمت
الغذاء الذي يتناول بعد الخواء او الرطوبات الكثيرة المثقلة التي اجتمعت في البدن
فقد زال الخواء والثقل فوجب ان يعود النبض الى اعتداله اي الى العظم والسرعة
لبطلان الصغر والتفاوت لانتفاء موجبهما والشراب خصوصية لان الاشربة يتنوع
بحسب المشهور الى ثلثة انواع احدها ما يفيد البدن رقة فحسب كالماء على
مذهب الحكيم وثانيها ما يفيد مع ذلك التغذية مثل النبيذ وعصارة العنب
الخالص الذي جاوز ستة اشهر وهو المخصوص باسم الشراب في العرف الطبي
وثالثها ما يفيد الامرين مع امر ثالث وهو الدوائية كالربوب ومياه الفواكه
وفي العرف الطبي كل ما طبخ بالنار ولم ينعقد منه شيء فهو المخصوص باسم
الشراب كالماء والشراب الرقيق القوام الى الغاية وما بقي له ثفل وانعقد
عند طبخه كربوب الفواكه واللبن وعصير العنب فانه اقرب الى الاطعمة
منها الى الاشربة والشيخ قد ذكر حكم الانواع الثلثة في النبض لانه ذكر الشراب
والماء وماء الرمان وماء العسل واذا عرفت ذلك فاعلم ان المشروب يخالف
الغذاء فيما ذكرنا لانه اسرع نفوذا فيكون تاثيره اسرع والشراب يخالف باقي

المشروبات

المشروبات في ذلك ايضا لان نفوذه اسرع من نفوذها ثم ان الشراب له احكام من
جهة ذاته اي جوهره وصورته النوعية واحكام من جهة كميته واحكام من جهة
كيفيته اما من جهة ذاته فسنتكلم عليه ان شاء الله تعالى واما من جهة كميته فاما
ان يكون كثيرا او قليلا او معتدلا فان كان كثيرا فانه يوجب في النبض اختلافا بعين
ما قلنا في الغذاء الكثير الا انه يكون اختلافا يسيرا لا يوجبه مثله من الاغذية على
ما قال وهو اقل منه وان كان يوجب الاختلاف فلا يوجب
فيه وفي بعض النسخ منه ولكل وجه قدرا يعتد به وقدرا تقتضي انجابه وهو
منصوب نظيره وهو مرفوع من الاغذية وذلك لغلظ جوهرها ولطافته
ورقته وخفته ولذلك قال ابقراط في ثانية الفصول ان يملأ البدن من الشراب
اسهل من ان يملأ من الطعام لانه مع لطافته تتلقاه الطبيعة بالقبول فلذلك
يكون الامتلاء منه اسهل وكما ان الاختلاف الحاصل في الشراب سريع الحدوث
لسرعة نفوذه كذلك هو سريع الزوال للغاية لطافته ولذلك قال ابقراط في ثانية
الفصول ايضا ما كان من الاشياء يغذو سريعا دفعة فخروجه ايضا يكون سريعا
لانه انما كان يغذو سريعا لسهولة قبوله للانفعال فيكون قبوله للتحلل بسهولة ايضا
هذا ان كان الشراب كثيرا وان كان قليلا او معتدلا فانه لا يوجب الاختلاف
اصلا واما من جهة كيفيته فاشار اليه بقوله واما اذا كان الشراب باردا
بالفعل اما التبرد في نفسه كما في الشتاء او لتبريده بمخالطة مبرد له كالثلج و
الجمد نفذت القوة المبردة بسرعة الى جهة الاعضاء فاوجبت من الصغر
والتفاوت ما يوجبه المبردات القوية التبريد على ما قال فيوجب
ما يوجبه الباردات من التصغير وايجاب التفاوت والبطوء الا بسرعة

لسرعة نفوذه ولهذا منع من استعماله بهذه الصفة في حفظ الصحة مطلقا اما في
المحرورين فلان ابدانهم متحللة ومجاريهم واسعة وحرارتهم المحرقة قوية فهم
لذلك مستعدون وقابلون للنفوذ فيهم لا سيما والمنفذ في غاية القوة والجودة
في النفوذ واما في المبرودين فان ضرره فيهم ظاهر من جهة ان برده كاين بالفعل
وسنستقصي الكلام في هذا عند كلامنا في حفظ الصحة من هذا الكتاب ثم اذا
سخن اوشك ان يزول ما يوجبه لا شك ان الشراب حار بالقوة وانما برد بالفعل
لامر ما ذكرنا فاذا خرج من القوة الى الفعل رجع فسخن البدن لكن سخونته الخارجة
من القوة الى الفعل يحتمل بان يكون اقوى من تبريده بالفعل ويحتمل ان يكون انقص و
يحتمل ان يكون مساويه له ولذلك قال اوشك ان يزول ما يوجبه ولم يجزم بحصول
ذلك منه والشراب اذا نفذ في البدن وهو حار لم يكن بعيدا جدا عن الغريزة
وكان يعرض تحلل سريع الشراب متى كان بالصفة المذكورة لم يكن بعيدا عن الغريزة
اي الطبيعة لان قوته اذا خرجت الى الفعل افادت التقوية والانعاش والتغذية
والتفريح فاذا كان حارا بالفعل كان ذلك معينا فيما يصدر منه لان حرارته
العرضية تصير منفذة ومبادرة له وموجبة لسرعة خروجه الى الفعل غير
انه في معرض تحلل سريع بسبب حرارته العرضية وان نفذ باردا ابلغ في
النكاية ما لا يبلغه غيره من الباردات لانها اي لان الباردات تتاخر
اي في الخروج عن المعدة والنفوذ الى الاعضاء الى ان تسخن اي بحرارة المعدة
ولا تنفذ بسرعة نفوذه يجوز ان تقرا باضافة سرعة الى نفوذه ويجوز
ان تقرا بسرعة منونة وبنصب نفوذه اي نفوذ الشراب بالمصدر قال
المسيحي واعلم ان هذا الكلام من الشيخ فيه اعتراف بانه ليس في البدن برودة تنفعل

في الادوية الباردة برودة بالفعل في ذلك الحرارة الغريزية غير انا متى قلنا بهذا لزم
منه ان لا يكون لنا دواء بارد لانا اذا قلنا ان الفعل لما يرد على ابداننا هو للحرارة
الغريزية والتحيل بفعل المستحيل ما يناسبه على ما اعترف به الشيخ ههنا وعلى
هذا يلزم ان كل ما يرد على ابداننا يصير مسخنا لها لا مبردا ويلزم من هذا ان لا
يكون لنا دواء بارد البتة والتجارب الطبية تشهد بخلاف ذلك وهو كلام مختلط
سبق مثله مع الجواب عنه وهذا اي الشراب بارد في النفوذ اي الى الاعضاء
قبل ان يستوفي وفي بعض النسخ يستوي ولكل وجه تسخنه اي بحرارة المعدة
وهو منصوب على النسخة الاولى ومرفوع على الثانية واذا نفذ قبل استيفاء تسخينه
او استوائه فلا بد وان يبقى فيه برودة فينكي الاعضاء والاعصاب وبالجملة الاعضاء
الباردة ويجمد حرارتها الحارة منها غير ان ضرره بتلك اكثر ولهذا قال وضرر ذلك
عظيم خصوصا بالابدان المستعدة للضرر به وليس اي ضرر تبريده اذا نفذ باردا
كضرر تسخينه اذا نفذ مسخنا فانه لا يبلغ تسخينه في اول الملاقاة الى
ان ينكي هذا في بعض النسخ وفي الاكثر نكاية وهو خطاء نكاية بالغة
اي بحيث يحرق الاعضاء ويلذعها الا انه لا يبالغ في تسخينه كما يبالغ في تبريده بالفعل
ولو بولغ في تسخينه كذلك لما قدر الانسان على تناوله بل الذي يقدر على تناوله عند
تسخينه هو عند كونه معتدل الحرارة ولا شك انه متى كان كذلك كان ذلك معينا
في فعله وتاثيره مع ان الحرارة صديقة الطبيعة ولهذا قال بل الطبيعة تتلقاه
اي الشراب المسخن باعتدال بالتوزيع اي على الاعضاء والتفريق اي بين ما يجب
ان يبقى منه وبين ما يجب ان ينفى والتحليل اي تحليل ما ينبغي ان ينفى عن
البدن واما البارد فربما اقعد الطبيعة واخر قوتها قبل ان تنهض للتوزيع

والتقوية والتحليل وهو واضح فهذا ما يوجبه الشراب بحسب الكمية و
الكيفية واشار الى الاول بقوله بكثرة المقدار والى الثاني بقوله وبالحرارة و
البرودة فهذا احكام الشراب من جهة كميته وكيفيته واما احكامه من
جهة ذاته فاشار اليه بقوله واما اذا اعتبر من جهة تقويته فله احكام
اخرى لانه بذاته مقوٍّ للاحشاء ناعش للقوى بما يزيد في جوهر الروح بسرعة
مما يصدر عنه لذاته كالتقوية والانعاش للقوة لا تفارقه سواء كان حارا او
باردا ولا يختص ببدن دون بدن بل هو صادر عنه في جميع الابدان لان
ما بالذات لا يزول لخلاف تاثيره بالكيفية فانه يختلف باختلاف الامزجة
فالحار منه بالفعل باعتدال يوافق المبرودين والبارد بالفعل باعتدال يوافق
المحرورين ولما كان هذا الامر ظاهرا في ماء الرمان وماء العسل ضرب المثال
بهما لانه قد جرت العادة بان يضرب المثال بالظاهر على الخفي وقال واما التبريد
والتسخين اللذين منه وان كان مضادا بالقياس الى الابدان فكل واحد
منها قد يوافق مزاجا وقد لا يوافقه فان الاشياء الباردة قد يقوى الذين
بهم سوء مزاج حار كما ذكر جالينوس ان ماء الرمان يقوي المحرورين دايما
وماء العسل يقوي المبرودين دايما فالشراب من جهة ما هو حار بالطبع او بارد
بالطبع قد يقوي طايفة ويضعف طايفة اخرى قال ابن جميع قد يقول
قايل ان الشراب كله حار الطبع فكيف يقول انه بارد الطبع وجوابه انه يحتمل
ان يكون يشير بذلك الى ما يعرض من اختلاف الطبع في الحرارة والبرودة اذا
قيس بعضها ببعض مثال ذلك ان الحديث منه اذا قيس بالعتيق كان باردا
اى اقل حرارة ويحتمل ان يشير بذلك الى فعله بكيفية الطبيعة على الجملة فيكون

قوله

قوله من جهة ما هو حار بالطبع او بارد بالطبع يعني من جهة مزاجه
لا من جهة عنصره وقد يقوى هذا الاحتمال قوله وليس كلامنا الآن
في قوته التي بها يستحيل سريعا الى الروح فان ذلك بذاته مقوٍّ دايما
لان قوته التي بها يستحيل سريعا الى الروح هي الاستعداد القريب الذي
فيه لان يغذو الروح وذلك هو فعله بعنصره فكانه بحسب هذا التاويل
يقول وليس كلامنا الآن في كيفيته بل في فعله بعنصره ويحتمل ان يكون قوله حار
بالطبع او بارد بالطبع بمعنى حار بالفعل او بارد بالفعل فيكون ههنا قوله
بالطبع مرادفا لقوله بالفعل فيما تقدم وهذا التاويل اشبه لقوله فان
اعانه اى اعان ما له بذاته وهو فعله بعنصره احدهما اى الحرارة
والبرودة في بدن ازداد تقوية وان خالفه اى خالف ما له بذاته
انتقصت تقويته بحسب ذلك الازدياد التقوية وانتقاصها بازدياد
الاعانة والمخالفة وقد علمت ان الاعانة من الحرارة والمخالفة من البرودة
فالحرارة تزيد والبرودة تنقص ولو منع قول القايل كل شراب حار بالطبع
واستند بالشراب الكثير المزاج فانه شراب وبارد بالطبع لما احتيج الى
تطويلات ابن جميع في الجواب فيكون تغير النبض بحسب ذلك
ان قوى زاد النبض قوة وان سخن زاد في الحاجة وان برد نقص
من الحاجة وفي الشراب الامر يقوى لانك قد عرفت انه متى استعمل بافراط
غمر الحرارة الغريزية والقوى الطبيعية غير ان استعماله على هذه الصورة
لا يكون الا في اقل الاوقات ولذلك قال وفي الاكثر يقوى احترازا عما ذكرنا
وليس في كل حال يزيد في الحاجة حتى يزيد في السرعة لانه متى استعمل

كالمناخ

فعله م

بتغيير

فليكن الغذاء كثيرا لمزاج لم يزد في الحاجة الى السرعة واما الماء فهو انما ينفذ الغذاء
ويقوى لانه لا يغذو على ما قاله صاحب الكامل وهو مذهب جمهور الاطباء ويفعل
شبيها بفعل الخمر اي في التنفيذ وتنفيذ الاغذية والتسخين بالمزاج والا فقد
يسخن من جهة تنفيذه للغذاء المقوي للقوة المسخن للبدن ولانه لا يسخن
اي بالمزاج كالشراب بل يبرد ولهذا قد يضعف لاخماده الحرارة الغريزية
التي هي آلة القوى في افعالها واذا ضعفت آلة الفاعل ضعف هو في فعله
فليس يبلغ مبلغ الخمر في زيادة الحاجة فان الخمر انما يزيد في الحاجة للتنفيذ
والتغذية والتسخين والماء انما يزيد فيها للتنفيذ كما قلنا قبيل في الجوامع واما
الاشربة التي لا تغذو لكنها معا تنفع بها في نفوذ الغذاء قد يبرد فبمنزلة الماء
فان الماء مع ما فيه من المعونة في نفوذ الغذاء قد يبرد من طريق معونته في
انفاذ الغذاء وايصاله اياه الى حيث لا يصل وحده فيحدث في النبض تغيرا
شبيها بالتغير الحادث عن الشراب اذا اغتذى به البدن الا ان ذلك
يكون اقل من قبل ان الماء ليس يغذو بنفسه بل على طريق العرض اي بالاطعمة
التي ينفذها ويوصلها والشراب ليس يغذو بالاطعمة فقط بل بنفسه ايضا
ومن طريق ان الماء يبرد فهو يحدث في النبض من التغير مثل الذي
تحدثه الاشربة الباردة وذلك انه تقلل الحاجة ومن طريق ان الماء
ربما كان ما يشربه الانسان منه معتدل المقدار وربما كان مفرطا
صار ما يحدث منه في النبض ايضا تغيرا شبيها بالتغير الحادث عن
الطعام وذلك انه ان كان ما شرب منه مفرطا مجاوزا للاعتدال
كثر الحادث في النبض اختلافا وان كان معتدلا لم تحدث اختلافا وان
كان

كان كثيرا لكنه ليس بالمفرط احدث بالقوة هذا لفظ صاحب الجوامع نقلته
لاشتماله على فوائد خلا عنها متن الكتاب قال الشيخ رحمه الله

الفصل الثاني عشر في موجبات النوم واليقظة في النبض اعتبار
حال النبض في النوم اما ان يكون من جهة انه صادف خلاء او امتلاء او الثاني
له ثلث مراتب حال الهضم وقبله وبعده فالاقسام على هذا اربعة وهو
المشهور عند الجمهور والى ما ذكرنا مفصلا اشار مجملا بقوله اما النبض في
النوم فيختلف احكامه بحسب الوقت من النوم اي من اعتبار من
اول النوم او وسطه او آخره وبحسب حال الهضم اي من اعتبار حال
الهضم وقبله وبعده فالاقسام اربعة لان اول النوم على قسمين باعتبار انه
يصادف خلاء او امتلاء بل اثنا عشر لان اول النوم ان لم يصادف الخلاء
فهو اما حال الهضم او قبله او بعده فيكون اقسام اول النوم اربعة وكذلك
اقسام كل من وسط النوم وآخره بهذا التقرير وقال المسيحي الاقسام
خمسة لان اعتبار حال النبض اما ان يكون بحسب حال الهضم واما ان
يكون بحسب الوقت من النوم واما ان يكون بحسب الحركة فههنا اعتبارات
خمسة اولها ابتداء النوم وثانيها آخره وثالثها قبل الهضم ورابعها بعده و
خامسها بحسب الحركة وفي هذه القسمة نظر لان الذي بحسب الحركة
داخل تحت حكم اول النوم فانه على قسمين لانه اما ان يصادف خلاء او
امتلاء واما آخر النوم وبعد النوم الهضم لها حكم واحد وهو حكم النبض
بعد الهضم لانه يمكن ان يجاب عنه ويقال حال النبض اما ان يعتبر بحسب
حال الهضم فقد قسمه الى قسمين قبل الهضم وبعده واما ان يكون بحسب

الوقت وسط النوم وقسمه الى اقسام بين اول النوم واخره ولما ان يكون بحسب
المثال فاذا اعتبرت هذه الاعتبارات مفردة يكون الاقسام خمسة كما ذكر
وان اعتبرت مركبة تزيد عليها فعلى هذا نزول النظران وهو ان الذى بحسب
الخواص داخل تحت حكم اول النوم واخر النوم وبعد الهضم حكمها واحد
لانه يرد ان عليه لان يكون احكام الاقسام واحدا الا فى كون الاقسام
خمسة بل يرد عليه ان اخل فى القسمة بذكر الوسطين وسط النوم ووسط
الهضم مع ان خير الامور اوساطها فالنبض فى اول النوم صغير ضعيف
لان الحرارة الغريزية حكمها حركتها فى ذلك الوقت الى الانقباض والغور
لا الى الانبساط والظهور لانها فى ذلك الوقت يتوجه بكليتها هذه
مبالغة وقد اخذها عليه المسيحى وقال هذه عبارة ردية لان الحرارة المذكوره
عند النوم لم يخل منها الظاهر بل يتضرع كانت فى حال اليقظه وهذه
مواخذة سهلة بل غير واردة لان توجه الشى الى شى لا يوجب وصوله
اليه بكليته فقول فالحرارة لم يخل منها الظاهر غير وارد تحريك النفس
لها الى الباطن لهضم الغذاء وانضاج الفضول وتكون اى الحراره الغريزيه
كالمقهوره اى بتحريك النفس لها قهرا المحصوره اى فى الباطن لا محاله
ويشهد بصحة ما ذكرنا من التوجه امر النائم فانه يحتاج الى ما يحتاج
اليه وهو يقظان ولتوجه الحرارة المذكورة والارواح فى النوم الى الباطن
تضعف القوى الظاهرة ويلزم ذلك ان لا تقوى على استيفاء انبساط الشرايين
فان قيل ان المتوجه الى الباطن فى ذلك الوقت هى الطبيعة والقوة المحركة
للنبض القوة الحيوانيه وهى غير باقيه على ما سبق بيانه واذا كان كذلك
فلا يلزم

فلا يلزم من توجه القوة المتوليه للهضم متحركة الى الباطن فى حال النوم ان يتحول القوة
المحركة للنبض الى تلك الجهة وعلى هذا لا يلزم ان يكون النبض صغيرا ضعيفا فى
وقت النوم قلنا ما ذكرتم من التفرقه بين القوتين وان كان حقا ولكن بين
القوى البدنيه معاونه ومشاركه فمتى اتجهت قوة الى جهة اتجه غيرها الى
تلك الجهه للمعاونه ولنبسط القول فى هذا الجواب ونقول الطبيعة على
نوعين عامة وخاصة فالعامه هى المدبرة لجملة البدن والخاصة هى المختصه
بتدبير عضو عضو او فعل فعل وعندما تعجز الخاصة عن تدبير العضو او عن
اصدار فعل على ما ينبغى استعانت بالعامة فى اظهار فعلها وتكميله ويدل
على صحة هذا وجهان احدهما ظهور حركة الصدر فى السكته مع ان المحرك
له ضعيف عاجز عن تحريكه لوجود الآفه فى محله وليس لهذا علة سوى
ان الطبيعة الخاصه بالصدر لما عجزت عن تكميل فعلها استعانت بالعامه
فى ذلك وثانيهما ان احدنا اذا اشتهى شيئا شهوة بالغة انصرفت قوانا البدنيه
جميعها الى تحصيله بحيث انه لو ورد علينا فى ذلك الوقت ما يغضبنا
لم يوثر ذلك عندنا تاثيرا مثل كوننا خالين عن ذلك وليس لهذا علة سوى ان
القوة الشهوانية استعانت بالطبيعة الكلية واذا عرفت هذا فنقول
القوى الطبيعيه المتوليه لتدبير الهضم اذا اتجهت الى الباطن استعانت
بالطبيعة العامه فى تكميل فعلها وحينئذ تضعف تقويتها لاعانة القوة المحركة
للنبض فيضعف النبض ويصغر ويحصل فيه ما ذكرناه ويكون ايضا ابطأ
وتفاوتا فان قيل كيف يمكن ذلك والحرارة الغريزيه والارواح تزداد
كميتها فى النوم واذا ازدادت الكميه وجب السرعة والتواتر لا البطو والتفاوت

وما يدل على ازدياد كميتها وجهان احدهما ان ما كان يتحلل في اليقظة يقل بسبب
السكون وثانيهما انها لكونها غائرة في باطن البدن حال النوم تكون ابعد عن
المسام التي منها التحلل وللناس في الجواب عن هذا طريقان احدهما
الذي سلكه الشيخ وهو ان ما ذكرتم وان دل على زيادة كميتها فعندنا ما
يدل على نقصان حدتها وذلك وجهان ايضا احدهما غلبة الرطوبات
التي كانت تتحلل في اليقظة عليها وثانيهما فقدان الروح والحرارة الحركة
التي تكون لها في اليقظة لست اعني بذلك حركات الاعضاء بل حركات
الروح فان الروح في اليقظة تكون دائما منبعثة الى الخارج على اتصال
من تولدها ولولا ان الحركة اشد اشعالا للروح من الاحتقان الحاصل
بالاجتماع في الباطن لما كان نفس المتعب اشد سرعة وتواترا من
نفس المنغمس في الماء المعتدل البرد فالحاصل ان الحاجة وان زادت
من وجه فقد انتقصت من وجه ونقصانها اكثر من ازديادها الا ان ما
وجد من الموجب لزيادة الحاجة حينئذ اضعف من الموجب الذي
عدم ويلزم من ذلك بالضرورة قلة الحاجة كما قرره الشيخ والى هذا
الجواب اشار بقوله فان الحرارة وان حدث فيها تزيد بحسب الاحتقان
والاجتماع فقد عدمت التزيد الذي يكون لها في حال اليقظة بحسب
الحركة المسخنة والحركة اشد الهابا واماله الوجهة سوء المزاج في
الاجتماع والاحتقان المعتدلان اقل الهابا واقل احواجا للحرارة
الى القلق وانت تعرف هذا وان نفس المتعب وقلقه اشد اشراف
نفس المحتقن حرارته وقلقه بسبب شبيه بالنوم له مثاله المنغمس

في

في ماء معتدل البرد وهو يقظان فانه وان احتقنت حرارته وتقوت
من ذلك اي من الاحتقان لم يبلغ تعظيمها النفس ما يبلغه التعب والرياضة
القوية منه اي من التعب واذا انا ملت لم تجد شيئا اشد ا... اشد الهابا
للحرارة من الحركة وليست اليقظة توجب التسخين لحركة البدن حتى
اذا سكن البدن لم توجب ذلك بل انما توجب التسخين بانبعاث الروح
الى الخارج وحركته اليه اي وبحركة الروح الى الخارج على اتصال من تولده
اي اتصالا من اجل تولد الروح فانه يتولد ويتوجه الى الخارج هذا تقرير الجواب
على الطريق الذي سلكه الشيخ ومبناه على تسليم وجود البطوء والتفاوت
ومنع وجود ما يوجب السرعة والتواتر والطريق الثاني الذي سلكه محمد
ابن زكريا الرازي ومبناه على وجود البطوء والتفاوت في الحقيقة وبيان
وجود ما يوهمها اما بيان عدم البطوء والتفاوت في العمق فلان حركات
النبض على قياس حركات النفس ومعلوم ان الفترة بين النفسين حال
النوم ليست ازيد منها حال اليقظة وكذا الفترة بين النبضين واما بيان السبب
الذي لاجله يتخيل هذا البطوء والتفاوت فهو ان حاجة العروق في النوم الى
الحركة اكثر من حاجته الى الحركة الخارجة اما اولا فلاجادة الهضم واما
ثانيا فلدفع الفضل المتولد عن انضمام الاخلاط حتى كان العروق تشتاق
الى دفع ذلك واذا كان كذلك فنقول متى كانت حاجة العروق الى الحركة
الداخلة اقوى فانها عند الانقباض تتحرك الى غاية الانضمام ثم تبتدئ
بالانبساط من ذلك الموضع ولا تبلغ غايته بل تعود قبل تمام الانبساط
الى الانقباض ولكنك قد علمت ان اول الانبساط لا يحس وانما يحس

امتناع جو

اخر وما كان الانبساط لا يحصل بكماله كان الذى يحس منه شيئا قليلا والا
اكثر لا يحس به فلا جرم يظن ان كل ذلك الزمان زمان السكون فيعتقد فيه
انه متفاوت وايضا فانه لا يحس بحركة اخرى الا بعد زمان طويل فيظن انه
بطى فلهذا السبب يتخيل منه انه بطى متفاوت وان لم يكن فى الحقيقة
كذلك هذا كلام محمد بن زكريا وقد اخذه من جالينوس فانه قال فى حادية
عشر النبض الكبير ان المتدرب فى حركة العرق مع معرفته لحركة الانقباض
فقد يفوته ادراك الانقباض واول الانبساط واما من لا يدرك حركة الانقباض
فقد يفوته ايضا مع ذلك فعلى كل تقدير يظن ان النبض فى هذه الصورة اشد تفاوتا
ويمكن ان يجاب عن قول الرازى انه ان اراد ان جميع حركات النبض فى جميع
احواله على قياس حركات النفس فهو ممنوع اذ يمكن ان تتحرك النبض فى
مقدار زمان ما بين النفسين عشر نبضات او اقل او اكثر وان
اراد غيره فقوله ان الفترة بين النفسين حال النوم ليست ازيد منها حال
اليقظة وكذا بين النبضين ممنوع لان النزاع ما وقع الا فيه ومع تسليمه فى
النفسين لا يلزم فى النبضين وقال جالينوس ايضا فى المقالة المذكورة من الكتاب
المذكور ان الحرارة الغريزية لما كانت فى النيام تميل الى الباطن وجب ان
تكون الانقباض فى ذلك الوقت سريعا والانبساط بطيئا غير ان من لا يدرك
الانقباض ولا يقف عليه فهو يقضى بان نبض النائم بطى مطلق وليس هو
بذلك البطى بل هو بطى فى احدى حركتيه وهو الانبساط هذا ما قاله وهو
حق فان الحرارة الغريزية لما توجهت الى الباطن فى حال النوم لاجل
هضم الغذاء وانضاج الفضول فلا بد وان يتولد من ذلك فضلة بخارية

انضمام

موذيه

موذية للطبيعة فتحتاج الطبيعة الى دفعها الى الخارج وقد علم ان ذلك يكون
بالانقباض فلاجل هذا كان الانقباض سريعا قال المسيحى ذكر جالينوس
بعد هذا الكلام ان نبض النيام شبيه فى سكونه الخارج نبض المنتبهين ومخالفه
مخالفة بينة فى السكون الداخل وفيه نظر لانه كيف يتصور ان يكون نبض النيام
شبيه فى سكونه الخارج نبض المنتبهين وحركة الانبساط فى وقت النوم ابطاء
منها فى زمان اليقظة لاتجاه الحرارة فيها الى ظاهر البدن ومتى كانت حركة الانبساط
سريعة طال زمان السكون الذى يليها فيكون زمان السكون الخارج فى وقت
اليقظة اطول منها فى وقت النوم واما امر السكون الداخل فى وقت النوم و
اليقظة فيكون زمان السكون الداخل اطول مدة منه فى وقت اليقظة هذا
كلام المسيحى وفى نظره نظر واعلم ان الظاهر من هذه الاقاويل ما ذهب
اليه جالينوس وهو ان النبض فى حال النوم ليس هو بطيئا على الاطلاق بل هو
سريع فى انقباضه بطى فى انبساطه وفى اليقظة بعكس ذلك هذا حكم النبض
باعتبار اول النوم وهو قبل انهضام الغذاء واستمرائه وهو المرتبة الاولى
واليه اشار بقوله فاذا استمرئ الطعام فى النوم وهو المرتبة الثانيه
ووسط النوم عاد النبض فقوى وذلك لوجهين احدهما لتزيد القوة
بالغذاء وثانيهما قوله والانصراف ما كان الجمة وفى بعض النسخ الحار
وهو خطا لان الذى الجاه الى الغور لا ينصرف الى الخارج بل انما ينصرف
ما كان لجمه الى الغور اللهم الا ان يقال الضمير فى الجاه للحار الغريزى
والملجى له الى الغور هو الطبيعة تنصرف الى الخارج فيصح لتوزيع الغذاء
الى الخارج والى مبدائه ولازدياد القوة واشتداد الحاجة ولين الآلة يعظم

النبض والى الاول اشار بقوله ولذلك اى ولتزيد القوة تعظم النبض حينئذ اى
عند انهضام الطعام ايضا اى كما قوى النبض عند انهضام الطعام كذلك تعظم حينئذ
لان القوة تكون قد قويت على استيفاء الانبساط والى الثانى بقوله ولان
المزاج يزداد بالغذاء تسخنا وفى بعض النسخ تسخّنا وهما متقاربان كما
قلنا والى الثالث بقوله والآلة ايضا يزداد بما ينفذ اليها من الغذاء لينا ولذلك
تكون اطوع على الحركة الانبساطية ولكن لا يزداد لكثر سرعة وتواترا وذلك
لوجهين احدهما ان الحاجة لم تزدد زيادة توجب ذلك لان الغذاء وان يزداد
فى السخونة بالزيادة فى الدم الا ان السكون يكون قد دام فتدارك تسخينه وثانيهما
ان العظم حينئذ يغنى عن السرعة والتواتر والحق انه يلزم من كونه غير سريع
ان يكون غير متواتر لان كل نبض تثبت فيه القوة وتتواتر فتعجب ان يسرع
لان السرعة قبل التواتر والى الاول اشار بقوله اذ ليس ذلك الازدياد سخونة
للمزاج بازدياد الدم بالغذاء مما يزيد فى الحاجة والى الثانى بقوله ولا ايضا
يكون هنا عن استيفاء المحتاج اليه بالعظم وحده مانع وقول
صاحب الكامل انه يصير ابطأ واشد تفاوتا قول معدول عن الحق لان
الحرارة قد قويت بتوليد الدم غير انها بسبب السكون واحتباس الفضلات
الرطبة التى من شانها ان تتحلل باليقظة وعدم احتدادها لم توجب سرعة
زائدة بل تبقى النبض على ما كان عليه من السرعة والتواتر واذا كان كذلك
استحال ان يصير ابطأ واشد تفاوتا هذا حكم المرتبة الثانية وهى وسط
النوم استمراء الطعام واما المرتبة الثالثة وهى النوم بعد الانهضام وهى
اخر النوم فاشار اليها بقوله فاذا تمادى بالنائم النوم عاد النبض ضعيفا

عندمع

و ذلك

وذلك لوجهين احدهما الاختناق وفى بعض النسخ الاحتقان والاول هو الصواب
لان موجب الضعف هو اختناق الحرارة الغريزية وطول الاحتقان والا
فالاحتقان يزيد فى كمية الحرارة وان نقص من كيفيتها الحرارة الغريزية
وثانيهما قوله وانضغاط القوة تحت الفضول التى حقها ان تستفرغ بانواع
الاستفراغ الذى صفته الاستفراغ بانواع اليقظة التى صفة الانواع منها
اى من تلك الانواع الرياضة والاستفراغات المحسوسة والتى الحس
ويلزم ذلك ان يكون صغيرا لان القوة تضعف عن استيفاء الانبساط ويزداد
بازدياد تمادى النوم والاكل قال صاحب الكامل يجب ان ينبه النائم بعد
هضم الغذاء حتى يدفع الفضول من طريق البول والبراز والمخاط والبزاق قال
جالينوس فى المقالة المذكورة النائم يشابه الميت فى سائر افعاله الا فى شى
واحد وهو استمراء الغذاء وهضمه واما فيما عدا ذلك فهو يشابهه فانه
لا يفهم ولا يبصر ولا يسمع ولا يتكلم وهو ملقى الحس والتحرك فاذا بطلت
ايضا هذه الواحدة التى هى الهضم والاستمراء فقد قارب احوال النائم احوال
الميت حينئذ فلذلك يكون النبض فى اخر النوم اذا طال جدا ضعيفا قال
ابن مطران قال صاحب الجوامع ان النبض يضعف ويصغر ويبطئ
ويتفاوت فى اخر النوم بسبب انغمار الحرارة بفضلات الغذاء التى لو انتبه النائم
لاستفرغها من طريق المنافذ المحسوسة وهو وهم وذلك ان الحرارة لم تختنق
بالغذاء جمع فكيف تختنق بفضلاته وقد كانت اولا اضعف والآن بما
نالت من الغذاء اقوى والفضلات الغذائية اقل من ان تخنق الحار الغريزى
بل الصحيح فى هذا ما قاله يحيى النحوى فى تفسيره للنبض الصغير وهو ان

الحار الغريزي اذا هضم الغذاء وتوزع على الاعضاء لم يبق له متعلق يتعلق به
سوى الرطوبات الاصلية وكلما افنى منها شيا برد الحار الغريزي وصار
النبض الى الحالة التى ذكرها كالنار تاكل نفسها ان لم تجد ما تاكله وفيه نظر فهذا
حكم المرتبة الثالثة وهي اخر النوم واشار الى مضيه وتمامه بقوله هذا اي هذا
القسم مضى كما قال في نظيره وحكمه حكمه والمرتبة الرابعة ان يصادف النوم
خلاء على ما قال واما اذا صادف النوم في اول الوقت خلاء ولم يجد
ما يقبل عليه فيهضمه فانه يميل بالمزاج الى جنبة البرد كما بيناه عند كلامنا
على النوم في هذا الكتاب وهو ان النوم اذا صادف خلاء فان الحرارة الغريزية
تعطف على الرطوبة الغريزية عند توجهها الى باطن البدن فتحللها وتنقصها ومتى
فعلت ذلك فيها ضعفت هي في نفسها لانها حاملة لها ومتى نقص الحامل
نقص المحمول على ما بيناه حيث تكلمنا في حرارة الصبيان والشبان في هذا الكتاب
فتضعف الحرارة الغريزية ويترتب على الضعف ضعفها ضعف القوة اما اولا
فلضعف الة ما واما ثانيا فلقلة الغذاء لانك قد عرفت ان الغذاء مقو للقوة
واما ثالثا فلانحلال من الروح لتحلل الرطوبات الغريزية ويلزم ذلك ان
يدوم الصغر والبطوء والتفاوت في النبض على ما قال فيدوم الصغر والبطوء
والتفاوت في النبض وان كان يزداد اي يزداد دما دام النوم كما بيناه وللعطلة
ايضا احكام متفاوتة العطلة وان لم يحصل فيها حركة انتقالية فهي الخلو
عن حركة ما لان القوة الارادية تحتاج فيها الى ان تقل للاعضاء وتحفظها على
اوضاعها ولذلك صار الانسان اذا نعس وقارب النوم وامسكت القوة الارادية
عن فعلها يسترخي راسه ويسقط يده الى الارض فالقوة الارادية في العطلة

محركا

محركة وان كان المتيقظ ساكنا ففي اليقظة حركة من هذه الجهة وايضا من جهة حركة
الارواح فيها الى الظاهر ولذا كان كذلك كان النبض فيها يشبهها نبض الحركة فيكون
سرعة النبض في اليقظان اظهر من سرعة النائم ولكن في الانبساط فقط لما قاله
جالينوس ولذا يكون تواترها اظهر من سرعة نبض النائم واما حكم الانتباه من النوم
فان جالينوس قال في المقالة المذكورة ليس انتقالنا من النوم الى العطلة
ومن العطلة الى النوم على مثال واحد فان مصيرنا من العطلة الى
النوم يكون لا محالة قليلا قليلا واما مصيرنا من النوم الى العطلة فقد يكون
دفعة وقد يكون قليلا قليلا والشيخ اعتبر حال النبض في الانتباه بحسب
امرين لان الاستيقاظ اما ان يكون بالطبع او لا يكون فان كان الاول واليه
اشار بقوله فانه اذا استيقظ النائم بطبعه مال النبض الى العظم والسرعة
ميلا متدرجا ورجع الى الحالة الطبيعي وذلك بسبب رجوع الروح
والقوى الى حالها في الظهور والبروز وان كان الثاني واليه اشار بقوله
واما المستيقظ دفعة بسبب مفاجئ من صيحة او ضربة او وثبة من
رؤيا هائلة ونحوها فانه يعرض له اي للمستيقظ دفعة ان تعرض منه النبض
ثم يتحول عن منامه لانهزام القوة عن وجه المفاجئ واشتغالها به
عن التحريك على الوجه الواجب فلذلك ان وقعت تلك المفاجاة
بعد تمام الانقباض عرض النبض المعروف بذي الفترة وهو الذي
يتوقع فيه الحركة حيث يقع سكون وذلك لانك قد عرفت ان نهاية
الانقباض غير محسوسة فان حصل بعدها وقفة من الامر المفاجئ
طال زمان السكون فيحصل السكون في الزمان الذي يتوقع فيه الحركة

وان وقعت في اثناء الانبساط عرض ذو القرعتين وهو المعروف بالمطرقي
لان الامر المفاجئ يشغل الطبيعة عن تمام الانبساط فيقف الطبع
ثم يتم حركتها فلو وقعت المفاجاة في اثناء الانقباض عرض في الانقباض
حال ذي القرعتين في الانبساط لادراك ذلك الا بنا تحليلي يدرك الانقباض
كله فلذلك لم يوضع له اسم لانه قلما يوجد من يحس به وكذلك لو وقعت
المفاجاة بعد تمام الانبساط لعرض ذو فترة في السكون الخارجي ولكن
لما كان اكثر الناس انما يذكرون هذا النبض الفزع فقط وحسبان لا يتبين
لهم كون ذلك السكون خارجيا او داخليا فلذلك يظن ان تلك الفترة فترة
عن الانبساط وهي في الحقيقة تكون فترة عن الانقباض وهذه الفترة
انما تحس بعدها بعد ان ينقبض النبض ثم يسكن ثم ينبسط وفي تلك الا يتوقف
الاحساس بالحركة الا على الانبساط فاذا انقضت الفترة التي اوجبها المفاجئ
عاد النبض فعظم وشهق لتحرك الروح والقوى الى خارج دفعة
مقاومة للمفاجئ واليه اشار بقوله ثم اي بعد انقضاء الفترة يعود له اي
للمستيقظ دفعة نبض عظيم لما ذكرنا سريع متواتر لزيادة الحاجة
بسبب الحركة القوية وحصول الفترة زمانا في فعل الاستنشاق مختلف
الى الارتعاش لان هذه الحركة شبيهه بالقسرية فهي تلهب اثما
ولذلك زادت في الحاجة الموجبة للسرعة والتواتر ولان القوة يتحرك
بغته الى دفع ما عرض طبعا ويحدث حركات مختلفه فيرتعش
النبض لان القوة تكون مشغوله بالمفاجئ فلا تكون حركتها على نظام بل تكون
كتحرك الاعضاء حال الفزع ولان المنام فحينئذ يكثر فيها الحرزة الى حركة

قوية

قوية لتنقيتها وتعرض واشتداد الحركة الارتعاش لما انه اي لكن النبض لا يبقى
على ذلك اي على ذلك الاختلاف من الارتعاش وغيره زمانا طويلا بل يسرع
الى الاعتدال لان سببه وان كان كالقوي فثباته قليل والشعور
ببطلانه سريع ويعرف من هذا كيفية حصول الاختلاف في هذا النبض
قال رحمه الله الفصل الثالث عشر في احكام نبض
الرياضة اما في ابتداء الرياضة وما دامت معتدلة فان النبض
يعظم وذلك لما يعرض للشريان من البروز بجملته الى خارج تبعا لتحرك
القوى هناك فيحس بعظم ما كان يحس هو عارض في اللحم ويقوى وذلك
ظاهر لان القوى تنتعش بالحركة بسبب قوة الحرارة واليه اشار بقوله
لمزيد الحار الغريزي وتقويه فان الرياضة اذا ابتدات او اعتدلت
انمت الحرارة الغريزية وحللت فضول البدن وفشت الرياح وانهضت
القوى فلذلك يعظم النبض ويقوى وايضا يسرع ويتواتر جدا لافراط الحاجة
التي اوجبتها الحركة لاشتداد الحرارة بالحركة ولجائها لافراط الحاجة
فان دامت وطالت او دانت وان قصرت شديدة جدا اي او كانت
الرياضة شديدة جدا وان قصرت لا او كانت شديدة وان قصرت
جدا على ما في الحواشي العراقية ان هذا التاويل لا يليق بفصاحة الشيخ
قال المسيحي الحركة من الامور التي ليست بطبيعية والدليل على ذلك ان
الارادة لها فيها مدخل وقد علمت ان الارادة فيه مدخل فهو من الامور
التي ليست بطبيعية فيوخر ذكرها عن الجبل وايضا فان ترجمة الفصل
ترجمة رديئة وذلك لانه في احكام نبض الرياضة ثم قال ما دامت

معتدله فان النبض يعظم ويقوى والحركة المعتدلة في الكمية والكيفية هي الرياضة
في عرف الطب ثم قال فان دامت وطالت او كانت وان قصرت شديدة
جدًا والطويلة والقصيرة والشديدة ليس شيء منها قسمًا من اقسام الرياضة
بل كل منها قسيم لها لان الحركة تنقسم الى هذه الاقسام والمعتدلة منها هي
الرياضة هذا كلامه بالفاظه وفيه نظر اما اولا فلان الرياضة والاستحمام
حكمهما واحد في انهما ليسا من الامور الطبيعية فما الذي اوجب له تخصيص
بالذكر ويؤخر هذا عن الحبل دون الاستحمام واما ثانيا فلان الرياضة
في عرف الطب على ما حدها الشيخ هو انها حركة اراديه تضطر الى التنفس
العظيم المتواتر واما ثالثا فلان الرياضة بهذا التفسير تنقسم الى الكثيرة و
القليلة والمعتدلة وبحسب الكيفية الى القوية والضعيفة والمعتدلة
~~بحسب الكمية~~ فقوله فان دامت وطالت اشارة الى قسميها بحسب
الكمية لان الطويلة هي الكثيرة والقصيرة هي القليلة وقوله او كانت شديدة
جدًا اشارة الى قسميها بحسب الكيفية لان الشديدة هي القوية وانما ذكر
الطويلة والشديدة من انواع الرياضة لان فعلهما في تغيير النبض اظهر
من فعل باقي انواعها وهذان النوعان متى حصلا اضعفا القوة و
الحرارة الغريزية وجففا الآلة كل ذلك بتحلل الروح والرطوبة
الغريزية ولذلك قال بطل ما توجبه القوة وهو قوة النبض وعظمه
وبطلانه يوجب الضعف والصغر ولذلك قال فضعف النبض
وذلك لضعف القوة وصغر لانحلال الحار الغريزي الموجب لضعف
القوة لانحلال الثاني فان الحرارة الغريزية هي آلة القوى كلها ولضعف القوة

وجفاف

بحسب الكمية هو

وجفاف الآلة يصغر النبض لكنه يسرع ويتواتر لامرين احدهما اشتداد
الحاجة والثاني قصور القوة عن ان تفي بالتعظيم اما الاول فلاشتعال
الحرارة بالحركة واما الثاني فلضعف القوة ثم قال السرعة تنقص والتواتر
يزيد على مقدار ما ضعف من القوة لان السرعة تحتاج الى قوة قوية و
التواتر شيء يمكن ان تفعله القوة الضعيفة ويمكن ان يقال انما قدم الرياضة
والاستحمام على الحبل وان كان طبيعيًا لكثرة وقوعهما واحتياج عموم
الناس اليهما في حفظ الصحة وازالة المرض قال ابن جميع في تنقيح القانون
قد يلحص في الحادية عشر من كتاب النبض الكبير لفاضل الاطباء جالينوس ان
الرياضة اذا لم تتجاوز مقدار احتمال قوة المرتاض فانها تصير النبض عظيمًا
سريعًا متواترًا لما توجبه من اشتعال حرارة البدن المحوج الى زيادة
الترويح وقويًا لاستفراغ القوة وسعيها في التحريك ثم اذا تجاوزت مقدار
قوته وصارت الى حد التعب ولم تنته منه الى حد الافراط نقصت
قوة النبض وعظمه وسرعته لما توجبه من ضعف القوة لما تحلله
من الحار الغريزي وزاد تواتره لنقصان عظمه وسرعته واذا صار الى
حد الافراط وعرض للمرتاض الكلال والاسترخاء وعجز عن الحركة و
احتاج الى ان يتخلل حركته استراحات ازداد ضعف النبض وصغر
لازدياد ضعف القوة وصار بطيئًا متفاوتًا لافراط تحلل الحار الغريزي
وبرد البدن لذلك ثم اذا انتهت من الافراط الى ان تحل القوة صار النبض
في غاية الضعف والصغر وعاد الى التواتر الى ان يخيل انه سريع وذلك
هو المسمى بالنبض النملي واذا كان الامر على ما ذكرنا فقول الرئيس ثم ان دام

النبض ع

السرعة تنقص والتواتر يزيد على قدر ما ضعف من القوة ليس بصحيح بل
الصحيح ما علمناه فاضل الاطباء وقدمنا ذكره وهو ان السرعة والتواتر ينقصان
ولا يستقيم هذا الكلام الا اذا اسقطنا لفظة تزيد من البين حتى يصير الكلام
هكذا ثم انك السرعة تنقص في التواتر على مقدار ما ضعف من القوة و
يطابق كلام جالينوس ويصح ولعل هذه اللفظة زيدت سهوا هذا
كلامه بالفاظه وهو كلام هايل ليس تحته طايل اذ ليس في كلام جالينوس
ان السرعة والتواتر ينقصان بحسب الافراط بل قال نقصت قوة النبض
وعظمه وسرعته وزاد تواتره لنقصان عظمه وسرعته واذا كان
كذلك فكيف تحصل المطابقة بين الكلامين اذا اسقط لفظة يزيد وايضا
ان بين مرتبة التعب ومرتبة الافراط التي هي اخر المراتب وضابطة
نقص التواتر مراتب تنقص السرعة فيها ويزيد التواتر وبيانه انه
اذا عرض افراط في الحركة فلذلك الافراط له مراتب احدها اول ذلك
الافراط ويلزمه ان يضعف النبض لفرط تحليل الروح وان يصغر لضعف القوة
حينئذ عن تتميم الانبساط وان يسرع ويتواتر لاشتداد الحاجة لان
الاعضاء والارواح يكونان بعد ملتهبين وثانيها اذا اشتد ذلك
الافراط حتى افرط الضعف في الزيادة بطلت السرعة وصار النبض
ضعيفا بطيئا متواترا وثالثها اذا اشتد ذلك الافراط جدا حتى عجزت
القوة بسبب ضعفها عن بسط الشريان جملة بل تبسط بعضه قبل بعض
فهذه المرتبة اذا كانت في اولها صار النبض دوديا لانه يكون صغيرا ضعيفا
متواترا مختلف الاجزاء في التقدم والتاخر وان كانت هذه المرتبة في

اخرها

اخرها صار النبض نمليا الذي هو صغر وضعفه يتوطان ورابعها اذا بلغ ذلك
الافراط الغاية فان الروح حينئذ يقل جدا لفرط التحلل ويبرد المزاج لانحلال
الحرارة الغريزية فيصير النبض مايلا الى التفاوت والبطوء مع الضعف والصغر
فالحالة التي يصير فيها نمليا وسط بين هذه الحالة الاخيرة وبين التي يصير فيها
دوديا اذ من المستقبل ان يكون زيادة الضعف ينقله من النملية الى الدودية
ضرورة ان الضعف في النملي اكثر وقوله فان افرطت لا يلزم منه ان يكون
ذلك الافراط بعد ان صار النبض نمليا لجواز ان يكون مراده بذلك ان يكون ذلك
الافراط عن الحالة التي يكون فيها النبض غير مختلف الاجزاء وذلك عندما
ما بطل السرعة وتزداد التواتر وعلى هذا يصح كلام الشيخ من غير ارتكاب
ما في الحواشي العراقية وهو ان الدودي عند البعض اضعف من النملي
ودون استقوا بتضعيفه من جميع وهو ان الاصل كان هكذا فيصير
النبض الى الدودية ثم النملية ثم الى التفاوت وبعد ذلك الخفي معنى قوله
ثم اخر الامر ان دامت الرياضة واتصلت عاد النبض نمليا للضعف
ولشدة التواتر فان افرطت وكادت تقارب العطب فعلت جميع
ما تفعله الانحلالات وفي بعض النسخ الانحلالات وهذا انسب
بفصاحة الشيخ فتنصر اي الرياضة المفرطة النبض الى الدودية ثم النملية
اي بمثل الرياضة المذكورة النبض الى التفاوت والبطوء مع الضعف
والصغر وهي التي تفعلها الانحلالات وهو ظاهر ما سبق تقريره ولعلم
ان ههنا اشكالا وهو ان جالينوس قال اذا تجاوزت الرياضة حد
التعب ولم تنته من التعب الى حد الافراط نقصت سرعته وزاد تواتره

واذا صار الى حد الافراط صار متفاوتا ثم اذا بلغ الافراط النهاية عاد التواتر و
فجالينوس جعل التفاوت في اوسط المراتب وعلى هذا فكيف يصح التطابق
بين الكلامين والجواب عنه انه يمكن ان يكون كلام جالينوس في الكتاب
المذكور هكذا ثم اذا تجاوزت مقدار قوته الى قوله لنقصان عظمه وسرعته
ثم اذا امعنت في الافراط الى ان تحلل القوة الى قوله المسمى بالنملي واذا صار الى
حد الافراط وعرض للمريض الكلال الى قوله وبرد البدن لذلك وقد وقع
التقديم والتاخير في نسخ النسخة التي وقعت لابن جميع او في النسخ
الاول ان في جميع النسخ كذلك لا يبرد البدن ويحلل الحار الغريزي
لا يكون ان الابعدان صار نمليا قال رحمه الله الفصل
الرابع عشر في احكام نبض المستحمين الاستحمام اما ان يكون بالماء العذب
او بغير العذب والعذب اما ان يكون حارا او باردا والحار اما ان يكون بافراط
اي تحليله او حرارته او لا يكون بافراط فهذه اربعة اقسام ولكل واحد منها
احكام تخصه اما القسم الاول وهو الاستحمام بالمياه العذبة الحارة
الغير المفرطة الحرارة والتحليل وانما يعلم هذا من قسيمه بعده وهو قوله
واذا حلل بافراط فاشار اليه بقوله الاستحمام اما ان يكون بالماء الحار
واما ان يكون بالماء البارد والذي بالماء الحار فانه يوجب في اوله
وهو قبل ان يفرط في تحليله احكام القوة والحاجة اي يوجب في
النبض احكام ما توجبه القوة والحاجة في النبض لانه يزيد فيهما اما في
القوة فلانتعاش الحار الغريزي وتفتح المسام المسهل لتحلل الفضول
المثقلة على القوة العامرة للحرارة الغريزية واما في الحاجة فلسخونة

الماء

الماء والهواء واحكام القوة والحاجة عظم النبض لان الالة لينها لانه يزيد في
ترطيبها ويدل على صحته لكونه يبدو للخارج عن الحمام ولظهوره لم يتعرض
الشيخ له وقد علمت غير مرة انه متى اجتمع هذه الامور اي القوة والحاجة
ولين الالة اقتضت زيادة عظم النبض اما على اصول الجمهور فظاهر
واما على اصول القرشي فلان الشريان يعرض له كالسمن بكثرة الرطوبة
وكالربو الذي يعرض لاعضائنا في الحمام ولذلك يكون اكثر ظهور الزيادة
في عرضه واما القسم الثاني وهو الاستحمام بالمياه العذبة الحارة المفرطة
الحرارة والتحليل فاشار اليه بقوله فاذا حلل بافراط ثم تحلل الحرارة الغريزية
تحلل الاعضاء التي هي آلة القوى كلها وكذا تحلل الروح والقوى لتحلل الاعضاء بانفتاح
المسام وكيف ما كان يلزم ضعف القوى وفي ضعفها ضعف النبض
ولذلك قال ضعف النبض قال جالينوس فيكون حينئذ عند كونه
ضعيفا لما ذكرنا صغيرا بطيئا متفاوتا والشيخ سلم الضعف والصغر
وقال اما الضعف وتصغر النبض فمما يكون لا محالة اما الضعف
فلضعف القوة كما قلنا واما الصغر فلعجز القوة عن تكميل الانبساط واما
البطء والتفاوت فذهب الى ان في حدوثهما تفصيلا وذلك لان الماء
الحار له حكمان احدهما حكم الطبيعة الاصلية وهي التبريد والثاني حكم
الطبيعة العرضية وهي التسخين فان غلب مقتضى الاصلية كان النبض
بطيئا متفاوتا وان غلب مقتضى العرضية كان النبض سريعا متواترا ولنبسط
القول في هذا التفصيل ونقول الماء الحار بافراط التحليل اما ان تغلب طبيعته
الاصلية وهي البرد على ما تشربه البدن من الماء وذلك بان يكون سخونته

العرضيه فاصرة مرجع الى طبيعته بسهولة او لا يكون كذلك بل يكون سخونته العرضيه
باقيه فان كان الاول برد المزاج لا محالة وصار النبض بطيا متفاوتا وان
كان الثاني فلا يخلو اما ان يبلغ السخونه الى ان يفرط تحليلها للارواح والحراره
الغريزية او لا يكون كذلك فان بلغت الى ذلك اوجب برد المزاج وصار
النبض كما لو غلبت الكيفية الطبيعية للماء وان لم يبلغ الى ذلك بقي
المزاج حارا فان لم تكن القوة ضعيفة جدا صار النبض سريعا متواترا
والا صار متواترا فقط لعجز القوة عن احداث السرعة وربما بلغ ذلك
الى الافراط في الضعف حتى يختلف اجزاء النبض فيصير دوديا او نمليا والى
ماذكرنا اشار بقوله لكن الماء الحار اذا فعل في باطن البدن تسخينا بحرارته العرضيه
فربما لم يلبث اي ذلك التسخين بل غلب عليه مقتضى طبعه وهو التبريد
وربما لبث اي ذلك التسخين العرضي وتشبث اي بالاعضاء فان غلب
حكم الكيفية العرضية صار النبض سريعا متواترا وان غلب مقتضى
الطبيعة صار بطيا متفاوتا واذا بلغ التسخين العرضي منه اي من
المستحم الغشي صار النبض ايضا بطيا متفاوتا وحكى الامام عن محمد
ابن زكريا الرازي انه قال في الحاوي حين تكلم في النبض نقلا عن جالينوس
انه قال الاستحمام بالماء الحار يجعل النبض سريعا متواترا ويزيد في قوته
ما دام الاستحمام معتدلا فان افرط فيه جعل النبض صغيرا ضعيفا
لانحلال القوة وزاد في الحاجة زيادة قويه وحينئذ يجعل النبض
في غاية التواتر ولا ينقص من سرعته ما لم تضعف القوة غاية
الضعف فاذا بلغت القوة غاية الضعف صار النبض نمليا بعد ذلك

اذا

اذا خرج من الحمام ولزم السكون فان البدن يبرد والقوة قد كانت
انحلت بطول المكث في الحمام فيصير النبض صغيرا ضعيفا بطيا متفاوتا
لان الحاجة قليلة والقوة تعجز عن تكميل الانبساط قال الامام
هذا نهاية كلام جالينوس ومن المعلوم انه مناف لما حكى الشيخ عنه
وفيه نظر لان ما نقله الرازي ليس كلام جالينوس بلفظه فان المعنى
المذكور في حادية عشر النبض الكبير بلفظه هو هذا واما الاستحمام مما
كان منه بالماء الحار فانه يجعل النبض عظيما سريعا متواترا ويزيد في القوه
ما دام الاستحمام بمقدار معتدل فان جاوز المقدار المعتدل فانه يجعل
النبض سريعا ضعيفا الا انه عند ذلك ايضا يكون سريعا متواترا فان
امسك عن الاستحمام بعد ان يعرض ذلك صار النبض صغيرا متفاوتا فهذا
هو كلام جالينوس بلفظه وليس على صورة ما نقله ومع ذلك ففيه اشارة
الى التفصيل الذي ذكره الشيخ وظن انه استدرك عليه لانه قال اذا افرط
الاستحمام بالماء الحار فانه يجعل النبض ضعيفا صغيرا سريعا متواترا
لانه في مثل هذا الوقت يكون لمقتضى الطبيعة الفرعيه واذا ترك الاستحمام
به صار النبض بطيا متفاوتا لانه في مثل هذه الصورة يكون الحكم قد صار
للطبيعة الاصلية فان حرارة الماء العرضيه قد فارقته وصار مؤثرا
بطبيعته الاصلية التي هي البرودة واما القسم الثالث وهو الاستحمام
بالمياه العذبة البارده فاشار اليه بقوله واما الاستحمام الكائن بالماء
البارد فلا يخلو اما ان يكون ذلك بحيث يغوص برده الى عمق البدن اما
لشدة برده او لنحافة المستحم وقضافته او لا يكون كذلك اما الكون البرد ليس

الحكم

في الغاية او لكون المستحم لحما فان كان الاول لزمه برد ظاهر البدن و
باطنه ويلزم ذلك ضعف القوة وقلة الحاجة وصلابة الآلة بواسطة غلبة
البرد ولذلك يصير النبض ضعيفا صغيرا بطيئا متفاوتا ويعين على صغره مع
ضعف القوة عسر تمام الانبساط برد الماء الجمد المكثف وذلك مصغر
لمقدار الشريان الطبيعي واليه اشار بقوله فان غاص برده ضعف النبض
وصغر واحدث تفاوتا وابطا وان كان الثاني لزمه احتقان الروح
والحرارة الغريزية في الباطن فتقوى القوة قليلا وتزداد الحاجة زيادة يسيرة
فلذلك يجب ان يصير النبض على اصول الجمهور اعظم واسرع ويتفاوت لان ذلك
العظم يقوم بتلك الحاجة اليسيرة واما على اصول القرشي فقال واما الحق
فهو ان الحاجة التي تزداد حينئذ هي حاجة القلب واما الشريان فان
حاجته انما تزداد اذا كانت اليد منغمسة في الماء لفقدان ما يصل
الى الروح من الهواء البارد في المسام واما اذا كانت اليد بارزة للهواء
بحيث يصل الى الروح التي في الشريان الاستنشاق من المسام فان
الحاجة تقل لان الشرايين يبرد مزاجها ببرد الماء ويبرد الروح الواصل
اليها وذلك كاف في تطفيتها واما العظم فانه يجب ان ينقص عن المقدار
الطبيعي للشريان بجميع اجزائه ولذلك ربما كان النبض حينئذ سريعا
بسبب الصغر واليه اشار بقوله وان لم يغص اي برده بل جمع الحرارة
باحتقانها لانسداد المسام زادت القوة لقلة تحللها وقوة آلتها التي هي
الحرارة الغريزية فعظم اي النبض لما الا ان القوة وان ازدادت غير
ان الآلة غير مواتية لذلك بسبب تكثيف البرد اياها وتصليبه لها واما
اجتماع

لاجتماع الحرارة فلا يوجب زيادة الحاجة لما علمت فلذلك كان العظم يسيرا
ونقص وفي بعض النسخ وانتقص وفي بعض النسخ ونقصت وفي بعضها
وانتقصت والكل متقارب والاخير اقرب السرعة والتواتر وذلك
لوفاء العظم وان كان يسيرا بالحاجة لكونها قليلة قال جالينوس في
المقالة المذكورة وحركة الانقباض في مثل هذه الصورة وهي الاستحمام
بالماء البارد والانغماس فيه اسرع من حركة الانبساط وذلك لان
الحرارة متوجهة الى جهة الباطن غير انا انما نصفه بحسب ما ظهر
لنا فنقول انه بطيء من قبل ان الحركة تفتر فتورا ظاهرا ونقول انه
متقارب من قبل ان الحركة الى داخل تكون فيه لغلبة سيما عند من لحس
بالانقباض وعلى هذا الاصل يلزم ان يكون زمان السكون الداخل اطول
مدة من زمان السكون الخارج لان الانقباض هاهنا اسرع من الانبساط
قال ابن جميع في شرح القانون قال فاضل الاطباء ويعني به جالينوس
ما كان من الاستحمام بالماء البارد فانه في الابتداء يصير النبض صغيرا بطيئا
متفاوتا ويجعله اضعف ثم انه باخره يجعل النبض على حسب
ما يعرض منه وذلك انه لا بد ان يفعل احد امرين اما ان يجمد قوة
البدن واما ان يقويه فان اخمد قوة البدن وبرده جعل النبض صغيرا
ضعيفا بطيئا متفاوتا وان اسخن البدن وقوى القوة جعل النبض
قويا واما في السرعة والتواتر فيجعله معتدلا ثم قال ابن جميع و
هذا يخالف قول الرئيس في شرط احدهما ان جالينوس يقول ان الاستحمام
بالماء البارد في ابتدائه يجعل النبض صغيرا بطيئا متفاوتا ويجعله

اضعف ولم يذكر ذلك الرئيس والآخرون جالينوس فقال انه يا جرى ان بعض
البدن جعل النبض قويًا معتدلًا في السرعة والتواتر والرئيس يقول انه حينئذ
يزيد في ثخنه ويعظم يسيرًا وينقص سرعته وتواتره وفيه نظر واما
القسم الرابع وهو الاستحمام بالمياه الغير العذبة وهي المياه الكبريتية و
الزاجية والشبية وامثالها مما تخرج من ينابيعها حارة وفي عرف الاطباء
تسمى مياه الحمامات فاشار اليه بقوله واما المياه التي تكون في الحمامات
فالمجففات منها مثل الشبية تزيد النبض صلابة لانها تفيد جفافًا ويبسًا
وتنقص من عظمه لمكان الصلابة لانها تمنع منه والمسخنات مثل الكبريتية
تزيد النبض سرعة لان السخونة تزيد في الحاجة وهي في السرعة الا ان
تحلل الى المسخنات فقط القوة فيكون ما فرغنا من ذكره اي من احكام
الاستحمام بالماء الحار المفرط الحرارة وهي الضعف والصغر والبطء والتفاوت
كما سبق مشروحًا وقول المسيحي جميع مياه الحمامات تشترك في انها تجفف
البدن وحينئذ تحدث الصلابة ثم انها تختلف بعد ذلك فما كان منها
زفتيا او كبريتيا او ملحيا فانها تحدث مع ذلك سرعة في النبض وما كان
منها شبيا فانه لا يحدث ذلك فيه نظر لان تمييز الشيخ حكم المجففات
عن المسخنات يدل على انه ليس كل مسخن من تلك المياه مجففا كما زعم
المسيحي من ان جميعها تشترك في انها تجفف البدن والشيخ رحمه الله

الفصل الخامس عشر في النبض الخاص بالنساء وهو نبض الحبالى

قد قلنا فيما سبق من ان الانسب للشيخ كان ان يذكر الاسباب المغيرة
للنبض على التوالي بمعنى انه يذكر الاسباب الطبيعية على حدة لانها اشرف

ثم التي ليست بطبيعية على حدة لانها دونها في الشرف ثم الخارجة عن
المجرى الطبيعي لانها دون تلك الشرف ولا شك ان الحمل في النساء من الاسباب
الطبيعية وعلى هذا كان المناسب ان يقدم ذكره على الاستحمام و
الرياضة وبالجملة ان يجعله متصلا باقرانه وقد اشرنا الى جواب هذا
من قبل اما الحاجة فيهن اي في الحبالى لا في النساء فيشتد بسبب مشاركة
الولد في النسيم المستنشق حاجتين ونفسين بسكون الفاء اي نفس الحامل
والمحمول لا بفتح الفاء لان [illegible] الحاجتين تغنيان عن النفسين دون
الشخصين على ما يظهر بالتأمل لمن وفق له واما القوة فلا تزداد لعلة
لانه لم يتجدد موجب لزيادتها والا فانها تنقص وفي بعض النسخ تنقص والاول
انسب بقوله لكنه انتقاص على ما لا يخفى المقدار وفي بعض النسخ لمقدار
وهما متقاربان ما يوجبه يسيرًا منون منصوب على المصدر اي يوجبه
ايجابًا يسيرًا اعباؤه هو بكسر العين الحمل وهو مرفوع على انه فاعل يوجبه
ومضاف الى الحمل الثقيل وفي بعض النسخ يسير بالرفع على انه فاعل
يوجبه مضافًا الى اعياء للحمل الثقيل وفي بعض النسخ لحمل الثقل والنسخ
الثلث متقاربة ولكل ترجيح من وجه فعليك بالنظر والاعتبار وترجيح
ما يترجح عندك فلذلك تغلب احكام القوة المتوسطة لان القوة فيهن
لا يخلو ان يلحقها ضعف ما بسبب ثقل الحمل وقال الخوبي وبسبب صرف
الغذاء الى الجنين وفيه نظر والحاجة الشديدة لاجتماع حاجتين كما سبق فيعرض
فيعظم النبض اما عند الجمهور فلان من زيادة الحاجة تحوج القوة الى زيادة
الانبساط واما عند القرشي فقال واما الحق فهو ان زيادة الحاجة لا يمكن

ان توجب عظمًا زايدًا على المقدار الطبيعي الا بالوجه الذي قلناه وهو تحلل
الروح وزيادة حجمها جدًا حتى تمدد الشراين بالعسر وذلك لا يكون في الحبل
لان زيادة حاجة الحبلى ليست لان مزاجها سخن بل لان الجنين يحتاج ان
يتنفس معها واذا كان كذلك لم يجز ان يزداد عظم نبض الحبلى على النبض
الطبيعي وفيه نظر وكذا في قول المسيحي ان نبض الحبلى في اول الحبل وهو الشهر
الثاني مما يعظم لتوفر الحرارة وكون القوة والآلة بحالها ويمكن ان يكون الاصل
في اول ظهور الحبل وقد سقط لفظ الظهور وبه يستقيم بعض الاستقامه
والا لا يستقيم ظاهرًا او سرع وتواتر الحاجة الشديدة وهي احتياجها
الى الاستنشاق لاجل نفسها ولاجل ولدها فاذا كبر الجنين وتعدى المدة
المعتدة فان القوة تضعف عن حمله والاقلال به فيصغر النبض ويضعف
واما سرعته وتواتره فيبقيان بحالهما وذلك لانك قد علمت ان الطبيعة
متى لم يمكنها ان تستعمل العظم استعملت السرعة والتواتر فبقاء السرعة
والتواتر في مثل هذا الوقت ليس هو لقوة الفاعل بل لاجل الضرورة
قال الشارح رحمه الله الفصل السادس عشر في نبض اصحاب
الوجع يغير النبض لانه يوجبه امر مناف والمنافي موذ للقوة وكل
موذ فان القوة تنهض لمقاومته ودفعه عن البدن ولكونها في شغل
شاغل عن فعل النبض يتغير النبض ثم الوجع اما ان يكون في عضو باطن
او في عضو ظاهر فان كان في عضو باطن فانه في اول الامر يوجب
صغر النبض وضعفه بسبب ميل النفس والقوى كلها الى جهة الوجع
لمقاومته ويلزم ذلك ضعفها حيث الشريان الظاهر وان كان

في عضو ظاهر كان الامر على ما ذكره فانه في اول الامر يوجب العظم و
السرعة اما لشدته واما لكونه في عضو رئيس واما لطول مدته وذلك
من وجهين احدهما انه لولا احد هذه الامور الثلثة يكون الوجع ضعيفا
وحاصلا في عضو خسيس وذا زمان يسير ومعلوم ان ذلك لا يغير النبض
وثانيهما انه اذا كان على احد هذه الوجوه يغير النبض اما الشدة فلان
الوجع لما كان مغيرا كما بيّنا فكلما كان اشد كان اقوى تغيرا واظهر
تاثيرًا واما محل الوجع فلانه اذا كان عضوًا رئيسًا كان اهتمام الطبيعة
لمقاومته اكثر من اهتمامها لمقاومته اذا كان في عضو خسيس فيكون
ثوران القوة وظهور فعلها في اول الامر اظهر وابين لكن زمان المقاومه
يكون اقل مما اذا كان في عضو خسيس لان العضو الرئيس لشرفه لا يحتمل
استمرار المقاومة وطول زمانها وايضا فان العضو الرئيس يحتوي
على ارواح كثيرة فيكون تادية الآفة منه الى القلب اسرع وامكن فيكون
تغير النبض اكثر مما اذا كان في عضو خسيس واما طول المدة فلانه
ينهك القوة لانها وان ازدادت اولا بالتوجه الى الدفاع لكنها لما لم ينفع بما
قد فعلته وذهب تعبها باطلا وصار فضلا استضرت به لانها ما دامت
منه غير الكلال ولما حل بالقوة من الكلال يغير النبض الى الضعف
والخمول والوجع اذا كان في اوله هيج القوة وحركها الى المقاومة و
الدفاع لان القوة في ابتداء الوجع وسلامتها ان تتيقظ لنفسها وتجاهد
كل شيء يوذيها وتدفعه عنها كما تفعل ذلك في ساير الاشياء المؤذية لها
وعند ذلك يحصل للقوة زيادة بشهادة الاستقرا فان الشخص اذا

الحيوانيه صح

ظهوره عليه واهتم لمقاومته لحصل له زيادة في القوة والتهب الحرارة
لما قد عرفت ان الوجع يثير الحرارة فيزداد الحاجة والازديادها
يسرع النبض والازدياد القوة يعظم والاستيفاء المحتاج اليه بالعظم و
السرعة يستغني عن التواتر فيكون متفاوتا فان قيل لا تفاوت ههنا
بل هو فتور يعرض للقوة في فعل النبض لتوجهها الى الدفاع والمقاومة
فيظن انه تفاوت ولان ذلك المختص بالوجع بل الواجب ان يكون الامر
على هذا في جميع العوارض المضرة قلنا القوة اذا ازدادت في نفسها
تقوى جميع افعالها والشعور بمنافاة الوجع الزم من ساير العوارض الغريبة
ولذلك يهتم القوة لمقاومته اكثر والى ما ذكرنا اشار بقوله فيكون النبض عظيما
سريعا واشد تفاوتا لان الوطر يقضي بالعظم والسرعة واعترض ابن
جميع في تنقيح القانون على الشيخ بانه جعل النبض في ابتداء الوجع اشد
تفاوتا وفاضل الاطباء جعله حينئذ اشد تواترا وهذا قوله بلفظه اما
الوجع الذي يغير النبض فهو ما كان منه شديدا او كان في عضو شريف
ثم يفعل الورم ايضا اما في الابتداء ما دام يسيرا فانه يجعل النبض اعظم
واقوى واسرع واشد تواترا واذا تزيد الوجع واشتد حتى يضر بالقوة
الحيوانية جعل النبض اصغر واضعف ويكون ذلك سريعا متواترا وكلما
طال لبث الوجع وازداد شدة ازدادت كل واحدة من هذه الخصال
وقويت في النبض وفي هذا النقل نظر لان كلام جالينوس في جوامع
الاسكندرانيين يوافق ما ذكره الشيخ لانه ذكر هناك ان النبض يتغير
بسبب الوجع بحسب حالات الوجع وذلك انه في ابتداء الوجع ما دام

يسيرا

يسيرا يكون النبض اعظم واقوى واسرع واشد تفاوتا والسبب في ذلك ان
كل وجع يحدث في البدن فهو يهيج حرارته وذلك لان القوة الدافعة تتحرك
لدفع الشيء المؤذي ولعل النسخة التي وقعت عند ابن جميع وقع فيها التواتر
مقام التفاوت سهوا من النساخ والله اعلم بحقيقة الحال وان سلم جواب
اخر يشير المصنف نبض الاورام هذا اذا كان الوجع في اوله واما اذا تجاوز
عنه فاشار اليه بقوله فاذا بلغ الوجع النكاية في امره لما ذكرنا من
الوجوه وهي شدة الوجع او طول زمانه او كون محله عضوا رئيسا كالقلب
والدماغ والكبد وقول الخوئي يمكن ان يكون المراد بقوله لما ذكرنا من الوجوه
هو وجوه نكاية الوجع التي ذكرها في موجبات الاوجاع وذلك محمل
ايضا صحيح لكنه بعيد لدلالة سياق الكلام ظاهرا على ان المراد بالوجوه
هي الثلثة التي صدر الفصل بها اخذا في النبض تنازلا اي تراجع من
العظم والسرعة والتفاوت وتناقصا اي فيها وذلك لانكسار القوة
وتناقصها باحد الوجوه الثلثة حتى يفقد العظم والسرعة لضعف
القوة وقد علمت مما سبق ان فقدان العظم يكون قبل فقدان السرعة
لاحتياج العظم الى قوة اقوى مما يحتاج اليها السرعة وتخلفهما اي يخلف
العظم والسرعة او الا شدة التواتر حتى يخيل انه سريع لقصر الزمان
وليس كذلك بل لضعف القوة وانما يشتد التواتر لان الحاجة تزداد من
طريق فرط الالتهاب ولعدم الاستيفاء بالعظم من الصغر لازدياد ضعف
القوة بتطاول الوجع وعلى هذا كلما طال لبث الوجع او ازداد شدة
ازداد ضعف القوة بل ضعف النبض وتواتره وصغره حتى يصير دوديا

ثم غلبا على ما قال ثم الدعوية ثم الثملية لافراط الضعف بكاية الوجع وقلة
الحاجة لافراط الوجع لان الوجع المفرط مبرد فان زاد الضعف والقلل
على ما ذكرنا صار النبض متفاوتا وحينئذ يكون الهلاك مشرفا على ما قال
فان زاد ادى الى التفاوت والهلاك قال الشيخ رحمه الله الفصل
السابع عشر في نبض الاورام اما انها من المغيرات للنبض فلان الورم مناف
وهم مثل ما قلنا في تغير الوجع للنبض وكل ورم فلا يخلو اما ان يكون موجبا
للحمى او لا يكون وعلى التقديرين اما ان يكون موجبا للوجع او لا يكون على الورم
الذي لا يوجب الحمى والوجع لا يجب ان يغير نبض البدن كله فاذا كان
مثلا في اليد اليمنى لم يجب ان يغير نبض اليد اليسرى وذلك لانه قد يكون معتدل
الكيفية فلا يؤثر سخونة ولا برودة ويكون مع ذلك صغير الحجم فلا يبلغ زيادة حجمه
ان يغير نبض اليد اليمنى التي ليس هو فيها لكنه يجب ان يغير نبض العضو الذي
هو فيه ولكن بشرط ان يكون قريبا من موضع النبض من ذلك العضو فانه لو كان
مثلا على وحشي طرف العضد من جهة الكتف فان ذلك الورم لا يلزم منه تغير
نبض تلك اليد البتة واما اذا كان قريبا من موضع النبض فلا بد من تغييره له ولو
بتمديله لو تمديد الجلد الذي فوقه بسبب زيادة الحجم التي يوجبها الورم ولان
هذا القسم لبيرم ما يوجب تغير نبض البدن كله لم يتعرض له الشيخ والذي
يوجب الحمى والوجع معا لان حكمه معلوم من حكم القسمين الباقيين اي الموجب
للحمى دون الوجع والموجب للوجع دون الحمى وهو انه يوجب في النبض التغير
الخاص بالوجع واشار الى ما يوجب الحمى دون الوجع بقوله الاورام منها
محدثة للحمى وذلك لعظمها او لانها في عضو اولقابل ان يقول ليس الجاب

الورم

الورم الحمى محصورا في هذين فقد يكون الورم موجبا للحمى لكونه باطنا وان لم يكن
عظيما ولا في عضو شريف وايضا ليس كل ورم عظيم او في عضو شريف فانه
يوجب الحمى بل يشترط في ذلك كونه حارا وبه قال الفاضل جالينوس في المانية
عشر النبض الكبير وكذا صاحب الكامل حيث تكلم في نبض الاورام
وذلك لان الحرارة الغريبة الحاصلة وعفونة الورم الحار المغيرة للنبض
متوفرة بخلاف الباردة كالصلابة واما انه كيف يحدث الورم الحار الحمى
اذا كان على هذه الوجوه الثلثة فلانه اذا كان عظيما كان السخين الحاصل
منه لا محالة كثيرا وذلك موجب لسخونة ارواح القلب او لخلطه او
جوهره فيوجب الحمى وذلك بخلاف الصغير كالبثرة الصغيرة والدمل
الصغير فان مثل هذا اذا كان في اليد اليمنى لا يغير نبض اليد اليسرى بل
ربما لا يغير نبض هذه اليد الا اذا كان بقرب شريان كما سبق وان كان في
عضو شريف كان ابلغ في ايجاب الحمى مما اذا كان في عضو خسيس وذلك
من وجهين احدهما ان محاماة الطبيعة عنه اكثر وكان توجهها اليه
لمقاومة ما يؤذيه اكثر وذلك موجب لزيادة التسخين وثانيهما ان العضو
الشريف يكون مشتملا على ارواح كثيرة فيكون تادي السخونة عنها
الى القلب اكثر وثالثها انما اذا كانت الارواح في العضو الوارم قليلة
وان كان في عضو باطن كان وصول سخونته الى القلب اكثر واسهل
وادوم وذلك موجب للحمى فهي اي الاورام المحدثة للحمى تغير النبض في
البدن كله لانها توجب الحمى وقد علمت انها حرارة غريبة مضرة بافعال
الطبيعة ومن جملة ذلك حركة النبض واذا اضرت بحركة النبض غيرت

نبض جملة البدن لا اى تغير اتفق من انواع تغيرات النبض الكثيرة بل التغير
الذى يخص الحمى وهو ان يجعل نبضه نبض المحموم لانه لما اوجب بالحمى تغير
نبض جميع البدن فيلزم ان يكون التغير الحاصل هو التغير الخاص بالحمى وهو
الاختلاف فى السرعة فلذلك قال اعنى التغير الذى يخص الحمى وسنوضحه
فى موضعه والمعنى ان التغير الذى يجب عنه هو التغير الخاص بالحمى واما التغير
الذى لا يخص الحمى فليس بواجب عنه الا ان يكون ذلك موجبا للوجع فانه يجب
عنه حينئذ تغير الوجع ايضا ويكون هو الورم الذى يوجب الحمى والوجع معًا
ولم يتعرض الشيخ له لما قلنا قال المسيحى التغير الخاص بالحمى هو ان يكون
طرفا الحركة اسرع من وسطها على ما ذكره جالينوس فى المقالة الثالثة
عشر من النبض الكبير وجالينوس ذكر طرفى الانبساط فقط والواجب
ان يقال طرفا الحركة حسب ما ذكره ابن ابى صادق فى شرح المسايل لحنين
ليندرج فى ذلك نبض حميات العفن وحمى يوم لانك قد عرفت ان الانبساط
فى حمى يوم اسرع من الانقباض وفى حمى العفن الانقباض اسرع من الانبساط
وفيه نظر قال ابن بطلان فى بستان الاطباء نكتة العرض الخاص
بالحميات الذى يحكى جالينوس بقوله ابدا او ترى العرض الخاص بالحميات
فى اوقات الفترات او يقول ويكون العرض الخاص بالحميات فيه
معدومًا كما نقول فى حميات اليوم او موجودًا ظاهرًا كما نقول فى حميات
العفن ان يكون اخر الانبساط واول الانقباض واول الانبساط واخر
الانقباض اسرع من ساير اجزاء النبض مع انقطاعه دفعة وذلك لانه
لا تخلو الحميات كلها من ان يكون الحرارة اغلب فيها من المادة او المادة

اغلب

مع صح

اغلب فيها من الحرارة او يكون كلتاهما غالبتين كثيرتين فان كانت الحرارة
اغلب والحاجة الى التطفية اشد كان اخر الانقباض واول الانبساط
اسرع من ساير اجزاء النبض وذلك لان الطبيعة تبادر الى الانبساط لتجلب
هواء باردًا تطفى به حرارة القلب وان كانت المادة اغلب وكانت
الحاجة الى اخراج الفضول الدخانية اسرع كان اول الانقباض واخر
الانبساط اسرع من ساير اجزاء النبض لان الطبيعة تبادر الى الانقباض
لينفض وتدفع الفضول الدخانية وتخرجها وان كانتا غالبتين كلتاهما
اعنى المادة والحرارة عرض الامران جميعًا بمنزلة ما يعرض من ذلك
فى السرسام الحار وفيه نظر ايضا هذا هو حكم الورم الذى يوجب الحمى
دون الوجع واما الذى يوجب الوجع دون الحمى فاشار اليه بقوله
ومنها اى ومن الاورام ما لا يحدث الحمى كالورم الحار الصغير الحجم
الذى لا يكون فى عضو شريف ولا فى الباطن كالبثرة الصغيرة على اليد
او الرجل فان مثل هذه اذا حصلت فانها لا تغير نبض جميع البدن
لانها لم تحدث حمى وان كانت مثل هذه البثرة قريبة من شريان فانها
تغير حركته فقط كما قلنا ولهذا قال فيغير النبض الخاص بالعضو
الذى هو اى الورم الغير المحدث للحمى فيه بالذات اى بما هو ورم ورب
غيّره اى الورم المذكور النبض من ساير البدن بالعرض اى لا بما هو ورم
بل بما يوجع لانه اذا كان موجعًا للوجع فانه يجب ان يغير نبض ساير
البدن فيغير نبض اليد الاخرى وذلك بما يلزم الوجع من الضعف ومن
سوء المزاج وحينئذ يكون التغير الحاصل منه ليس هو التغير الخاص

بالحمى بل التغيّر الخاص بالوجع واذا عرفت ذلك فاعلم ان تغير الورم للنبض
قد يكون بالذات اى من حيث انه ورم وقد يكون بالعرض اى بعرض الجالبه للحمى
او للوجع وقد سبق والآن نريد ان نتكلم في تغيير النبض الذى يفعله الورم
بالذات اى من حيث انه ورم فلهذا قال والورم المغيّر للنبض اى
من حيث هو ورم لا من حيث هو يحدث الحمى او الوجع اما ان يغيّره
بنوعه واما ان يغيّره بوقته واما ان يغيّره بمقداره واما ان يغيّره
للعضو الذى هو اى الورم فيه واما ان يغيّره بالعرض الذى يتبعه
ويلزمه قال الخونجى وذلك لان النبض انما يختلف في الاورام بحسب
اختلافها في احد هذه الامور الخمسة اذ لو لحدثت الاورام في هذه لم يختلف
النبض لانه حينئذ يكون الورمان من نوع واحد لمقدار واحد في وقت
واحد في عضو واحد باعراض متحدة واذا كانا كذلك فلا اختلف النبض
فيها وفيه نظر لان هذا التفسير غير مطابق للمتن لان المفهوم من
المتن هو ان تغير الورم للنبض يكون باحد هذه الخمسة لا ان اختلاف
النبض بحسب اختلاف احد هذه الخمسة حتى يصح قوله اذ لو لحدثت
الاورام في هذه الخمسة لم يختلف النبض والعرق فبهذا ظاهر لان
معنى هذا الكلام هو ان هذا الاختلاف بين الورمين في احد هذه الخمسة
موجب للاختلاف بين النبضين وهو واضح فان قيل ان الورم
قد يغيّر النبض بغير هذه الوجوه الخمسة وذلك لانه قد يغيّره بسببه فان
تغير الورم الصفراوى للنبض ليس كتغير الدموى قلنا ان ذلك يكون
تغيرا بالنوع فان الاورام تتنوع بتنوع موادها اما تغيره بنوعه

الورم ...

اى

اى يكون حارا او باردا فمثل الورم الحار فانه يوجب بنوعه اى لكونه
حارا تغيّر النبض الى المنشارية اما ان كان الورم في عضو عصبى فان
المنشارية تكون لازمة لما قلنا في اسباب النبض المنشارى فتكون المنشارية
فيه اشد مما اذا كان الورم في غيره من الاعضاء وذلك لقلة الرطوبة المرخية
في الاعضاء العصبية وان لم يكن العضو عصبيا لم يلزم المنشارية الا اذا
نفذ شيء من مادة الورم في الشريان وكانت مختلفة في العفونة او
النضج فان ما يكون منها كامل العفونة يوجب الصلابة وما يكون
منها قليل العفونة لا يوجب ذلك فيختلف اجزاء الشريان في الصلابة
واللين وكذلك ما كان من تلك المادة قد كمل نضجه لين النبض وما كان
منها باقيا على فجاجته صلبه فيختلف اجزاء الشريان وذلك موجب
للمنشارية كما قلنا في اسباب المنشارى وهو ان العرق لتمدده يصير صلبا
فلم يطاوع للانبساط جملة واحدة ولا بسطا متشابها لا سيما والقوة
ضعيفة عاجزة عن ذلك بسبب لم المادة ولسوء المزاج وعند ذلك
يختلف انبساطات العرق في الحركة والانقطاع لما في جرم العرق
من عدم المواتاة ولضعف القوة فينبسط بعضه انبساطا صغيرا ثم تقف
طلبا للراحة والعكس ومن البسط ثم ينبسط البعض الآخر انبساطا عظيما
او صغيرا ثم تقف لعجزها عن تتميم الحركة لضعفها ولعدم مواتاة العرق
للحركة فيكون بسط العرق جزءا بعد جزء وحينئذ يصير شكل العرق
عند الاصابع مختلفا على مثال شكل المنشار ولما لم يكن نفوذ شيء من مادة
الورم المختلفة في العفونة والنضج في الشريان لازما كان ورم حار

يكون في عضو غير عصباني لاجرم لم يكن المنشارية لازمة لكل عضو كذلك اقول
وكثيرا ما يحدث في الورم الحار النبض المعروف بذي القرعتين والمعروف
بذي الفترة وذلك لعجز القوة عن الاستمرار في تحريك الشريان على الاتصال
والارتعاد والارتعاش وذلك لوجهين احدهما تمديد للشريان المتصل
به فان قيل كيف يحصل ذلك من الورم المذكور اذا كان حصوله في
عضو خال عن الشريان قلنا اما انه يوجد في عضو خال عن الشريان
فهذا مستحيل وكيف يتصور ذلك وهو محتاج الى الحيوة وهي انما تاتيه الا
في الشريان نعم في البدن مواضع كثيرة خالية من الشريان وقد عرفتها الا ان
ثم عضوا خاليا عن ذلك غير ان مثل هذه المواضع متى حصل فيها ورم
زاحم ما يجاورها مما فيه شريان ويحدث بما ذكرنا وثانيهما غلبة اليبس
على الشريان وذلك لان الورم الحار لحرارته يحلل رطوبات الشريان
فيعاضد تمديده على تصليبه ويسوء مزاجه يضعف القوة ويثقله
يوجب الاختلاف وتعسر الحركة وذلك لا محالة يوجب عسر بسط
الشريان جملة وخصوصا وشدة الحاجة توجب كثرة الحركة وسرعتها
وذلك يلزمه الارتعاد والارتعاش والسرعة والتواتر وذلك لشدة
الحاجة وضعف القوة عن استيفاء المحتاج اليه بالعظم ان اي الورم
الحار تغير النبض الى المنشارية ان لم يعارضه اي الورم الحار الموجب
ليبوسة الشريان سبب مرطب مثل كون الورم الحار في عضو
رطب فتبطل المنشارية وتخلفها اي وتخلف المنشارية الموجية فهذا
اذا كانت المنشارية والموجية مرفوعتين على ما في بعض النسخ وان

كانتا

كانتا منصوبتين على ما في بعض آخر فالتقدير ويبطل ذلك السبب المرطب
المنشارية وتخلفها الموجية لان رطوبة العضو يلين النبض فيمنعها بل تطلب
الورم الحار بالتمديد واما الارتعاد والسرعة والتواتر فلازم له اي
للنبض او للورم الحار او لنبض الورم الحار دائما والاول اظهر من الثاني
والثالث خير واذا عرفت ذلك فاعلم ان المفهوم من قوله ان لم يعارضه
سبب مرطب هو انه اذا لم يعرض السبب المرطب تكون المنشارية واجبة
وليس كذلك فان الورم الحار اذا لم يكن في عضو عصبي ولم ينفذ منه الى
تجويف الشريان مادة مختلفة في العفونة والنضج لم يلزمه المنشارية
وقال المسيحي المفهوم من قوله منه ان الورم الحار لا يوجب المنشارية
الا اذا كان حاصلا في عضو عصبي والا فمتى كان حاصلا في عضو لحمي
تبدلت المنشارية بالموجية للين المحل وفيه نظر لان المفهوم من كلام الفاضل
جالينوس من انه في النبض الكبير ان الورم جميعه يحدث المنشارية
وصرح بذلك صاحب الكامل لان محل الورم لا بد وان يكون فيه
او فيما يجاوره شريان فيحصل به تمديد الشريان الذي وان كان المحل
عصبانيا حصل التمديد من وجه آخر وهو بما بينهما من الاتصال بالاجزاء
الليفية لكن لما كانت الاعضاء اللحمية كالرئة والكبد والطحال الاتصال
الذي خفيا فيها كان التمديد الحاصل منه اوراما قليلا خفيا بالنسبة الى
الاول فلذلك قيل انه موجي والا فهو في الحقيقة منشاري هذا نبض الورم
الحار واما نبض الورم البارد فان كانت المادة بلغمية كان تمديدها
لمحلها تمديدا قليلا لانها رطبة فتكون النبض اقل صلابة ويلزم من هذا ان

يكون اخفى منشارية وارتعادًا وارتعاشًا واقل سرعةً وتواترًا لقلة الحاجة
وان كانت المادة سوداوية كان تمديدها وايجابها للصلابة اكثر ليبس المادة
والسرعة والتواتر اقل الى ههنا لفظ المسيحي على ما نقله عن جالينوس و
صاحب الكامل وهذا اليا في كلام الشيخ لجواز ان يكون مراد الشيخ بقوله
ويبطل المنشارية اي يبطل ظهور المنشارية نعم رايت في الجوامع ما ينافي
الكلامين لانه لم يتعرض لحدوثه المنشارية وهو ان الورم الحار الحادث عن
الدم وهو الذي يقال له فلغموني الخلو اذا حدث وان تغير نبض عروق
البدن كله وذلك عندما يكون اما عظيم المقدار واما في عضو شريف جليل
الخطر وتبع ورمه حمى او يتغير لا محالة نبض عروق العضو الذي هو فيه
وذلك عندما يكون الورم يسيرًا ويكون في عضو ليس بشريف ولا يتبع الورم
الحادث فيه حمى والورم الحار يغير النبض تغيرًا عامًا وتغيرًا خاصًا اما
التغير العام فان كل ورم يحدث عن الدم كيف كان فهو يغير النبض
تغيرًا يصير به منشاريًا والسبب في ذلك ما قلناه من قبل والنبض
المنشاري هو نبض صلب مختلف في عظم الانبساط سريع متواتر واما
التغير الخاص فانه يحدث اما من الحد الذي يبلغه الورم في وقت
بعد وقت واما من مقداره واما من قبل العضو الذي فيه الورم واما من
الاعراض التابعة له وكذلك المفهوم من قوله واما الارتعاد فلازم له
ولان الارتعاد عن الورم الحار واجب وان عرض السبب المرطب
وليس كذلك فانه ما لم يكن النبض صلبًا لم يجب ان يكون مرتعدًا لانه ذكر ان
سبب الارتعاد قوة قوية وآلة صلبة وبذلك اوجب ارتعاده وقال

المسيحي

للمسيحي المفهوم منه ان المنشارية تبطل بالموجبة متى كان الورم الحار العظيم
في عضو لحمي وان الارتعاد لازم دائمًا سواء كان الورم في عضو لحمي او عصبي
وفيه ايضًا نظر لان الارتعاد يكون من الصلابة ولا شك ان الورم متى
كان في عضو لحمي كان تمديده اضعف وتجفيف حرارته اقل فيكون الصلابة
اقل هذا كلامه وقد وافق ما قلناه معنى وان خالفه لفظًا ويمكن ان يجاب
عن نظر المسيحي بان يقال يجوز ان يكون يلين العرق بجوهره ويكون فيه صلابة
عرضية بالتمدد الورمي حتى لا يقبل ما يكلفه القوة من الانبساط فيرتعد
وهو حسن وكما ان من الاسباب ما يمنع منشاريته كذلك منها ما يزيد
منشاريته ويظهرها قال المسيحي هذه عبارة لا يتواطى لها من جهة
الناسخ للاول والواجب ان يجعل بدل يمنع منشاريته ينقص منشاريته
لانك قد علمت ان الورم المذكور سواء كان في عضو لحمي او عصبي لا بد وان
يحدث معه منشارية في النبض غير انها في العضو اللحمي اخفى فهو منقص
للمنشارية وفي العصباني اظهر فهو زايد في المنشارية والدليل على ان
مراده بالمنع النقصان ذكره في الطرف الاخر الزيادة فكانه يقول وكما ان
من الاسباب ما ينقص منشاريته فكذلك منها ما يزيد في منشاريته و
يظهرها قال الفاضل جالينوس مع ما انه على النبض الكبير الاعضاء
العصبانية تجعل النبض اصلب واشد منشارية واصغر والاعضاء
التي يغلب عليها طبيعة العروق اي اللحمانية تجعل النبض على ضد
ذلك وضد الاشد الانقص فيكون تقدير كلامه والاعضاء اللحمانية
تجعل النبض اقل منشارية وهو الحق على ما قلنا لا انها تمنع المنشارية

على ما قال الشيخ وفيه نظر لجواز ان يكون مراد الشيخ بقوله يمنع منشاريته
اى يمنع ظهور منشاريته والورم اللين اى الكاين عن مادة رطبة يجعل
النبض موجيا وذلك من خمسة اوجه احدها ان لين الورم لما يكون لفرط
رطوبته وذلك يلزمه لين النبض وثقله يلزمه اختلاف النبض واضعاف
القوة عن بسطه جملة بل شيئا بعد شى وذلك هو النبض الموجى وثانيها ان
المادة الرطبة ترخى العضو الذى هو محل الورم فيتهيا بذلك لقبول التمديد
وعند ذلك يقل تمديده للشريان فيكون الموجية غالبه وثالثها ان مثل
هذه المادة تتحرك عنها ابخرة رطبة ترطب جرم العرق وتمديه وعند
ذلك يقل تمديده ويكثر موجيته ورابعها ان العفونة الحاصلة عن عفونة
مثل هذه المادة حرارة هادية لدنه ومثل هذه الحرارة يكون تجفيفها لرطوبة
الشريان تجفيفا يسيرا ولذلك يكون الغالب عليه الموجية وخامسها
ان مثل هذه المادة يلزمها من الاعراض كثرة النوم ومحبة السكون والدعه
وكل ذلك مرطب موجب لغلبة الموجية على المنشارية فان كان اى الورم
اللين والمراد به ما تولد عنه من المواد باردا وفى بعض النسخ بزيادة جدا
جعله بطيا متفاوتا وذلك لعلة الحاجة لمادة المبردة سواء كانت
باردة جدا او باردة جدا على ما فى النسختين ولما قلنا ولان البرد
يصلب النبض ويضعف موجيته ينبغى ان يكون المراد بالبارد جدا
ما لم يبلغ حد الاجماد والا لم يكن النبض معه موجيا لتصليبه الآلة حينئذ ومنه
يظهر ان زيادة جدا زيادة جدا والصلب اى الورم الصلب وهو الكاين
عن مادة سوداوية يزيد فى منشاريته وذلك لضد ما ذكرنا من ان المادة

الرطبه

الرطبه تزيد فى موجيته واما الخراج اذا جمع اى واما الورم اذا جمع اى
قاحت مادته حتى صار خراجا لان الخراج اسم الدم اذا تقيح فانه
يصرف النبض من المنشارية الى الموجية للترطب والتليين الذى
تبعه اى يتبع الخراج اذا جمع بل الورم اذا تقيح لان ترطب المجارى وتليين
الاوعيه انما يحصلان من المدة ويزيد فى الاختلاف وذلك لوجهين
احدهما الثقله وذلك لان المادة المورمة اذا صارت مدة ايست الطبيعة من
استعمالها فى التغذية وصارت غريبة عن الاعضاء ثقيلة عليها فيكون تضررها
بثقلها اكثر وثانيها لازدياد جرم المادة بتحللها اظهر وبانها رخاوة الآلة
حينئذ فيكون تاثير الثقل فيها اكثر وتحريكها جملة متعسر واما السرعة والتواتر
فلنرانما يخف بسكون الحرارة العارضة بسبب النضج فانه فى مثل
هذا الوقت يسكن غليان المادة ومقاومة الطبيعة لها واحالتها فيحا وتمديدها
للعضو وبالجملة اسباب ثوران الحرارة وقوتها ولهذا قال ابقراط
فى الفصول فى وقت تولد المدة يعرض من الوجع والحمى اكثر مما يعرضان
بعد تولدها وسببه ظاهر مما ذكرنا وذلك لان عند تولدها يكون الحراره
طابخة لها فتشتد الحمى بغليانها ويشتد الوجع لذلك ولزيادة التمدد اللازم
لزيادة حجم المواد بالغليان فاذا تم تولدها ارتفع ذلك فصار الوجع والحمى اخف
قال السامرى الورم البارد يجعل النبض بطيا متفاوتا فان كان لينا جعل
النبض موجيا وان كان صلبا جعله منشاريا واما اذا جمع الورم فانه فى
وقت الجمع يحدث فى النبض اختلاف وعدم نظام وذلك بسبب مجاهدة
الطبيعة المرض وابزاك هذا الاختلاف وعدم النظام الى ان تنجز المدة

فسكن هذا الاختلاف وبدله لقلة تمدد الاوعية والعروق وتضعف
القوة بسبب ما ينالها من التعب في ذلك الجهاد وتستعرض النبض للين
العروق واما المنشارية التي ذكرها ههنا فما ذكرها جالينوس ولم يكن
مقتضاها ههنا لان ههنا الواقع في وقت الجمع لنا هو المجاهدة بين
الطبيعة والمرض وذلك موجب الاختلاف واما السرعة والتواتر وذلك
مقتضى نوع الخلط لا مقتضى الجمع والكلام في النبض الذي يقتضيه الجمع فقط
اما اولا فلانا لا نسلم ان مجاهدة الطبيعة للمرض موجبة للاختلاف لوجود
المجاهدة في كل مرض دون الاختلاف فيه واما ثانيا فلانا وان سلمنا انها
توجب الاختلاف ولكن لا نسلم انها توجب عدم الانتظام واما ثالثا
فلان قوله واما المنشارية التي ذكرها الشيخ ههنا فما ذكرها جالينوس غير
وارد لان الشيخ لم يلتزم انه لا يذكر في شيء من المواضع الا ما ذكره جالينوس
واما رابعا فلان قوله ولم يكن مقتضاها ههنا غير وارد ايضا لان الشيخ لم يقل
ان الجمع يقتضي المنشارية بل قال انه يصرف النبض من المنشارية الى الموجية
واما خامسا فلان قوله لان الواقع ههنا في وقت الجمع لنا هو المجاهدة
لا ينافي كون النبض منشاريا وان اراد الحصر فلا بد له من حجة واما سادسا
فلان قوله مقتضى الجمع ليس السرعة والتواتر ممنوع لان الحرارة الحاصلة من
مجاهدة الطبيعة للمرض والحرارة المنصبة للورم موجبتان للسرعة والتواتر
واما تغيره اي تغير الورم للنبض بحسب اوقاته اي الاربعة التي هي الابتداء
والتزيد والانتهاء والانحطاط فاعلم ان الورم الحار اذا كان في ابتدائه كانت
المنشارية قليلة لان المادة لم تكن بعد اختلفت في العفونة او النضج اختلافا

كثيرا

كثيرا ويكون الصلابة قليلة لقلة التمدد حينئذ بسبب كون حجم الورم لم يعظم
بعد ويكون القوة بعد لم تضعف ولذلك يكون الارتعاد والارتعاش قليلين
لتمكن القوة من تحريك الشريان بجملته قال صاحب الكامل الورم الحار في
ابتدائه يكون قليل الصلابة والمنشارية وهو كلام صحيح كما قررنا وقال
جالينوس في المقالة الثانية عشر من النبض الكبير ان النبض في ابتداء الورم
الحار يكون عظيما قويا سريعا متواترا كما يكون في ابتداء الوجع لان الورم
ايضا انما يحدث ما يحدثه من ذلك بسبب الوجع فقيل ينبغي ان يكون مراده
بابتداء الورم اول حدوثه لا وقت ابتدائه اما الاول فلوجهين احدهما
ان جالينوس شبه ابتداء الورم بابتداء الوجع والمراد بابتداء الوجع اول
حدوثه لا وقت ابتدائه لان الاوقات الاربعة انما يكون للامراض لا
للاوجاع ولهذا قال الشيخ الوجع اذا كان في اوله اي اول حدوثه ولم
يقل اذا كان في ابتدائه وثانيهما ان اول حدوث الورم يوجب ما ذكرنا
اما الورم فبسبب مفاجاة الضار للطبيعة وتشمرها لدفعه ومقاومته
فتكون القوة من هذه الجهة ثابتة وافعالها ظاهرة والالة لم يحصل لها
بعد ما يمددها تمددا قويا بحيث انه يمنعها عن كمال الانبساط والداعي
موجود وهو حرارة المادة المنصبة الى العضو ومقاومة الطبيعة لها واذا
كان كذلك كان النبض عظيما وهذا بعينه هو علة قوته واما السرعة و
التواتر فلوجود الداعي الى الاستنشاق كما قلنا واما الثاني فلان بعد اول
الحدوث وان كان في وقت الابتداء فلا بد من نقصان عظم النبض وقوته
والا لم يحدث الارتعاد والارتعاش ولما كان هذا حكم اول حدوث

شبتة صح

الورم الا حكم وقت الابتداء للورم وكان حكم اول حدوثه معلوما من حكم اول
حدوث الوجع لا جرم لم يتعرض الشيخ له وبهذا سقط اعتراض ابن جميع
في تصحيح القانون على الشيخ من ان جالينوس ذكر حكم وقت الابتداء
للورم الحار ولم يذكر الشيخ حكمه ولذلك ينبغي ان يزاد فيه ما ذكره جالينوس
حتى يصير قول الشيخ بعد الزيادة هكذا واما نبض بحسب اوقاته فانه
ما دام الورم الحار في ابتدائه كان النبض اعظم واقوى واسرع واشد تواترا
واذا صار في التزيد كانت المنشارية وسائر ما ذكرنا الى التزيد ولعله
قد سقط من الكتاب لسهو وقع في الاصل او النقل وانما سقط اعتراضه
به لان ما ذكره جالينوس ليس حكم وقت الابتداء ليلزم الشيخ اتيانه
به بل هو حكم وقت الحدوث ولكونه معلوما من وقت حدوث الوجع
لم يأت به وانما وقع ابن جميع في هذا لانه ظن وبعض الظن اثم ان ما
ذكره جالينوس هو حكم وقت الابتداء وكذا ظن المسيحي لانه نقل كلام
جالينوس وزاد عليه ما ذكره صاحب الكامل ظنا منه انها حكم وقت
الابتداء وليس كذلك لان قول صاحب الكامل هو حكم وقت الابتداء
وقول جالينوس هو حكم وقت الحدوث فاعرفه فانه مزلة قدم بقي
الكلام في ان الشيخ لم يذكر حكم وقت الابتداء كما ذكرنا ويشبه ان
السبب فيه انه لما كان تابعا لجالينوس ولم يكن في كلامه ذلك لم
يذكره واما جالينوس فيشبه ان يكون انما لم يذكره ههنا لانه ذكره في
موضع آخر والله اعلم بحقيقة الحال ومما ذكرنا يظهر الجواب الآخر
لابن جميع على ما اشرنا اليه لانه انما لم يذكر الشيخ حكم وقت الابتداء

لان

لان حال وقت الابتداء اما ان يكون مثل حال اول الحدوث او لا فان
كان فحكمه معلوم من حكم اول حدوث الوجع وان لم يكن فلا بد وان يكون
في التزيد فقد ذكر حكمه لانا نقول ان اراد بوقت الابتداء بعض وقته
فلا يكون حكم جميع وقت الابتداء معلوما من حكم اول حدوث الوجع
وان اراد به جميع وقت الابتداء فلا يلزم من نفيه ان يكون في التزيد
لجواز ان يكون في البعض من وقت الابتداء الذي لا يكون حاله حال اول
الحدوث وهو ظاهر واعلم ان في هذا القول نظرا لانا لا نسلم ان جالينوس
شبه ابتداء الورم بابتداء الوجع بل شبه نبض ابتداء الورم بنبض
ابتداء الوجع سلمنا انه شبهه بابتداء الوجع ولكن لا نسلم ان المراد
بابتداء الوجع اول حدوثه واما قول الشيخ الوجع اذا كان في اوله
فلا يدل على ان المراد باوله اول الحدوث لجواز ان يكون المراد به اول مراتب
الوجع لان سياق كلامه في فصل نبض الاوجاع ثلث مراتب اول
ووسط وآخر لانه قال في اوله هيج القوة الى آخره ثم قال فاذا بلغ الوجع
النكاية كذا وكذا ثم قال فان زاد ادى الى التفاوت والهلاك وان سلمنا ان
مراده ذلك لكن لا نسلم ان مراد جالينوس بابتداء الوجع اول حدوثه واما
ان الاوقات تكون للامراض لا للاعراض كالاوجاع فانه من المحتمل
ان يكون لها اربعة اوقات وان كانت تابعة للغير واما ان اول
حدوث الورم يوجب ما ذكرنا الى آخره فظاهر لانه لا يدل على ان المراد بالابتداء
اول الحدوث قوله واما الثاني فلان بعد اول الحدوث وان كان في وقت
الابتداء فلا بد من نقصان عظم النبض الى آخره ممنوع لانه مبني على حمل

للابتداء على اول الحدوث ممنوع لا بدله من بيان وان سلمنا انه ينقص ولكن
لا نسلم ان نقصانه يكون ظاهرا فقوله والا لم يحصل الارتعاد ممنوع لان سبب
الارتعاد وهو تمديد الشريان المتصل به من اول حدوثه موجود سلمنا صحة
جميع ما ذكر الى هنا ولكن قوله وكان حكم اول حدوثه معلوما من اول حدوث
الوجع تحكم محض لان الشيخ لم ينقل في هذا الكتاب حكمه حكمه ولم ينقل عن
جالينوس شيئا فكيف يصير حكمه معلوما من هذا الكتاب فسقط قوله وبهذا
سقط اعتراض ابن جميع لابتنائه على العلم المذكور والحق في جواب اعتراضه
ان يقال ان الشيخ لما قال اولا فمثل الورم الحار فانه يوجب بنوعه تغير النبض
الى المنشارية الى اخره ثم ذكر نبض الورم اللين والبارد والصلب قال ههنا فانه
ما دام الورم الحار في التزيد كانت المنشارية وسائر ما ذكرنا الى التزيد يعني
من المنشارية والارتعاد والسرعة والتواتر التي ذكرها في قوله فمثل الورم فمن
قوله وسائر ما ذكرنا الى التزيد علم ان ما ذكره في قوله فمثل الورم الحار الى اخره
هو نبض ابتدائه وكذا ما ذكره في اللين والبارد والصلب واما نبض تزيد هذه
الاورام فلم يذكره اما لانه لا يختلف النبض عن الابتداء فيها في التزيد او لانه
يعلم من قياس نبض تزيد الاورام الحارة الى نبض ابتدائها لانه اذا علم هذا
علم منه ذلك هذا ما عندي في تحقيق الكلام على هذا المقام فانه ما دام
الورم الحار في التزيد كانت المنشارية وسائر ما ذكرنا اي من الصلابة
والارتعاد والارتعاش والسرعة والتواتر الى التزيد اما تزيد المنشارية
فلحصول الاختلاف في المادة حينئذ واما تزيد الصلابة فلزيادة تمدد
الشريان بزيادة حجم الورم واما تزيد الارتعاد والارتعاش فلاجل الضعف

والوجع

وللوجع المشغل للطبيعة عن تحريك الشريان لجملته واليها اشار بقوله و
يزداد ذلك الصلابة للتمدد الزائد وفي الارتعاد للوجع واما تزيد السرعة (في ح)
والتواتر فلفوات العظم بسبب الضعف وعدم استيفاء المحتاج اليه
به واذا قارب المنتهى ازدادت الاعراض كلها لزيادة المرض التابع
القوة فانه وفي بعض النسخ فانها والاولى اولى لان الثاني يحتاج الى تاويل
وهو ان يكون المراد بما يتبع القوة الاعراض التي تتبع القوة لا الشيء الذي يتبعها
يضعف في النبض لدوام الضعف وشدته فلذلك يجب ان ينقص العظم
والسرعة ويزداد التواتر وقول الشيخ فيزداد التواتر والسرعة انما يصح
ان لم ذلك الورم عظيما مضعفا فان القوة اذا ضعفت لم يكن سرعة وهذا
هو في ابتداء المنتهى ثم ان طال اي المنتهى وجاوز ابتداءه وفي بعض النسخ
طالت اي مدة المنتهى والاول هو الاصوب اذ القرينة تدل على رجوع
الضمير الذي في طالت الى المدة بخلاف القرينة الدالة على رجوع الضمير الى
الذي في طال الى المنتهى لان قوله ثم ان طال بعد قوله واذا قارب المنتهى
قرينة في كون فاعل طال هو المنتهى اللهم الا ان يقال مع المنتهى مدته
فيكون الضمير راجعا الى المنتهى باعتبار معناه وفيه تعسف بطلت السرعة
لسقوط القوة بسبب دوام الضعف وعاد اي النبض نمليا لما مر غير
مرة واما الانحطاط فقد علمت ان مآل كل ورم اما الى جمع ونضج و
اما الى تحليل واما الى الصلابة فان جمع وفاح تبدلت المنشارية بالموجية
على ما عرفت وان تحلل وهو افضلها اشتغلت القوة وقويت وظهر
افعالها وان آل امرها الى الصلابة فان النبض يدق ويصلب والله

اشار بقوله فاذا انحط فتحلل او انفجر قوي النبض بما وضع عن القوة من
الثقل وخف ارتعاده بما نقص من الوجع الممدد هذا حكم تغير الورم
للنبض بحسب اوقاته واما من جهة مقداره فان العظيم يوجب ان
يكون هذه الاحوال اعظم وازيد والصغير يوجب ان يكون اقل واصغر
وهو ظاهر غني عن الشرح واما من جهة عضوه اي العضو الذي فيه الورم
فان للاعضاء العصبانية وهي التي الغالب عليها الاعصاب توجب
زيادة صلابة النبض ومنشاريته لوجود زيادة التمدد فيها والعرقيه و
هي الاعضاء اللحمية التي يكون الغالب عليها العروق توجب زيادة عظم
وشدة اختلاف لاسيما ان كان الغالب فيها هو الشرايين وفي بعض
النسخ الشريانات والمعنى واحد الاعضاء العرقية منها ما الغالب
عليها العروق الضوارب التي هي الشرايين كما في الطحال والرئة وفي
هذه يصير النبض عظيما شديد الاختلاف بلا نظام اما العظم فلزيادة
المادة المورمة في جرم الشريان ولوجود اسبابه وهي شدة الحاجة
بسبب حرارة المادة وحرارة العضو وقوة القوة فانها في مبادي
هذا الامر لم تكن عاجزة عن بسط الشريان واما الاختلاف و
عدم النظام فلحصول المثقل في نفس العضو المتحرك ولاجل المقاومة
ومنها ما الغالب عليها العروق الغير الضوارب التي هي الاوردة
كمنزلة الكبد وفي هذه يكون هذه الاحوال في النبض اقل والا سنت هذا
العظم الا ما سنت القوة اي الا ما دام ثبت القوة لانك قد عرفت
ان ملاك الامر في ايجاب العظم هو القوة فمتى كانت قوية كانت قادرة

على

على ايجاب العظم ومتى كانت ضعيفة لم تقدر عليه ولان القوة ضعف
ضرورة معفو عن كمال بسط الشريان وحينئذ لا يثبت العظم وال
لا يثبت الا ما ثبت القوة والاعضاء الرطبة اللينة تجعله اي
النبض موجيا كالدماغ والرئة وذلك بسبب رطوبة العضو المرخية
الملينة للشريان اما اذا كان الورم في مثل الدماغ فبسبب ترطب
الاعضاء التي في غشاء الشريان واما اذا كان في مثل الرئة فبسبب
ترطب الشريان نفسه بسبب اتصاله بالشرايين الآتية الى الرئة و
اذا عرفت ذلك فاعلم ان لكل ورم حاصل في عضو مخصوص نبضا
خاصا فلنذكر ذلك على سبيل التفصيل حسب ما ذكره الفاضل
جالينوس في المقالة المذكورة ونذكر ايضا مع ذلك نبض امراض اخرى
ونبتدئ اولا بامراض الدماغ ثم ننزل الى ما دونه فنقول اما السرسام
فان النبض فيه يكون صلبا صغيرا سريعا متواترا اما صلابته فلقوة
التمديد الحاصل فيه لانه ورم في عضو عصبي ولذلك كانت المنشارية
ظاهرة فيه واما صغره فلاجل صلابته المانعة من كمال الانبساط
ولضعف القوة فيه لاشتغالها وشدة اهتمامها بمقاومة العلة لكونها
في عضو شريف واما السرعة والتواتر فلشدة الحاجة بسبب
حرارة المادة المورمة لوصولها الى جهة القلب قال صاحب الكامل
وربما كان الانبساط في بعض الاوقات اسرع من الانقباض وربما
كان بالعكس قال والسبب في ذلك انه اذا كانت في هذا المرض
قوية جدا كان الانبساط اسرع لشدة الحاجة الى دخول الهواء البارد

ويكون الانقباض ابطأ لكون مكث الهواء البارد في القلب اكثر ومتى كان الخلط
العفن كثيرا كان الانقباض اسرع والانبساط ابطأ لشدة الحاجة الى دفع
البخار الدخاني واخراجه عن القلب واما النسيان الذي هو السرسام
البارد فالنبض فيه يكون ضعيفا بطيئا متفاوتا موجيا وربما وقع فيه الواقع
في الوسط اما ضعفه فلكثرة المادة الرطبة الغامرة للقوة واما البطوء
والتفاوت فلقلة الحاجة فان المادة وان كانت عفنة غير انها في
الاصل باردة رطبة فيكون عفونتها قليلة وحرارتها هادية واما
موجيته فلكثرة الرطوبة وضعف القوة عن تحريك جملة اجزاء العرق
دفعة واحدة بل تحرك جزءا بعد جزء على ما عرفت واما وقوع الواقع
في الوسط فقد عرفت كيفيته ووقوعه وذكر الفاضل جالينوس انه
ربما وقع في نبض هذه العلة النبض المعروف بالمطرقي وذلك
اذا ضعفت القوة وكثرت المادة واشتد تأديها الى الغشي فصلب
الشريان وحينئذ تعجز القوة عن تحريك الشريان على واجبه ويقع
النبض المذكور على ما بان فيما تقدم قال صاحب الكامل والنبض يكون
في مثل هذه العلة عظيما وهذا وان كان حقا غير انه يكون في اوائلها
لان القوة في مبادي هذه العلة تكون قوية لان الآفة لم تمكن بعد والآلة
لينة بسبب رطوبة المادة والحاجة حاصلة بسبب عفونة المادة المورمة
واما السبات وهو النوم المفرط فالنبض يكون في اوله عظيما لان القوة
فيه بعد قوية والحرارة متوفرة والآلة لينة ثم اذا طال زمانه صار النبض صغيرا
ضعيفا بطيئا متفاوتا اما الصغر فلانغمار القوة بالمادة المنومة واما

الضعف

الضعف فلذلك ايضا واما البطوء والتفاوت فلقلة الحاجة وربما وقع فيه الواقع
الوسط لاجتماع الابخرة عند القلب وغفلة الطبيعة عن دفعها في وقته ثم تحركها
في غير وقتها واما السبات السهري فان المادة لما كانت مركبة من صفراء
وبلغم صار النبض فيه مركبا من نبض العلتين المذكورتين ويكون سرعته وبطوءه
بحسب غلبة احدى المادتين واما الجمود فان النبض يكون فيه على مثل
ما يكون في السبات الا انه يخالفه في امرين احدهما ان القوة ههنا اقوى
منه في السبات لقلة المادة الغامرة لها ههنا وثانيهما ان الصلابة ههنا
اظهر ليبس المادة وبردها قال ارخيجانس ويكون ملمس العرق في هذه
العلة خاصة اسخن من ساير البدن قال جالينوس وليس هذا بدايم بل هو
الاكثري الوجود اقول والسبب ههنا احتباس الابخرة الدخانية
في هذه العلة في القلب واندفاعها في شرايين البدن واستيلاء البرد
على باقي الاعضاء واما الصرع والسكتة فان النبض في ابتداء حدوثهما
يكون ممتدا فقط وذلك لتمدد اغشية الدماغ بكثرة الخلط فاذا طال
زمان حدوثهما وضعفت القوة صار النبض متواترا ثم دوديا ثم نمليا
واما التشنج فان النبض فيه يكون ممتدا على ما ذكره الفاضل جالينوس
في ثمانية عشر النبض الكبير شبيها بالمصران اذا مُدّ من الجانبين فيكون
حركته مختلفة الى فوق والى اسفل بمنزلة الوتر ولا يحس فيه بانبساط
وانقباض على ما جرت به العادة بل كانه يثب وثبا الى فوق ثم ينحدر
الى اسفل قال صاحب الكامل هذا اذا كان تمدد الشريان تمددا متشابها
والا فمتى كان التمديد مختلفا بمعنى انه يكون بعض اجزائه اشد تمديدا

في بعض فان النبض يكون منشاريا وهذا حق واما نبض التمدد فانه يشبه نبض
الشنج غير ان ظهور التوتر فيه في التمدد اكثر واما نبض الاسترخاء فيكون صغيرا
ضعيفا بطيا متفاوتا اما الصغر فلضعف القوة بسبب استيلاء الرطوبة
عليها ولقلة الحاجة وصلابة الآلة بسبب تمديدها واما البطوء و
التفاوت فلقلة الحاجة لبرودة المادة قال جالينوس واذا طال
زمان هذه العلة فانه يقع في النبض ذو الفترة وهو ان يقع سكون حيث
يتوقع حركة وذلك لضعف القوة وقلة الحاجة واما الفالج فان النبض
فيه في الجانب العليل شبيه بالنبض في الاسترخاء قال الشيخ في الكتاب
الثالث من القانون ويكون الاختلاف الحاصل فيه بلا انتظام وهذا الفالج
اذا تمكن السبب واستقر والا فلا يكون غير منتظم واما نبض الجانب
الصحيح فانه يكون سريعا متواترا وذلك لشدة الحاجة لتوفر الحرارة
واما الخناق فانه لما كان ورما في عضلات الحنجرة والنغض
الغالب عليه الاجزاء اللحمية صار النبض فيه مختلفا فمتى كان الورم
في العضلات فان النبض يكون صغيرا ضعيفا صلبا منشاريا غير انه
يكون سريعا متواترا اما الصغر فلتمديد الآلة فلا يمكن القوة من
بسط الآلة الشريان على ما ينبغي ولضعف القوة عن ذلك ايضا
واما الضعف فلما ذكرنا واما المنشارية فلاجل التمديد على ما علم واما
السرعة والتواتر فلاجل شدة الحاجة ومتى كان الورم في الاجزاء
اللحمية كانت الموجية غالبة ويترتب على ذلك ان العظم في
هذا النوع اظهر منه في النوع الاول غير انه يجب ان نعلم ان المنشارية

كلما

كلما كانت في هذا النوع اظهر وكذلك الصلابة اشتدت منه التشنج سيحدث
لان الورم اذا قوي تادى الى الاعصاب ثم الى الدماغ فيحدث تشنجا
للمشاركة التي بين الجزء العصبي من العضل وبين الدماغ ومتى كانت
الموجية فيه اظهر اشتدت بذات الرئة لانحدار المادة منها الى
ما جاورها من الاعضاء اللحمية ثم قال ويختص النبض في اخر هذه
العلة بامرين احدهما وقوع ذو الفترة وثانيهما التفاوت واما
الربو فان النبض فيه يكون مختلفا غير منتظم على ما ذكره الفاضل
جالينوس فان الخلط المؤذي اذا اثقل الرئة وضغطها فان الطبع
تقاومه مقاومة شديدة للاحتياج الى حركة الرئة لاجل ترويح القلب
ودفع السخونة الدخانية ولاجل هذا يكون مختلفا ولا شك ان السبب
في مباديه غير مستقر فيكون غير منتظم فاذا تمكن الثقل والضغط
صار النبض صغيرا ضعيفا لضعف القوة عن مقاومة الآفة فاذا قويت
الآفة اكثر من ذلك صار النبض متفاوتا لخمود الحرارة فان قوي اكثر من
ذكل صار نمليا واما ذات الرئة فان النبض يكون شبيها باصحاب
النسيان في العظم والموجية اما عظمه فيكون خاصة باول العلة
وذلك لان العلة لم تضعف بعد والداعي موجود لعفونة المادة وقربها
من القلب والآلة لينة واما الموجية فلرطوبة المادة ولين الآلة قال
جالينوس في المقالة المذكورة وربما حصل فيه ذو القرعتين وربما حصل
فيه حركة في وقت السكون وسكون في وقت الحركة قال وذلك لان
الآلة ههنا لينة والمادة الموجبة للعلة رطبة وهو البلغم لانه قد علم

فيهام

ان ذات الرئه قلما تحدث عن مادة صفراويه ومما ذكرنا لا تكون معه
صلابة لان التصليب والتمديد والعنف انما تكون من المادة الصفراويه
لا من البلغميه ولما كانت الفضلة الصفراوية لا تؤذي الرئه ولا تورمها الا
نادرًا صار وقوع ذي الترعتين في المرض المذكور نادرًا قال صاحب الكامل
والعلة في ذلك ان الورم عندما يعظم ويبلغ جرم الرئة تمديدًا قويًا تتمدد
الغشاء المغشي لها حينئذ تتمدد الشريان وتحدث فيه صلابة ظاهرة
شديدة وعند ذلك يحصل النبض المذكور واما حصول الحركة في وقت السكون
والسكون في وقت الحركة فاعلم ان وقوع هذا النبض في المرض المذكور انما
يكون عند تمكنه قال صاحب الكامل وذلك لان هذه العلة لما كانت
قريبة من القلب صارت الطبيعة تجاهدها مجاهدة شديدة فان
قهرت الطبيعة المرض حصل نبضة زائدة فيما بين نبضتين او ثلث
نبضات او اكثر من ذلك وان قهر المرض القوة عجزت الطبيعة وكلت
عن الحركة فسقطت نبضة فيما بين نبضتين او ثلث نبضات او اكثر
من ذلك فهذا معنى قول جالينوس واما وقوع السرعة ثم التواتر ثم التفاوت
فلانه لا شك ان العلة في اخرها تضعف القوة عن استعمال
العظم وفي الورم عفونة وهو قريب من القلب فتستعمل السرعة في
جذب ما تحتاج اليه من الهواء البارد واما التواتر والتفاوت
فقال جالينوس ان العلة المذكورة عند تمكنها تتبعها حمى حارة لقرب
الآفة من القلب لكن يعرض معها سبات مفرط بسبب مشاركة
الدماغ للرئه ومما سبقه لها فنادر اليه شيء متوفر من البخار

الرطبة فان هذين العرضين غلب وجد ما ينا سبه من النبض فان كانت
الحمى اغلب وجدت السرعة والتواتر وان كان السبات اغلب وجد البطؤ
والتفاوت واما السل فالنبض فيه يكون دقيقًا صلبًا ثابتًا في ذلك على
حالة واحدة غير انه يكون مع ذلك سريعًا متواترًا ثم متفاوتًا ثم دودياً ثم نمليا
ثم يسقط القوة بغتة اما الدقه فلاستيلا الجفاف على جرم العرق وكذلك
الصلابة لذلك ايضا واما ثباته فللورم والحمى واما السرعة فلوجود الحاجة بسبب
وجدان الحمى لقرب الآفة من القلب والتواتر بعد ذلك لوجود الحاجة وضعف
القوة عن استعمال ذلك ثم اذا ضعفت القوة فعلت ما ذكرناه بعد ذلك واما
الشوصة وهو جمع المدة في فضاء الصدر فنبضه شبيه بنبض الورم اذا قاح الا
انه هاهنا يكون مختلفا اختلافا غير منتظم اما الاختلاف فلقرب الآفة من
القلب فتشتد مجاهدة الطبيعة لها واما انه غير منتظم فلان الطبيعة
لا تزال السبب شيئا وتستقر حتى يوجب النظام وذلك لقوة اهتمامها
بالمحاماة عن القلب ولما ذات الجنب فان النبض فيها يكون سريعا صغيرا ما
متواترًا منشاريًا اما الصغر فلان صلابة العرق بسبب التمديد الشاعد
في الانبساط المحتاج اليه في وجود العظم واما السرعة والتواتر فلوجود
الحاجة فان هذا المرض لما كانت الحمى عرضا لازمًا له ولم يمكن للطبيعة
استعمال العظم لما ذكرنا استعملت السرعة والتواتر عوضًا عنه واما
المنشارية فلقوة التمديد ولوجود الصلابة قال جالينوس في المقالة المذكوره
غير ان السرعة والتواتر يختلفان في هذا المرض فانه متى كانت المادة
الموجبة له مادة صفراوية كان ذلك قويًا جدًا ومتى كانت المادة

لقوية كانت السرعة والتواتر دون ذلك واما الشوصة فان النبض فيها يكون
قريبا من نبض ذات الجنب واما آلام المعدة فان ما كان منها خاصا
بفم المعدة فانه تغير النبض تغيرات مختلفة وذلك انه متى كان بسبب ذلك
ورما حارا حاصلا في فم المعدة فانه يجعل النبض شبيها به اذا كان حاصلا في
عضو عصبي غير ان الذي يخصه الضعف والمنشارية والتواتر ثم الدودية
اما الضعف فبسبب ضعف القوة عن هضم الغذاء على ما ينبغي واما
المنشارية فبسبب التمديد العارض للعرق لعصبية العضو المذكور واما التواتر
فلاجل الحاجة وضعف القوة عن استقلال العظم والسرعة واما الدودية
فلضعف القوة آخر الامر وذلك لشرف هذا العضو فلا تحتمل القوة مقاومته
ومتى كان الورم باردا كان النبض صلبا ضعيفا بطيئا متفاوتا لما ذكرناه و
متى كان بسبب ذلك تواتر قيء او غثيان او تناول غذاء ردي او خلطا
لذاعا انصب الى فم المعدة فانه يتغير النبض بحسب ذلك واما الاستسقا
اللحمي منه فيجعل النبض موجيا وذلك لاستيلاء الرطوبة على البدن وعند
ذلك فانها تبل الاعضاء الصلبة واللينة وتحصل ذلك واما الزقي فانه يجعل
النبض صغيرا متواترا صلبا اما الصغر فلوجوه اربعة احدها ضعف القوة
عن بسط الشريان في الاقطار الثلثة بسبب ثقل المادة لها وثانيها
لتبرد العروق وخمود الحرارة الغريزية بسبب استيلاء المادة عليها
وثالثها لتمديد المجاري والاوعية بسبب تمديد المائية لها ورابعها لقلة
ما ينال الاعضاء من الاغذاء بسبب ضعف الكبد عن توليد المادة الغذائية
على ما ينبغي واما التواتر فلفوات العظم في جلب ما هو محتاج اليه

واما

واما الصلابة فبسبب تمديد المائية للاوعية والمجاري واما الطبلي فانه
يجعل النبض طويلا سريعا متواترا واما الطول فقال جالينوس في المقالة
المذكورة لخفة ما يعلو العرق وهو الجوهر الريحي وهذا القدر يصلح ان يكون
علة لظهور الشهوق وافراطه على ما ذكرنا مع الحق في ذلك ان يقال ان
الريح لا شك انها مستولية على البدن في هذا المرض ولما كانت كذلك صارت
تقاوم العرق من الجانبين وتمدده فيمتنع عليه الحركة في العرض فينقص
عرضه والشهوق والجوهر الريحي المدد لابد وان يعاوقه ويمانعه في
ذلك وعند ذلك يزداد حركته في الطول واما السرعة والتواتر فلفوات
العظم في جلب ما هو محتاج اليه واما اليرقان الخالي من الحمى فانه
يجعل النبض صغيرا صلبا متواترا معتدلا في السرعة والقوة اما الصغر
فلصلابة الآلة بسبب يبس المادة واما الصلابة فلذلك ايضا واما التواتر
فلحرارة المادة واما الاعتدال في السرعة فلخلوه من الحمى واما الاعتدال
في القوة فلان المادة وان كانت كثيرة غير انها لطيفة القوام فبالنظر الى
الاول تكون القوة ضعيفة وبالنظر الى الثاني تكون القوة قوية فلذلك
قلنا ان القوة في مثل هذه الصورة تكون معتدلة واما الجذام فان النبض
فيه يكون صغيرا ضعيفا بطيئا متفاوتا اما الصغر فلوجهين احدهما
لضغط مادته وثقلها فانها بذلك تمنع القوة عن كمال الانبساط وثانيهما
لصلابة الآلة لتيبس المادة فلا تواتي الانبساط على ما ينبغي واما الضعف
فلما ذكرناه واما البطء والتفاوت فلبرد المادة وعدم عفونتها واما
البرص فانه يجعل النبض عريضا لينا بطيئا اما العرض فلرطوبة البلغم المستولي

على البدن واما اللين فكذلك ايضا واما البطؤ فلبرد المادة فهذا خلاصة
ما ذكره الفاضل جالينوس في النبض الخاص بالامراض ونحن نقتبس عليه ما
يناسبه من الامراض قال المسيحي واما اختلاف الورم من جهة جوهر
محله فهو انه متى كان لينا رطبا جعله موجيا كالدماغ والرئة ومتى كان
عصبيا فانه يجعله صلبا منشاريا وذلك لان الاعضاء اللينة الرطبة تتمدد
تمددا سهلا فلا يحصل للشريان معها من التمدد ما يحصل له من الاعضاء
العصبانية كالدماغ مثلا فانه للينه ورطوبة مزاجه من رطب الاعضاء
المتصلة بغشاء الشريان واما الرئة فلرطوبة الشريان نفسه المتصل
بها ثم تسري الرطوبة منه الى الشريان المحسوس قال والذي ينبغي ان
نفهم من هذا ان الورم بجميعه سواء كان حاصلا في عضو لين او في عضو
صلب فان النبض فيه يكون منشاريا غير ان ذلك منه يكون ظاهرا في
الاعضاء العصبانية وخفيا فيما قابل ذلك وفيه نظر واما تغيير الورم النبض
بواسطة العرض الذي يتبعه ويلزمه فاعلم اولا ان الاعراض اللاحقة
للورم قد يكون تابعة بسبب فعل ذلك العضو وذلك كما يتبع ورم الرئة
الخناق لبطلان منفعة الرئة في التنفس فيكون النبض خناقيا على ما قال
فمثل ان ورم الرئة يجعل النبض خناقيا او بسبب فعل ذلك النفس
العضو وذلك كما يتبع ورم الكبد عدم اغتذاء الاعضاء لعدم الغذاء
لضعف الكبد بسبب الورم عن احالة الغذاء على ما ينبغي فيكون النبض
ذبوليا على ما قال وورم الكبد ذبوليا وكما يتبع ورم الكلى عسر البول
فيكون النبض حصريا على ما قال وورم الكلى حصريا اي شبيها بنبض
من

من حبس بوله لانتفاء ورم الكلية ذلك وفي بعض النسخ حصويا اي
شبيها بنبض صاحب الحصاة لاشتراكهما في اكثر الاعراض كالمغص و
احتباس البول والوجع والتقزز او بسبب طبيعة عضو وذلك كما
يتبع ورم فم المعدة والحجاب التشنج لانهما عصبيان والورم فيهما يوجب
تشنجا او اعراضا قريبة منه او بسبب شدة حس ذلك العضو وذلك
كما يتبع ورمها ايضا الغشي لشدة حسها الموجبة لقوة الوجع فلذلك
يكون النبض في ورمها تشنجيا وغشيا على ما قال وورم العضو العصبي
الحس كالمعدة والحجاب تشنجيا غشيا فان قيل هذا التغير
وقد مر قلنا لم يصر النبض ذبوليا لكون الورم في الكبد من غير واسطة
بل بواسطة ما يتبع العدم من سوء الهضم بخلاف اللين الذي حصل
في ورم الرئة فانه حصل من نفس العضو والاختناق بسبب امتناع
التنفس الذي يتبع الورم امر خارج عن العضو فالمراد بالتغير بالعضو
هو ان يكون التغير والعضو بسبب امر في نفس العضو لا بسبب امر
خارج عنه فاندفع الاشكال قال رحمه الله الفصل
الثامن عشر في احكام نبض العوارض النفسانية وفي بعض
النسخ في احكام النبض من قبل العوارض النفسانية والاول اكثر
واظهر فنقول قد عرفت ان العوارض النفسانية انفعالات
تعرض للروح الحيواني لامور واردة على القوى النفسانية والمعنى
هو القوة الحيوانية ثم انا نجد ذلك يختلف تارة بالنوع مثل ان
الغم يبرد والغضب يسخن وتارة بالاقل والاكثر مثل ان الغضب

سخن الكل ما سخن الفرح والغم يبرّد اقل مما يبرّد الفزع وكل واحد
منه تارة يكون قويا واخرى يكون ضعيفا وذلك لامور منه احدها قوة
ما يوجبه وضعفه وثانيها ضعف القوة الحيوانية الذابة عن البدن
وقوتها وثالثها اعتيادها وكثرة استعمالها ومقابل ذلك فان من اختار
الوقوع في المخاطرات والمحاربات ومرّن نفسه على عارض
من العوارض والزم نفسه على الصبر عليه فانه لا يؤثر فيه كما يؤثر
واذا كان وروده على النفس دفعة ومن غير تقدم ممارسة وعلمت ايضا
ان هذه العوارض ينتفع بها في حفظ الصحة وازالة المرض فان
الفرح المعتدل وتحصيل المراد وبلوغ الآمال تقوى القوة وتنعشها
ويقوى افعال القوى كلها ويبطئ بالهرم ويخصب البدن و
ينقص من الامراض بل ربما ازالها ولذلك صار ركوب الاسفار لا سيما
المكسبة والاحوال المفرحة نافعة من الامراض المزمنة والغضب
المعتدل نافع لمن كان بارد المزاج قليل الرياضة بلغمي المواد والغم
ينتفع به في تنحيف البدن وتهزيله وانهاكه فانه ليس يعمل شيء مقامه
في تهزيل البدن وتنقيصه وهذه امور قد عرفتها وفهمتها من قبل
غير ان الذي ظهر لنا مما ذكرنا وتلخص عندنا مما قررنا ان تاثير هذه
الامور باحوال القلب اشد من تاثيرها باحوال باقي الاعضاء لان
ارواحه هي القابلة وقواه هي المعدّة لقبولها فلذلك يجب علينا ان
نوضح ونبسط القول في كيفية تاثيرها في النبض فنقول اما الغضب
فانه لما يثير من القوة ويبسط من الروح دفعة لتوجه الارواح
والقوى

الحيوانية والحرارة الغريزية دفعة الى ظاهر البدن للمقاومة والدفاع
فيعظم النبض قويا عظيما وذلك لوجود اسبابه وهي قوة القوة لانها
ثائرة لهذا الامر والحاجة موجودة لقوة الحرارة وشدة التهابها في هذه الصورة
والآلة مطاوعة لغلبة الارواح وصعودها على جرم العرق شاهقا
جدا وذلك لاتجاه الارواح والحرارة الغريزية الى ظاهر البدن وغليانها
فيزداد حجمها وتزيد في الارتفاع والعلو سريعا متواترا وذلك لزيادة
الحاجة باشتعال الحرارة والارواح القلبية بالحركة الزائدة وقد علمت
ان الطبيعة اذا لم تكتف بالعظم في جلب ما تحتاج اليه من النسيم
البارد استعملت السرعة والتواتر والجب ان يقع فيه اي في نبض
الغضب اختلاف لان الانفعال منشأ به لتوجه القوة الى الخارج و
عدم انصرافها الى غير هذه الجهة كما لو خالط الغضب خوف او خجل
فانه يجب حينئذ وقوع الاختلاف فيه لعدم تشابه الانفعال حينئذ
لوجود الحركتين المضادتين وممانعة احديهما للاخرى فان غلبت
الغضبية على الخوفية والخجلية ونحوهما اشتد مقتضاها وضعف مقتضى
الاخريين وان كان بالعكس كان بالعكس واليه اشار بقوله الا لمن عنا
عن قوله الجب وتقديره والجب ان يقع اختلاف الا ان
يخالطه خوف فانه حينئذ يجب ان يقع فيه الاختلاف واستدل
عليه بقوله فتارة تغلب ذاك اي الغضب وفي بعض النسخ ذلك
والمراد ما ذكرنا وفي بعض النسخ هذا والمعنى في الاول الاخير وفي الثاني
والثاني وفي الثالث وتارة هذا اي الخوف وكذلك ان خالطه خجل

او منازعة من العقل وذلك بان لمسك الغاضب عن الحركة والايقاع
بالمغضوب به او المغضوب عليه اذ العقل يقاوم القوة الغضبانية في فعلها
فتارة تغلب الغضبانية وتشتد مقتضاها وتارة تغلب العقل ويضعف
مقتضاها ولزم في النبض اختلاف وتكلف اي العقل الامساك اي
امساك الغاضب ومنعه عن سعيه وتحركه اي تحريك الغاضب القوة
الغضبية الى الايقاع بالمغضوب عليه وفي بعض النسخ به وهو في
اكثر النسخ على ما قيل في الحواشي العراقية ومن اكثر النسخ المغضوب به و
ليس بصحيح لانهم يقولون غضبت للرجل اذا كان حيا وغضبت به اذا
كان ميتا وعند ذكر الايقاع لا يصح الا المغضوب عليه وفيه نظر ويلزم مما
ذكرنا في الغضب ان يكون حركة الانبساط اسرع من حركة الانقباض لان
الارواح والحرارة الغريزية متوجهة فيه الى ظاهر البدن اي من المركز الى
المحيط واذا كان كذلك فيكون هذه الحركة الى هذه الجهة اسرع منها
الى مقابلها ويلزم من ذلك ايضا ان يكون السكون الخارج اطول مدة من
السكون الداخل قال القرشي اما ان النبض يكون في نفسه في الغضب
او في غيره من الانفعالات النفسية وغيرها اكثر عظما من المقدار الطبعي
للشريان بفعل القوة المحركة فقد بينا ان ذلك غير ممكن لان القوة
عندنا انما تبسط الشريان لتبلغه الى مقداره الطبيعي فلا يمكن ان تتعداه
بالطبع ولكنه يمكن ان يكون في الغضب والسرور وغيره من الانفعالات
المحركة للروح الى خارج اعظم وذلك من وجهين احدهما ان يكون ذلك
العظم حقيقيا ولكن لا بفعل القوة المحركة بل لكثرة ما يتوجه الى الشرايين

الخارجة

الخارجة من الروح بسبب تحرك النفس لها الى هنالك وثانيهما ان يكون ذلك العظم
غير حقيقي بل في الحس فقط وذلك لا بسبب زيادة انبساطه كما يقولون بل
لان الشريان يرتفع بجملته الى جهة الجلد فيكون ادراكه اكثر فيظن ان ذلك
لزيادة عظمه وشهوقه وسبب ذلك الارتفاع حركة الروح والقوى
الى خارج ولذلك يحمر الجلد ويظهر في الجلد وخصوصا في العينين انتفاخ
ولضد ذلك يظهر في النبض عند الفزع انقباض وضعف بسبب ميل
الروح والقوى الى داخل ولذلك يظهر في الوجه وخصوصا في العين
ضمور وهزال وقد يصغر النبض في الغم نفسه وذلك اذا كان ذلك الغم
مفرطا وسببه الجفاف وضعف القوة هذا كلامه بالفاظه وهو بناء
على مذهبه وقد تقدم الكلام عليه واما اللذة وهي ادراك الملائم
من حيث هو ملائم فلان الارواح والحرارة الغريزية متوجهة فيها
الى ظاهر البدن قليلا قليلا صار النبض فيها عظيما بطيئا متفاوتا
اما العظم فلوجود اسبابه وهي القوة بسبب الملائمة العارض
اياها ولين الآلة لتجاه الحرارة الغريزية والارواح مع مادتها الى
ظاهر البدن ووجود الحاجة وهي الانبعاث للحرارة الغريزية الى
ظاهر البدن واشتعالها بالحركة الزائدة واما البطوء والتفاوت فلقلة
الحاجة الى استعمال السرعة والتواتر لان الحرارة لم يعرض لها
الالتهاب والاشتعال فيها كما يعرض لها في الغضب ويلزم من
هذا ان يكون زمان الانبساط في هذا النوع اطول منه في الغضب
وزمان السكون الخارج اقصر منه في الغضب وان قيل سبب

اشتعال الحرارة في اللذة وان كان ضعيفا فحصوله بالرفق لكن زمانه اكثر
مما هو في الغضب وعلى هذا يجوز ان يكون سطحيها كتسخين الغضب قلنا
نحن بينا في فصل الحركات ان الحركة الشديدة غير الكثيرة تسخن اكثر والكثيرة
الغير الشديدة تحلل اكثر على ما مر تقريره هناك ولان الحرارة في اللذة
اقل مما في الغضب لم يزد الحاجة فيها على العظم والى ما ذكرنا اشار
بقوله واما اللذة فلانها تحرك الى خارج برفق فليس هكذا في جميع
النسخ ويحتاج الى تاويل لان الصواب فليست لان الضمير للذة تبلغ
مبلغ الغضب في اعانة السرعة والى الجابة التواتر بل ربما الى عظمه
الحاجة وكان بطيئا متفاوتا ولذلك نبض السرور وهو اخص من اللذة
لانه لذة خاصة اي حكمه حكم اللذة لان الحركة فيه برفق ايضا ولذلك قال
فانه قد يعظم في الاكثر مع لين اما العظم فلوجود اسبابه كما قلنا في
اللذة واما اللين فيه فهو بالنسبة الى اللذة والغضب اكثر لان الحركة فيه ارفق
فلا يكون تحلل يوجب اليبس والمادة الرطبة يلزم الروح في توجهها فيلين
النبض ويكون الى البطاء والتفاوت لما علمت في اللذة واما الغم فلان
الحرارة تختنق فيه وتغور لميل الحرارة والارواح والقوى الى باطن
البدن علما فلما والقوة تضعف لمناقاة العارض اياها كما انها في اللذة
تقوى لملايمة العارض اياها فيجب ان يصير النبض صغيرا لوجود اسبابه
اما ضعف القوة فلوجهين احدهما الاشتعالها بدفع هذا الامر وثانيهما
لاندفاعها الى باطن البدن ضعيفا لضعف القوة كما بينا متفاوتا بطيئا
لقلة الحاجة لان الحرارة في مثل هذه الصورة تخمد في الانحصار

والاجتماع الذي الانتشار والانبساط غير ان هذا الحكم يحتاج الى تفصيل
وهو ان هذا الامر حاصل في حركة الانبساط فقط واما في الانقباض
فيكون في هذا النوع سريعا جدا لان الارواح والحرارة الغريزية
متوجهة فيه من الظاهر الى الباطن اي من المحيط الى المركز وهو الى
جهة الحركة المذكورة واذا كان كذلك فيكون حركة الانقباض سريعة
ويلزم من ذلك ان يكون زمان السكون الداخل اطول منه من زمان
السكون الخارج واما الفزع فانه لما كانت الارواح والحرارة
الغريزية متوجهة فيه الى الباطن دفعة صار النبض فيه قريبا مما هو
في الغم غير انه يفارقه في امور اربعة احدها في جهة الصغر و
الضعف فانهما ههنا اكثر لان الامر للفزع وثانيها ان البطوء والتفاوت
ههنا اكثر للهرب الى الباطن دفعة وبالكلية وثالثها ان حركة
الانقباض ههنا اسرع مما هي في الغم ورابعها ان زمان السكون
الداخل اطول مما هي في الغم واذا عرفت ذلك فاعلم ان الفزع
اما ان يعرض بغتة اولا والعارض بغتة هو المفاجئ وعلى ما
قال فالمفاجئ منه يجعل سريعا مرتعدا لزيادة الحاجة بفرط
الحركة وعدم الانبساط التام بسبب انهزام القوة مختلفا غير
منتظم لحصول الفترة لمفاجاة العارض وانهزام الطبيعة عنه حتى
تنصرف عن فعل النبض وتتوجه اليه اذا اشتدت الحاجة ويعرض
من ذلك اختلاف لا يكون له نظام لشدة الموجب للاختلاف و
المتقدم منه اي من الفزع زمانا كثيرا والمتدرج يعرض نبض وفي بعض

النبض ...

النبض بعيد والاول اظهر وان كان الثاني اكثر الثم وكان الانسب الغم لاسيما
في غوؤر الحرارة واختناقها وضعف القوة بالغم والخوف زمانا كثيرا واما
الهم فحكمه حكم الخجل لما فيهما من التردد المعروف ولذلك صار النبض فيهما
مختلفا وبحسب الجهة التي يتحرك الحرارة والقوة اليه تكون عدد الحركات
المتجهة اليها اكثر وكذلك الكلام في السكون بين الحركتين قال رحمه الله الفصل

التاسع عشر في جملة تغير الامور المضادة للطبيعة هذه النبض

قيل في جوامع الاسكندرانيين الاسباب الفاعلة للنبض منه ما هو فاعل
له منذ اول الامر وهذه يقال لها الفصول الطبيعية وهي ثلثة الجنس الجامع
للذكر والانثى والمزاج الطبيعي وسحنة البدن ومنها ما تفعله في اخر
الامر ويقال لها الاسباب المغيرة للنبض وهي اشياء تعرض في تلك
الفصول الطبيعية وهي ثلثة اصناف وقد ذكر في حصر المغيرات فيه
ثلثة تقسيمات الاول ان الاسباب المغيرة منها ما هو موجود في
الطبع ومنها ما هو خارج عن الطبع ومنها ما هو بين ذلك والاسباب
الموجودة في الطبع هي الجنس والمزاج والسحنة والسن والوقت من
السنة والبلد وحال الهواء في يوم والنوم واليقظة والجنس نوعان
احدهما ذكر والاخر انثى والمزاج صنفان احدهما طبيعي والاخر عرضي
والسحنة صنفان كذلك طبيعي وعرضي واما الاسباب الخارجة عن
الطبع فبمنزلة الحمى والوجع واما الاسباب التي بين ذلك فبمنزلة الرياضة
والاستحمام والاطعمة والاشربة التقسيم الثاني وهو اصح من
الاول على ما صرح به وهو ان الاسباب المغيرة للابدان

صنفان

صنفان فمنها اسباب معلومة محدودة من الطبع ومنها اسباب غير
محدودة ولا معلومة وما كان كذلك فيقال انه خارج عن الطبع
فاما الاسباب المحدودة المعلومة فمنها ما نوعه ومقداره وكيفيته محدود
كله في الطبع بمنزلة الجنس والاسنان والامزجة واوقات السنة والسحنة
والبلدان وما كان كذلك يقال انه طبيعي ومنها ما نوعه محدود في
الطبع فاما كيفيته ومقداره فغير محدودين بمنزلة الرياضة والاستحمام
والاطعمة والاشربة وما كان كذلك فيقال انه ليس بطبيعي واما النوم
واليقظة والجماع والحبل فهي اشياء واسطة بين هذين الصنفين والتقسيم
الثالث خير من الاولين على ما قيل ومن الاولين تقسيم القدماء وهذا
تقسيم من جاء بعدهم بعد اصلاح ما قالوا وشرحه شرحا بليغا وهو
ان الاسباب المغيرة للنبض منها اشياء هي ابدا من جنس ما هو في الطبع
ويقال لها الاشياء الطبيعية بمنزلة سن الصبى والشيخوخة والحبل و
الوقت من السنة كالصيف والشتاء ومنها اشياء هي ابدا خارجة
عن الطبيعة ويقال لها الخارجة عن الطبيعة بمنزلة الورم والحمى ومنها
اشياء فيما بين ذلك مما اذا كان مقدارها وكيفيتها على ما ينبغي كانت
طبيعية واذا كان مقدارها وكيفيتها على غير ما ينبغي كانت خارجة
عن الطبيعة ويقال لها الاشياء التي ليست في الطبع بمنزلة الاطعمة و
الاشربة والنوم واليقظة والرياضة والاستحمام ومزاج الهواء اما
من قبل الحالات الحادثة في كل يوم واما من قبل البلد ومن هذه الاسباب
السنة النوم خاصة قد يكون مقداره مرة على مقدار ما في الطبع ومرة

خارجا عن الطبع فاما كيفيته فهو ابدا ما في الطبع ولاكن صار داخلا في
عداد الاشياء التي كثيرا ما يعد من الطبع واما الاطعمه والاشربه و
الرياضة والاستحمام فكلها يكون مقداره وكيفيته ما هو في الطبع وما هو
خارج عن الطبع ولذلك صارت تسمى اشياء ليست في الطبع واما اوردت
هذه التقسيمات لاشتمال كل منها على فائدة خلت عنها الاخر وان اذا عرفت
ذلك فاعلم ان المذكور في هذا الفصل هو القسم الثالث من الامور المغيره
للنبض وهو الامر الخارج عن المجرى الطبيعي كالامراض والاسباب
الفاعلة لها والاعراض اللازمة لها وقد اشار الشيخ الى المرض بسوء
المزاج والى السبب بالامتلاء اي الكثرة المادية الضاغطة للقوة والى
العرض بالوجع الشديد ولما كان كل الان الامور المضاده للطبيعة التي
هي الامراض واسبابها واعراضها تغير هيئة النبض باحد وجوه ثلثه
وذلك لان القوة المحركه للنبض ما دامت صحيحةً تامة والاله مطاوعه
على اعتدالها والحاجة على ما هي عليه في الطبع ولا مانع عن كون حركة
النبض على ما ينبغي فلا شك ان النبض يكون على افضل حالاته واذا كان
كذلك فخروجه عن تلك الحال اما ان يكون لتغير الالة او الحاجة عن
كونها على الحالة الطبيعية كما يكون عند حصول سوء مزاج اما حار
يزيد في الحاجة او بارد ينقص منها او ما بين يصلب الالة او رطب يرخيها
واليه اشار بقوله تغيرها اي تغير الامور المضادة للطبيعة هيئة النبض
اما بما يحدث منها اي من تلك الامور من سوء مزاج وقد عرف نبض
كل مزاج واما ان يكون لحصول مانع عن ذلك كما يكون عند حصول ما يضغط

القوه

القوه بالفعل سواء كان ذلك الثقل موذيا او لا يكون واليه اشار بقوله
واما بان يضغط القوة النبض مختلفا لتوجه الطبيعه الى التصرف في الماده
ودفع الثقل تارة والى فعل النبض اخرى وان كان الضغط شديدا جدا
كان بلا نظام ولا وزن لان موجب الاختلاف اذا اشتد كان الاختلاف
اكثر وكلما كان الاختلاف اكثر لم يكن له نظام ولا وزن لانه اذا لم يكن فعل
الطبيعه على نهج واحد لم يحفظ النظام في نسبة الحركة الى السكون وفي
نسبة احدى الحركتين الى الاخرى فلذلك لا يكون له نظام ولا وزن والضاغط
كل مادة لا الحقيقية اذ الثقل لها كانت ورما او غيره وانما لم
يكون لانتفاء كون القوة المحركة على ما ينبغي كما يكون عند الاوجاع الشديده
التي يكون في الاعضاء الشديدة الحس خصوصا اذا كانت بقرب القلب
او في عضو مشترك النفع وعند الالام النفسانية والاشياء القوية التحليل
وكل ذلك لاضعاف القوة او لشغلها عن التحريك الطبيعي واليه اشار
بقوله واما بان تحلل القوة فيصير النبض ضعيفا وقد عرفت انه يلزمه
الصغر والتواتر واذا اشتد اوجب البطوء واذا افرط اوجب
التفاوت ايضا بالتفصيل الذي عرفته ولهذا لم يتعرض الشيخ له وبهذا
يسقط اعتراض ابن جميع وهو ان الشيخ لما قال في نبض الاوجاع
فاذا بلغ الوجع النكاية في القوة لما ذكرناه من الوجوه اخذ يتناكس
ويتناقص حتى يفقد العظم والسرعه ويخلفها اولا التواتر ثم الصغر
والدودية والنملية فينبغي ان يراد ههنا الصغير والمتواتر حتى يصير
بالزيادة هكذا فيصير النبض صغيرا ضعيفا متواترا وهذا كالوجع الشديد

مصير
كثرهم

والآلام النفسانية القوية التحليل وبعبارة اخرى ما تغير النبض عن
الحالة الطبيعية ثلثة امور سوء المزاج والضغط وما يوجب حل القوة
لانه لولا احد هذه الثلثة تكون الاسباب الماسكة جارية على مجراها
الطبيعي وذلك سبب لجريان النبض على الحالة الطبيعية وبيانه انه لولا
هذه الامور الثلثة تكون المزاج مستمرا على ما ينبغي فيكون الحاجة معتدلة
والآلة باقية لانه حينئذ لا يوجد ما يحللها فيضعفها ويثقل عليها فيضغطها
ولا انصراف الى جهة اخرى نحو هضم طعام او نضج مادة فيستمر فعلها على حالها
الطبيعية فعرفنا ان ما تغير النبض الى ما ينافي حالة الطبيعية اما سوء
مزاج وقد عرفت اقسامه وكيفية مقتضى كل واحد في النبض واما
الضغط والمراد به الثقل المادي وربما كان الآلي وقد عرفت انه سبب
الاختلاف واما ما يحلل القوة ويوجب الضعف وما يتبعه والصغر
والتواتر وغيرها بالتفصيل الذي عرفته وهو ما نحن بصدده ما يوجب
الضعف وقد عرفت اسبابه في الفصل السادس قال المسيحي وهذا
النوع لما كان كثير العدد حصره الاطباء في جنسين عامين احدهما ما يحلل
القوة ويفنيها وثانيهما ما يثقل القوة ويضغطها اما المحللة فهي مثل
عدم الغذاء وشدة الالم والاستفراغ المفرط وانواع الاعراض
النفسانية التي يتبعها التحلل وهذه جميعها تجعل النبض ضعيفا صغيرا
متواترا وباردا فاذا الضعف يصير بطيئا متفاوتا ثم دوديا ونمليا كما
عرفت واما المثقلة فمثل الامتلاء وطول المواد الاربعة والغذاء وينبغي
ان تعلم ان الامراض الحادثة عن الامتلاء اكثر من الحادثة عن الاستفراغ

وذلك

وذلك لان الامور المثقلة الضاغطة تارة تكون عامة للبدن وتارة تكون خاصة
بعضو عضو وعند ذلك يحدث الخلط المجتمع نوعا من المرض ثم بعد ذلك يختلف
بحسب جوهر العضو وفعله بخلاف الاستفراغ فانه لا يحصل منه هذا
النوع لانه متى وقع استفراغ ومادة بافراط تبعه خروج المادة الاخرى لسيلان
المواد واختلاط البعض بالبعض بخلاف الامتلاء فانه يجوز ان يكثر مادة من
المواد من غير ان تكثر المادة الاخرى وايضا يستحيل ان يقع استفراغ من
العضو الذي يليه ثم الذي يليه ويصير الاستفراغ عاما بخلاف الامتلاء
فانه يجوز ان ينصب مادة في عضو دون عضو ولاجل هذا قلنا ان
الامراض الامتلائية اكثر عددا من الاستفراغية والامتلائية مع كثرتها
يعمها جميعها نبض واحد هو ان يصير ضعيفا صغيرا ممتليا مختلفا اما
الصغر فلغمر المادة للقوة وللحرارة الغريزية وتمديد الآلة ولا شك ان هذه
اسباب توجب الصغر واما الضعف فلما ذكرنا واما الامتلاء فذلك
معلوم منه واما الاختلاف فلاجل المقاومة ومثل هذا النبض كلما كانت
النبضات العظيمة والقوية فيه اكثر عددا دل على ان القوة مستولية
على المادة وكلما كانت بالعكس فهو بالعكس ثم بعد ذلك يحصل اختلاف
اخر بحسب المادة وذلك لانه متى كان المثقل المادة الدموية كان النبض
مع ذلك سريعا متواترا معتدلا في الصلابة واللين اما السرعة والتواتر
فلشدة الحاجة واما الاعتدال في الصلابة واللين فلان الدم كثير المقدار
فهو يمدد من هذا الوجه فيكون النبض صلبا غير انه رطب المزاج
والرطوبة مرخية فيكون لينا من هذا الوجه وحينئذ يكون معتدلا

ومتى كان المتثقل هو الصفراء كان النبض اشد سرعة وتواترا من ذلك الفضل
حرارة الصفراء على حرارة الدم قال صاحب الكامل ويكون النبض
في هذه الصورة مائلا الى الصلابة ليبس مزاج الصفراء والحق انه معتدل
في ذلك لان تمديد الصفراء قليل لقلة مقدارها ولطافة جوهرها
فيكون النبض من هذا الوجه الين مما هو في الدم غير انها يابسة المزاج
واليبوسة توجب الصلابة فيكون النبض معتدلا في ذلك ومع هذا
جميعه يجب ان تعلم ان اختلاف النبض في الامتلاء الصفراوي
اكثر منه في الدموي وذلك لان الصفراء كثيرة الحركة ومتى كان المتثقل
المادة البلغمية كان النبض صغيرا بطيئا متفاوتا لينا قليل الاختلاف اما
الصغر والبطوء والتفاوت فلبرد المادة وغمرها القوة واما اللين
فلرطوبة المادة واما قلة الاختلاف فلسكون المادة وقلة حركتها
وان كان المتثقل السوداء كان النبض صغيرا ضعيفا مائلا الى الصلابة
قليل الاختلاف اما الصغر والضعف فلضعف القوة للغمر واما
الميل الى الصلابة فليبس المادة واما قلة الاختلاف فلان المادة مستقرة
ثابتة هذا كلامه بالفاظه وفي بعض المواضع منه نظر قال
السامري في شرح هذا الفصل بعد الامور الخارجة عن الطبع للنبض
على سبيل الاجمال بلفظه على ما ذكرها الشيخ واما على سبيل التفصيل
وان كان الاليق بالكلام الا انا نذكره ليكون الكلام في النبض تاما وان
اوردنا ما اوردناه والا ابالي بتكرار بعض ما سلف في مسائله على قولنا خلا
عنها ما ذكرناه قال نبض اصحاب البرسام الحار المسمى فرانيطس

الكلي مم

يكون

يكون صلبا لكون الورم في عضو عصبي صغيرا لصلابة العرق و
ضعف القوة وانضغاطه بالمادة وفي نبضهم قوة ما الى ان تغلبوا الخطر
لان السبب لجمع ويشتد ويكون اخر الانقباض واول الانبساط اسرع
والخلو منشاريته عن موجبية ما لان الدماغ جوهر رطب وقد
يعرض لنبضهم ان يعظم ويتواتر للحاجة وقد يختلف في اجزاء الوضع
بعضه مرتفعا وبعضه منخفضا وذلك بسبب الارتعاد والارتعاش
الذي يوجبه الصلابة وان كان مع ذلك في النبض تواتر شديد فانه
منذر بغشي يحدث بالمريض عن قرب وقد يعرض للنبض منهم ان يكون شبيها
فيندر بشنج نبض ليثرغس وهو البرسام البارد ويعرفه الاطباء بالنسيان
اشتقاقا وعرضه يكون عظيما ضعيفا لينا بطيئا متفاوتا مختلفا اختلافا
موجيا وذلك لان هذه العلة تكون من مادة رطبة بلغمية تتولد في الدماغ
او تصير اليه من عضو اخر والدماغ عضو رطب فلذلك يكون النبض لينا ولان
البلغم في هذه يعفن فحدث حمى ضعيفة وجرم الشريان لا يمتنع من الانبساط
جيدا فيصير النبض عظيما ولان الرطوبة تغلب فيكون النبض ضعيفا ويصير
بسبب ضعف القوة مع الرطوبة مختلفا اختلافا موجيا ولان مزاج
المادة بارد والحاجة لا توهن صار النبض لذلك بطيئا متفاوتا وذكر جالينوس
انه ربما حدث في هذا النبض النبض المسمى ذا القرعتين ويكون ذلك اذا كثر
هذا الخلط في الدماغ حتى يتمدد ويتمدد معه الاغشية فيصلب لذلك
الشريان وينتقل عن الحركة الموجية الى ذي القرعتين الذي يحدث عن
الصلابة قال الشيخ ويقع في نبضة الواقع في الوسط لان القوة الحيوانية

منه اسلم والحمى معه اقل لبعده من القلب وهذا سهو منه فان جالنوس
يقول كونه بان يسكن في اوقات الحركه احرى من ان يتحرك في اوقات
السكون وذلك لبعد الدماغ عن القلب خلافا لذات الريّة فانه اقل
حاجة للقرب من القلب وايضا ما ذكره من علة ذلك ليس بصحيح لانه
علّل بسلامة القوة الحيوانيه وقلة الحاجة وقد تقدم في ذكر الاسباب
الموجبة للواقع في الوسط شدة الحاجة ولعل هذا غلط من الناسخ الاول
حيث كتب ذا الفترة الواقع في الوسط وفيه نظر ثم قال ونبض

عوض صح

السُبات السهرى سريع متواتر بمنزلة نبض اصحاب السرسام الا انه
اقلّ منه سرعة وتواترا وعريض قصير بسبب البلغم وقصره لعرضه
ثم هو اقوى من نبض ليثرغس واضعف من نبض فرانيطس ولا يكون
النبض منقطعًا مرتعدًا كما في السرسام لان ذلك بسبب يبس المادة وعصبيته
العضو ونبض الجمود يكون قويا صلبا قليل الاختلاف لانه يحدث عن
سُدّة في موخر الدماغ عن مادة باردة يابسه والنبض في هذه العلة
يكون في الاكثر حار الملمس اعني انه يكون اسخن من ساير البدن بسبب
ان الجمود لم يستحوذ على العروق استحواذها على ساير البدن
فيوجد العروق اسخن مما جاوره اعني في المواضع التي هي حوله ونبض
الصرع والسكته يكون في اول حدوثهما متمددًا لتمدد اغشيه الدماغ
لكثرة الخلط فيها فان النبض ما تغيّر عن حالته الطبيعيه بالكثره
التمدد فاذا قوى المرض صار النبض ضعيفا صغيرا بطيا متواترا وذلك
لضعف القوة فان ضعفت القوة جدا صار النبض متفاوتا وآل

امره

امره الى التعدى ثم التملى ونبض الشيخ لما عرض فيه للعصب الانقباض
والاجتماع نحو منشاريته عرض للشريان شدة التمدد والصلابه حتى
لا يمكنه ان ينبسط جيدا فيصير النبض لذلك كالمرتعد وليس هو مرتعدا
بالحقيقه لكن حركته شبيهة بالوتر اذا انبسط حتى كان في انبساطه
شبيه بالوتر بمنزلة سهم انبعث من قوس وكذلك اذا انقبض كان شبيها
بالقايم حتى يظنونه في وقت الانبساط انه عظيم ويظن به بسبب
ما فيه من الصلابة انه قوى وليس هو كذلك بل هو معتدل بين العظيم
والصغير والقوى والضعيف الا ان اعتداله لا يظهر بسبب الارتعاد
ومثل هذا يكون نبض اصحاب السوداء ونبض الاسترخاء والفالج
صغير ضعيف فاذا قويت العلة صار متفاوتا بطيا وباخرة عند
قوة هذه العلة يصير متواترا وليس يكون تواتره مستويا لكن يكون
بعد نقرات كثيرة متفاوتا وسمى جالنوس هذا النبض المفتر وعله
هذا النبض ان القوة لا تستفرغ جيدا حتى تصل الى الاعضاء بسبب السدة
التى تحدث فى ابتداء النخاع وتدخل في علل الاعصاب القشعريره
التى تكون في ابتداء نوايب الحميات والنبض في هذه الحالة يكون
باجتماع الشريان من جميع جهاته الى ناحية المركز وكانه يغوص
الى العمق وذلك لانقباض الحرارة وغوصها الى عمق البدن ونبض ورم عضل
الحنجرة فان كان الورم وهو المسمى بالذبحة في الاجزاء العصبيه منها
كان النبض صلبا منشاريا شبيها بنبض المتشنج صغيرا متواترا وذلك
متى كثرت الصلابة والمنشاريه انذر بتشنج لان الورم اذا قوى واشتد

تأدى الى الاعصاب او الى الدماغ وان كان الورم في الاجزاء اللحمية من العضل
كان النبض عظيمًا موجيا ومتى كثر اللين والموجية انذر بذات الريه وذلك
لان المادة اذا كثرت في الاجزاء اللحمية من العضل ولم يمكن ان يبقى فيها
اسعلت الى الليته فاذا قويت هذه العلة اعني الذبحة حتى يخنق العليل
ويشرف منها على الهلاك صار النبض صغيرا متفاوتا ونبض انتصاب
النفس يكون مختلفا غير منتظم وذلك بسبب الخلط البلغمي الحاصل في اقسام
القصبة فاذا ثقل الخلط القوة صار النبض صغيرا ضعيفًا فاذا استولت
القوة على الخلط صار النبض الى العظم والقوة فاما متى كان المرض متوسطا
في القوة كان النبض متواترا واذا قوي المرض وصار الى الاختناق انتقل
الى التفاوت ونبض ذات الرئة شبيه بنبض صاحب النسيان في
العظم واللين والموجية وذلك ان اللين والموجية يحدثان بسبب لين
جوهر العضو والموجية مع النسيان يحدث بسبب رطوبة الخلط المحدث
لها وهو البلغم والاختلاف والانقطاع في ذات الرئة اكثر وذلك بسبب
ما يحدثه الورم الحار والحمى التابعة له من الاضطراب وربما حدث في
هذا النبض ايضا الاختلاف المسمى ذا القرعتين وذلك عند عظم الورم و
شدة تمديده لجرم الرئة حتى يتمدد لها الغشاء المغشي لها فيحدث في
الشريان بسبب ذلك صلابة كثيرة تصير النبض بها شبيهًا بالحركة المسمى
ذا القرعتين واما حاله في القوة والضعف والسرعة والتواتر فان النبض
يكون اميل الى الضعف لقوة المرض وبسبب مجاهدة الطبيعة وربما
وقع في النبض نبضة زايدة ونبضة ناقصة وذلك انه متى قهرت القوة

المرض

المرض حدثت نبضة زايدة فيما بين نبضتين او ثلث او اكثر من ذلك وان قهر
المرض القوة وعجزت الطبيعة نقصت فيما بين نبضتين او ثلث او اكثر
نبضة واما السرعة والتواتر فلان هذه العلة يتبعها الحمى بسبب العفن
وقرب القلب وسبات بسبب مشاركة الدماغ للرئة في هذه العلة
فان كانت الحمى اغلب كان النبض سريعًا متواترا وان كان السبات
اغلب كان النبض متفاوتا ونبض ذات الجنب يكون صلبا مختلفا
اختلافا منشاريا بسبب عصبية الغشاء سريعًا متواترا بسبب الحمى
وان اكثر حدوثها عن الدم والصفراء والحدث عن البلغم الا في الندرة
فان كان حدوثها عن الصفراء كان النبض شديد التواتر وان كان
حدوثها عن الدم كان وسطا في التواتر وان كان عن البلغم كان التواتر
فيه قليلا بسبب طبيعة البلغم ويستدل بزيادة التواتر ونقصانه على
المادة المحدثة لهذه العلة على ما تنذر به هذه العلة من العلل وذلك انه متى
كان اشد تواترا انذر اما بذات الرئة واما بغشي يحدث بالمريض واما
بذبول وذلك ان شدة التواتر تدل على مادة صفراوية والصفراء للطافتها
تنتقل اما الى الرئة فتحدث ذات الرئة واما الى القلب فيحدث اما
غشيا واما خفقانا يؤول صاحبه الى الذبول وذلك لقرب هذين
العضوين من موضع العلة ومتى كان النبض قليل التواتر انذر اما بسبات
او بسكتة او سرسام بارد لان قلة التواتر تدل على ان المادة باردة بلغمية
فاذا تصاعد البخار الرطب المتحلل من البلغم الى الدماغ حدث فيه
هذه العلل وقد يستدل بالاختلاف المنشاري كان اختلافا كبيرا على سرعة

حدوثها م

اعضاء المريض لانه يدل على ضعف المرض ونقصانه ومتى كان كثيرا انذر بطول
المرض وان كانت القوة ضعيفة انذر بالموت سريع ونبض الذبول اما الصنف الاول
الحادث عن ورم في الاحشاء للنافذ حرارته الى جهة القلب نا شفة لرطوبات
ورطوبات الشرايين فنبضه يكون ضعيفا صغيرا صلبا اما الضعف والصغر
فلضعف القوة واما الصلابة فلاجل اليبس ويكون فيه سرعة وتواتر لاجل
الحرارة واما الصنف الثاني من الذبول وهو الحادث بسبب غشي يتبع
الحمى الحارة فيضطر الطبيب الى ان يدفع الى العليل شرابا بسبب الغشي
فيكسب القلب يبسا ويسري اليبس الى ساير الاعضاء فنبضه يكون فيه
منشارية كنبض اصحاب الصنف الاول الا انه اقل منه سرعة وتواترا
لان اليبس فيه اغلب من الحرارة واما الصنف الثالث وهو ان يغلب
على البدن سوء مزاج حار يابس فيضطر الطبيب الى ان يعطيه الاشيا
الشديدة البرد فيبقى اليبس على حاله وينتقل الى البرد وهذا الجنس
الذبول الشيخوخي ونبضه مثل الاول في الضعف والصغر الا انه بطي
متفاوت والنبض العام لهذه الاصناف النبض الثابت وهو الصغير
الصلب وكذلك يحدث فيه ذنب الفار سواء كان من الاختلاف
في نبضة واحدة او في نبضات وذلك بسبب ضعف القوة عن البلوغ
الى طرف الشريان وقد يعرض ايضا هذا النبض المسمى بالملتوي وهو
الذي يكون طرفاه دقيقين ووسطه غليظا وذلك بسبب ضعف القوة
التي لا يمكنها ان تشيل طرف الشريان الذي يلي المرفق لما عليه من اللحم
ولا تبلغ جتيل الى الطرف الذي يلي الكف لضعفها ونبض علل المعدة اما

ينبض فيها الحار ويكون صلبا متمددا منشاريا متواترا بسبب صلابة فم المعدة
وقد يعرض في هذه الحالة عدم الغذاء بسبب ضعف هضم المعدة فيكون
النبض ضعيفا وبآخره يكون بطيئا فان عرض لفم المعدة لذع او كرب او
غثيان او غير ذلك مما يحدث عن الخلط اللذاع فان النبض يكون صغيرا
ضعيفا متواترا وان كان الخلط باردا كان النبض بطيئا وان حصل
كثرة غذاء اثقل القوة او خلط غليظ كثير ولم يكن هناك حرارة كان النبض
متفاوتا ونبض العلة المسماة بوليموس التفاوت والصغر والضعف وان
يكون مختلفا في نبضة واحدة ويكون متقطعا في اجزاء من العرق
قريبة بعضها من بعض غاية القرب حتى يظن ان تحت اصابعه
رملا منثورا وقد يلحق هذا التغير الحادث عن شرب الادوية المسهلة
فان الدواء المسهل اذا جذب الاخلاط ولم يندفع فان النبض يصير
عريضا لامتلاء الشريان من الاخلاط المجتمعة في المعدة ويكون ضعيفا بسبب
اثقال الخلط للقوة فاذا اخذ الدواء في الاسهال وحدث الكرب والاضطراب
صار النبض مختلفا غير منتظم واذا تزيد الاستفراغ وخف الثقل
والكرب صار النبض مع اختلافه منتظما واذا تم الاستفراغ وتراجعت
القوة صار النبض عظيما مستويا فان اسرف الاستفراغ واحتد
المزاج صار النبض متواترا مختلفا فان آل الامر الى الغشي عرض
النبض الذي وان قصر الدواء صار النبض صغيرا ضعيفا لاثقال القوة
وكذلك الدواء المقيء فانه في اول الامر يجعل النبض عريضا فاذا
استفرغ بالقيء ما يحتاج اليه صار النبض اعظم مما كان عليه قبل

ونبض علل الكبد اما الاستسقاء الزقي فانه يجعل النبض صغيرًا متواترًا
الى الصلابة ما هو مع شي من تمدد اما الصغر فلاثقال القوة ومنعها من
بسط الشريان واما التواتر فللضعف واما الصلابة فلتمدد الصفاق
واما الطبلي فيكون النبض فيه سريعًا متواترًا مائلًا الى الصلابة والتمدد قليلا
اما السرعة فلقلة المثقل واما الصلابة فلاجل اليبس واما اللحمي فيكون
النبض فيه عريضًا لينا موجيًا بسبب كثرة الرطوبة ونبض اليرقان ان
كان بغير حمى يكون صغيرًا متواترا صلبا وذلك بسبب الصفراء ويبسها واما
الافات العارضة في الهضم الثالث فالنبض في الجذام صغير متواتر بسبب
غلظ الخلط وثقله وتصليبه لجرم الشريان فلا يمكن ان ينبسط والتواتر لضعف
القوة وفي البرص يكون النبض عريضا لينا بطيئا بسبب البلغم وبرودة المزاج
ويلحق بذلك الاستدلال من حال النبض على احوال البدن وهو تقدمة المعرفة
الانذار بما يكون من حال البدن وهو اصل عظيم ينتفع به الطبيب لانه اذا
انذر من النبض بما يكون ازداد الثقة به وحسنت سمعته وانتفع به
المريض بالتقدم في حسم مادة مرضه بصواب التدبير في ذلك النبض
العظيم قد عرفت فيما مضى اسبابه الثلثة وهي قوة القوة وشدة
الحاجة ومطاوعة فان كان مع العظم لين دل على ان التغير حادث الآلة م
عن الاستحمام وعن الاحضار او عن الاكل ومثل هذا العظم يتناقص
الى سرعة من قبل ان هذه الامور ليست بكثرة البقاء وان كان
مع العظم صلابة دل على زيادة حرقة في الشمس وان لبث هذا
قليلا دل على شرب خمر وان لبث مدة طويلة دل على غذاء قد انهضم

فان

فان كان مع العظم سرعة وقوة لم يكن تناول غذاء ولا شرب خمرًا دل
على كيموس في البدن قد نضج وعطفت عليه الطبيعة واغتذت به
الاعضاء وان لم يكن مع العظم قوة لم يكن تنا بل يكون مع لذع في البطن
دل على شرب سم وقد يكون هذا النبض في الحميات والعرق ان في الحميات
يتزايد العظم وفي السم يتناقص وينبغي ان يكون الطبيب عارفا بعادة
المريض واخلاقه هل هو محب للاستحمام والرياضة او شديد المحبة
للاكل وغضوب وبالجملة كل حالة توجب للنبض العظم من شرب
خمر او تناول غذاء كثير او تناول ادوية وليس ينبغي ان يسال
المريض لاية علة نبضه عظيم لكن يجب ان يكون سواله برفق
ولا ان يسال خدمه فربما كان فيهم من هو خبيث ولا يصدق ويستر
ما هو عليه ولذلك يحتاج الى ان يسال بالطف ما يكون فيتفق
فيهم من يصدق ويبادر الى قول الحق والطبيب لا يعسر عليه ما
يريد ان يتقدم فيتعرف في القبل الثاني بل في القبل الاول ويعجب
عليه وجالينوس يخبر عن حال رجل كان كثير الستر للحق يروم
بذلك تجربة الاطباء وانه كثير الاخذ لشرب الادوية وانه لما
دخل عليه وجد نبضه عظيمًا وامره بان يخرج لسانه فلما راه
مسودًا من الدواء اعلمه انه تناول دواء فانكر ذلك فلما واتاه
اليوم الثاني وجد نبضه النبض بعينه وقد جعل الدواء بلوطة صغيرة
وتناوله حتى لا يلون لسانه وغسل لسانه غسلا جيدًا وانه لما
قال له انه قد تناول دواء اخرج لسانه ليريه ان الامر بخلاف ما

ما قاله واستشهد على صحة ذلك جالينوس بسكل نبضه وقال
ان اردت تحلف قايل بلا شك قد شربت دواء لان نبضه كان مختلفا
والنبض في مثل هذه الاحوال يكون كذلك النبض الصغير يكون
لضعف القوة وقلة الحاجة وصلابة الالة فان اقترن مع الصغر
لين دل على الاغتسال بالماء البارد وان اقترن مع الصلابة الصغر صلابة
وكانت في سطح البدن كان ذلك بسبب برودة الهواء وان اقترن مع
الصغر شبات دل على شرب دواء بارد وان كان مع الصغر اختلاف
دل على غم شديد قد طالت مدته ولم يكن هذا مخصوصا بالغم فقط بل بجميع
العوارض النفسانية ويدل على اخلاط باردة لحجة في البدن واغذية
باردة ورفاهية النبض السريع قد عرفت ان سببه قوة القوة وشدة
الحاجة فقد يكون بالقياس الى المعتدل الى المعتدل فيكون معه عظم
من غير تواتر الا ان يزيد الحاجة وقد يكون السريع تابعا للمزاج الحار
وبالقياس اليه يكون معه تواتر والبطي بالقياس الى المعتدل لا
يكون اصغر منه جدا الا ان نقص الحاجة والبطي الذي هو بالقياس
الى السريع التابع للمزاج الحار فانه يكون سريعا صغيرا وليس يكون
متفاوتا واذا كان مع كونه بطيا صغيرا متفاوتا دل على مزاج بارد
النبض القوي يكون عن توفر القوة والضعف عن ضد ذلك
فالاسباب التي بها يكون النبض قويا شرب الشراب المعتدل
واعتدال الغذاء وجودة الكيموس والاخلاط التي كانت على
نصف هضمها فانهضمت والاشياء التي بها تظهر قوة النبض

هى

هي كثرة الحركة والرياضة والغضب واشباهها فان هذه شانها
ان تبسط القوة واسباب الضعف هي الاسهال والمرض و
الاستفراغ في الدم وكثرة العرق الكاين في البحارين على
خلاف ما ينبغي وبالجملة ما من شانه ان يضر بجوهر القوة والاشياء
التي من شانها ان تظهر ضعف القوة قوة الغم الدايم وكثرة الاستحمام
وسوء الهضم والاكثار من الاغذية لانه يعوق القوة عن اخراج
الفضول النبض الصلب واللين يكون من استعمال الاغذية المعتدلة
والاستحمام بالماء العذب وغلبة البلغم والاستسقاء اللحمي
والصلب يكون من ضد هذه الاسباب وهو ما صلابة او جساوة
او ورم عظيم تحدث في الاحشاء او جمود تحدث عن البرد او
يبس كما تحدث في الحمى المحرقة او تشنج قوي النبض المتواتر و
المتفاوت يكون لكثرة الحاجة ولقلتها وقد عرفت اسبابها فيما
مضى لكن ههنا سر وهو انه ان كان التواتر في السكون الخارج و
هو عقيب الانبساط دل على تزيد الحرارة في البدن وان تكون نقيه
لم يخالطها شي من الفضول ومتى كان التواتر في السكون الداخل
وهو عقيب الانقباض دل على تزيد الحرارة ولكنها ليست نقية من
الفضول بسبب دفع الابخرة الدخانية وافهم هذا في التفاوت
الدال على قلة الحاجة انه في السكون الخارج يدل على قلة الحاجة
مع النقاء وفي السكون الداخل يدل على قلة الحاجة مع عدم
النقاء من الفضول النبض المختلف يكون اما بسبب كثرة الاخلاط

التي بها تعلق القوة ومنعتها من ان تطلب الحركة في الوقت الذي ينبغي
واما بسبب غلظ الاخلاط وهذه الاخلاط اما ان يكون في افواه العروق
القريبة من القلب التي منها يجتذب القلب ما يجتذبه ويرسل ما يرسله
من المواد واما ان يكون هذه الاخلاط في تجاويف العروق دون افواهها
واما ان يكون هذه الاخلاط الغليظة تنصب حوالى العروق من خارج
فيكون كالمانعة لها لانها تثقلها وتشغل مواضعها التي كانت تنبسط فيها
وتملأوها او يكون اورام وصلابات واشياء اخر غليظة تمنع من
الانبساط فاذا اتفقت هذه الاسباب او بعضها في صفاقات العروق
انفسها فانه يكون الشر الحادث عنها عظيما وان اتفقت في جرم
القلب كان الشر متلفا النبض الموجي يتولد في عرق رطب لين
مع قوة قد ضعفت قليلا والدودي يتولد في عرق رطب لين
قد ضعفت كثيرا وهذان النبضان اعني الموجي والدودي اكثر ما
يحدثان مع الحمى فان لم يكن حمى فقد يكونان اما من استفراغ
مفرط واما من رعاف ولعله من قيء واما من بول كثير واما من
دوام درور الطمث مجاوزا عن المقدار المعتدل واما من دم
كثير يخرج من الدبر واما من عرق مجاوز المقدار القصد
واما نفث الرئة بسبب رطوبة كثيرة فجميع هذه توطئ الشريان
مع ضعف القوة فيها النبض المعروف بذنب الفار يدل على
ضعف القوة الا انه يتفاوت في الرداءة فاقلها رداءة الراجع و
اكثرها رداءة المنقضي والواقف متوسط منها النبض المنحني

اما

اما ان يكون نصبته نصبة بالطبع بحيث يكون وسطه بها فقط
قريبا من الجلد اما يوازيه شيء من الاجسام واما من قبل ضعف
القوة بحيث لا تقدر ان تدفع ما ثقل على الطرفين من الاجسام
فان هذا النبض خاصة يوجد كانه منحن ليس بقوس من دائرة
بل كانه زاوية تشتبه بطرف شكل مثلث قال جالينوس
هكذا يبين للمجس النبض ذو القرعتين قال جالينوس هو
اقسام ثلثة الاول ان الحس يقع به بارتعاد وذلك انه يكون
لانه قصير الطول فلقصر طوله تحس منه بقرعتين لان جنبتي
العرق الحس منها بارتعاد والثاني ان يكون العرق صلبا
ويكون القوة من الضعف بحيث يثقل عليها ما يعلو العرق
من الاجسام الا انه مع ينبسط في جزء من اجزاء العرق
وهو الجزء الذي يلي مبدأ الجلد بلا مانع وذلك لانه لما كان
هذا الجزء وحده من العرق يحس بحاسة اللمس صار
النبض في هذه الاوقات ذا القرعتين والثالث الحادث
عن سوء المزاج وليس يلزمه الصلابة ضرورة من اجل انه
يقرع اليد مرتين فبالواجب سمي ذا القرعتين واكثر ما يعرض
هذا النبض في هبوب الحار من البرد في القشعريرة ووجدنا
هذا النبض مرارا شتى في نوائب الحميات التي يبتدئ مع
برد شديد النبض المختلف يدل على الهلاك لانه يدل على

الصنف من

هو القوة وتعرف منه النبض المتفاوت المختلف ويختلف
دلالته على الشر بحسب الاسنان لانه في الشباب ادل على
الشوم من سائر الاسنان واسرع الى الهلاك لتوفر حرارتهم
واحتياجهم الى النبض القوي وفي المشايخ اقل دلالة على
الشر لان حرارتهم ليست بالقوية وفي الصبيان متوسط
في الدلالة على الهلاك من قبل ان القوة الفاعلة للنبض فيهم
اضعف منها في الشبان واقوى من المشايخ الفرق بين
النبض الناقص والنبض المتفاوت ان المتفاوت قد يكون مع استواء
النبض الا ان الحاجة قد يكون قليله لانه يحدث اما عن برد
شديد يحدث في جرم القلب فيغني عن الترويح او برد
شديد يحدث في الدم والروح الذي يحتوي عليهما جرم القلب
او عن برد شديد يحدث في بعض الاعضاء القريبة من القلب
والنبض الناقص يكون مع اضطراب شديد وبالجملة النبض
الناقص ما يفعله القلب اقل ما يحتاج اليه اما ان يكون
بسببين اما لان الاخلاط يكثر فيثقل بكثرتها على القوة
والاخر ان يكون الاله معوقة او مضغوطة النبض
المرتعش يدل على ضعف القوة فلا تقوى على الفعل جدا
او لين صفاق العروق فلا ينطاع للقوة او قصف
الالات ونبسه هذا اخر ما ذكره السامري ولان جمله

بل

بل كله منقول من كلام جالينوس واشتمل على فوائد
خلا عنها ما ذكرناه اوردناه وان كان للشيخ في بعض
المواضع منه نظر هذا اخر الكلام في النبض
وشرح الخونجي انقطع في اخر النبض وشرح
الامام في اخر نبض المستحين ولم يتولها
بعد ذلك كلام في الكتاب الى اخره
فاسترحنا عن المباحثة معها
وبقيت المباحثة ههنا الى اخر
الكتاب مع القرشي والمسيحي
والسامري لانهم تمموا شروحهم
بخلاف الباقين فان
شروحهم ناقصة
مبتورة
والله
اعلم

تم المجلد السادس ويتلوه المجلد السابع مبتديا بقوله الجملة الثانية من التعليم الثالث